

الجزء الاول من :

شرح المختصر

لسعد الدين الفتازاني
على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني
في المعاني والبيات والبريع

وقد رتب طبعه وعلق حواشيه وزاد في شواهد
عبد المتعال الصعيدي المدرس بالمعاهد الدينية

جعلنا متن التلخيص مضبوطا باعلا كل صفحة

حق الطبع محفوظ على هذا الترتيب

يطلب من

المكتبة المحمدية التجارية بميدان الجامع الأزهر بمصر

طبع في شهر شوال - سنة ١٣٥٦ هـ

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر

ص.ب ٥٠٥ مصر

ترجمة الخطيب القزويني

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضي القضاة جلال الدين القزويني ، قدم دمشق من بلاده هو وأخوه قاضي القضاة إمام الدين ، وأعاد بالمدرسة البدرانية ، ثم ناب في القضاة بدمشق عن أخيه ، ثم عن قاضي القضاة نجم الدين ابن صصري ، ثم ولي خطابة دمشق ، ثم قضاة القضاة بها ، ثم انتقل إلى قضاة القضاة بالديار المصرية ، لما أضر القاضي بدر الدين بن جماعة ، فأقام بها مدة ثم صرف عنها وأعيد إلى قضاة دمشق .

وكان عالماً فاضلاً متفنتاً ، له مكارم وسودد ، وكان يذكر أنه من نسل أبي دلف العجلي ، وهو القاسم بن عيسى أحد قواد المأمون ثم المعتصم بعده ، وكان أبودلف كريماً شجاعاً ذا وقائع مشهورة ، وصنائع ماثورة ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب البزاة والصيد ، وكتاب السلاح وغيرهما ، كانت وفاته سنة ست وعشرين ومائتين .

وكان الخطيب القزويني مع اشتغاله بالقضاة والفتيا يشتغل بعلوم الأدب ، وقد حاز فيها شهرة عظيمة بكتابه : (تلخيص المفتاح) في المعاني والبيان والبيدع (والإيضاح) (١) وهو كالشرح للتلخيص - وكانت وفاته بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة .

(١) الإيضاح للخطيب القزويني هو من أجل الكتب نفعا وقد طبعته المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر طبعة جيدة على ورق مصقول وقد قمنا بشرحه شرحاً وافياً ويقع في أربعة أجزاء من هذا المقاس : ويطلب من جميع المكاتب .

ترجمة سعد الدين التفتازانى

هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازانى ، الامام العلامة عالم بالنحو والتصرف والمعاني والبيان والاصول والكلام ، والمنطق والفلسفة وغير ذلك من العلوم .

ذكر ابن حجر العسقلانى أنه ولد سنة ثمان مائة وسبع مائة ، وأخذ عن القطب والعصدي ، وتقدم في الفنون ، واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه .

وله من التصانيف شرح العصدي ، وشرحا التلخيص المطول والمختصر ، وشرح القسم الثالث من المفتاح ، والتلويح على التتقيح في أصول الفقه ، وشرح العقائد النسفية في علم الكلام ، والمقاصد في علم الكلام أيضاً ، وشرح الشمسية في المنطق ، وشرح تصرف العزى ، والارشاد في النحو ، وحاشية على الكشف لم تتم ، وغير ذلك من الكتب .

وكان السعد يدرس بسمرقند وغيرها من بلاد المشرق ، وقد انتهت اليه معرفة السورم في هذه البلاد ، ومع هذا كان في لسانه لكنة تعجزه أحياناً في المناظرة ، وقد مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبع مائة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من شرح صدورنا لتلخيص البيان في إيضاح المعاني ، ونور قلوبنا بلوامع
التيان من مطالع المثاني ، ونصلى على نبيك محمد المؤيد لدلائل إعجازه بأسرار البلاغة
وعلى آله وأصحابه المحرزين قصبات السبق في مضمار الفصاحة والبراعة (وبعد) فيقول
الفقيه إلى الله الغنى ، مسعود بن عمر المدعو بسعد التفتازاني ، هداه الله سواء الطريق
وأذقه حلاوة التحقيق : قد شرحت في 'مضى تلخيص المفتاح' ، وأغنيت بالاصباح (١)
عن المصباح ، وأودعته غرائب نكت سمحت بها الأنظار ، وشحته بلطائف فقر
سبكتها يد الأفكار ، ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكاء
يسألوني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أسناره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .
وبعد فإنه لما أعيد تدريس شرح السعد علي متن التلخيص في المعاهد الدينية ، توجهت
نفسى إلى إبرازه في حلة قشبية تقربه إلى نفوس الطلاب ، وتجعلهم يقبلون على مطالعته
والاستفادة منه ، فعنيت بمطالعه وترتيبه وتنظيمه ، ووضعت عليه تعليقات اخترتها من
بين ما وضع عليه من التعليقات الكثيرة ، وسلكت فيها سبيل الإيجاز حتى لا تبعث
الملل في نفوس الطلاب ، وعنيت بما تجب العناية به من إيراد الشواهد الشعرية والنثرية
ليكون ذلك أقرب إلى إفادة الطالب ، وأدنى إلى تحقيق ثمرة هذه العلوم .

(١) الاصباح الدخول في وقت الصبح وقد أراد به لازمه وهو الصبح ثم استعاره
لشرح كما استعار المصباح لشرح غيره ، ويقصد بذلك تفصيل شرحه :

لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت همهم عن استطلاع طوالم أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيثات أسرارها ، وأن المتحليين قد قلبوا أحداق الأخذ والانتهاز ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرامهم كشحا ، علما منى بأن مستحسن الطبايع بأسرها ، ومقبول الأسماح عن آخرها ، أمر لا تسعه مقدرة البشر ، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم مآؤه فصارجدالا بلا أثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر . حتى طارت بقية آثار السلف أدراج الرياح ، وسالت بأعناق مطايا تلك الأحاديث البطاح ، وأما الأخذ والانتهاز فأمر يرتاح له الليب ، وللأرض من كأس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون ، ثم مازادتهم مدافعتي إلا شغفا وغراما ، وظمأ في هواجر الطلب وأوأمأ ، فاتصبت لشرح الكتاب على وفق مقترحهم ثانيا (١) ، ولعنات العناية نحو اختصار الأول ثانيا مع جهود القريحة بصير البليات ، وخمود الفطنة بصير النكبات ، وترامى البلدان في الأقطار ، ونبو الأوطان عن الأوطار ، حتى طفقت أجوب كل أغبر قاتم الأرجاء وأحرر كل سطر منه في شطر من الغبراء .

يَوْمًا بِحُزْوَى وَيَوْمًا بِالْعَقِيقِ وَبِأَنَّ هُذَيْبَ يَوْمًا وَيَوْمًا بِالْخُلَيْصَاءِ (٢)

ولما وفقت بعون الله تعالى للتمام ، وقوضت عنه خيام الاختتام ، بعد ما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف اللثام .
سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المنى وأجابت الآمال
وتبسم في وجه رجائي المطالب ، بأن توجهت لتقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام

(١) ثانيا هنا صفة لمصدر محذوف أى انتصبا ثانيا ، وفيما بعده اسم فاعل من ثنى بمعنى صرف (٢) حزوى والعقيق والعذيب والخليصاء مواضع بالحجاز ، ويريد الشارح تشبيه حاله بحال هذا الشاعر وأنه ألف هذا الشرح في حال متعبة .

الانام في ظل الامان ، وافاض عليهم سجال العدل والاحسان ، ورد بسياسته الغرار
 إلى الاجفان ، وسد بهيبته دون يا جوج الفتنة طرق العدوان ، واعاد رميم الفضائل
 والكمالات منشورا ، ووقع بأقلام الخطيات (١) على صفائح الصفائح لنصرة الاسلام
 منتورا ، وهو السلطان الأعظم مالك رقاب الأمم ، ملاذ سلاطين العرب والعجم ،
 ملجأ صناديد ملوك العالم ، ظل الله على بريته ، وخليفته في خليفته ، حافظ البلاد ، ناصر
 العباد ، ماحي ظلم الظلم والعناد ، رافع منار الشريعة النبوية ، ناصب رايات العلوم الدينية ،
 خافض جناح الرحمة لأهل الحق واليقين ، ماد سراق الامن بالنصر العزيز والفتح المبين .
 كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الله جلال الحق والدين
 ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان ، خلد الله سراق عظمته وجلاله ،
 وأدام رؤاه نعيم الآمال من سجال إفضاله .

فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الاقبال ، والاستتلال بظلال الرأفة
 والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التي هي ملتئم شفاه الاقيال ، ومعوّل رجاء الآمال
 ومبوء العظمة والجلال ، لا زالت محط رحال الافاضل ، وملاذ أرباب الفضائل ،
 وعون الاسلام ، وغوث الانام ، بالنبي وآله عليه وعليهم الصلاة والسلام ، فجاه
 بحمد الله كما يروق النواظر ، ويجلو صدأ الاذهان ، ويرهف البصائر ويضيء الباب
 أرباب البيان ، ومن الله التوفيق والهداية ، وعليه التوكل في البداية والنهاية ، وهو
 حسبي ونعم الوكيل .

(١) الخطيات الرماح الخطية نسبة إلى الخط وهي البلد التي تصنع فيها ، والصفائح
 السيوف والمراد بها سيوف أعداء الاسلام .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ ، وَعَلَمٍ مِنَ الْبَيَانِ مَا لَمْ نَعْلَمْ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرٍ مَنْ نَطَقَ بِالصَّوَابِ ، وَأَفْضَلٍ مَنْ أَوْقَى الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخِطَابِ ،

[بسم الله الرحمن الرحيم الحمد] هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو غيرها ، والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ، فمورد الحمد لا يكون إلا اللسان ، ومُتَعَلِّقُهُ يكون النعمة وغيرها ، ومُتَعَلِّقُ الشكر لا يكون إلا النعمة ، ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والشكر بالعكس [لله] هو اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، والعدول إلى الجملة الاسمية للدلالة على الدوام والثبات ، وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظراً إلى كون المقام مقام الحمد ، كما ذهب إليه صاحب الكشف في تقديم الفعل في قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) على ما سيحى بيانه ، وإن كان ذكر الله أهم نظراً إلى ذاته [على ما أنعم] أى على إنعامه ، ولم يتعرض للنعمة به إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة به ، وثلاً يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة (١) الاستلال ، وتنبها على فضيلة نعمة البيان [من البيان] بيان لقوله [ما لم نعلم] قُدِّم رعاية للسمع ، والبيان هو المنطق الفصيح المُعَرَّبُ عما في الضمير [والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وأفضل من أوتي الحكمة] هى علم الشرائع وكل كلام وافق الحق ، وترك فاعل الايتاء لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى [وفصل الخطاب]

(١) براعة الاستهلال هى أن يأتى فى أول المقصود بما يشعر به .

وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ ، وَصَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ :

(أما بعد) : فَلَمَّا كَانَ عِلْمُ الْبَلَاغَةِ وَتَوَابِعُهَا مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ قَدَرًا ، وَأَدَقُّهَا سِرًّا ، إِذْ بِهِ تُعْرَفُ دَقَائِقُ الْعَرَبِيَّةِ وَأَسْرَارُهَا ، وَتُكْشَفُ عَنْ وَجْهِهِ الْإِعْجَازُ فِي نَظْمِ الْقُرْآنِ أُسْتَارُهَا ،

أى الخطاب المفصول البين الذي يتبين من يخاطب به ولا يلتبس عليه ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل [وعلى آله] أصله أهل بدليل أهيل ، خص استعماله فى الأشراف وأولى الخطر [الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابة الأخيار] جمع تخي بالنشديد .

[أما بعد] : هو من الظروف المبينة المنقطعة عن الإضافة أى بعد الحمد والصلاة والعامل فيه أما لنيابتها عن الفعل ، والأصل مهما يكن من شئ بعد الحمد والصلاة ، ومهما ههنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكون شرط ، والفاء لازمة (١) له غالباً ، فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لومتها الفاء ولصوق الاسم ، إقامة للآزم مقام المألوم وإبقاء لآثره فى الجملة [فلها] هو ظرف بمعنى (٢) إذ ، يستعمل استعمال الشرط ، ويليه فعل ماض لفظاً أو معنى [كان علم البلاغة] هو المعانى والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدراً ، وأدقها سراً] أى بعلم البلاغة وتوابعها لاغيره من العلوم كاللغة والصرف والنحو [تعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سراً [وتكشف عن وجوه الإعجاز فى نظم القرآن أسترها] أى به يعرف أن القرآن معجز ، لكونه فى أعلى مراتب البلاغة ، لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر ، وهذا وسيلة إلى تصديق النبي عليه السلام ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع السعادات ، فيكون من أجل العلوم ، لكون معلومه وغاياته

(١) لازمة له أى لجوابه (٢) إذ ظرف لما مضى من الزمان .

وَكَانَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنْ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ الَّذِي صَنَّفَهُ الْفَاضِلُ الْعَلَامَةُ أَبُو يَعْقُوبَ
يُوسُفُ السَّكَاكِيُّ أَعْظَمَ مَا صُنِّفَ فِيهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ نَفْعًا ، لِكَوْنِهِ أَحْسَنَهَا
تَرْتِيبًا ، وَأَتَمَّهَا تَحْرِيرًا ، وَأَكْثَرَهَا لِلْأُصُولِ جَمْعًا ، وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَصُونٍ عَنِ الْحَشْوِ

من أجل المعلومات والغايات ، وتشبيهه وجوه الإعجاز بالأمشياء المحتجبة
تحت الاستتار استعارة بالكناية ، وإثبات الاستتار لها استعارة تخيلية ، وذكر
الوجوه لإيهام ، أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه
استعارة تخيلية ، وذكر الاستتار ترشيح ، ونظم القرآن تأليف كلماته مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، لا تواليا في النطق وضم بعضها إلى
بعض كيفما اتفق [وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنّفه الفاضل العلامة
أبو يعقوب يوسف السكاكي (١) أعظم ما صنّف فيه] أى فى علم البلاغة وتوابعها
[من الكتب المشهورة] بيان لما صنّف [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه] أى القسم
الثالث [أحسنها] أى أحسن الكتب المشهورة [ترتيبا] هو وضع كل شيء فى مرتبته
[و] لكونه [أتمها تحريرا] هو تهذيب الكلام [وأكثرها] أى أكثر الكتب [للأصول]
هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه ، والحق
جواز ذلك فى الظروف لأنها مما يكفيه راحة من الفعل .

[ولكن كان] أى القسم الثالث [غير مصون] أى غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد

(١) هو يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على السكاكى الخوارزمى ، كان إماما فى
النحو والتصريف والمعانى والبيان والاستدلال والعروض والشعر وسائر الفنون
وقد جمع فى كتابه (مفتاح العلوم) اثنى عشر علما من علوم العربية ، وكانت وفاته
بخوارزم سنة خمس وخمسين وخمسمائة .

والتطويل والتعقيد ، قابلاً للاختصار ومفتقراً الى الايضاح والتجريد ، ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه، ورتبته ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه، وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه ، وأضفت الى ذلك

المستغنى عنه [والتطويل] وهو الزيادة على أصل المراد بلا فائدة ، واستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب [والتعقيد] وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه بسهولة [قابلاً] خبر بعد خبر أى كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقراً] أى محتاجاً [الى الايضاح] لما فيه من التعقيد [و] الى [التجريد] عما فيه من الحشو [ألفت] جواب لما [مختصراً يتضمن ما فيه] أى في القسم الثالث [من القواعد] جمع قاعدة وهى : حكم كل ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه ، كقولنا كل حكم منكر يجب توحيده [ويشتمل على ما يحتاج اليه من الأمثلة] وهى الجزئيات المذكورة لايضاح القواعد [والشواهد] وهى الجزئيات المذكورة لاثبات القواعد فهى أخص من الأمثلة [ولم آل] من الامور وهو التقصير [جهداً] أى اجتهداً ، وقد استعمل الاول فى قولهم لا آلوك جهداً متعبداً الى مفعولين ، وحذف ههنا المفعول الاول . والمعنى لم أمنعك جهداً [فى تحقيقه] أى المختصر ، يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث [وتهذيبه] أى تنقيحه [ورتبته] أى المختصر [ترتيباً أقرب تناولاً] أى أخذنا [من ترتيبه] أى من ترتيب السكاكى أو القسم الثالث ، لإضافة المصدر الى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ فى اختصار لفظه تقريباً] مفعول له ، لما تضمنه معنى لم أبالغ ، أى تركت المبالغة فى الاختصار تقريباً [لتعاطيه] أى تناوله [وطلباً لتسهيل فهمه على طالبه] والضمائر للمختصر ، وفى وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ تعريض بأنه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما فى القسم الثالث [وأضفت الى ذلك] المذكور

قَوَائِدَ عَثَرْتُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْقَوْمِ عَلَيْهَا ، وَزَوَائِدَ لَمْ أَظْفَرْ فِي كَلَامِ أَحَدٍ بِالتَّصْرِيحِ
بِهَا وَلَا الْإِشَارَةَ إِلَيْهَا ، وَسَمَّيْتُهُ (تَلْخِصُ الْمِفْتَاحِ) وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ
أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ ، إِنَّهُ وَلِيٌّ ذَلِكَ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعِمَ الْوَكِيلُ .

من القواعد وغيرها [قوائد عثرت] أى اطلعت [فى بعض كتب القوم عليها] أى على
تلك القوائد [وزوائد لم أظفر] أى لم أفر [فى كلام أحد بالتصريح بها] أى بتلك
الزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية
وإن لم يقصدها [وسميته تلخيص المفتاح] ليطابق اسمه معناه [وأنا أسأل الله تعالى]
قدم المسند إليه قصداً إلى جعل الواو للحال [من فضله] حال من [أن ينفع به] أى
بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أى الله [ولي
ذلك] النفع [وهو حسبي] (١) أى محسبى وكافى [ونعم الوكيل] عطف إمام على جملة
هو حسبي والمختص بمحذوف (٢) ، وإما على حسبي أى وهو نعم الوكيل ، فالمختص
هو الضمير المتقدم على ما صرح به صاحب المفتاح وغيره فى نحو زيد نعم الرجل ،
وعلى كلا التقديرين قد يلزم عطف الانشاء على الاخبار .

مقدمة

رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون ، لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل
المقاصد فى هذا الفن أولاً ، الثانى المقدمة ، والاول إن كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول ، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز

(١) يشير إلى أن حسب اسم فاعل لا اسم فعل على الصحيح ، وهو فى الأصل
اسم مصدر بمعنى الكفاية ، ثم استعمل اسم فاعل على أنه صفة فى مثل قولك مررت
برجل حسبك من رجل ، أو على أنه غير تابع لموصوف فى مثل قولك بحسبك درهم .
(٢) والتقدير ونعم الوكيل الله .

مقدمة

(الفصاحة) : يوصف بها المفرد والكلام

عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني ، وإلا فهو الفن الثالث ، وجعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث وهم كما سنبين إن شاء الله تعالى .
ولما انجز كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها (١) بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة ، فانها لا تقتضى لايرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام ، والخلاف في أن تنزيتها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين .

والمقدمة : مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها ، من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ، ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها واتفاع بها فيه ، وهي هنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك (٢) والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما يخفى على كثير من الناس .

[الفصاحة] : وهي في الاصل تنبئ عن الظهور والابانة [يوصف بها المفرد] مثل كلمة فصيحة [والكلام] مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة ، قيل المراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي وغيره ، فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة ، وفيه نظر لانه إنما يصح ذلك لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ، ولم ينقل عنهم ذلك ، واتصافه

(١) أى ذكر الفنون الثلاثة كما سيأتى في قوله - الفن الأول علم المعاني .

(٢) وبهذا تكون هذه المقدمة مقدمة كتاب ومقدمة علم أيضا .

وَالْمُتَكَلِّمُ .

(وَالْبَلَاغَةُ) : يُوصَفُ بِهَا الْأَخِيرَانِ فَقَطْ .

فَالْفَصَاحَةُ فِي الْمَفْرَدِ خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ وَالْغَرَابَةِ وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ .

بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات ، على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع ، وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير ، أعنى ما ليس بكلام [و] يوصف بها [المتكلم] أيضا يقال كاتب فصيح ، وشاعر فصيح [والبلاغة] وهي تفتي عن الوصول والانتها [يوصف بها الأخيران فقط] أي الكلام والمتكلم دون المفرد ، إذ لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم ، لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، وإنما قسم كلا من الفصاحة والبلاغة أولا ، لتعذر جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد ، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ، ثم عرف كلا منهما على حدة .

[فالفصاحة في المفرد] قدم الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة ، لكونها مأخوذة في تعريفها ، ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها [خلوصه] أي خلوص المفرد [من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي أي المستنبط من استقراء اللغة ، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح ، لأن الفصاحة تحصل عند الخلوص (١) .

(١) وحقيقة الفصاحة كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة للجروف ، كثيرة الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعريتهم .

فالتنافر نحو :

« غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلَى »

[فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها [نحو] مستشزرات في قول امرئ القيس (١) [غدايره] أى ذوائبه جمع غديرَةٍ ، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق (٢) [مستشزرات] أى مرتفعات أو مرفوعات (٣) يقال استشزره أى رفعه واستشزر أى ارتفع [إلى العلى] :

« تَضِلُّ الْعَقَاصُ فِي مِثْنَى وَمُرْسَلٍ »

تضل أى تغيب ، العقاص جمع عَقِيصَةٍ وهى الحصلة المجموعة من الشعر ، والمثني المقتول ، يعنى أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط ، وأن شعره ينقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل ، والأول يغيب فى الآخرين ، والغرض بيان كثرة الشعر . والضابط ههنا أن كل ما يمسده الذوق الصحيح ثقيلًا متعسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قُربِ المخارج أو بعدها أو غير ذلك (٤) على ما صرح به ابن الأثير

(١) هو امرؤ القيس بن حجر من شعراء الجاهلية .

(٢) وشو قوله :

وَفَرَّخَ يَزِينَ الْمَتْنِ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَثِيكَ كَعَنُوهِ النَّخْلَةَ الْمُتَعَشِّكِلَ

والفرع الشعر ، والفاحم الشديد السواد ، والأثيك الغزير ، والمتعشكِل ذو العناكيل وهى فى النخيل كالعناقيد فى الأعناب (٣) فهو اما اسم فاعل بكسر الزاى واما اسم مفعول بفتحها ، والأول من استشزر بمعنى ارتفع ، والثانى من استشزره بمعنى رفعه (٤) كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل واحد منهما بصفة ، وهذا مثل وقوع الشين بين التاء والزاى فى (مستشزرات) فالشين من المهموسة الرخوة ، والتاء من المهموسة الشديدة ، والزاى من المجهورة ، ومثال التنافر لتباعد الحروف نحو (ملع) اذا أسرع ، ومثال التنافر لقرب المخارج نحو (مستشزرات) فحروفها متقاربة

في المثل السائر ، وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة ، وبين الزاي المعجمة التي هي من المجهورة ، ولو قال مُسْتَشْرِفٌ لزال ذلك الثقل ، وفيه نظر لأن الراء المهمة أيضاً من المجهورة ، وقيل إن قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة وإن في قوله تعالى : (أَلَمْ آعْهَدْ إِلَيْكُمْ) ثقلًا قريبًا من المتناهي ، فيخل بفصاحة الكلمة لكسر الكلام الطويل المشتغل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتغل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيًا ، وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير على أن هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة ، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة فمجرد اشتغال القرآن على كلام

أيضًا ، وقد يحصل تباعد المخارج بدون تنافر ، نحو (عِلْمٌ) فهي مركبة من حروف (العلم) وقد يحصل قرب المخارج بدون تنافر ، نحو لفظ الشجر والجيش وغيرهما ، فالممول في ذلك على الذوق وحده .

تطبيقات على التنافر في الكلمة :

(١) كَانِمَا الطُّخْرُورُ بَاغِي آبَى يَأْكُلُ مِنْ نَبْتٍ قَصِيرٍ لَاصِقٍ

(٢) فَدَقَلْتُ لَمَّا طَلَحَمَ الْأَمْرُ وَأَنْبَعَثَ عَشَوَاءُ تَالِيَةً غُبَسًا دَهَارِسًا

فالطخروور في بيت المتنبي متنافر الحروف ، وهو المهر بضم الميم ، واطلخم في بيت أبي تمام متنافر الحروف ، وهو بمعنى عظم واشتد .

أمثلة أخرى : كتب بعض الأمراء حين مرضت أمه رقاعًا وطرحها في المسجد

الجامع ببغداد : صين أمرو ورعى ، دعا لامرأة لِنَقْعَلَةٍ مُقْسَمَةٍ ، قد منيت بأكل الطرموق ، فأصابها من أجله الاستمصال - أن يمن الله عليها بالاطرغشاش والابرغشاش

وَالْغَرَابَةُ نُحُو :

وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مُسَرَّجًا ۝

أَيُّ كَالسَّيْفِ السَّرِيحِيِّ فِي الدَّقَّةِ وَالْأَسْتَوَاءِ ، أَوْ كَالسَّرَاجِ فِي الْبَرِيقِ وَاللَّمَعَانِ

غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

[والغرابة] كَوْنُ الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأنوسة الاستعمال (١)
[نحو] مسرج في قول العجاج (٢) .

وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا ،

أَيُّ مُدَقَّقًا مَطْوَلًا [وفاحمًا] أَيُّ شعرا أسود كالفتح [ومرسنا] أَيُّ أنفا [مسرجا
أَيُّ كالسيف السريحي في الدقة والاستواء] وسريحي اسم قين تنسب إليه السيوف
[أو كالسراج في البريق واللمعان] فإِنْ قُلْتَ لَمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمَ مَفْعُولٍ مِنْ سَرَجَ اللَّهُ
(١) فالغرابة تنقسم بهذا إلى قسمين : غرابة ترجع إلى بعد في تخريج المعنى وقد
مثل لها بقول العجاج ، وغرابة ترجع إلى عدم انس الاستعمال لعدم تداول اللفظ في
لغة خالص العرب كما في قول امرئ القيس : رَبِّ جَفْنَةٍ مُثَعْنَجِرَةٍ ، وَطُعْنَةٍ مُسَحْنَفَرَةٍ
تبقى غدا بأنقرة (٢) هو عبد الله بن روبة من شعراء الدولة الأموية . والحق أنه لابنه
روبة بن العجاج من قوله :

أَيَّامَ أَبَدَتْ وَأَضْحَامُ مُقَلَّجًا أَغْرِبَ رَاقًا وَطَرَفًا أَبْرَجًا
وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مُزَجَّجًا وَفَاحِمًا وَمَرَسِنًا مُسَرَّجًا

والشاهد في قوله (مسرجا) لأن اسم المفعول في الاتصال معناه ذات وقع عليها
تألفعل ، وكونه بمعنى ذات شديدة بأخرى كما هنا بعيد .

وَالْمُخَالَفَةُ نَحْوُ:

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

وجهه أى بهجته وحسنه ، قُلْتُ هو أيضاً من هذا الْقَبِيلِ (١) أو مأخوذ (٢) من السراج على ما صرح به الامام المرزوقى رحمه الله تعالى حيث قال : السَّرِيحُ منسوب إلى السراج ويجوز أن يكون وصفه بذلك لكثرة مائه وروقه حتى تأن فيه سراجا ، ومنه ما قيل سَرَجَ الله أمرك أى حسنه ونوره .

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموضوعه ، أعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع [نحو] الاجل بفتح الادغام فى قوله [الحمد لله العلى الاجل] (٣) والقياس الاجل بالادغام ، فنحو آل وماء وآبى يابى وعور

(١) ولكنه من الغرابة بالمعنى الثانى لا الاول (٢) فعنى سَرَجَ على هذا جمعه ذا سراج بالمشابهة وهو بعيد غريب ، لأن الظاهر أنه جمعه ذا سراج حقيقة لا مشابهة .
تطبيقات على الغرابة :

(١) نَقِيٌّ تَقِيٌّ لَمْ يُكْثَرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلٍ

(٢) وما أرضى لمقلته بحلم - إذا انتهت توهمه ابتشاكاً

فالحقل السى الخلق ، وهو غريب لعدم تداوله ، والابتشاك الكذب ، وهو غريب لعدم تداوله أيضاً .

أمثلة أخرى :

قال أبو علفمة لطيب : أجسد ريساً فى أسنأخى ، وأرى وجما فيما بين الوابلة إلى الاطرة من دابات العنق .

(٣) هو من قول أبى النجم من شعراء الدولة الاموية .

قِيلَ وَمِنَ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ نَحْوُ :

يَعُورُ فَصِيحٌ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ الْوَاضِعِ كَذَلِكَ (١) .
[قِيلَ] فصاحة المفرد خلوصه بما ذكر [ومن الكراهة في السمع] بأن تكون
اللفظة بحيث يُمَجَّهَ السمع ، ويَبْرَأَ عن سماعها [نحو] الجرشي في قول أبي الطَّيِّبِ (*) .
مباركُ الاسمِ أَغْرُ الْقَبْ كَرِيمُ الْجَرَشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ

الحمد لله العليُّ الأجلُّ الواهبُ الفضلُ الوهوبُ المجزِلُ
(١) وإن خالف القياس الصرفي ، لأن أصل آلِ أهل ، وأصل ماءٍ مَوَّه ، والهاء
لا تبدل همزة في القياس الصرفي ، ولأن القياس في مضارع أبي (يَأْبِي) بكسر الهمزة ، لأن
فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتحها إلا إذا كانت عين مادضية أو لامه حرف
حلق كسأل يسأل ، ولأن القياس في عَوْرَ يَعُورَ عارِيعار ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها .

تطبيقات على مخالفة القياس :

- (١) إذا جاوز الاثنين مِرفَاقُهُ بَشَّرَ وتكثير الوِشَاةِ قَبِينَ
(٢) فأصبح بِلِقَائِي الزَّمانُ من أجله باعظام مولود ورافة والد
ومخالفة القياس في الأول بقطع همزة الاثنين ، وفي الثاني بوصل همزة أجله .
أمثلة أخرى :

- (١) وإذا الرجالُ راوًا يَزِيدَ رأيَهم خُضِعَ الرِّقابُ نواكسَ الأبصارِ
(٢) فلا يُبْرَمُ الأمرُ الذي هو حالٌّ ولا يُحَلُّ الأمرُ الذي هو يُبْرَمُ
(٣) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولآك اسقني إن كان ماؤك ذا فضلٍ
(*) هو أحمد بن الحسين الكندي المعروف بالمتنبى من شعراء الدولة العباسية .

• كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ شَرِيفُ النَّسَبِ •

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ مَعَ
فَصَاحَتِهَا ، فَالضَّعْفُ نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا ،

[كَرِيمُ الْجَرِشِيِّ] أَيْ النَفْسِ [شَرِيفُ النَّسَبِ] وَالْأَغْرُ مِنَ الْخَيْلِ الْأَمْيَضِ الْجَبِيَّةُ ،
ثُمَّ اسْتَعْيِرَ لِكُلِّ وَاضِحٍ مَعْرُوفٍ [وَفِيهِ نَظَرٌ] لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي السَّمْعِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ جِهَةِ
الْغَرَابَةِ الْمَفْسُورَةِ بِالْوَحْشِيَّةِ ، مِثْلُ تَسْكَاتِهِمْ وَأَفْرَقُوا وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ
فِي السَّمْعِ وَعَدَمُهَا بَرَجَعَانِ إِلَى طَيِّبِ النَّعْمِ وَعَدَمِ الطَّيِّبِ لَا إِلَى نَفْسِ الْلفظِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ
لِلْقَطْعِ بِاسْتِكْرَاهِ الْجَرِشِيِّ دُونَ النَّفْسِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّعْمِ .

[و] الْفَصَاحَةُ [فِي الْكَلَامِ خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ وَالتَّعْقِيدِ
مَعَ فَصَاحَتِهَا] هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي خُلُوصِهِ ، وَاحْتِزَّ بِهِ عَنْ مِثْلِ زَيْدٍ أَجَلُّ وَ
وَشَعْرُهُ مُسْتَشْرِزٌّ ، وَأَنْفُهُ مُسْرَجٌ ، وَقِيلَ هُوَ حَالٌ مِنَ الْكَلِمَاتِ وَلَوْ ذَكَرَهُ بِجَنْبِهَا لَسَلِمَ
مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ الْحَالِ وَذِيهَا بِالْأَجْنَبِيِّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ حَيْثُذُ يَكُونُ قَبْدًا لِلتَّنَافُرِ
لَا لِلْخُلُوصِ ، وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ الْغَيْرِ الْفَصِيحَةِ
فَصِيحًا ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَالِصٌ عَنْ تَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ حَالِ كَوْنِهَا فَصِيحَةً ، فَافْهَمِ .
[فَالضَّعْفُ] أَنْ يَكُونَ تَأْلِيفُ الْكَلَامِ عَلَى خِلَافِ الْقَانُونِ النَّحْوِيِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ
الْجُمْهُورِ ، كَالْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَحِكَا (١) [نَحْوُ ضَرْبِ غُلَامِهِ زَيْدًا]

(١) بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ

لِلتَّقَرُّبِ) أَيْ الْعَدْلُ الْمَقْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ اَعْدِلُوا ، وَبِخِلَافِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ لَفْظًا

والتنافر كَقَوْلِهِ :

« وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ »

[والتنافر] : أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان ، وإن كان كل منها فصيحاً
[كَقَوْلِهِ : وليس قرب قبر حرب] وهو اسم رجل [قبر] و صدر البيت .
« وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْرٌ »

أى خال عن الماء والكلام ، ذكر في عجائب المخلوقات أن من الجن نوعاً يقال له
الهاتف ، فصاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجنى هذا البيت
لا حكمة لما في ضمير الشأن في قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وكما في ضمير رب في
قول الشاعر :

رَبِّهِ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ الحمدَ دائماً فأجابوا

تطبيقات على ضعف التأليف :

(١) يَبْضَأُ يَمْنَعُهَا النُّكْلُ دُمًّا تَبْهًا وَيَمْنَعُهَا الْحَيَاءُ تَمَيِّسًا

(٢) وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا

في الأول حذف أن مع بقاء عملها ، وتقدير الكلام - أن تميس - وفي الثانى عود
الضمير على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً .

أمثلة أخرى :

وَمَاعِلِينَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا إِلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّاكَ دِيَارٌ

خَلَّتِ الْبِلَادُ مِنَ الْغَزَالَةِ لَيْلَهَا فَأَعَاضُهَاكَ اللَّهُ كَيْ لَا تَحْزُونََا

(١) قفر بالرفع صسفة لمكان على القطع ، ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ، والمعنى أن
القبر مع مكانه قفر .

وَقَوْلُهُ :

كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِي

[وَكَقَوْلُهُ] :

[كَرِيمٌ مَتَى أَمَدَحُهُ أَمَدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتَهُ لُمْتَهُ وَحَدِي (١)]
والوارى فى الورى للحال ، وهو مبتدأ وخبره قوله معى ، وإنما مثل بمثلين لأن
الأول مُتَنَاهٍ فى النقل والثانى دونه ، أو لأن منشأ النقل فى الأول نفس اجتماع
الكلمات وفى الثانى حروف منها (٢) وهو فى تكرير أمدحه دون مجرد الجمع بين
الحاء والهاى لوقوعه فى التنزيل ، مثل فَسَبَّحَهُ فَلَا يصح القول بأن مثل هذا النقل محل
بالفصاحة ، وذكر الصاحب إسماعيل بن عباد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الاستاذ

(١) هو لأبى تمام من قصيدة له فى مدح موسى بن إبراهيم بطلها :

شَهِدْتُ لَقَدْ أَقَوْتُ مَعَالِمَكُمْ بَعْدِي وَحَتَّى كَمَا حَتَّى وَشَاتِعٌ مِنْ بَرْدٍ

(٢) يعنى بهذا اجتماع الحامين والهايين فى البيت :

تطبيقات على تنافر الكلام :

(١) وَشَوْهَ تَرْقِيشِ الْمَرْقَشِ رَقْشَهُ فَاشْيَاعُهُ يَشْكُونُهُ وَمَعَاشِرُهُ

(٢) دَانَ بَعِيدُ مُحِبِّ مُبْغِضٍ بِهِجٍ أَغْرَّ حُلُوِّ مُرٍّ لَيْنٍ شَرَسٍ

والتنافر فى الأول من تكرار القاف والشين فيه ، وفى الثانى من إيراد صفات
متعددة على نمط واحد .

أمثلة أخرى :

فَكُلُّكُمْ أَتَى مَا نِيَّ أَيْيِهِ فَكُلُّ فِعَالٍ كُلُّكُمْ عَجَابُ

وَأَزُورُ مَنْ كَانَ لَهُ زَائِرٌ وَعَافَ عَافِي الْعُرْفِ عِرْفَانَهُ

وَالْتَعْقِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُرَادِ لِحَالٍ إِمَّا فِي النَّظْمِ كَقَوْلِ
الْفَرَزْدَقِ فِي خَالِ هِشَامٍ :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ
أَي لَيْسَ مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَتَّى يُقَارِبُهُ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ أَبُوهُ ،

ابن العميد ، فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ هل تعرف فيه شيئاً من الهجعة ، قال
نعم مقابلة المدح بالذم أو الهجاء ، فقال الأستاذ غير هذا أريد ،
فقال لا أدري غير ذلك ، فقال الأستاذ هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال ، نافر كل التنافر ، فأنشئ
عليه الصاحب .

[والتعقيد] : أي كون الكلام معقداً [أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المراد لِحَالٍ] واقع [إما في النظم] بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد [كقول الفرزدق في خال هشام] بن عبد الملك وهو
إبراهيم بن هشام بن إسماعيل الخزومي .

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُلْكًا أَبُو أُمِّهِ حَتَّى أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

[أي ليس مثله في الناس] حتى يقاربه [أي أحد يشبهه في الفضائل] [إلا بملك]
أي رجلاً أعطى الملك والمال يعني هشاماً [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبو] أي
أبو إبراهيم الممدوح ، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام ، ففيه فصل بين المبتدأ
والخبر ، أعني - أبو أمه أبو - بالأجنبي الذي هو - حتى - وبين الموصوف والصفة ،
أعني - حتى يقاربه - بالأجنبي الذي هو - أبو - وتقديم المستثنى أعني - ملكاً - على
المستثنى منه ، أعني - حتى - وفصل كثير بين البدل وهو - حتى - والمبدل منه وهو
- مثله - فقوله - مثله - اسم ما ، و - في الناس - خبره ، و - إلا بملكاً - منصوب

وَلَمَّا فِي الْإِتِّقَالِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

سَأَطْلُبُ بَعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدَّمُوعَ لِتَجْمَدَا

فَإِنَّ الْإِتِّقَالَ مِنْ جُمُودِ الْعَيْنِ إِلَى بُخْلِهَا بِالدَّمُوعِ

لتقدمه على المستثنى منه (١) .

فيل ذكر ضعف التأليف يعنى عن ذكر التعقيد اللفظى ، وفيه نظر لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد ، وإن كان كل واحد منها جاريا على قانون النحو ، وبهذا يظهر فساد ما قيل إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بل لا وجه له لأن ذلك جائز باتفاق النحاة ، إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف .

[ولما في الانتقال] عطف على قوله - [لما في النظم - أي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد للحلل واقع في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود ، وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود] كقول الآخر [وهو عباس بن الأحنف ، ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير الى الفرزدق] * سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * وتسكب [بالرفع وهو الصحيح ، وبالنصب وهم] عيناى الدموع لتجمدا [جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن ، وأصاب لكنه أخطأ في جعل جمود العين كناية عما يوجب دوام التلاقي من الفرح والسرور] فإن الانتقال من جمود العين الى بخْلِها بالدموع [حال إرادة البكاء وهى حالة الحزن

(١) وقد حمل بعضهم البيت على وجه لا تعقيد فيه ، فجعل قوله - مملكا - مستثنى من ضمير الجار والمجرور ، وجعل قوله - أبو أمه حى - مبتداء وخبرا ، وقوله - أبوه - خبرا ثانيا ، والجملة صفة لقوله - مملكا - وجعل قوله - يقاربه - صفة ثانية .

لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ .

[لَا إِلَى مَا قَصَدَهُ مِنَ السُّرُورِ] الحاصل بالملاقاة (١) ومعنى البيت - إني اليوم أطيبُ نفساً بالبعد والفراق ، وأوطئُها على مقاساة الأحزان والاشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لاجلها حزننا يُفيضُ الدموع من عيني ، لا تسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسراً ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح (٢) .

(١) ولكنه انتقل إلى هذا بوسائط كثيرة ، فانتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها حال إرادة البكاء ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الدمع مطلقاً ، ثم انتقل من هذا إلى انتفاء الحزن ، ثم انتقل من هذا إلى إفادة السرور .
(٢) يعني شرحه المطول على تلخيص المفتاح .

تطبيقات على التعقيد :

(١) صَانَ اللَّيْمُ وَصُنْتُ وَجْهِي مَالَهُ وَوَنَى فَلَمْ يَبْذُلْ وَلَمْ أَتَبَدَّلْ

(٢) وَمُقَلَّةٌ وَحَاجِبًا مَزَجَّجًا وَفَاحًا وَمَرْسَنًا مُسَرَّجًا

ففصل في الأول بين الفعل ومفعوله بجملة فعلية ، فأوجد فيه تعقيداً ، وأصل الكلام صَانَ اللَّيْمُ مَالَهُ وَصُنْتُ وَجْهِي عَنْهُ ، وفي الثاني سمي أنف محبوبته مرسناً ، وهو إنما يكون للحيوان ، لأنه الموضع الذي يقع عليه الرسن ، فهو مجاز بعيد فاحش .

أمثلة أخرى :

(١) وَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيِّفًا أَمِيرُهَا

(٢) أَنَّى يَكُونُ أَبَا الْبَرَايَا آدَمُ وَأَبُوكَ وَالْقِسْلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ

قِيلَ وَمِنْ كَثْرَةِ التَّكَرُّارِ وَتَتَابُعِ الْإِضَافَاتِ كَقَوْلِهِ :
 * سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ *

وَقَوْلِهِ :

* حَمَامَةٌ جَرَعًا حَوْمَةً الْجَنْدَلِ اسْجَعِي *

[قيل] فصاحة الكلام خلاصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات كقوله] * وتُسعدني في غمرة بعد غمرة * (١) [سبوح] أي فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها ، كأنها تجرى في الماء [لها] صفة سبوح [منها] حال من شواهد [عليها] متعلق بشواهد [شواهد] فاعل الظرف أعنى - لها - يعني أن لها من نفسها علامات دالة على نجاتها ، قيل التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرة بذكره ثالثا ، وفيه نظر لأن المراد بالكثرة هنا ما يقابل الوحدة ، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا [و] تتابع الإضافات مثل [قوله * حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي *] .

فَأَنْتِ بِمَرَأَى مِنْ سَعَادٍ وَمَسْمَعٍ (٢)

ففيه إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل ، والجرعاء تأنيث الأجرج قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لا تلبث شيئا ، والحومة معظم الشيء ، والجندل أرض ذات حجارة ، والسجع هدير الحسام ونحوه ، وقوله - فأنت بمرأى - أي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك ، يقال : فلان بمرأى مني

(١) هو من قصيدة المبتني يمدح بها سيف الدولة ، ومطلعها :

عَوَازِلُ ذَاتِ الْخَالِ فِي حَوَاسِدُ وَإِنْ ضَجَّيْعَ الْخَوْدِ مِنِّي لَمَّا جِدُ

(٢) هو من قصيدة لعبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك من شعراء الدولة العباسية

وَفِيهِ نَظَرٌ :

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ مَلَكَهٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ .

ومسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله ، كذا فى الصَّحاح ، فظهر فساد ما قيل إن معناه - أنت بموضع تَرَيْنَ مِنْهُ سَعَادَ وتسمعين كلامها ، وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل (١) [وفيه نظر] لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثَقُلَ اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتناثر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة ، كيف وقد وقع فى التنزيل - (مِثْلَ ذَابِ قَوْمِ نُوحٍ - ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا - وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا) .

[و] الفصاحة [فى المتكلم مَلَكَهٌ] وهى كيفية راسخة فى النفس ، والكيفية عَرَضٌ لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضى القسمة واللاقسمة فى محله اقضاء أولياً ، فنخرج بالقييد الأول الأعراض النسبية مثل الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك ، وبقولنا - لا يقتضى القسمة - الكميات ، وبقولنا - واللاقسمة - النقطة والوحدة ، وبقولنا - أولياً - ليدخل فيه مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة ، فقوله - مَلَكَهٌ إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً فى الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه ، وقوله [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون أن يقول - يعبر - إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، وقوله [بلفظ فصيح] ليعم المفرد والمركب ، أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، بساط ، إلى غير ذلك .

(١) لأن المعروف فى ذلك أن سجع الحمام يطلب لتسمعه المحبوبة فتتهيج به إلى عاشقها ، وليس من المعقول أن الحمام يسجع لأنه يرى سعاد أو غيرها .

وَالْبَلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ ،

[والبلاغة في الكلام مطابقتة لمقتضى الحال مع فصاحته] أى فصاحة الكلام ،
والحال هو الأمر الداعي للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد
خُصُوصِيَّةً ما ، وهو مقتضى الحال (١) مثلا - كَوْنُ المخاطب منكرا للحكم حالٌ يقتضى
تأكيده للحكم ، والتأكيده مقتضى الحال ، وقولك له - إن زيدا فى الدار - مؤكدا بأن
كلامٌ مطابق لمقتضى الحال ، وتحقيق ذلك أنه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى
يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق
عليه ، على عكس ما يقال : إن السكلى مطابق للجزئيات (٢) وإن أردت تحقيق هذا
(١) يعنى أن تلك الخصوصية هى مقتضى الحال وإنما ذكر الضمير مراعاة للخبر .
(٢) فمقتضى الحال على هذا التحقيق هو الكلام المؤكد لالتأكيده ونحوه من
الخصوصيات ، وهذا يخالف ما ذكره قبله ، وليكن مقتضى الحال هذا أو ذاك ، فإن
الخطاب فيه سهل .

تطبيقات على البلاغة فى الكلام :

(١) وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ الْخَلَائِفَةَ مِنْهُمْ لَا يَبْلُغَ لَا عَارِي الْخَوَانِ وَلَا جَدَبٍ

(٢) لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مَعْشَرَ جُودَهَا عَلَى الْبَرِّ كَانَ الْبَرُّ أُنْدَى مِنَ الْبَحْرِ

(٣) أَمْرٌ مِنْ الْمُرِّ الْمَرِيرِ مَرَارَةً هَوَانٌ هُمَامٌ هَانَ فِي عَيْنِهِ أَلْهَمٌ

فالأول غير بليغ لأنه لا يصح أن يقال فى مدح ملك ، فلم يطابق مقتضى الحال فيه ،
والثانى بليغ لأنه هو الذى يليق بمدح الملوك ، والثالث غير بليغ لعدم فصاحته بسبب تنافره
أمثلة أخرى : قال قاض لرجل خاصمته امرأته : أئن سألتك فَمَنْ شَكَرَهَا وشَبَّركَ

أَخَذَتْ تُطْلِمًا وَتُضْمَامًا - وقال حافظ بك إبراهيم :

وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فَإِنَّ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ مُتَفَاوِتَةٌ ، فَقَامَ كُلٌّ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْتَقْدِيمِ وَالذِّكْرِ يُبَيِّنُ مَقَامَ خِلَافِهِ ، وَمَقَامَ الْفَصْلِ يُبَيِّنُ مَقَامَ الْوَصْلِ ، وَمَقَامُ
الْإِيحَازِ يُبَيِّنُ مَقَامَ

الكلام فارجع إلى ما ذكرنا في الشرح في تعريف علم المعاني .
[وهو] أى مقتضى الحال [مختلف فان مقامات الكلام متفاوته] لأن الاعتبار
اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذان تفرقت مقتضيات الأحوال ،
لأن التباين بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوهم في الحال كونه زمانا
لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلا له ، وفي هذا الكلام إشارة إجمالية إلى
ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال [فقام كل من التنكير والإطلاق
والتقديم والذكر يبين مقام خلافة] أى مقام خلاف كل منها ، يعنى أن المقام الذى يناسبه
تنكير المسند اليه أو المسند يبين المقام الذى يناسبه التعريف ، ومقام إطلاق الحكم أو
التعلق (١) أو المسند اليه أو المسند أو متعلقه (٢) يبين مقام تقييده بمؤكد أو
أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك ، ومقام تقديم المسند اليه أو
المسند أو متعلقاته يبين مقام تأخير ، وكذا مقام ذكره يبين مقام حذفه ، فقوله
- خلافة - شامل لما ذكرنا ، وإنما فصل قوله [مقام الفصل يبين مقام الوصل] تنبيها
على عظم شأن هذا الباب ، وإنما لم يقل مقام خلافة لأنه أخصر وأظهر ، لأن خلافا
الفصل إنما هو الوصل ، والتنبيه على عظم الشأن فصل قوله [ومقام الإيجاز يبين مقام

مَنْ لِي بِرَبِيَّةِ النِّسَاءِ فَإِنِّي فِي الشَّرْقِ عِلَّةُ ذَلِكَ الْإِخْفَاقِ

الْأُمُّ مَدْرَسَةٌ إِذْ أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شُعَبَاتِيبَ الْأَعْرَاقِ

(١) يعنى تعلق الفعل بمفعوله ونحوه (٢) أى متعلق المسند .

خَلَّافَهُ ، وَكَذَا خِطَابُ الذَّكِيِّ مَعَ خِطَابِ الْغِيِّ ، وَلِكُلِّ كَلِمَةٍ مَعَ صَاحِبَتِهَا مَقَامٌ ،
وَأَرْتِفَاعُ شَأْنِ الْكَلَامِ فِي الْحُسْنِ وَالْقَبُولِ بِمِطَابَقَتِهِ لِلْإِعْتِبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَأَنْحِطَاطُهُ
بِعَدَمِهَا ، فَمُقْتَضَى الْحَالِ هُوَ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ .

خلافه [أى الاطناب والمساواة] وكذا خطاب الذكى مع خطاب الغي [فان مقام
الاول يبين مقام الثاني ، فان الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية مالا يناسب الغي] ولكل كلمة مع صاحبها [أى مع كلمة أخرى مُصَاحِبَةٌ لها
] مقام [ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك المصاحبة فى أصل المعنى ، مثلا الفعل
الذى قصد اقترانه بالشرط ، فله مع إن مقام ليس له مع إذا ، وكذا لكل من أدوات
الشرط مع الماضى مقام ليس له مع المضارع ، وعلى هذا القياس .

[وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه]
أى انحطاط شأنه [بعدمها] أى بعدم مطابقته للاعتبار المناسب ، والمراد بالاعتبار
المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب
البلغاء ، يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعت حاله ، وأراد بالكلام الكلام
الفصيح ، وبالحسن الحسن الذائق الداخلى فى البلاغة دون العرضى الخارج لحصوله
بالمحسنات البديعية [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للعال والمقام ، يعنى اذا علم
أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن الذائق [لا بمطابقته للاعتبار المناسب
على ما تفسيده إضافة المصدر (١) ومعلوم أنه إنما يرتفع بالبلاغة التى هى عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى
(١) فى قوله - وارتفاع شأن الكلام - لأن إضافة المفرد تفيد العموم ، فيكون
المعنى - كل ارتفاع يكون بالمطابقة - ومن هنا أفاد الكلام الحصر .

فَالْبَلَاغَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ بِاعْتِبَارِ إِفَادَتِهِ الْمَعْنَى بِالترْكيبِ ، وَكَثِيرًا مَا يُسَمَّى ذَلِكَ فَصَاحَةً أَيْضًا ، وَلَهَا طَرَفَانِ أَعْلَى وَهُوَ حُدُّ الْإِعْجَازِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ،

الْحَالِ وَاحِدٌ ، وَإِلَّا لَمَا صَدَقَ أَنَّهُ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِلاعتْبَارِ الْمُنَاسِبِ ، وَلَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِالمُطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

[فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] يعنى أنه يقال - كلامٌ بليغٌ - لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت بل [باعتبار إفادته المعنى] أى الغرض المصوغ له الكلام (١) [بالتركيب] متعلق بإفادته ، وذلك لأن البلاغة كما مرَّ عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة [وكثيرا ما] نَصَّبَ عَلَى الظرفية ، لأنه من صفة الأحيان ، و - ما - لتأكيد معنى الكثرة ، والعامل فيه قوله [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحه أيضا] كما يسمى بلاغة ، فحيث يقال - إن إعجاز القرآن من جهة كونه فى أعلى طبقات الفصاحة - يراد بها هذا المعنى .

[ولها] أى لبلاغة الكلام [طرفان أعلى وهو حد الإعجاز] وهو أن يرتقى الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طَوْقِ البشر ، ويعجزهم عن معارضته [وما يقرب منه] عَطَفَ عَلَى قوله وهو ، والضمير فى - منه - عائدٌ إلى - أعلى - يعنى أن الأعلى مع ما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز ، هذا هو الموافق لما فى المفتاح ، وزعم بعضهم (٢)

(١) فليس المراد به المعنى الأصلى المستفاد من أصل التركيب ، وإنما المراد به الخصوصيات السابقة من التأكيد نحوه ، فهو يسمى غرضاً أو خصوصية أو معنى ثانوياً .

(٢) لا يخفى أن هذا هو الظاهر من كلام التلخيص ، ولاشئ فى أن يكون الطرف الأعلى هو حد الإعجاز فى القرآن وما يقرب منه فى كلام رسول الله ﷺ وفحول البلغاء ، فإنه يصح أن يقال - كلام رسول الله فى أعلى مراتب البلاغة ، وهكذا .

وَأَسْفَلَ وَهُوَ مَا إِذَا غُيِّرَ عَنْهُ إِلَى مَا دُونَهُ التَّحَقُّ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ بِأَصْوَاتِ
الْحَيَوَانَاتِ ، وَبَيْنَهُمَا مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ ، وَتَتَّبِعُهَا وَجُوهٌ آخَرُ تَوَرَّثَ الْكَلَامَ حُسْنًا ،
وَفِي الْمُنْكَلَمِ مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ بَلِيغٍ فَصِيحٌ وَلَا عَكْسَ

أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى - حد الاعجاز - والضمير في - منه - عائد إليه ، يعنى أن الطرف الاعلى
هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز ، وفيه نظر لأن القريب من حد الاعجاز
لا يكون من الطرف الاعلى الذى هو حد الاعجاز ، وقد أوضحنا ذلك فى الشرح
[وأسفل وهو ما إذا غير] الكلام [عنه إلى ما دونه] أى إلى مرتبة أخرى هى أدنى
منه وأنزل [التحق] الكلام وإن كان صحيح الأعراب [عند البلغاء بأصوات الحيوانات]
التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على
أصل المراد [وبينهما] أى بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض
بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الاختلال بالفصاحة ،
[وتتبعها] أى بلاغة الكلام [وجوه آخر] سوى المطابقة والفصاحة [تورث
الكلام حسناً] وفى قوله - تتبعها - إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عَرْضِيٌّ
خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة
والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المنكلم لأنها ليست مما تجعل المنكلم
متصفاً بصفة .

[و] البلاغة [فى المنكلم مَلَكَ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ] .
[فعلم] مما تقدم [أن كل بليغ] كلاماً كان أو منكلماً على سبيل استعمال المشترك فى
معنيتين ، أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة
فى تعريف البلاغة مطلقاً [ولا عكس] بالمعنى اللغوى أى ليس كل فصيح بليغاً ، لجواز

وَأَنَّ الْبَلَاغَةَ مَرْجِعُهَا إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْخَطَا فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَلِئَلَّا تُمَيِّزَ
الْفَصِيحُ مِنْ غَيْرِهِ ،

أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال (١) وكذا يجوز أن يكون لا أحد
ملكه يقتدر بها التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال .
[و] علم أيضا [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] أى ما يجب أن يحصل حتى
يمكن حصولها كما يقال : مرجع الجود إلى الغنى [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى
المراد] والا لربما أدى المعنى المراد (٢) بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بليغا [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] والا لربما أورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال بلفظ غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا ، لوجوب وجود الفصاحة في
البلاغة ، ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها
لتوقفه عليها .

(١) ومن هذا قول نصيب في النسيب :

فَإِنْ تَصَلَّى أَصْلَكَ وَإِنْ تَعَرَّدِي لَهْجَرٍ بَعْدَ وَصْلِكَ لَا أَبَالِي
فإن مثل هذا لا يصح أن يقال في مقام النسيب ، وكذلك قول جميل :
فَلَوْ تَرَكْتُ عَقْلِي مَعَى مَا طَلَبْتُهَا وَلَكِنْ طَلَبْتُهَا لِمَا فَاتَ مِنْ عَقْلِي

زعم أنه يرواها لذهاب عقله ، ولو كان عاقلا ما هو بها ، وإنما الجيد في ذلك قول بعضهم :

وَمَا سَرَّنِي إِنْ خَلَيْتُ مِنَ الْهَوَى وَلَوْ أَنَّ لِي مِنْ بَيْنِ شَرْقٍ إِلَى غَرْبٍ
فَإِنْ كَانَ هَذَا الْخُبُّ ذَنْبِي إِلَيْكُمْ فَلَا غَفَرَ الرَّحْمَنُ ذَلِكَ مِنْ ذَنْبٍ

(٢) يعنى بالمعنى المراد المعنى الثانوى لا المعنى الاصلى ، لأن مرجع البلاغة إلى
المعنى الثانوى كما سبق .

وَالثَّانِي مِنْهُ مَا يَبِينُ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَوْ التَّصْرِيفِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ يَدْرُكُ بِالْحَسِّ ،
وَهُوَ مَا عَدَا التَّعْقِيدَ الْمَعْنَوِيَّ ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ عِلْمُ الْمَعْنَى ، وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ
عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ ،

[وَالثَّانِي] أَيْ تَمْيِيزُ الْفَصِيحِ مِنْ غَيْرِهِ [مِنْهُ] أَيْ بَعْضُهُ [مَا يَبِينُ] أَيْ يَوْضَحُ [فِي عِلْمِ
مَتْنِ اللُّغَةِ] كَالْغَرَابَةِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي عِلْمِ مَتْنِ اللُّغَةِ أَيْ مَعْرِفَةِ أَوْضَاعِ الْمَفْرَدَاتِ لِأَنَّ اللُّغَةَ
أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ ، يَمْنَى بِهِ يَعْرِفُ تَمْيِيزُ السَّالِمِ مِنَ الْغَرَابَةِ عَنْ غَيْرِهِ ، بِمَعْنَى أَنَّ مَنْ تَتَّبَعَ
الْبُكْتَبَ الْمُنْدَاوِلَةَ وَأَحَاطَ بِمَعْنَى الْمَفْرَدَاتِ الْمَأْنُوسَةِ عِلْمُ أَنَّ مَا عَدَاهَا مِمَّا يَنْتَقِرُ إِلَى تَنْقِيرِ
أَوْ تَخْرِيجِ نَحْوِ غَيْرِ سَالِمٍ مِنَ الْغَرَابَةِ ، وَبِهَذَا تَبَيَّنَ فَسَادُ مَا قِيلَ : إِنَّهُ لَيْسَ فِي عِلْمِ مَتْنِ
اللُّغَةِ أَنَّ بَعْضَ الْأَلْفَاظِ مِمَّا يَحْتَاجُ فِي مَعْرِفَتِهِ إِلَى أَنْ يَبْحَثَ عَنْهُ فِي الْبُكْتَبِ الْمَبْسُوطَةِ
فِي اللُّغَةِ [أَوْ] فِي عِلْمِ [التَّصْرِيفِ] كَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ ، إِذْ بِهِ يَعْرِفُ أَنَّ الْأَجْلَلَ مُخَالَفٌ
لِلْقِيَاسِ دُونَ الْأَجْلَلِ [أَوْ] فِي عِلْمِ [النَّحْوِ] كَضَعْفِ التَّأْلِيفِ وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ [أَوْ
يَدْرُكُ بِالْحَسِّ] كَالْتَنَافَرِ ، إِذْ بِهِ يَعْرِفُ أَنَّ مُسْتَشْزِرًا مُتَنَافِرًا دُونَ مُرْتَفِعٍ ، وَكَذَا تَنَافَرُ
السَّكَلَاتِ [وَهُوَ] أَيْ مَا يَبِينُ فِي الْعُلُومِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ يَدْرُكُ بِالْحَسِّ ، فَالضَّمِيرُ عَائِدٌ
إِلَى - مَا - وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ عَائِدٌ إِلَى مَا يَدْرُكُ بِالْحَسِّ فَقَدْ سَهَا ظَاهِرًا [مَا عَدَا التَّعْقِيدَ
الْمَعْنَوِيَّ] إِذْ لَا يَعْرِفُ بِتِلْكَ الْعُلُومِ وَلَا بِالْحَسِّ تَمْيِيزُ السَّالِمِ مِنَ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ مِنْ غَيْرِهِ .
فَعَلِمَ أَنَّ مَرَجِعَ الْبَلَاغَةِ بَعْضُهُ مَبِينٌ فِي الْعُلُومِ الْمَذْكُورَةِ ، وَبَعْضُهُ مُدْرِكٌ بِالْحَسِّ ، وَبَقِيَ
الِإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَأِ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَالِإِحْتِرَازُ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ ، فَهِيَ
الْحَاجَةُ إِلَى وَضْعِ عَلَمَيْنِ مُفِيدَيْنِ لِذَلِكَ ، فَوَضَعُوا عِلْمَ الْمَعْنَى لِلأَوَّلِ ، وَعِلْمَ الْبَيَانِ لِلثَّانِي ،
وَالْيَمِ أَيْ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ الْأَوَّلِ] أَيْ الْخَطَأَ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ [عِلْمَ الْمَعْنَى] ،
وَمَا يُحْتَرَزُ بِهِ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ عِلْمُ الْبَيَانِ [وَسَمَّوْا هَذَيْنِ الْعِلْمَيْنِ عِلْمَ الْبَلَاغَةِ لِمْكَانِهِ
مَزِيدٍ اخْتِصَاصٍ لِهَذَا بِالْبَلَاغَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْبَلَاغَةُ تَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ .

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهُ التَّحْسِينِ عِلْمُ الْبَدِيعِ ، وَكَثِيرٌ يُسَمَّى الْجَمِيعَ عِلْمُ الْبَيَانِ ،
وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّي الْأَوَّلَ عِلْمَ الْمَعَانِي ، وَالْآخِرِينَ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةَ عِلْمَ الْبَدِيعِ .

الفن الأول علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الَّتِي يَهَا يَطَاقُ مُقْتَضَى الْحَالِ ،

ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر ، فوضعوا لذلك علم البديع ، واليه
أشار بقوله [وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون [وكثير] من الناس [يسمى الجميع
علم البيان ، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني و [يسمى الآخريين] يعني البيان
والبديع [علم البيان والثلاثة علم البديع] ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم .

الفن الأول علم المعاني

قَدَّمَهُ عَلَى الْبَيَانِ لِكَوْنِهِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمَرْكَبِ ، لِأَن رِعَايَةَ الْمِطَابَقَةِ لِمُقْتَضَى
الْحَالِ وَهُوَ مَرْجِعُ عِلْمِ الْمَعَانِي مَعْتَبَرَةٌ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ مَعَ زِيَادَةِ شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ إِبْرَادُ
الْمَعْنَى الْوَاحِدِ فِي طَرَقٍ مُخْتَلِفَةٍ [وَهُوَ عِلْمٌ] أَيْ مِلْكُهُ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى إِدْرَاكَاتٍ جَزْئِيَّةٍ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ نَفْسُ الْأَصُولِ وَالْقَوَاعِدُ الْمَعْلُومَةُ ، وَلَا سَتَعْمَالُهَا الْمَعْرِفَةُ فِي
الْجُزْئِيَّاتِ قَالَ [تُعْرَفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ] أَيْ هُوَ عِلْمٌ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ إِدْرَاكَاتُ
جَزْئِيَّةٍ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ ، بِمَعْنَى أَنَّ أَيْ فَرْدٍ
يُوجَدُ مِنْهَا أَمَكُنَّا أَنْ نَعْرِفَهُ بِذَلِكَ الْعِلْمِ ، وَقَوْلُهُ [الَّتِي يَهَا يَطَاقُ] اللَّفْظُ [مُقْتَضَى الْحَالِ]
احْتِرَازٌ عَنِ الْأَحْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ، مِثْلُ الْأَعْلَالِ وَالْإِدْغَامِ وَالزَّفْعِ وَالنَّصَبِ

وما أشبه ذلك ، مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى (١) وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة ، والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية (٢) والمراد بأحوال اللفظ الأمور المعارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ، ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المتكيف

(١) بخلاف الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، فإنه يؤدي بها معان ثانوية لا أصلية ، ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) فالتأكيد فيه للرد على المنكرين وهو معنى ثانوى لا أصلى ، ومنه أيضا قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا يَبْهَجُهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

فتقديم المسند وهو ثلاثة للتشويق إلى المسند إليه وهو شمس الضحى وما عطف عليه ، وهو معنى ثانوى أيضا ، وبما خولف به مقتضى المقام في المدح قول مروان بن أبى حفصة في المأمون :

أَضْحَى إِمَامُ الْهُدَى الْمَامُونُ مُشْتَغَلًا بِالْدِّينِ وَالنَّاسِ بِالْدُّنْيَا مُشَاغِلٌ

فقال له عمار بن عقيل : ما زدته على أن وصفته بصفة عجوز في يدها منسباحها ، فها قلت كما قال جدي في عمر بن عبد العزيز :

فَلَا هُوَ فِي الدُّنْيَا مُضَيِّعٌ نَصِيهٌ وَلَا عَرَضُ الدُّنْيَا عَنْ الدِّينِ شَاغِلٌ

(٢) وقيل إن أحوال اللفظ فيه من التشبيه والمجاز وغيرهما قد يبحث فيها من هذه الحيثية ، فتكون من علم المعاني لا من علم البيان ، ومن ذلك في الكناية قول كثير لعبد العزيز بن مروان :

وَيَنْحَصِرُ فِي ثَمَانِيَةِ أَبْوَابٍ : أَحْوَالِ الْأَسْنَادِ الْخَبَرِيِّ . أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ .
أَحْوَالِ الْمُسْنَدِ . أَحْوَالِ مَتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ . الْقَصْرِ . الْإِنْشَاءِ . الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ .
الْإِجْزَارِ وَالْإِطْنَابِ وَالْمَسَاوَاةِ . لِأَنَّ الْكَلَامَ إِمَّا خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ ، لِأَنَّهُ

بكيفية مخصوصة ، على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به في شرحه ، لا نفس الكيفيات
من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير على مامو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، وإلا
لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنها عين مقتضى الحال
وقد حققنا ذلك في الشرح ، وأحوال الأسناد أيضاً من أحوال اللفظ ، باعتبار أن
التأكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة ، وتخصيص اللفظ بالعربي
مجرد اصطلاح ، لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في الأجزاء
لا الكلي في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة
وليس كذلك [أحوال الأسناد الخبري] و [أحوال المسند إليه] و [أحوال المسند]
و [أحوال متعلقات الفعل] و [القصر] و [الإنشاء] و [الفصل والوصل] و [الإيجاز
والإطناب والمساواة] وإنما انحصر فيها [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه]

وَمَا ذَاكَ رُقَاكَ تَسْلُ ضَبْنِي وَتُخْرِجُ مِنْ مَكَانِنَا ضَبَانِي

وَيَرْقِي لَكَ الرَّاقُونَ حَتَّى أَجَابَتْ حَيَّةٌ تَحْتَ التُّرَابِ

جعل ذلك كناية عن تودده إليه ، وهذا لا يليق بمقام مدحه له ، وإنما يخاطب
الممدوح بمثل قول النابغة للنعمان بن المنذر :

وَلَسْتُ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلْنُهُ عَلَى شَعَثِ أَى الرِّجَالِ الْمُهَذَّبِ

فَإِنَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ وَإِنْ تَكُ ذَا عُنْتِي فَنَلْتُكَ يَعْتَبِ

إِنْ كَانَ لِنَسْبَتِهِ خَارِجٌ تَطَابُقُهُ أَوْ لَا تَطَابُقُهُ فَخَيْرٌ، وَلَا فُتْنَاءٌ، وَالْخَيْرُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ وَمُسْنَدٍ وَإِسْنَادٍ، وَالْمُسْنَدُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مُتَعَلِّقَاتٌ إِذَا كَانَ فِعْلًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ،

لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهي تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما ، كما في الانشائيات ، وتفسيرها بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانشائي فلا يصح التقسيم ، فالكلام [إن كان لنسبته خارج] في أحد الأزمنة الثلاثة ، أى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج ، بأن يكونا ثبوتين أو سلبيتين [أو لا تطابقه] بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية ، واتى بينهما في الخارج والواقع سلبية ، أو بالعكس [فخير] أى فالكلام خير [ولا] أى وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فانشاء] وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد الى كونه دالًا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء ، أو تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك ، ألا ترى أنك إذا قلت - زيد قائم - فإن القيام حاصل لزيد قطعًا ، سواء قلنا إن النسبة من الأمور الخارجية أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية [والخير لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل واهم المفعول وما أشبه ذلك ، ولا وجه

تَوَكَّلْ مِنَ الْإِسْنَادِ وَالتَّعْلُقِ إِمَّا بِقَصْرِ أَوْ بِغَيْرِ قَصْرٍ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ قُرِنَتْ بِأُخْرَى إِمَّا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَعْطُوفَةٍ ، وَالْكَلَامُ الْبَلِيغُ إِمَّا زَائِدٌ عَلَى أَصْلِ الْمُرَادِ لِفَائِدَةٍ أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ .

(تَنْبِيْهٌ) : صِدْقُ الْخَبَرِ مُطَابَقَتُهُ لِلْوَاقِعِ وَكَذِبُهُ عَدَمُهَا ،

لتخصيص هذا الكلام بالخبر [وكل من الاسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة ، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احتراز به عن التطويل ، على أنه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ [أو غير زائد] هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته ، لأن جميع ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابلية (١) إنما هو من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند ، مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك ، فالواجب في هذا المقام بيان سبب إفرادها وجعلها أبواباً برأسها ، وقد لخصنا ذلك في الشرح .

(صدق الخبر وكذبه)

(تنبيه) : على تفسير الصدق والكذب الذى قد سبق لإشارة ما اليه في قوله - تطابقة أو لا تطابقه -

اختلف القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب في تفسيرهما ، ف قيل [صدق الخبر مطابقتها] أى مطابقة حكمه [للواقع] وهو الخارج الذى يكون لنسبة الكلام للخبرى [وكذبه] أى كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها للواقع ، يعنى أن الشئيتين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام ، فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى في الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق ، وعدمها بأن تكون

(١) هما الاطناب والمساواة .

وَقِيلَ مُطَابَقَتُهُ لِعَقْتَادِ الْخَبَرِ وَلَوْ خَطَا وَعَدَمَهَا ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَاذِبُونَ) وَرَدُّ بَأْسِ الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ ، أَوْ فِي تَسْمِيَّتِهَا ، أَوْ

إِحْدَاهَا ثَبُوتِيَّةً وَالْأُخْرَى سَلْبِيَّةً كَذَبٌ .

[وَقِيلَ] صِدْقُ الْخَبَرِ [مُطَابَقَتُهُ لِعَقْتَادِ الْخَبَرِ وَلَوْ كَانَ] ذَلِكَ الْاِعْتِقَادُ [خَطَا] غَيْرِ
مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ [وَ] كَذِبُ الْخَبَرِ [عَدَمَهَا] أَيْ عَدَمُ مُطَابَقَتِهِ لِعَقْتَادِ الْخَبَرِ وَلَوْ كَانَ
خَطَاً (١) فَقَوْلُ الْقَائِلِ - السَّمَاءُ تَحْتَنَا - مَعْتَقِدًا ذَلِكَ صِدْقٌ ، وَقَوْلُهُ - السَّمَاءُ فَوْقَنَا -
غَيْرُ مَعْتَقَدٍ كَذِبٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْاِعْتِقَادِ الْحُكْمَ الذَّهْنِيَّ الْجَازِمَ أَوْ الرَّاجِحَ ، فَيَعْنِي الْعِلْمَ
وَالظَّنَّ ، وَهَذَا يَشْكُلُ بِخَبَرِ الشَّكِّ لِعَدَمِ الْاِعْتِقَادِ فِيهِ فَيَلْزِمُ الْوَاسِطَةَ وَلَا يَتَحَقَّقُ الْاِنْحِصَارُ ،
اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ كَاذِبٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا اتَّيَ الْاِعْتِقَادُ صِدْقَ عَدَمِ مُطَابَقَتِهِ الْاِعْتِقَادَ ،
وَالسَّكْلَامَ فِي أَنَّ الْمَشْكُوكَ خَبَرٌ أَوْ لَيْسَ بِخَبَرٍ مَذْكُورٌ فِي الشَّرْحِ ، فَلْيُطَالَعِ تَمَّةً [بِدَلِيلِ]
قَوْلِهِ تَعَالَى (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ [إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ]) فَانَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ كَاذِبِينَ فِي قَوْلِهِمْ إِنَّكَ لَرَسُولُ
اللَّهِ لِعَدَمِ مُطَابَقَتِهِ لِعَقْتَادِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ [وَرَدَّ] هَذَا الْاِسْتِدْلَالَ [بِأَنَّ
الْمَعْنَى لِكَاذِبُونَ فِي الشَّهَادَةِ] وَفِي ادْعَائِهِمُ الْمَوَاطَاةَ ، فَالتَّكْذِيبُ رَاجِعٌ إِلَى الشَّهَادَةِ
بِاِعْتِبَارِ تَضَمُّنِهَا خَبَرًا كَاذِبًا غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلْوَاقِعِ ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الشَّهَادَةَ مِنْ صَمِيمِ الْقَلْبِ
وِخْلُوصِ الْاِعْتِقَادِ ، بِشَهَادَةِ إِنَّ وَاللَّامَ وَالْجُمْلَةَ الْاِسْمِيَّةَ (٢) [أَوْ] الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لِكَاذِبُونَ
[فِي تَسْمِيَّتِهَا] أَيْ فِي تَسْمِيَّةِ هَذَا الْاِخْبَارِ شَهَادَةً ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مَا يَكُونُ عَلَى وَفْقِ
الْاِعْتِقَادِ ، فَقَوْلُهُ تَسْمِيَّتُهَا مُصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ مَحْذُوفٌ [أَوْ]

(١) وَهَذَا قَوْلُ النِّظَامِ مِنَ الْمَعْتَرِزَةِ (٢) فِي قَوْلِهِ - إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ - وَهَذَا يُفِيدُ

مَنْ التَّأَكِيدَ مَا يُفِيدُ .

فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فِي زَعْمِهِمْ - الْجَاهِظُ مُطَابَقَتُهُ مَعَ الْإِعْتِقَادِ وَعَدَمُهَا مَعَهُ ، وَغَيْرُهُمَا
لَيْسَ بِصَدَقٍ وَلَا كَذِبٍ ، بِدَلِيلٍ (أَقْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ حِنَّةٌ)

المعنى إنهم لكاذبون [في المشهود به] أعنى قولهم - إنك لرسول الله - لكن لا في الواقع بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الباطل ، لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذباً باعتقادهم وإن كان صادقا في نفس الأمر ، فكأنه قيل - إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق - وحيث لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع ، فليتنامل لئلا يتوهم أن هذا (١) اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد .

[والجاهظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب ، وأثبت الواسطة ، وزعم أن صدق الخبر [مطابقتها] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها] أى عدم مطابقتها للواقع [معه] أى مع اعتقاد أنه غير مطابق [وغيرهما] أى غير هذين القسمين وهو أربعة : أعنى المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا ، وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ، أو بدون الاعتقاد أصلا [ليس بصدق ولا كذب] فكل من الصدق والكذب بتفسيره أحسن منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا ، بناء على أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حيثئذ ، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما (٢) [بدليل أقترى على الله كذبا أم به حينة] لأن الكفار حصروا إخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر على

(١) أى قول الخطيب - في زعمهم (٢) وهو الواقع في قول الجمهور ، والاعتقاد في قول النظام .

لأن المراد بالثاني غير الكذب لأنه قسيمه ، وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه ،
ورد بأن المعنى أم لم يفتر ، فعبّر عنه بالجنة لأن المجنون لا افتراء له .

ما يدل عليه قوله تعالى (إِذَا مَوْءُودٌ كُلٌّ مَّرْقٍ لَكُمْ لَقِيَ خَلْقٍ جَدِيدٍ) في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو (١) ولا شك [أن المراد بالثاني] أى الاخبار
حال الجنة لا قوله (أم به جنة) على ما سبق إلى بعض الأوهام [غير الكذب لأنه
قسيمه] أى لأن الثاني قسم الكذب ، إذ المعنى أركذب أم أخبر حال الجنة ، وقسيم
الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أى لأن الكفار لم
يعتقدوا صدقه ، فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو
قال لأنهم اعتقدوا عدم صدقه لكان أظهر ، فرادهم بكونه خبراً حال الجنة غير الصدق
وغير الكذب ، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة ، فيجب أن يكون من الخبر
مالم يصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه برعهم ، وعلى هذا لا يتوجه ما قيل إنه
لا يلزم من عدم اعتقادهم الصدق عدم الصدق ، لأنه لم يجعله دليلاً على عدم الصدق بل
على عدم إرادة الصدق ، فليتأمل [ورد] هذا الاستدلال [بأن المعنى] أى معنى - أم
به جنة [أم لم يفتر فعبّر عنه] أى عديم الافتراء [بالجنة لأن المجنون لا افتراء له] لأنه
الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثاني ليس قسماً للكذب ، بل لما هو أخص
منه ، أعنى الافتراء ، فيكون هذا حصراً للخبر الكاذب برعهم في نوعيه : أعنى
الكذب عن عمد ، والكذب لا عن عمد .

(١) هى مائة جمع أيضاً ، لأن الكذب لا يكون فى حالة الجنة ، إذ لا كذب مع
عدم القصد .

أحوال الاسناد الخبري

لَا شَكَّ أَنَّ قَصْدَ الْخَبَرِ

أحوال الاسناد الخبري

وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم (١) الأخرى أو منى عنه ، وإنما قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه ، ثم قدم أحوال الاسناد على أحوال المسند اليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث في علم المعاني إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الاسناد ، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها .

[لا شك أن قصد الخبر] أى من يكون بصدد الاخبار والاعلام ، وإلا فالجمله الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه ، مثل التحسر والتحزن في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران (رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ) وما أشبه ذلك (٢)

(١) المراد به ما يفهم من اللفظ وهو الذات ، لأن الحكم على الذات لا على المفهوم

(٢) ومنه إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إِلٰهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَ مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

ومنه توبيخ السامع كقوله :

أَنْتِ الَّتِي كَلَّفْتَنِي دُلْجَ السَّرَى وَأَشْمَتِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلَوْمُ

ومنه إظهار الفرح والسرور كقوله :

هَنَاءٌ مَحَاذِكُ الْعَزَاءِ الْمُقَدَّمَا فَا عَبَسَ الْحَزُونُ حَتَّى تَبَسَّ

يُخْبِرُهُ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ إِمَّا الْحُكْمَ أَوْ كَوْنَهُ عَالِمًا بِهِ ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ فَائِدَةَ الْخَبَرِ ،
وَالثَّانِي لَازِمَهَا ، وَقَدْ يُنْزَلُ الْعَالَمُ بِهِمَا مَنْزِلَةً الْجَاهِلِ لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ ،

[بخبره] مُتَعَلِّقٌ بِقَصْدِ [إِفَادَةِ الْمُخَاطَبِ] خَبَرٍ إِنْ [إِمَّا الْحُكْمَ] مَفْعُولُ الْإِفَادَةِ [أَوْ
كَوْنَهُ] أَيْ كَوْنُ الْخَبَرِ [عَالِمًا بِهِ] أَيْ بِالْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحُكْمِ هُنَا وَقُوعُ النَّسْبَةِ أَوْ لَا
وَقُوعَهَا ، وَكَوْنُهُ مَقْصُودًا لِلْمُخْبِرِ بِخَبَرِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ تَحَقُّقَهُ فِي الْوَاقِعِ (١) وَهَذَا مُرَادُ
مَنْ قَالَ : إِنْ الْخَبَرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْمَعْنَى أَوْ انْتِفَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ ، وَإِلَّا فَلَا يَخْفَى (٢)
أَنْ مَدْلُولُ قَوْلِنَا - زَيْدٌ قَائِمٌ - وَمَقْهُومُهُ أَنْ الْقِيَامَ ثَابِتٌ لَزِيدٍ ، وَعَدَمُ ثُبُوتِهِ لَهُ احْتِمَالٌ
عَقْلِيٌّ لَا مَدْلُولٌ وَلَا مَقْهُومٌ لِلْفِظِ ، فَلْيَفْهَمْ [وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ] أَيْ الْحُكْمَ الَّذِي يَقْصِدُ
بِالْخَبَرِ إِفَادَتَهُ [فَائِدَةَ الْخَبَرِ وَالثَّانِي] أَيْ كَوْنُ الْخَبَرِ عَالِمًا بِهِ [لَازِمًا] أَيْ لَازِمُ فَائِدَةِ
الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَلِمًا أَفَادَ الْحُكْمَ أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ ، وَلَيْسَ كَلِمًا أَفَادَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ أَفَادَ نَفْسِ
الْحُكْمِ ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مَعْلُومًا قَبْلَ الْإِخْبَارِ ، كَمَا فِي قَوْلِنَا لِمَنْ حَفِظَ التَّوْرَةَ
- قَدْ حَفِظْتَ التَّوْرَةَ - وَتَسْمِيَةُ مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ فَائِدَةَ الْخَبَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ
يَقْصِدَ بِالْخَبَرِ وَيَسْتَفَادَ مِنْهُ ، وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ عَالِمًا بِالْحُكْمِ حَصُولُ صُورَةِ الْحُكْمِ فِي ذَهْنِهِ ،
وَهُنَا أَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ سَمَحْنَا بِهَا فِي الشَّرْحِ .

[وَقَدْ يُنْزَلُ] الْمُخَاطَبُ [الْعَالَمُ بِهِمَا] أَيْ بِفَائِدَةِ الْخَبَرِ وَلَازِمَهَا [مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ]
فَيُلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِالْفَائِدَتَيْنِ [لِعَدَمِ جَرِيهِ عَلَى مُوجِبِ الْعِلْمِ] فَإِنْ مِنْ لَا يَجْرِي
عَلَى مَقْتَضَى عَلَيْهِ هُوَ وَالْجَاهِلُ سِوَاهُ ، يَأْ يُقَالُ لِلْعَالِمِ التَّارِكِ لِلصَّلَاةِ - الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ - (٣)

(١) لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ كَاذِبًا (٢) أَيْ وَإِلَّا نَقَلَ هَذَا مُرَادَهُ ، بِأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ
نَفْيُ دَلَالَةِ الْخَبَرِ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ أَوْ انْتِفَائِهِ ، فَلَا يَصِحُّ كَلَامُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْفَى
(٣) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ لِهَشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ جَيْنَ قَالَ لِسَائِلِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ
لَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ وَهُوَ يَعْرِفُهُ .

فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ مِنَ التَّرْكِيبِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ كَانَ عَلَى الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ اسْتِغْنَى عَنْ مُؤَكَّدَاتِ الْحُكْمِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِيهِ طَالِبًا لَهُ حَسَنَ تَقْوِيَتِهِ بِمُؤَكَّدٍ ،

وتنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطائية كثيرة في الكلام (١) منه قوله تعالى (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) بل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كثير ، منه قوله تعالى (وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى) [فينبغي] أى إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي [أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرا عن اللغو [فإن كان] المخاطب [على الذهن من الحكم والتردد فيه] أى لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا فى أن النسبة هل هي واقعة أم لا ، وبهذا تبين فساد ما قيل - إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ، فلا حاجة الى ذكره ، بل التحقيق إن الحكم والتردد فيه متافيان [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] يتمكن الحكم في الذهن حيث وجده غالبا [وإن كان] المخاطب [مترددا فيه] أى فى الحكم [طالبا له] بأن حضرنى ذهنه طرفا الحكم ، وتخيرنى أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها [حسن تقويته] أى تقوية الحكم [بمؤكد] ليرى ذلك المؤكد ترده ، ويتمكن

هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادَ اللَّهِ كُلُّهُمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بِحَبِيدِهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا

(١) أى وإن لم يكن عالما معينا من تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، كما في هذه الآية ، لأنها ليست منه ، وإنما هي من تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به مطلقا .

وَأِنْ كَانَ مُنْكَرًا وَجَبَ تَوْكِيدُهُ بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ ، كما قال تعالى حِكَايَةً عَنْ
رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَفِي
الثَّانِيَةِ (إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ) وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا ، وَالثَّانِي طَلَبِيًّا ،
وَالثَّالِثُ إِنْكَارِيًّا ، وَإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ ،

فيه الحكم ، لَكِنَّ الْمَذْكُورُ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسُنُ التَّأْكِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمُخَاطَبِ
ظَنٌّ فِي خِلَافِ حُكْمِهِ [وَإِنْ كَانَ] أَيْ الْمُخَاطَبُ [مُنْكَرًا] لِلْحُكْمِ [وَجَبَ تَوْكِيدُهُ] أَيْ
تَوْكِيدُ الْحُكْمِ [بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ] أَيْ بِقُدْرَةِ قُوَّةٍ وَضَعْفٍ ، يَعْنِي يَجِبُ زِيَادَةُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ زِيَادَةِ الْإِنْكَارِ إِزَالَةً لَهُ [كما قال الله تعالى حِكَايَةً عَنْ رُسُلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامِ
إِذْ كَذَّبُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى - إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكِّدًا بِأَنَّ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ [وَفِي] الْمَرَّةِ
[الثَّانِيَةِ] رَبَّنَا يَعْلَمُ [إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ] مُؤَكِّدًا بِالْقَسَمِ وَإِنَّ وَاللَّامَ وَاسْمِيَةِ الْجُمْلَةِ ، مُبَالَغَةً
فِي الْإِنْكَارِ ، حَيْثُ قَالُوا (مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ
أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ) وَقَوْلُهُ إِذْ كَذَّبُوا مَبْنِي عَلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْاِثْنَيْنِ تَكْذِيبٌ لِلثَّلَاثَةِ
وَالْأَوَّلُ مُؤَكِّدٌ أَوَّلًا اِثْنَانِ (١) [وَيُسَمَّى الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ابْتِدَائِيًّا وَالثَّانِي طَلَبِيًّا وَالثَّالِثُ
إِنْكَارِيًّا] يُسَمَّى [إِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا] أَيْ عَلَى الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْخُلُوعُ
عَنِ التَّأْكِيدِ فِي الْأَوَّلِ ، وَالتَّقْوِيَةُ بِمُؤَكَّدٍ اسْتِحْسَانًا فِي الثَّانِي ، وَوُجُوبُ التَّأْكِيدِ
بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ فِي الثَّالِثِ [إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ] وَهُوَ أَخْصَصُ مُطْلَقًا مِنْ مُقْتَضَى
الْحَالِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ مُقْتَضَى ظَاهِرِ الْحَالِ ، فَكُلُّ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ مُقْتَضَى الْحَالِ مِنْ غَيْرِ

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى (إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ) الْآيَةُ .

وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه ، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب ، نحو (ولا تخاطبني

عكس (١) كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فانه يكون على مقتضى الحال ، ولا يكون على مقتضى الظاهر .

[وكثيراً ما يخرج] الكلام [على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه] أى إلى غير السائل [ما يلوح] أى يشير [له] أى لغير السائل [بالخبر فيستشرف] أى غير السائل [له] أى للخبر يعنى ينظر إليه ، يقال -

(١) لأن ظاهر الحال هو ما يكون له ثبوت في الواقع كإنكار المنكر ونحوه ، أما الحال فقد يكون ثابتاً في الواقع وقد يكون غير ثابت فيه ، كتزويل غير السائل منزلة السائل ، فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت في الواقع .

تطبيقات على أغراض الخبر وأضرابه :

(١) ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلف كجلد الامجرب
(٢) لأن كنت محتاجاً الى الحلم لآتي الى الجهل في بعض الاحياء أحوج
فالاول يقصد منه إظهار الضعف ، والثاني من الضرب الانكارى ، والتأكيد فيه
بلام القسم وإن .

أمثلة أخرى :

(١) (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) :

(٢) ظمئت وفي في الأدب المصني وضعت وفي يدى الكنز الثمين

(٣) أما دون مضر للغنى مطلب بلى إن أسباب الغنى لكثير

فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ) وَغَيْرُ الْمُنْكَرِ كَالْمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ
أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ ، نَحْوُ :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمَحَهُ إِنْ بَنَى عَمَّكَ فِيهِمْ رِمَاحَ

استشرف فلان الشيء - إذا رفع رأسه لينظر اليه ، وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل
من الشمس [استشرف الطالب المتردد نحو ، ولا تخاطبني في الذين ظلموا] أى
ولا تدعنى يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك ، فهذا كلام يُلَوِّحُ
بالخبر تلويحاً ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام مقام أن يتردد
المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق أم لا ، فقيل [لأنهم مغرقون]
مؤكدًا ، أى محكوم عليهم بالاغراق .

[و] يجعل [غير المنكر كالمُنْكَرِ إِذَا لَاحَ] أى ظهر [عليه] أى على غير المنكر [شَيْءٌ]
من أمارات الإنكار ، نحو (١) جاء شقيق [اسم رجل] عارضاً رمحه [أى واضعاً له على
العرض (٢)] فهو لا ينكر أن في بنى عمه رماحاً ، لكن يجيئه واضعاً الرمح على العرض
من غير التفات وتنبه أماراً أنه يعتقد أن لأرمح فيهم ، بل كلهم عزّل لاسلاح معهم
فنزل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله [إن بنى عمك فيهم رماح] مؤكداً
بان ، وفي البيت على ما أشار اليه الامام المرزوقى تهكم واستهزاء ، كأنه يرميه بأن فيه من
الضعف والجن بحيث لو علم أن فيهم رماحاً لما التفّت لفت الكفاح ، ولم تقو يده
على حمل الرماح ، على طريقة قوله :

فَقُلْتُ لِحُرِّزَ لِمَا التَّقِينَا تَنْكَبُ لَا يُقَطِّرُكَ الرَّحَامُ (٣)

(١) البيت لحجل بن فضلة (٢) يريد عرض الرمح ، بأن جعله على فخذه بحيث يكون
عرض الرمح في جهتهم ، وهذا من أمارات عدم التصدى للحرب (٣) هو لاني ثمامة البراء بن عازب

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ ارْتَدَّعَ ، نَحْوُ (لَا رَيْبَ فِيهِ)

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد ، ولم يدفع إلى مضائق المجامع ، كأنه يخاف عليه أن يدمر بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء ، لقلة غنائه ، وضعف بنائه .

[و] يحمل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أي مع المنكر [ما إن تأمله] أي شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ارتدع] عن إنكاره ، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ، كما تقول لمنكر الإسلام - الإسلام حق - من غير تأكيد ، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام ، وقيل معنى كونه معه أن يكون موجودا في نفس الأمر ، وفيه نظر لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداع ما لم يكن حاصلًا عنده ، وقيل معنى ما إن تأمله شيء من العقل ، وفيه نظر لأن المناسب حينئذ أن يقال - ما إن تأمل به - لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به [نحو لا ريب فيه] ظاهر هذا الكلام أنه مثال لجعل منكر الحكم كغيره ، وترك التأكيد لذلك ، وبيانه أن معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ، ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه ، لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس مما ينبغي أن يرتاب فيه ، والاحسن أن يقال - إنه نظير لتحويل وجود الشيء منزلة قدمه بنائه على وجود ما يزيله (٢) فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تحويلًا على الانصاري ، ومحرز اسم رجل من بني غنبة ، وتسكب تجنب القتال ، ويقطرك يهلك على الأرض (١) إنما كان هذا أحسن لأن الظاهر أن المنفي نفس الريب لا كون القرآن محلا للريب كما في الأول ، ولأنه لو كان هذا تمثيلا لا تظييرا لانتقض مع قوله بعد - وهكذا اعتبارات النبي - لأن هذا المثال من هذه الاعتبارات على التقدير الأول .

تطبيقات على تفريح الكلام على خلاف مقتضى الظاهر :

(١) بَكَرًا صَاحِي قَبْلَ الْمُجِيرِ إِنْ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

وَهَكَذَا أُعْتَبَرَاتُ النَّفْيِ .

ثُمَّ الْإِسْنَادُ مِنْهُ حَقِيقَةٌ عَقْلِيَّةٌ ،

وجود ما يزيله ، حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق ، كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك ، حتى صح ترك التأكيد [وهكذا] أى مثل اعتبارات الاثبات [اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى ، وتقويته بؤكد استحسانا فى الطلبى ، ووجوب التأكيد بحسب الانكار فى الانكارى ، تقول لحالى الذهن - ما زيد قائما - أو ليس زيد قائما - وللطالب - ما زيد بقائم - وللتكر - والله ما زيد بقائم - وعلى هذا القياس .

الاسناد الحقيقى والمجازى

[ثم الاسناد] مطلقا سواء كان إنشائيا أو إخباريا [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز لأن بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز (١) كقولنا - الحيوان (٢) (وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) . فالأول من تنزيل غير السائل منزلة السائل ، وقوله تعالى (وإلهنا وإلهكم واحد) من تنزيل المنكر منزلة غير المنكر .

أمثلة أخرى :

(١) عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك فى اليأس

(٢) (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ) .

(١) وهو إسناد غير الفعل أو معناه كما فى المثالين ، وقد حصر السكاكى الاسناد فى الحقيقة والمجاز ، ولهذا قال فى تعريفهما - إسناد الشيء الى ما هو له أو الى غير ما هو له ، والشيء أعم من الفعل وغيره .

وَهِيَ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ فِي الظَّاهِرِ ، كَقَوْلِ الْمُؤْمِنِ - أَثَبَّتَ اللَّهُ الْبَقْلَ - وَقَوْلِ الْجَاهِلِ - أَثَبَّتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - وَكَقَوْلِكَ - جَاءَ زَيْدٌ - وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَجِيءَ .

جسم ، والانسان حيوان - وجعل الحقيقة والمجاز صفى الاسناد دون الكلام لان اتصاف الكلام بهما إنما هو باعتبار الاسناد ، وأوردتهما في علم المعاني لانهما من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني [وهى] أى الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه] كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل والظرف [إلى ما] أى إلى شئ [هو] أى الفعل أو معناه [له] أى لذلك الشئ ، كالفاعل فيما بنى له نحو - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - أو المفعول فيما بنى له نحو - ضَرَبَ عَمْرُو - فان الضارية لزيد والمضروية

لعمرو [عند المتكلم] متعلق بقوله - له - وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع [فى الظاهر] وهو أيضاً متعلق بقوله - له - وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا ينصب قرينة دالة على أنه غير ما هو له فى اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند اليه ، سواء كان مخلوقاً لله تعالى أو لغيره ، وسواء كان صادراً عنه باختياره كضرب ، أو لا كجأت ومرض ، وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة : الأول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً [كقول المؤمن أثبت الله البقل] والثانى ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل أثبت الربيع البقل] والثالث ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلى لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه - خلق الله تعالى الأفعال كلها - وهذا المثال متروك فى المتن [و] الرابع ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد [نحو قولك جاء زيد وأنت] أى والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجرى] دون المخاطب ، إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة ، لجواز أن يكون المتكلم قد

وَمِنْهُ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ إِلَى مَلَابِسٍ لَهُ غَيْرُ مَا هُوَ لَهُ يَتَأَوَّلُ ، وَلَهُ
مُلَابِسَاتٌ شَتَّى ، يُلَابِسُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَصْدَرَ وَالزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ ،

جعل علم السامع بأنه لم يحىء قرينة على أنه لم يرد ظاهره (١) فلا يكون الإسناد إلى ما هو
له عند المتكلم في الظاهر .

[ومنه] أى ومن الإسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازاً حِكْمِيًّا ومجازاً في الإثبات
وإسناداً مجازياً [وهو] إسناد [إسناده] أى إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابِسٍ له] أى للفعل
أو معناه [غير ما هو له] أى غير الملابِس الذي ذلك الفعل أو معناه مَبْنِيٌّ لَهُ ، يعنى
غير الفاعل في المبنى للفاعل ، وغير المفعول به في المبنى للمفعول به ، سواء كان ذلك
الغير غيراً في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر ، وبهذا سقط ما قيل - إنه إن أراد به
غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر فلا حاجة إلى قوله - يَتَأَوَّلُ - وهو ظاهر ، وإن
أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل - أنبت الله البقل - مجازاً
باعتبار الإسناد إلى السبب [يتأول] متعلقٌ بإسناده ، ومعنى التأول تَطَلُّبُ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ
من الحقيقة ، أو المَوْضِع الذي يؤول إليه من العقل (٢) وحاصله أن ينصب قرينة
صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

[وله] أى للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق التعريفين [ملابسات شتى]
أى مختلفة ، جمع شَتَّيت كمرضى ومرضى [يُلَابِسُ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَصْدَرَ
وَالزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالسَّبَبَ] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل
(١) أي ويجوز ألا يكون قد جعل هذا قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فيكون حقيقة
كاذبة (٢) وعلى هذا لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة كما سيأتى في نحو - أَقْدَمَنِي بَلَدَكَ
حَقَّقَ لِي عَلَى فُلَانٍ ، بخلاف المعنى الأول .

فأَسْنَدَهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِذَا كَانَ مَبْنِيًّا لَهُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ ، وَإِلَى غَيْرِهِمَا
لِلْمُلَابَسَةِ بِجَازٍ ، كَقَوْلِهِمْ - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ - سَبِيلٌ مَفْعَمٌ - وَشِعْرٌ شَاعِرٌ - وَنَهَارٌ
صَائِمٌ - وَنَهْرٌ جَارٌ - وَبَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ -

لا يسند اليها [فأسنده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له] أي للفاعل أو المفعول
به ، يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا للفاعل ، أو إلى المفعول به إذا كان مبنيًا
للمفعول به [حقيقة كما مر] من الأمثلة [.] [إسناده] إلى غيرهما [أي غير الفاعل
أو المفعول به ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول
به] [للملابسة] يعني لا أجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [جاز
كقولهم عيشة راضية] فيما بني للفاعل وأسند إلى المفعول به ، [إذ العيشة مرضية
[وسيل مفعم] في عكسه ، أعني فيما بني للمفعول وأسند إلى السائل ، لأن السائل هو
الذي يُفَعَّمُ أي يَمَلَأُ ، من أَفَعَمْتُ الْإِنَاءَ أي ملأته [وشعر شاعر] في المصدر (١)
والأولى التمثيل بنحو - جَدَّ جَدُّه - لأن الشعر ههنا بمعنى المفعول (٢) ، [نهاره صائم]
في الزمان [ونهر جار] في المكان ، لأن الشخص صائم في النهار ، الماء جار في النهر
[وبني الأمير المدينة] في السبب ، ويذبح أن يعلم أن المجز العفلي يجري في النسبة الغير
الاسنادية أيضا من الاضافية والايقاعية (٣) نحو - أعجبتُ إنباتُ الرِّيحِ البَقْلَ وَجَرَى
الانْهَارَ - قال الله تعالى (فَأَنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا) و (مَكَرَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ) ونحو -
بَوَّمتُ اللَّيْلَ ، وَآجَرَيْتُ النَّهْرَ ، قال الله تعالى (وَلَا تُطِيعُوا أَرْوَاحَ الْمُسْرِفِينَ) التعريف

(١) أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المصدر ، وكذا يقال فيما يأتي .

(٢) وهو الكلام المنظوم ، فيكون هذا من باب - عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ .

(٣) النسبة الايقاعية هي نسبة الفعل إلى المفعول به .

وَقَوْلُنَا بِتَأْوِيلٍ يُخْرِجُ نَحْوَمَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ الْجَاهِلِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْمَلْ نَحْوُ قَوْلِهِ :
أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِيَّ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى
عَلَى الْمَجَازِ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَوْ يَظُنَّ أَنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَعْتَقِدْ ظَاهِرَهُ ،

المذكور إنما هو للاستدادي ، اللهم إلا أن يراد بالاستناد مطلق النسبة ، وههنا مباحث
نفيسة وشحنا بها الشرح [وقولنا] في التعريف [بتأويل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل]
- أثبت الوبيع البقل - راثيا الانات من الربيع ، فان هذا الاستناد وإن كان الى غير
ما هو له في الواقع ، لكن لا تأويل فيه ، لانه مراده ومعتقده ، وكذا - شفى الطبيب
المريض ونحو ذلك - فقوله - بتأويل - يخرج ذلك كما يخرج الأقوال الكاذبة ، وهذا
تعريض بالسكاي حيث جعل التأويل لإخراج الأقوال الكاذبة فقط ، ولتنبيه على
هذا تعرض المصنف في المتن لبيان فائدة هذا القيد ، مع أنه ليس ذلك من دأبه في
هذا الكتاب ، واقتصر على بيان إخراج قول الجاهل مع أنه يخرج الأقوال
الكاذبة أيضا [ولهذا] أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأويل
فيه [لم يحمل نحو قوله :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى السَّكِيَّ رَكَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى (١)]

[على المجاز] أي على أن إسناد أشاب وأفنى الى كَرُ الْغَدَاةِ وَمَرَّ الْعَشَى مجاز [ما]
دام [لم يعلم أو] [لم] [يظن أن قائله] أي قائل هذا القول [لم يعتقد ظاهره] أي ظاهر

(١) هو للسلطان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، واسمه قثم بن حبيبة بن عبد القيس

وقيل لغيره ، وبعد هذا البيت :

إِذَا لَيْلَةٌ أَهْرَمْتُ يَوْمَهَا أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٌ قَتَّى

نُورُوحٍ وَنَعْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةٌ مِنْ عَاشٍ لَا تَنْقُضِي

كما استدل على أن إسناد - ميز - في قول أبي النجم :
 ميز عنه قنزعاً عن قنزع جذب الليالي أبطي أو أسرع
 مجاز بقوله عقيب :
 أفناه قيل الله للشمس اطلعي

الاسناد ، لاتفاء التأول حيثئذ ، لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر ، فيكون من قبيل قول الجاهل - أنبت الربيع البقل [كما استدل] يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] إلى جذب الليالي [في قول أبي النجم (١) ميز عنه] أي عن الرأس [قنزعاً عن قنزع] هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس [جذب الليالي] أي مضيقاً واختلافها [أبطي أو أسرع] هو حال من الليالي على تقدير القول (٢) أي مقولاً فيها ، ويجوز أن يكون الأمر بمعنى الخبر [مجاز] خبر إن ، أي استدل على أن إسناد ميز إلى جذب الليالي مجاز [بقوله] متعلق باستدل ، أي بقول أبي النجم [عقيب] أي عقيب قوله - ميز عنه قنزعاً عن قنزع [أفناه] أي أبا النجم أو شعر رأسه [قيل الله] أي أمر الله تعالى وإرادته [للشمس اطلعي] فانه يدل على أنه يعتقد أنه فعل

(١) اسمه الفضل بن قدامة من شعراء الدولة الأموية ، وهذا البيت من قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعي على ذنباً كله لم أصنع
 من أن رأيت رأسي كراسي الأصلم ميز عنه قنزعاً عن قنزع
 جذب الليالي أبطي أو أسرع أفناه قيل الله للشمس اطلعي

حتى إذا وراك أفق فارجمي

(٢) لأن الجملة الطلبية إذا وقعت حالاً وجب فيها تقدير القول على نحو ما قدر هنا ، لأنها وصف في المعنى ، والوصف لا يكون جملة طلبية

وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ : لِأَنَّ طَرَفَيْهِ إِمَّا حَقِيقَتَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الرَّيِّعُ الْبَقْلَ - أَوْ
مَجَازَانِ ، نَحْوُ - أَحْيَا الْأَرْضَ شَبَابُ الزَّمَانِ - أَوْ مُخْتَلِفَانِ ، نَحْوُ - أَنْبَتَ الْبَقْلَ
شَبَابُ الزَّمَانِ ، وَأَحْيَا الْأَرْضَ الرَّيِّعُ .

- وَهُوَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ - وَإِذَا تَلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا - يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ -

الله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفنى ، فيكون الاسناد الى جذب الليالى بتأول بناء
على أنه زمان أو سبب .

[وأقسامه] أى أقسام المجاز العقلى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما [أربعة لأن
طرفيه] وهما المسند اليه والمسند [إما حقيقتان] لغويتان [نحو أنبت الربيع البقل
أو مجازان] لغويان [نحو أحيا الأرض شباب الزمان] فان المراد بأحيا الأرض
تمهيج القوى النامية فيها ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والاحياء فى الحقيقة
إعطاء الحياة ، وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية ، وكذا المراد بشباب الزمان
زمان ازدياد قواها النامية ، وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون
حرارته الغريزية مشبوبة ، أى قوية مشتملة [أو مختلفان] بأن يكون أحد الطرفين
حقيقة والآخر مجازا [نحو أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند اليه
مجاز [وأحيا الأرض الربيع] فى عكسه ، ووجه الانحصار فى الأربعة على ماذهب اليه
المصنف ظاهر ، لأنه اشترط فى المسند أن يكون فعلا أو فى معناه ، فيكون مفردا ،
وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

[وهو] أى المجاز العقلى [فى القرآن كثير] أى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى
مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة ، وتقديم فى القرآن على كثير لمجرد الاهتمام ،
كقوله تعالى [وإذا تليت عليهم آياته] أى آيات الله [زادتهم إيمانا] أسند الزيادة
وهى فعل الله تعالى إلى الآيات لكونها سببا [يذبح أبناءهم] نسب التذبيح الذى هو

يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا - يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيعًا - وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا -
وغير مختص بالخبر ، بل يجرى في الانشاء نحو - يا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا -
وَلَا بَدْلَ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ لَفْظِيَّةٌ كَمَا مرَّ ، أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ ، كَأَسْتَحَالَةَ قِيَامِ الْمُسْنَدِ بِالْمَذْكُورِ

فعل الجيش إلى فرعون لأنه سبب أمر [ينزع عنهما لباسهما] نَسَبَ نَزَعَ اللباس عن
آدم وحواء - وهو فعل الله تعالى حقيقة - إلى إبليس ، لأن سببه الاكل من الشجرة ،
وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته إياهما لأنه لهما لمن الناصحين [يومًا] نصب على أنه
مفعول به - لَتَقُوتَنَّ - أى كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يومًا [يجمع -
الولدان شيئا] نسب الفعل إلى الزمان وهو الله تعالى حقيقة ، وهذا كناية عن شدته
وكثرة الهموم والأحزان فيه ، لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن ،
أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أو ان الشيخوخة [وأخرجت الأرض أثقالها]
أي ما فيها من الدفائن والخزائن ، نسب الإخراج إلى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة
[وغير مختص بالخبر] عَطَفَ على قوله - كثير - أى وهو غير مختص بالخبر ،
ولما قال ذلك لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الاسناد الخبرى يوم
اختصاصه بالخبر [بل يجرى في الانشاء نحو يا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا] لأن البناء فعل
العملة ، وهامان سبب أمر ، وكذا قولك - لِيُنْبِتِ الرَّيِّحُ مَا شَاءَ - وَلْيَصُمْ نَهَارُكَ -
وَلْيَجِدْ جِدُّكَ - وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر والنهى إلى ما ليس المطلوب فيه صدور
الفعل أو الترك عنه ، وكذا قولك - لَيْتَ النَّهْرَ جَارٍ - وقوله تعالى (أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ)
[ولا بدله] أى للمعجاز العقلى [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهره ، لأن المتبادر
إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كَمَا مرَّ] فى قول أبى النجم من قوله
- أَفَنَاهُ قِيلُ اللَّهِ - [أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ كَأَسْتَحَالَةَ قِيَامِ الْمُسْنَدِ بِالْمَذْكُورِ] أى بالمسند اليه المذكور

عَقْلًا ، كَقَوْلِكَ - مَحَبَّتِكَ جَاءَتْ بِي إِلَيْكَ - أَوْ عَادَةً نَحْوُ - هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ -
وَصُدُورِهِ عَنِ الْمَوْحِدِ فِي مِثْلِ - أَشَابَ الصَّغِيرَ -
وَمَعْرِفَةُ حَقِيقَتِهِ إِمَّا ظَاهِرَةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَمَا رَیَحَتْ تِجَارَتُهُمْ) أَيْ فَمَا
رَیَحُوا فِي تِجَارَتِهِمْ ؛ وَإِمَّا خَفِیَّةٌ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - سَرَّتْنِي رُؤُوتُكَ - أَيْ سَرَّنِي اللَّهُ
عِنْدَ رُؤُوتِكَ ، وَقَوْلِهِ :

مع المسند [عقلا] أى من جهة العقل ، يعنى أن يكون بحيث لا يدعى أحد من المحققين
والمبطلين أنه يجوز قيامه به ، لأن العقل إذا خلى ونفسه يعبه محالا [كقولاك محبتك
جاءت بى اليك] لظهور استحالة قيام المحبى بالمحبة [أو عادة] أى من جهة العادة [و
هزم الأمير الجند] لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة ، وإن كان يمكننا
عقلا ، وإنما قال - قيامه به - ليعم الصدور عنه مثل - ضرب وهزم - وغيره مثل
- قرب وبعد - [وصدوره] عطف على - استحالة - أى وكصدور الكلام [عن الموحّد
فى مثل أشاب الصغير] وأقوى الكبير - البيت - فانه يكون قرينة معنوية على أن إسناد
- أشاب وأقوى - إلى كثر الغداة ومرّ العشى مجاز ، لا يقال هذا داخل فى الاستحالة ،
لأننا نقول لا نسلم ذلك ، كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول ، واحتجنا فى
إبطاله إلى الدليل .

[ومعرفة حقيقته] يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى يجب أن يكون له فاعل أو مفعول
به إذا أسند اليه يكون الاسناد حقيقة ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند اليه يكون
الاسناد حقيقة [إما ظاهرة كما فى قوله تعالى - فما ریحَتْ تجارتهم - أى فما ریحوا فى
تجارتهم - وإما خفية] لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما فى قولك - سرتنى رؤيتك -
أى سرنى الله عند رؤيتك - وقوله] :

يَزِيدُكَ إِوْجُهُ حُسْنًا إِذَا مَا زِدْتَهُ تَقْلَرًا
أَيَّ يَزِيدُكَ اللَّهُ حُسْنًا فِي وَجْهِهِ .

يزيدك وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا (١)

[أي يزيدك الله حسنا في وجهه] لما أودعته من دقائق الحسن والجمال ، تظهر بعد التأمل والامعان ، وفي هذا تعريض بالشيخ عبد القاهر ورد عليه ، حيث زعم أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، لأنه ليس - لسرتي - في - سرتي رؤيتك - ولا - ليزيدك - في - يزيدك وجهه حسنا - فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة ، وكذا - أقدمني بلدك حق لي على فلان - بل الموجود هنا هو السرور والزيادة والتقدم (٢) واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون له فاعل حقيقة ، لا امتناع صدور الفعل لا عن فاعل ، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز ، وإلا فيمكن تقديره ، فزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الإمام حق ، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى ، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها لخفاها ، فتبعه المصنف ، وفي ظني أن هذا تكلف ، والحق ما ذكره الشيخ (٣) :

(١) هو لأبي نواس من شعراء الدولة العباسية من قصيدة له يذم فيها العرب ، ويفضل تعشق الغلمان على النساء ، وأولها :

دَعِ الرَّسْمَ الَّذِي دُثِرَا يَقَامِي الرِّيحَ وَالْمَطَرَا

وَكُنْ رَجُلًا أَضَاعَ الْعُمَ رَفَى اللَّذَاتِ وَالْخَطَرَا

(٢) أي التي هي معاني الأفعال اللازمة ، أما معاني الأفعال للتعددية من الاسرار والاقدام والزيادة فلا وجود لها ، لأنها أمور اعتبارية ، فلا يكون لها فاعل حقيق .
(٣) لأن هذه الأفعال لكونها أمور اعتبارية ألغى عرفا استعمالها لما هي له ، فمراد الشيخ أنها لم يستعمل لها فاعل في العرف ، لا أنها لا هو صوف لها في نفس الأمر يكون إسنادها إليه حقيقة .

وَأَنكَرَهُ السَّكَاكِيُّ ذَاهِبًا إِلَى أَنَّ مَا مَرَّ وَنَحْوَهُ أَسْتِعَارَةٌ بِالْكِنَايَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ
الْمُرَادَ بِالرَّيْبِ الْفَاعِلُ الْحَقِيقِيُّ بِقَرِينَةٍ نِسْبَةِ الْإِنْبَاتِ إِلَيْهِ ، وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ غَيْرُهُ ،
وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ بِعَيْشِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ)
صَاحِبًا لِمَا سَيَأْتِي ،

[وَأَنكَرَهُ] أى المجاز العقلي [السكاكى] وقال : الذى عندى نَظْمُهُ فى سالك الاستعارة
بالكناية ، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه ،
وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة ، وهذا معنى قوله [ذاهبا إلى أن ما مر] من
الأمثلة [ونحوه استعارة بالكناية] وهى عند السكاكى أن تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به ، مثل أن
تشبه المنية بالسبع ثم تفردا بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع ، فتقول - مخالبُ
الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِقُلَانٍ - [بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقى] للانبات ، يعنى القادر
المختار [بقرينة نسبة الانبات] الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى [إليه]
أى الى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أى غير هذا المثال ، وحاصله أن يُشَبَّهَ الْفَاعِلُ
الْمَجَازِي بِالْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ فِي تَعَلُّقِ وَجُودِ الْفِعْلِ بِهِ ، ثُمَّ يَفْرَدُ الْفَاعِلُ الْمَجَازِي بِالذِّكْرِ
وَيَنْسَبُ [إليه] شئ من لوازم الفاعل الحقيقى [وفيه] أى فيما ذهب اليه السكاكى [نظر
لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فى عيشة راضية صاحبها لما سياتى]
فى الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه ، وهو
يقضى أن يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقى ، فيلزم أن يكون المراد
بعيشة صاحبها ، واللازم باطل ، إذ لا معنى لقولنا - فهو فى صاحب عيشة راضية -

وَأَلَّا تَصِحَّ الْإِضَافَةُ فِي نَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لِبُطْلَانِ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ ،
وَأَلَّا يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِهَامَانَ ، وَأَنْ يَتَوَقَّفَ نَحْوُ - أَثَبَتَ الرِّيحُ الْبَقْلَ - عَلَى
السَّمْعِ ، وَاللَّوْازِمُ كُلُّهَا مُنْتَفِيَةٌ ،

وهذا مبني على أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد (١) [و] يستلزم [الأتصح الإضافة
في] كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي [نحو نهاره صائم ، لبطلان
إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من مذهبه ، لأن المراد بالنهار حيثئذ فلان نفسه ،
ولاشك في صحة هذه الإضافة ووقوعها ، كقوله تعالى (فَأَرْحَبْتَ تِجَارَتَهُمْ) وهذا
أولى بالتمثيل (٢) [و] يستلزم [الايكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى (يَاهَامَانُ
ابْنِ لِي صَرَحًا) [لهامان] لأن المراد به حيثئذ هو العملة أنفسهم ، واللازم باطل ،
لأن النداء له والخطاب معه [و] يستلزم [أن يتوقف نحو أثبت الريح البقل] وشقي
الطبيب المريض ، وسرقتي رؤيتك ، مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على
السمع] من الشارع ، لأن أسماء الله تعالى توقيفية ، واللازم باطل ، لأن مثل هذا
التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم ، سَمِعَ مَنْ
الشارع أو لم يسمع [واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا ، فينتفي كونه من باب الاستعارة
بالكناية ، لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ، والجواب أن مبني هذه
الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد

(١) فإن أريد بلفظ عيشة حقيقتها وضميرها صاحبها على الاستخدام لم يلزم
هذا البطلان ، لأن الاستعارة في ضميرها لا في لفظها .

(٢) أي من قوله - نهاره صائم - لأنه يمكن أن يراد بلفظ نهار فيه حقيقته
وضميره صاحبه ، على نحو ما قبل في المثال السابق .

وَلَا تَهْ يَنْقَضُ بِنَحْوِ - نَهَارُهُ صَائِمٌ - لَا شَتَاهُ عَلَى ذِكْرِ طَرَفِ التَّشْبِيهِ .

المشبه به حقيقة ، وليس كذلك ، بل مذهبه أن يراد المشبه به ادعاءً ومبالغةً ، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا - مَخَالِبُ الْمَنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ - هو السبع حقيقة ، والسكاكى مصرح بذلك في كتابه ، والمصنف لم يطلع عليه [ولأنه] أى مذهب اليه السكاكى [بنمضى بنحو نهاره صائم] وليله قائم ، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقى [لاشتتاله على ذكر طرفى التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة لما صرح به السكاكى ، والجواب أنه إنما يكون مانعاً إذا كان ذكرهما على وجه ينبىء عن التشبيه ، بدليل أنه جعل قوله :

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَّاتِهِ قَدْ زَرَّازَرَاهُ عَلَى الْقَمَرِ (١)

من باب الاستعارة مع ذكر الطرفين ، وبعضهم لما لم يقف على مراد السكاكى

(١) هو لمحمد بن طباطبغا العلوى من شعراء الدولة العباسية ، وسيأتى فى فصل الحقيقة والمجاز من علم البيان .

تطبيقات على المجاز العقلى :

(١) إِنْ الْبَلِيَّةُ مِنْ تَمَلُّ كَلَامِهِ فَأَنْقَعُ فَوَادِكَ مِنْ حَدِيثِ الْوَاقِ

(٢) مَلَكْنَا فَكَانَ الْعَفْوُ مَنَا سَجِيَّةً فَلَبَّا مَلَكْتُمْ سَالٍ بِالدِّمِ أَبْطَحُ

(٣) نَعَمْ الْمَعِينُ عَلَى الْمَرُوءَةِ لِلْقَى مَالٌ يَصُونُ عَنِ التَّبَذُّلِ نَفْسَهُ

فى الاول إسناد - الواقى - إلى المفعول ، وهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأن

المراد - انقع فوادك من حديث الموموق ، وفى الثانى إسناد - سأل - إلى - أبطح -

وهو مجاز عقلى علاقته المكانية ، وفى الثالث إسناد الاعانة والصيانة إلى المال ، وهو

مجاز عقلى علاقته السببية .

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ

أَمَّا حَذْفُهُ فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءٍ عَلَى الظَّاهِرِ ، أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ ،

بالاستعارة بالكساية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء عنه ، وراينا تركه أولى

أحوال المسند إليه

أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه على المسند لما سيأتي .
[أما حذفه] قَدَّمَهُ عَلَى سَائِرِ الْأَحْوَالِ لِكَوْنِهِ عِبَارَةً عَنْ عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ ، وَعَدَمِ الْحَادِثِ سَابِقٍ عَلَى وَجُودِهِ ، وَذَكَرَهُ هُنَا بِلَفْظِ الْحَذْفِ وَفِي الْمُسْنَدِ بِلَفْظِ التَّرْكِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ الشَّدِيدُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، حَتَّى إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ فَكَأَنَّهُ أَتَى بِهِ ثُمَّ حُذِفَ ، بِخِلَافِ الْمُسْنَدِ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِهَذِهِ الْمُنَابَةِ ، فَكَأَنَّهُ تَرَكَ مِنْ أَصْلِهِ [فَلِلْإِحْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بِنَاءٍ (١) عَلَى الظَّاهِرِ] لِدَلَالَةِ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَقِيقَةِ رُكْنًا مِنَ الْكَلَامِ [أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ مِنَ الْعَقْلِ وَاللَّفْظِ] فَان

أمثلة أخرى :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا :

(٢) بَنَاتُ الشَّعْرِ بِالنَّفَحَاتِ جُودِي فَمَسْنَا يَوْمُ شَاعِرِكَ الْمُجِيدِ

(٣) الدَّهْرُ يَفْتَرِسُ أَرْجَالَ فُلَا تَكُنْ مِنْ تُطِيشُهُمُ الْمُنَاصِبُ وَالرُّتَبُ

(١) حَالُ مِنَ الْعَبَثِ ، أَيْ حَالُ كَوْنِ الْعَبَثِ مَبْنِيًّا عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ إِغْنَاءِ الْقَرِينَةِ عَنْهُ

كَقَوْلِهِ :

« قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ »

أَوْ اخْتِبَارِ تَنْبِهِ السَّامِعِ عِنْدَ الْقَرِينَةِ ، أَوْ مِقْدَارِ تَنْبِهِ ، أَوْ لِيَهَامِ صَوْنِهِ عَنْ
لِسَانِكَ ، أَوْ عَكْسَهُ

الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ،
وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه ، وإنما قال - تخيل - لأن الدال حقيقة عند الحذف
أيضاً هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن [كقوله : قال لي كيف أنت قلت عليل (١)]
ولم يقل - أنا عليل - للاحتراز والتخييل المذكورين [أو اختبار تنبيه السامع عند
القرينة] هل يتنبه أم لا (٢) [أو] اختبار [مقدار تنبيهه] هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا (٣)
[أو ليهام صونه] أي صون المسند إليه [عن لسانك] تعظيماً له (٤) [أو عكسه] أي

(١) هو من قول شاعر لم يعرف اسمه :

قال لي كيف أنت قلت عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

وفيه حذف المسند إليه أيضاً في الشطر الثاني ، والتقدير - حالي سهرٌ دائمٌ .

(٢) وهذا كأن يحضر عندك صاحب لك مع آخر لا تعرفه ، فتقول لمن معك
(رفي) تريد - الصاحبُ رفي - فحذفته لتعرف هل يتنبه له سامعك أو لا يتنبه (٣) وهذا
كأن يحضر عندك صاحبان أحدهما أقدم صحة فتقول لمن معك (حقيقٌ بالأحسان) تريد
- الأقدمُ حقيقٌ حقيقٌ بالأحسان - فتحذفه لذلك .

(٤) مثل قول الشاعر في ممدوحه :

قَوَالٌ مُحْكَمَةٌ تَقَاضِي مَبْرَمَةً فَتَاحٌ مُبْهِمَةٌ حَبَاسٌ أَوْ رَادٌ

أو تَأْتِي الْإِنْكَارَ لَدَى الْحَاجَةِ ، أَوْ تَعَيَّنَتْ ، أَوْ ادَّعَاهُ التَّعَيَّنُ ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ .

إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له (١) [أو تأتي الإنكار] أي تيسره [لدى الحاجة] نحو
 - فَاسْقُ قَاجِرٌ - عند قيام القرينة على أن المراد زيد ، ليتأتى لك أن تقول ما أردت
 - زيداً بل غيره [أو تعينه] والظاهر أن ذكر الاحتراز عن العبث يغني عن ذلك ، لكن
 ذكره لأمرين : أحدهما الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال وهو
 - خَالُو لِمَا بَشَاءَ وَفَاعِلٌ لِمَا يَرِيدُ - أي الله تعالى ، والثاني التوطئة والتمهيد لقوله [أو
 ادَّعَاهُ التَّعَيَّنُ] له نحو - وَمَأْبُ الْأُلُوفِ - أي السلطان [أو نحو ذلك] كضيق المقام
 عن إطالة الكلام بسبب ضجر ، أو سآمة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن
 أو سجع أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد - غَزَالٌ - أي - هَذَا غَزَالٌ - وكالاخفاء
 عن غير السامع من الحاضرين مثل - جاء - وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل
 - رَمِيَّةٌ مِنْ غَيْرِ رَامٍ - أو ترك نظائره (٢) مثل الرفع على المدح أو الذم أو الترحم

(١) كقول الأقيشر الأسدي في ابن عم له يهجوّه .

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطَمُ وَجْهَهُ وليس إلى داعي الندى بِسَرِيعٍ

(٢) الفرق بين هذا وما قبله أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحداً
 ولو لم يكن قياسياً ، وهذا بخلاف الثاني ، فإن الكلام الثاني فيه غير الأول ، ولا بد
 أن يكون الكلام الأول قياسياً ،

تطبيقات على الحذف :

(١) سألوني في سقاي كيف حالي قلتُ نضوُ

(٢) وما المأل والأهلون إلا ودائعُ ولا بد يوماً أن تردّ الودائعُ

وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلِكُونِهِ الْأَصْلَ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ، أَوْ لِلْإِحْتِيَاظِ لضعفِ
التَّعْوِيلِ عَلَى الْقَرِينَةِ ، أَوْ التَّنْبِيهِ عَلَى غِبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإيضاحِ وَالتَّقْرِيرِ ،
أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ

[وأما ذكره] أى ذكر المسند اليه [فلكونه] أى الذكر [الاصل ولا مقتضى
للعُدول عنه أو للاحتياط لضعف التعويل] أى الاعتماد [على القرينة (١) أو للتنبيه
على غباوة السامع أو زيادة الايضاح والتقرير] وعليه قوله تعالى - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى
مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٢) [أو لإظهار تعظيمه] لكون اسمه بما يدل على التعظيم ،
(٣) مَنْ طَابَتْ سِرِّيْرَتُهُ ، حُمِدَتْ سِرِّيْرَتُهُ .

فقى الأول حذف المسند اليه لصيق المقام بضجر المتكلم ، وتقدير الكلام
- أَنَا أَضُوُّ - وفى الثانى حذف المسند اليه وهو الفاعل وأنيب المفعول عنه فى قوله
(وَلَا يَدْرِي مَا أَنْ تَرُدَّ الْوَدَائِعُ) للمحافظة على القافية ، وفى الثالث حذف المسند اليه
كذلك للمحافظة على السجع .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ ، نَارٌ حَامِيَةٌ .

(٢) كَيْفَ كُنْتَ قَدْ بَلَغْتَ عَنِّي وَشَايَةً كَلِمَتُكَ الْوَائِي أَغْشَى وَأَكْذَبُ .

(٣) وَأَنِّي رَأَيْتُ الْبَغْلَ يُزْرِى بِأَهْلِهِ فَأَكْرَمْتُ نَفْسِي أَنْ يَقَالَ بِخَيْلٍ

(١) وهذا عند خفائها ، كما تقول - من حضرو من سافر - فيقال - الَّذِي حَضَرَ زَيْدٌ

وَالَّذِي سَافَرَ عَمْرُو - ولا يقال - زَيْدٌ وَعَمْرُو - لأن السامع قد لا يعرف من السؤال

تعيين ذلك (٢) الشاهد فى تكرير اسم الإشارة لزيادة الايضاح والتقرير لثبوت ذلك لهم .

أَوْ إِهَاتَتَهُ ، أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ ، أَوْ اسْتِلْذَازَهُ ، أَوْ بَسْطَ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مَطْلُوبٌ ، نَحْوُ

نحو - أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ حَاضِرٌ - [أَوْ إِهَاتَتَهُ] أى إهانة المسند اليه لكون اسمه مما يدل على
الاهانة ، مثل - السَّارِقُ اللَّئِيمُ حَاضِرٌ - [أَوْ التَّبَرُّكَ بِذِكْرِهِ] مثل - النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ [أَوْ اسْتِلْذَازَهُ] مثل - الْحَبِيبُ حَاضِرٌ [أَوْ بَسْطَ الْكَلَامِ حَيْثُ الْأَصْغَاءُ
مَطْلُوبٌ] أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته وشرفه ، ولهذا
يُطَالُ الْكَلَامُ مَعَ الْأَحْبَاءِ ، وَعَلَيْهِ [نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ

تطبيقات على الذكر :

(١) هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادَ اللَّهِ كُلُّهُمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ

(٢) فِعْبَاسُ يَصُدُّ الْخُطْبَ عَنَّا وَعِبَاسٌ يُجِيرُ مِنْ اسْتِجَارَا

(٣) وَإِنِّ لَخُلُوتُ تَعْرِبْنِي مَرَارَةً وَإِنِّ لَتَرَاكُ لَمَّا لَمْ أَعُودْ

فذكر المسند اليه فى الاول للتسجيل على السامع حتى لا يتأق له الإنكار ، وفى
الثانى لاستلذاذ ذكره ، وفى الثالث لبسط الكلام فى مقام الفخر .

أمثلة أخرى :

قال النبي صلى الله عليه وسلم :

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

وقال حافظ إبراهيم فى وصف الشمس :

هِيَ أُمُّ الْأَرْضِ فِي نَسَبَتِهَا هِيَ أُمُّ السَّكُونِ وَالْكَوْنِ جَنِينُ

هِيَ أُمُّ النَّارِ وَالنُّورِ مَعًا هِيَ أُمُّ الرِّيحِ وَالْمَاءِ الْمَعِينِ

هِيَ عَصَايَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَبِالْإِضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْغَيْبَةِ ،

[هِيَ عَصَايَ] أَوْ كَأُغْلِبُهَا ، وقد يكون الذكر للتحويل ، أو التعجب ، أو الإشهاد في قضية ، أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار .

[وأما تعريفه] أى إيراد المسند إليه معرفة ، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير لأن الأصل في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير [فبالإِضْمَارِ لِأَنَّ الْمَقَامَ لِلتَّكْلُمِ] نحو - أَنَا ضَرَبْتُ [أَوْ الْخِطَابِ] نحو - أَنْتَ ضَرَبْتَ [أَوْ الْغَيْبَةِ] نحو - هُوَ ضَرَبَ - لتقدم ذكره [مَّا لَفْظًا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَإِمَّا مَعْنَى لِدَلَالَةِ لَفْظٍ عَلَيْهِ أَوْ قَرِينَةٍ حَالٍ ، وَإِمَّا حِكْمًا (١)] .

(١) وهذه أمثلة ذلك على الترتيب - زَيْدٌ يَضْرِبُ ، فِي دَارِهِ زَيْدٌ ، اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى - أى العدل ، فَلَمَنْ ثَلَاثًا مَاتَرَكَ - أى الميت :

تطبيقات على التعريف بالإِضْمَارِ :

(١) أَنَا الْمُرْعَثُ لَا أَخْفَى عَلَى أَحَدٍ ذَرْتُ فِي الشَّمْسِ لِلْقَاصِيِ وَلِلدَّائِيِ

(٢) إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقًّا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النَّاسِ أَهْوَانًا

ففي الأول عرف المسند إليه بضمير المتكلم لأن المقام للتكلم ، وفي الثاني خوطب به غير معين لأن ذلك الحكم لا يختص به شخص من المخاطبين دون غيره .

أمثلة أخرى :

(١) - قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ

(٢) هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمَلٍّ فِيهَا حَذَارِ حَذَارٍ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ وَقَدْ يُتْرَكُ إِلَى غَيْرِهِ لِيَعْمَ كُلُّ مُخَاطَبٍ ، نَحْوُ - وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُ رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ، أَى تَنَاهَتْ حَالُهُمْ فِي الظُّهُورِ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مُخَاطَبٌ .

أَوْ بِالْعِلْمِيَّةِ لِإِحْضَارِهِ بَعِيْنِهِ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ابْتِدَاءً بِاسْمِهِ يَخْتَصُّ بِهِ ،

[وَأَصْلُ الْخُطَابِ أَنْ يَكُونَ لِمُعَيَّنٍ] واحدا كان أو أكثر ، لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمُعَيَّنٍ ، مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر [وقد يترك] الخطاب مع مُعَيَّنٍ [إلى غيره] أى غير مُعَيَّنٍ [ليعم] الخطاب [كل مخاطب] على سبيل البدل [نحو - ولو ترى إذ المجرمون ناكس رؤوسهم عند ربهم] لا يريد بقوله - ولو ترى إذ المجرمون - مُخَاطَبًا مُعَيَّنًا قصدا إلى تفضيع حالهم [أى تناهت حالهم في الظهور] لأنه لا هل المحشر إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فلا يختص بها رؤية رآه دون رآه ، وإذا كان كذلك [فلا يختص به] أى بهذا الخطاب [مخاطب] دون مخاطب ، بل كل من يتأق من الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب ، وفي بعض النسخ - فلا يختص بها - أى برؤية حالهم مخاطب ، أو بحالهم رؤية مخاطب ، على حذف المضاف .

[وبالعلمية] أى تعريف المسند إليه بإيراده علما ، وهو ما وُضِعَ لشيء مع جميع مُشَخَّصَاتِهِ [لإحضاره] أى المسند إليه [بعينه] أى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه ، نحو - رَجُلٌ عَالِمٌ جَانِيٌّ [في ذهن السامع ابتداء] أى أول مرة ، واحترز به عن نحو - جَانِيٌّ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ [باسم مختص به] أى بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم . أو المخاطب ، واسم الإشارة ، والموصول ، والمعرف

نَحْو - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، أَوْ تَعْلِيمٍ ، أَوْ إِهَانَةٍ ، أَوْ كُنْيَاةٍ ،

بلام العهد ، والاضافة ، وهذه القيود لتحقيق مقام العلمية ، وإلا فالقيود الأخير مغن عما سبق ، وقيل : احتراز بقوله - ابتداء - عن الاحضار بشرط ، كما في المضمر الغائب ، والمعرف بلام العهد ، فانه يشترط تقدم ذكره ، والموصول فانه يشترط تقدم العلم بالصلة ، وفيه نظر لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم ، فانه مشروط بتقدم العلم بالوضع [نحو قل هو الله أحد] فانه أصله الاله ، حذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف (١) ثم جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم ، وزعم بعضهم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته ، أو المستحق للعبودية له ، وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علماً ، لأن مفهوم العلم جزئى ، وفيه نظر لأننا لانسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلى ، كيف وقد أجمعوا على أن قولنا - لا إله إلا الله - كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كلى لما أفادت التوحيد ، لأن الكلى من حيث إنه كلى يحتمل الكثرة [أو تعظيم أو إهانة] كما فى الألقاب الصالحة لذلك ، مثل - رَبِّكَ عَلَى ، وَهَرَبَ مُعَاوِيَةُ [أو كُنْيَاة] عن معنى يصلح العلم له ، نحو - أَبُو هَبٍ فَعَلَ كَذَا - كُنْيَاة عن كونه جَهَنِمِيًّا بالنظر إلى الوضع الأول ، أعنى الاضافى ، لأن معناه مُلَازِمُ النَّارِ وَمُلَاسِسُهَا ، ويلزمه أنه جهنمى ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كاف فى الكُنْيَاة ، وقيل فى هذا المقام : إن الكُنْيَاة كما يقال - جَاءَ حَاتِمٌ - ويراد به لازمه (٢) أى جَرَّادٌ ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال - رَأَيْتُ أَبَا هَبٍ ، أى جهنميا ، وفيه (١) يريد أنه قصد ذلك التعويض ، لأن حرف التعريف موجود قبل حذف الهمزة ، ولم يكن غير موجود ثم أتى به للتعويض (٢) بأن يستعمل اللفظ ابتداء فى ذلك اللازم ، ولهذا جاء الاعتراض عليه بأنه يكون استعارة لا كُنْيَاة .

أَوْ إِيْهَامٌ اسْتَلْزَاذُهُ ،

نظر لأنه حيثئذ يكون استعارة لا كناية على ماسيجي ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا - فَعَلَ هَذَا الرَّجُلُ كَذْبًا - مشيراً الى كافر ، وقولنا - أَبُوجَهْلٍ فَعَلَ كَذْبًا - كناية عن الجهل ، ولم يقل به أحد ، وبما يدل على فساد ذلك أنه مَثَلٌ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى - تَبَّتْ يَدَا أَبِي هَبٍ - ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي هب لا كافر آخر [أو إيهام استلذاذه] أي وَجَدَانِ الْعِلْمِ لذيذاً ، نحو قوله .
بِاللَّهِ يَا ظَبْيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لِيَلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ (١)

(١) هو لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان المعروف بالعرجي من شعراء الدولة الأموية ، والقاع هو الأرض السهلة المطمئنة قد انفرجت عنها الجبال والآكام ، والمسند اليه فيه ليلي ، وهو اسم مستلذ له ، وقيل إن البيت لمجنون ليلي .
تطبيقات على التعريف بالعلية :

- (١) أَبُو مَالِكٍ قَاصِرُ فَقْرِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَمُشِيعُ غَنَاهُ
- (٢) - قوله تعالى (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً) .

ففي الأول عرف المسند اليه بالعلية لاحتضاره باسمه المختص به ، وفي الثاني للتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له إنكاره .

أمثلة أخرى :

- (١) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَرَكْتُ قَتَالَهُمْ حَتَّى عَلَوْا فَرَسِي بِأَشَقَرٍ مُزِيدٍ
- (٢) - قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) .

أو التبرك به .

وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ لَعَدَمِ عِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْأَحْوَالِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ سِوَى الصَّلَاةِ ، كَقَوْلِكَ -
الَّذِي كَانَ مَعْنَاهُ أَمْسَ رَجُلٌ عَالِمٌ ، أَوْ اسْتَهْجَانِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ،
نَحْوِ - وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ ،

[أو التبرك به] نحو - اللَّهُ الْهَادِي ، وَ مُحَمَّدٌ الشَّافِعُ [أو نحو ذلك] كالتفاوت ، والتعليق ،
والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام .

[وبالموصولية] أى تعريف المسند اليه بإيراده اسم موصول [لعدم علم المخاطب
بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم] ولم يتعرض
المصنف لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة ، نحو - الَّذِينَ فِي بِلَادِ الْمَشْرِقِ
لَا أَعْرِفُهُمْ ، أَوْ لَا نَعْرِفُهُمْ - لقلة جدوى مثل هذا الكلام [أو استهجان التصريح
بالاسم ، أو زيادة التقرير] أى تقرير الغرض المسوق له الكلام ، وقيل تقرير المسند ،
وقيل المسند اليه [نحو ورأودته] أى يوسف عليه السلام ، والمرادة مفاعلة من - رَأَى
يَرُودُ جَاءَ وَذَهَبَ - وكأن المعنى - خادعته عن نفسه ، وفعلت فعل الخداع لصاحبه عن
الشيء الذى لا يريد أن يخرج من يده ، يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه ، وهى عبارة
عن التمهّل لمواقفته إياها ، والمسند اليه هو قوله [التى هو فى بيتها عن نفسه] متعلق
برأودته ، فالغرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله ،
والمذكور أدل عليه من - امرأة العزيز أَوْ زَلِيخَا - لأنه إذا كان فى بيتها وتمكن من
نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية فى النزاهة ، وقيل هو تقرير للمراودة (١) لما فيه

أَوِ التَّفْخِيمِ ، نَحْوُ - فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ، أَوْ تَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْهُمْ لِأَخْوَانِكُمْ ۖ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا
 أَوِ الْإِيمَاءِ إِلَى وَجْهِ بِنَاءِ الْخَبَرِ ، نَحْوُ - إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي
 سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ .

من فرط الاختلاط والألفه ، وقيل تقرير للمسند إليه لامكان وقوع الابهام
 والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ،
 وظنى أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم (١) وقد بينت في الشرح [أو
 التفخيم] أى التعظيم والتحويل [نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم] فان في هذا الابهام
 من التفخيم ما لا يخفى [أو تنبيهه المخاطب على الخطأ ، نحو - إن الذين ترونهم] أى
 تظنونهم [لأخوانكم ۖ يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا (٢)] أى تهلكوا أو تصابوا
 بالحوادث ، ففيه من التنبية على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك - إِنَّ الْقَوْمَ الْفُلَانِ
 [أو الإيماء] أى الإشارة [إلى وجه بناء الخبر] أى إلى طريقه ، تقول - عملت هذا العمل
 على وجه حملك وعلى جهته ، أى على طَرِزِهِ وطريقته ، يعنى - تَأْتِي بالموصول والصلة
 للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أى وجه وأى طريق من الثواب والعقاب ، والمدح
 والذم ، وغير ذلك [نحو - إن الذين يستكبرون عن عبادتي] فان فيه إيماء إلى أن الخبر
 الْمُنْبِئُ عليه أمر من جنس العقاب والاذلال ، وهو قوله تعالى [سيدخلون جهنم داخرين]
 ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في قوله - إلى وجه بناء الخبر - بالعله والسبب ،
 وقد استوفينا ذلك في الشرح .

(١) لاستحسان طلب التستر في مثل هذا (٢) هو لعبد بن الطيب من الشعراء
 المخضرمين ، ويجوز أن يكون - ترونهم - من أرى المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ، فلا يكون بمعنى
 تظن ، ومفعوله الأول نائب الفاعل ، والثاني - هم - والثالث - لأخوانكم - والغليل الحقد

ثُمَّ إِنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّعْرِضِ بِالتَّعْظِيمِ لِشَأْنِهِ ، نَحْوُ :
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ
 أَوْ شَأْنٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ - الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ، وَقَدْ يَجْعَلُ
 ذَرِيعَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ .

[ثُمَّ إِنَّهُ] أي الإيحاء إلى وجه بناء الخبر ، لا مجرد جعل المسند إليه موصولا كما سبق إلى بعض الأوهام [ربما جعل ذريعة] أي وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه] أي لشأن الخبر [نحو - إن الذي سمك السماء بنى لنا بيتا] أراد به الكعبة ، أو بيت الشرف والمجد [دعائمه أعز وأطول (١)] من دعائم كل بيت ، ففي قوله - [إن الذي سمك السماء - إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفة والبناء وعند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ، لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع] أو [ذريعة إلى تعظيم] شأن غيره [أي غير الخبر] [نحو - الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين] ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما يبنى عن الخيبة والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الإلهانة لشأن الخبر ، نحو - [إن الذي لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه] - أو لشأن غيره ، نحو - [إن الذي يتبع الشيطان خاسر] [وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر] أي جملة محققا ثابتا ، نحو :

إِنَّ الَّتِي ضَرَبْتُ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بِكَوْفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ رَدَّهَا غُولُ (٢)

(١) هو للفرزدق من قصيدة له يفتخر فيها على جرير ببيته في تميم ، ولهذا . يكون حمل البيت على بيت الشرف والمجد أولى من حمله على الكعبة (٢) هو لعبدة بن الطيب ، وكوفة .

وَبِالْإِشَارَةِ لَتَمَيِّزِهِ أَكْمَلَ تَمَيِّزٍ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :
هَذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مُحَاسِنِهِ .

فإن في ضَرْبِ البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماءً إلى أن طريق بناء الخبر بما ينبيء عن زوال الحجة وانقطاع المودة ، ثم لأنه يحقق زوال المودة ويقرره ، حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر ، وهو مفقود في مثل - إن الذي سمك السماء - إذ ليس في رَفْعِ الله السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتاً ، فظهر الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

[وبالإشارة] أى تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة [لتمييزه] أى المسند إليه [أكل تمييز] لغرض من الأغراض [نحو - هذا أبو الصقر فرداً] فصب على المدح أو الحال [فى محاسنه] .

الجند هى مدينة الكوفة المعروفة بالعراق ، وغالت أكلت ، والغول حيوان خرافى ، ويطلق أيضاً على الداهية .

تطبيقات على التعريف بالموصلية :

(١) مَضَى بِهَامَ مَضَى مِنْ عَقْلِ شَارِبِهَا وَفِي الرَّجَاجَةِ بَاقٍ يَطْلُبُ الْبَاقِ
(٢) إِنَّ الَّذِي الْوَحْشَةُ فِي دَارِهِ تَوْنَسُهُ الرَّحْمَةُ فِي لَحْنِهِ
ففى الاول عرف المسند اليه بالموصلية لافادة التفخيم ، وفى الثانى للإيماء إلى وجه بناء الخبر وكونه مدحاً للحدث عنه .

أمثلة أخرى :

(١) وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ
(٢) وَأَخَذْتُ مَا جَادَ الْأَمِيرُ بِهِ وَقَضَيْتُ حَاجَاتِي كَمَا أَهْوَى

أَوِ التَّعْرِيضِ بِغَاوَةِ السَّامِعِ ، كَقَوْلِهِ :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ
 أَوْ بَيَانِ حَالِهِ فِي الْقُرْبِ أَوِ الْبُعْدِ أَوِ التَّوَسُّطِ ، كَقَوْلِكَ . هَذَا أَوْ ذَلِكَ أَوْ
 ذَاكَ زَيْدٌ ، أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ ،
 نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ ،

مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ (١)

وهما شجرتان بالبادية ، يعنى يقيمون بالبادية ، لأن فقد العز في الحضر [أو
 التعريض بغاوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله :
 أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَّتِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ (٢)
 أو بَيَانِ حَالِهِ] أي المسند إليه [في القرب أو البعد أو التوسط كقولك - هذا
 أو ذلك أو ذاك زيد] وآخر ذكر التوسط لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ،
 وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثلا للقريب ، وذاك
 للمتوسط ، وذلك للبعيد ، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بَيَانِ قَرَبِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
 يُوْتَى بِهَذَا ، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور الْمُعْبَرُ
 عنه بشيء يوجب تصويره على أي وجه كان (٣) [أو تَحْقِيرِهِ] أي تَحْقِيرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [بِالْقُرْبِ
 نَحْوُ - أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلَهُتَكُمْ ، أَوْ تَعْظِيمِهِ بِالْبُعْدِ نَحْوُ - أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ] تنزيلا لبعده

(١) هو لابن الرومي من شعراء الدولة العباسية في مدح أبي الصقر الشيباني ، والضال
 شجر السدر البري ، والسلم شجر ذو شوك (٢) هو للفرزدق ، والأمر في قوله - فَجَنَّتِي
 للتعجيز ، وإنما كان في اسم الإشارة تعريض بغاوته ، لأن المراد منه آباء الفرزدق
 وهم غائبون لا يحسون (٣) هذا تكلف والحق أنه معنى أصلي لا ثانوي .

أَوْ تَحْقِيرِهِ ، كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا ، أَوْ لِلتَّنْبِيهِ عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ
بِأَوْصَافٍ

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة [أَوْ تَحْقِيرِهِ بِالْبَعْدِ كَمَا يُقَالُ - ذَلِكَ اللَّعِينُ فَعَلَ كَذَا]
تنزيلاً لبعده عن ساحة عن الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة ، ولفظ ذلك صالح
للاشارة إلى كل غائب عينا كان أو معنى ، وكثيراً ما يذكّر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ،
لأن المعنى غير مدرك بالحس فكأنه بعيد (١) [أَوْ لِلتَّنْبِيهِ] أى تعريف المسند اليه بالاشارة
للتنبيه [عِنْدَ تَعْقِيبِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ] أى عند إيراد الأوصاف على عقب المشار
إليه ، يقال - عَقِبَهُ فَلَانَ إِذَا جَاءَ عَلَى عَقْبِهِ ، ثُمَّ تُعَدِّيهِ بِالْبَاءِ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَتَقُولُ -

(١) كَقَوْلِهِ تَعَالَى - كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ - فإِنْ ذَلِكَ
إشارة إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم ذكره قريباً في قوله - (ذَلِكَ بَأْسٌ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَاتَّبَعُوا الْبَاطِلَ) الآية .

تطبيقات على التعريف بالاشارة :

(١) تَقُولُ وَدَقَّتْ نَحْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلَى هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعَسُ

قوله تعالى - (قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ) .

عرف المسند اليه بالاشارة في الاول لافادة التحقير ، وفي الثاني لافادة التعظيم
أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى (وَإِذَا رَأَوْكَ إِذَا يَقْتَحِلُونَكَ إِلَّا هُزُؤًا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)

(٢) أولئك قومٌ إِنْ بَنَوْا حَسَنًا بَنَيْنَا وَإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا

عَلَى أَنَّهُ جَدِيرٌ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ مِنْ أَجْلِهَا ، نَحْوُ - أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ .

وَبِاللَّامِ لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى ، نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنِ ، أَيْ لَيْسَ الَّذِي طَلَبَتْ كَالَّتِي وَهَبَتْ لَهَا ،

عَقَبَتْهُ بِالشَّيْءِ إِذَا جَعَلْتَ الشَّيْءَ عَلَى عَقْبِهِ ، وَهَذَا ظَهَرَ فُسَادَ مَا قِيلَ : إِنْ مَعْنَاهُ عِنْدَ جَعْلِ اسْمِ الإِشَارَةِ بِعَقَبٍ أَوْصَافٍ [عَلَى أَنَّهُ] مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنْبِيهِ ، أَيْ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَى [جَدِيرٍ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَهُ] أَيْ بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ [مِنْ أَجْلِهَا] مُتَعَلِّقٌ بِجَدِيرٍ ، أَيْ حَقِيقٍ بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْتَ بَعْدَ الْمَشَارِ إِلَى [نَحْوُ] (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ) - إِلَى قَوْلِهِ [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ] عَقَبَ الْمَشَارَ إِلَى وَهُوَ - (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ) بِأَوْصَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ ، وَإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، ثُمَّ عَرَّفَ الْمُسْنَدَ إِلَى بِالْإِشَارَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ أَحْقَاءُ بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ أُولَئِكَ ، وَهُوَ كَوْنُهُمْ عَلَى الْهُدَى عَاجِلًا ، وَالْفَوْزَ بِالْفَلَاحِ آجِلًا ، مِنْ أَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الْمَذْكُورَةِ .

[وَبِاللَّامِ] أَيْ تَعْرِيفَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ بِاللَّامِ (١) [لِلإِشَارَةِ إِلَى مَعْنَى] أَيْ إِلَى حِصَّةٍ مِنَ الْحَقِيقَةِ مَعْبُودَةٍ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، يُقَالُ عَهَدْتُ فَلَانًا إِذَا أَدْرَكْتَهُ وَلَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ صَرِيحًا أَوْ كِنَايَةً [نَحْوُ - وَلَيْسَ الذِّكْرُ كَالْإِثْنِ - أَيْ لَيْسَ [الذِّكْرُ] [الَّذِي طَلَبْتَ] أَمْرًا عُمَرَانَ [كَالَّتِي] أَيْ كَالْإِثْنِ الَّتِي [وَهَبْتَ] تِلْكَ الْإِثْنِ [لَهَا] أَيْ لَأَمْرَةٍ عُمَرَانَ ، فَالْإِثْنُ إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرَهُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَقِيلَ إِنْ الْمَعْرِفَ أَلْ لَا اللَّامَ وَحْدَهَا .

أَوَّلِي نَفْسِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِكَ - الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَأْتِي لَوَاحِدٍ
باعتبار عهديته في الذهن ، كَقَوْلِكَ - ادْخُلِ السُّوقَ ، حَيْثُ لَا عَهْدَ ، وَهَذَا فِي
الْمَعْنَى كَالنَّكْرَةِ ،

(قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى) - لكنه ليس بمسند اليه ، والذكر إشارة إلى ماسبق ذكره
كناية في قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا) - فان لفظة ما - وإن كان يعبر
الذكور والاناث ، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس - إنما كان
للذكور دون الاناث ، وهو مسند اليه (١) وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب
به ، نحو - خَرَجَ الْأَمِيرُ - إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد [أو] للإشارة [إلى نفس
الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد [كقولك الرجل
خير من المرأة] .

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة (٢) [لواحد] من الافراد [باعتبار عهديته في
الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فردٍ مَوْجُودٍ من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في الذهن
وَجُزْئِيًّا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقة لإياها ، كما يطلق الْكُلُّ الطَّبِيعِي (٣) على كل جزئي
من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أنه ليس القصد إلى نفس الحقيقة من
حيث هي بل من حيث الوجود ، ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها [كقولك - ادخل السوق - حيث لا عهد] في الخارج ، ومثله قوله تعالى
(وَإِخَافُ أَنْ يَأْكُلَ الذَّنْبُ) [وهذا في المعنى كالنكرة] وإن كان في اللفظ يجري عليه

(١) لانه اسم ليس (٢) يشير إلى أن هذا هو القسم الثاني من لام الحقيقة ، وتسمى
اللام فيه لام العهد الذهني ، وتسمى في القسم الأول لام الجنس ، وتسمى في القسم
الثالث الآتي لام الاستغراق (٣) هو اسم الجنس المجرد من اللام .

وَقَدْ يُفِيدُ الْأَسْتِغْرَاقَ ، نَحْوُ - إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِي خُسْرٍ .

أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك ، وإنما قال - كالنكرة - لما بينهما من تَفَاوُتٍ ما ، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة ، وهذا معناه نفس الحقيقة ، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول واللام كل فيما مر ، فالجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، ولذونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة ، كقوله :
« ولقد أمرُّ على اللّيم يسبني » (١)

[وقد يفيد] المَعْرِفُ باللام المُشَارَ بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو- إن الإنسان لني خسر] أشير باللام إلى الحقيقة ، لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد ، بل في ضمن الجميع ، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق هي لام الحقيقة مُحَلَّ (٢) على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة ، ولهذا قلنا : إن الضمير في قوله - يأتي ، وقد يفيد - عائد إلى المَعْرِفُ باللام المُشَارَ بها إلى الحقيقة ، ولا بد في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ، لتمييز (٣) عن أسماء الأجناس النكرات ، مثل - الرُّجَمَى ، ورُجَمَى - وإذا

(١) هو لُعْمَيْرَةُ بْنُ جَابِرٍ الْخَنْفِيُّ من قوله :

ولقد أمر على اللّيم يسبني فضيتُ ثُمْتُ قلتُ لا يعنيني

وتمت حرف عطف لحقتها تاء التانيث ، وإنما قال - فضيت - ولم يقل فامضى . للإشارة إلى تحقق هذا منه ، والشاهد في قوله - يسبني - فهو جملة في محل جر صفة للجرور قبله ، ولا يعرب حالا منه .

(٢) أي مدخولهما (٣) أي اسم الجنس المَعْرِفُ .

وَهُوَ ضَرْبَانِ : حَقِيقِيٌّ - نَحْوُ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَيْ كُلِّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ ،
وَعُرْفِيٌّ كَقَوْلِنَا - جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاعَةَ ، أَيْ صَاعَةً بَلَدَهُ أَوْ مَمْلَكَتَهُ .
وَأَسْتَغْرَقْتُ الْمُفْرَدَ أَشْمَلُ بِدَلِيلِ صِحَّةٍ - لَا رَجَالَ فِي الدَّارِ ، إِذَا كَانَ فِيهَا

اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف العهد أن لام العهد إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان أو اثنين أو جماعة ، ولام الحقيقة إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد ، فليتاامل .

[وهو] أى الاستغراق [ضربان حقيقى] وهو أن يراد كل فرد مما يتناولها اللفظ بحسب اللغة [نحو - عالم الغيب والشهادة - أى كل غيب وشهادة ، وعرفى] وهو أن يراد كل فرد مما يتناولها اللفظ بحسب متفاهم العرف [نحو - جمع الأمير الصاعدة - أى صاعدة بلده أو] أطراف [مملكته] لأنه المفهوم عرفا لصاعدة الدنيا ، قيل المثال مبنى على مذهب الماضى ، وإلا فاللام فى اسم الفاعل عند غيره موصول ، وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره (١) نحو المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل فى صورة الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا مما يأتى للاستغراق ، نحو - أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، وأضرب القائمين إلا عمرا .

[واستغراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استغراق المثنى والمجموع ، بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ، والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة [بدليل صحة لا رجال فى الدار إذا كان فيها] (١) وهو ما يدل على الدوام والثبات ، لأنه حينئذ من الصفة المشبهة ، كما فى المثال - جمع الأمير الصاعدة .

رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ ، دُونَ لَا رَجُلَ ، وَلَا تَنَافَى بَيْنَ الِاسْتِغْرَاقِ وَإِفْرَادِ الْأَسْمِ ،
لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى الْوَحْدَةِ ، وَلِأَنَّهُ بِمَعْنَى كُلِّ فَرْدٍ
لَا بِمَجْمُوعِ الْأَفْرَادِ ، وَلِهَذَا امْتَنَعَ وَصْفُهُ بِنَعْتِ الْجَمْعِ

رجل أو رجلان دون لا رجل [فانه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان ، وهذا في
الذكرة المنفية مُسَلَّمٌ ، وأما في المعرفة باللام فلا ، بل الجمع المعروف بلام الاستغراق
يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو ، ودل عليه
الاستقراء ، وأشار إليه أئمة التفسير ، وقد أشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمة
ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق
يدل على تعدده ، وهما متنافيان ، أجاب عنه بقوله [ولاتنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم ،
لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [إنما يدخل عليه]
أى على الاسم المفرد حال كونه [مجردا عن] الدلالة على [معنى الوحدة] وامتناع
وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشا كل اللفظى [ولأنه] أى المفرد الداخل عليه
حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد (١) ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع]

(١) وعلى هذا الجواب الثانى لا تنافى الدلالة على الوحدة الدلالة على التعدد ، لأنه
على طريق البدل ، فيبقيان معا بعد دخول حرف الاستغراق ، ولا يتجرد اللفظ عن
الدلالة على الوحدة كما في الجواب الأول .

تطبيقات على التعريف باللام :

- (١) وَالْحِلُّ كَالْمَاءِ يُبْدَى لِي صَمَاتُهُ مَعَ الصَّفَاءِ وَيُخْفِيهِمَا مَعَ الْكَدَرِ
(٢) - قوله تعالى - (وَالْعَصْرِ ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) .

فاللام في الأول - الحِل - للجنس ، واللام في الآية الاستغراق ، بدليل الاستثناء

وَبِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا أَخْصَرُ طَرِيقٌ ، نَحْوُ :

« هَوَايَ مَعَ الرِّكَبِ الْيَمَانِينَ مُصْعَدٌ »

أَوْ لَتَضْمُنَهَا تَعْظِيمًا لِشَأْنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ الْمُضَافِ أَوْ غَيْرِهِمَا ، كَقَوْلِكَ -
عَبْدِي حَضَرَ وَعَبْدُ الْخَلِيفَةِ رَكِبَ وَعَبْدُ السُّلْطَانِ عِنْدِي ،

عند الجمهور وإن حكاه الاخفش في نحو - أهلك الناس الدينار الصفروالدرهم البيض .
[وبالإضافة] أى تعريف المسند اليه بالإضافة إلى شئ من المعارف [لأنها] أى
الإضافة [أخصر طريق] إلى إحضاره في ذهن السامع [نحو - هواي] أى مهوئي ،
وهذا أخصر من - الذى أهواه ونحو ذلك - والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط
السمامة ، لكونه في السجن والحبيب على الرحيل [مع الركب اليمانيين مصعد] أى -
مبعدٌ ذاهب في الأرض ، وتماه :

جَنِيبٌ وَجَنَّتَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ

الجنيب الجنوب المستقيم ، والجنتان الشخص ، والموتق المقيد ، ولفظ البيت خبر
ومعناه تأسفٌ ونحسٌ [أو لتضمنها] أى لتضمن الإضافة [تعظيماً لشأن المضاف إليه أو
المضافات أو غيرهما كقولك] فى تعظيم المضاف اليه [عبدى - حضر] تعظيماً لك بأن لك
عبداً [أو] فى تعظيم المضاف [عبد الخليفة ركب] تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة [أو]
فى تعظيم غير المضاف والمضاف اليه [عبد السلطان عندي] تعظيماً للمتكلم بأن عبد

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) .

(٢) الْمُحْسِنُونَ هُمُ اللَّبَاءُ بٌ وَسَائِرُ النَّاسِ النَّفَايَةُ

أَوْ تَحْقِيرًا نَحْوُ - وَلَدُ الْحَجَّامِ حَاضِرٌ .
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ فَلِلْأَفْرَادِ

السلطان عنده ، وهو غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه ، وهذا معنى قوله - أو غيرهما [أو] لتضمنها [تحقيراً] للمضاف [نحو ولد الحجام حاضر] أو المضاف اليه نحو - ضَارِبُ زَيْدٍ حَاضِرٌ - أو غيرهما نحو - وَلَدُ الْحَجَّامِ جَلِيسُ زَيْدٍ - أو لاغنائها عن تفصيل متعذر ، نحو - اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَقِّ عَلَى كَذَا - أو متعسر نحو - أَهْلُ الْبَلَدِ فَعَلُوا كَذَا - أو لانه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض نحو - عُلَمَاءُ الْبَلَدِ حَاضِرُونَ - إلى غير ذلك من الاعتبارات (١) .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند اليه [فللأفراد] أى للقصد إلى فرد بما يقع عليه

(١) وهذا كالتصريح بالذم للمسند اليه نحو - علماء الدنيا لا يعملون بعلمهم - وكاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أولى لسبب من الأسباب ، كما فى قول الشاعر :

قَوْمِي هُمْ قَتَلُوا أُمَّيْمَ أَخِي فَإِذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي
فَلَمْ يَصْرَحْ بِأَسْمَائِهِمْ اتِّقَاءَ لِنَفَرَتِهِمْ مِنْهُ ، وَبَعْدًا عَنِ التَّصْرِيحِ بِذَمِّهِمْ .
تطبيقات على التعريف بالاضافة :

(١) بَنُو مَطَرٍ يَوْمَ الْلِقَاءِ كَانَهُمْ اسودَّ لَهَا فِي غَيْلٍ خَفَانٌ أَشْبَلُ
(٢) قوله تعالى - (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ)
فالاضافة فى الاول للاغناء عن تفصيل متعذر ، وفى الثانى لتعظيم شأن المضاف .

أمثلة أخرى :

(١) أَبُوكَ حَبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدَّيَ يَا حَجَّاجُ قَارِسُ شَمَّرَا

(٢) قوله تعالى - (إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمُجْنُونٌ) .

نَحْو - وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى ، أَوْ النُّوعِيَّةِ نَحْو - وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ
غَشَاوَةٌ ، أَوْ التَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِهِ :
لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ
أَوْ التَّكْثِيرِ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ لَهُ لَا بَلًا وَإِنَّ لَهُ لُغْنًا أَوْ التَّقْلِيلِ نَحْوِ رِضْوَانٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ،

اسم الجنس [نحو - وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى - أو النوعية] أى للقصد إلى
نوع منه [نحو - وعلى أبصارهم غشاوة] أى نوع من الاغشية ، وهو غطاء التعامى عن
آيات الله تعالى ، وفى المفتاح أنه للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة [أو التعظيم أو التحقير
كقوله (١) له حاجب] أى مانع عظيم [فى كل أمر يشينه] أى يعيبه [وليس له عن
طالب العرف حاجب] أى مانع حقير فكيف بالعظيم [أو التثنية كقولهم - إن له
لا بلا ، وإن له لغنا . أو التقليل نحو - ورضوان من الله أكبر] والفرق بين التعظيم
والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة ، والتكثير باعتبار الكميات
(١) البيت لآبى الطمبحان حنظلة بن الشرق مولى بن أبى السمط من الشعراء
المختصرين .

تطبيقات على تنكير المسند اليه :

(١) وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ وَلِلَّهِ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضْيَعُهُ

(٢) وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا وَلَيْسَ يُكْشَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

نكر المسند اليه فى البيت الأول - وهو جانب - للتعظيم فى أوله والتحقير فى آخره ،
وفى البيت الثانى وهو - نجوم - للدلالة على التكثير .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ) :

(٢) شَقَّتْ لِمَنْظَرِكَ الْجُيُوبَ عَقَائِلُ وَبَكَتَكَ بِالْدمْعِ أَهْتُونَ غَوَانِ

وَقَدْ جَاءَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّكْثِيرِ نَحْوٌ - وَإِنْ يُكْذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ ، أَيْ ذُو عَدَدٍ كَثِيرٍ وَأَيَّاتٍ عَظَامَ ، وَمَنْ تَنْكِيرُ غَيْرِهِ لِلأَفْرَادِ أَوِ النَّوْعِيَّةِ نَحْوٌ - وَاللَّهُ خَالِقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ، وَلِلتَّعْظِيمِ نَحْوٌ - فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلِلتَّحْقِيرِ - نَحْوٌ إِنْ نَظَنْ إِلَّا ظَنًّا .

والمقادير ، تحقيقا كما فى الابل ، أو تقديرا كما فى الرضوان ، وكذا التحقير والتقليل ، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا قال [وقد جاء] التذكير [للتعظيم والتكثير نحو - وَإِنْ يُكْذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ] من قبلك [أى ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التذكير [و] ذوو [آيات عظام] هذا ناظر إلى التعظيم ، وقد يكون للتحقير والتقليل معا ، نحو - حَصَلَ لِي مِنْهُ شَيْءٌ - أى حقير قليل .

[ومن تنكير غيره] أى غير المسند اليه [للأفراد أو النوعية نحو - والله خالق كل دابة من ماء] أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التى تخص بذلك النوع من الدابة [و] من تنكير غيره [للتعظيم نحو - فأذنوا بحرب من الله ورسوله] أى حرب عظيم [وللتحقير نحو - إن نظن إلا ظنا] أى ظنا حقيرا ضعيفا ، إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف ، فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد ، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرقا مع امتناع نحو - ما ضربته إلا ضربا - على أن يكون المصدر للتأكيد ، لأن مصدر - ضَرَبْتُهُ - لا يحتمل غير الضرب ، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره ، واعلم أنه كما أن التنكير الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض ، كما فى قوله تعالى - وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ - أراد محمدا صلى الله عليه وسلم ، ففى هذا الإبهام من تفخيم فضله

وَأَمَّا وَصْفُهُ فَلَمَّا كَوَّنَهُ مَبِينًا لَهُ كَاشِفًا عَنْ مَعْنَاهُ ، كَقَوْلِكَ - الْجِسْمُ الطَّوِيلُ
الْعَرِيضُ الْعَمِيقُ يَحْتَاجُ إِلَى فَرَاغٍ يَشْغَلُهُ ، وَنَحْوَهُ فِي الْكَشْفِ قَوْلُهُ :
الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا
أَوْ مُخَصَّصًا

وإعلاء قدره مالا يخفى .

[وأما وصفه] أى وصف المسند إليه ، والوصف قد يطلق على نفس التابع
المختص ، وقد يطلق بمعنى المصدر ، وهو أنسب هنا وأوفق بقوله - وأما بيانها ،
وأما الإبدال منه - أى وأما ذكر النعت له [فلكونه] أى الوصف بمعنى المصدر ،
والأحسن أن يكون بمعنى النعت ، على أن يراد باللفظ أحد معنييه وبضميره معناه
الآخر على ما سيجيء في البديع (١) [مبينا له] أى للمسند إليه [كاشفا عن معناه ،
كقولك - الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله] فإن هذه الأوصاف
بما يوضح الجسم ويقع تعريفها له [ونحوه في الكشف] أى مثل هذا القول في كون
الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن وصفا للمسند إليه [قوله

الالْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَّ كَانَ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا] (٢)

فإن الالْمَعِيُّ معناه الذى المتوقد ، والوصف بعده بما يكشف معناه ويوضحه ،
لكونه ليس بمسند إليه لأنه إما مرفوع على أنه خبر إن في البيت السابق ، أعنى قوله .

إِنَّ الَّذِي جَمَعَ السَّمَاحَةَ وَالنَّجْمَ دَةَ وَالْبَرَّ وَالْتَقَى جُمَعًا (٣)

أو منصوب على أنه صفة لاسم إن ، أو بتقدير أعني (٤) [أو] لكون الوصف [مختصا]

(١) لأنه من الاستخدام المعداد من المحسنات البديعية (٢) هولاءوس بن حجر من
شعراء الجاهلية (٣) هو توكيد للأربعة قبله (٤) وخبر إن على هذا قوله بعد عدة آيات .

أَوْدَى فَلَا تَنْفَعُ الْإِسْحَاقُ مِنْ أَمْرِ لَمْرَةٍ يُحَاوِلُ الْبَدْعَا

نَحْوُ - زَيْدُ التَّاجِرِ عِنْدَنَا ، أَوْ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدُ الْعَالَمِ أَوْ الْجَاهِلُ
حَيْثُ يَتَعَيَّنُ الْمَوْصُوفُ قَبْلَ ذِكْرِهِ ، أَوْ تَأْكِيدًا ، نَحْوُ - أَمْسَ الدَّابِرُ كَانَ يَوْمًا عَظِيمًا
وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ فَلِلتَّقْرِيرِ

للمسند اليه ، أى مقللاً اشتراكه أو رافعاً احتماله ، وفى عرف النحاة التخصيص عبارة
عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى
المعارف [نحو - زيد التاجر عندنا] فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره
[أو] لكون الوصف [مدحاً أو ذمّاً نحو - جاءنى زيد العالم أو الجاهل - حيث
يتعين الموصوف [أعنى زيدا] قبل ذكره [أى ذكر الوصف ، وإلا لكان
الوصف مخصصاً] [أو] لكونه [تأكيذاً نحو - أمس الدابر كان يوماً عظيماً] فإن لفظ
الأمس مما يدل على الدבור ، وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره ، كقوله
تعالى - (وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) حيث وصف - دابة وطائر -
بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد ، وبهذا
الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة (١) .

[وأما توكيده] أى توكيد المسند اليه [فللتقرير] أى تقرير المسند اليه ، أى تحقيق

(١) أما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة فى سياق النفي ، ولكنه يجوز أن
يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد ، فنفي الوصف هذا الاحتمال .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالوصف :

(١) إلهي عبدك العاصي أنا كما مُقَرَّاً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ

(٢) لَا يَبْعُدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزُرِ

فوصف المسند اليه فى البيت الأول بقوله - العاصي - لقصد الترحم ، وفى الثانى

بقوله - الذين هم سم العداة - لقصد المدح .

أَوْ دَفَعَ تَوْهْمَ التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ عَدَمِ الشَّمُولِ .

مفهومه ومدلوله ، أعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يُظَنُّ به غيره ، نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - إذا ظن المنكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه أو عن حمله على معناه ، وقيل المراد تقرير الحكم ، نحو - أَنَا عَرَفْتُ - أو المحكوم عليه نحو - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ وَحَدِي أَوْ لَا غَيْرِي - وفيه نظر لأنه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء (١) وتأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم قط ، وسيصرح المصنف رحمه الله بهذا [أو لدفع توهم التجوز] أي التكلم بالمجاز ، نحو - قَطَعَ اللَّصُّ الْأَمِيرُ الْأَمِيرُ ، أَوْ نَفْسُهُ ، أَوْ عَيْنُهُ - لثلاث يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه [أو] لدفع توهم [السهو] نحو - جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ - لثلاث يتوهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيد على سبيل السهو [أو] لدفع توهم [عدم الشمول] نحو - جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَوْ أَجْمَعُونَ - لثلاث يتوهم أن بعضهم لم يجرى ، إلا أنك لم تعتمد بهم ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء على أنهم في حكم شخص واحد ، كقولك - بنو فلان قتلوا زيدا ، وإنما قتله واحد منهم .

(١) وإنما هو من تأكيد الحكم أو تأكيد التخصيص على ماسياتي .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالتوكيد :

(١) - قوله تعالى (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) .

(٢) فِدَاكَ حَيَّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ

التوكيد فيها لدفع توهم عدم الشمول .

وَأَمَّا بَيَانُهُ فَلَا يَضَاحُهُ بِاسْمٍ مَخْتَصٍّ بِهِ ، نَحْوُ - قَدِمَ صَدِيقُكَ خَالِدٌ .
وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ وَجَاءَ .

[وَأَمَّا بَيَانُهُ] أى تعقيب المسند اليه بعطف البيان [فلا يضاحه باسم مختص به نحو -
قدم صديقك خالد] ولا يلزم أن يكون الثانى أوضح ، لجواز أن يحصل الايضاح من
اجتماعهما ، وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ، كقوله :

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ يَمَسُّهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ (١)

فإن الطير عطف بيان للعائدات مع أنه ليس اسما مختصا بها ، وقد يحىء عطف البيان
لغير الايضاح كما فى قوله تعالى (جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ) ذكر
صاحب الكشف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جىء به للمدح لا للايضاح كما
تجىء الصفة لذلك .

[وَأَمَّا الْإِبْدَالُ مِنْهُ] أى من المسند اليه [فلزيادة التقرير] من إضافة المصدر إلى
المعمول ، أو من إضافة البيان أى الزيادة التى هى التقرير ، وهذا من عادة افتتان صاحب
المفتاح حيث قال فى التأكيد - للتقرير - وههنا - لزيادة التقرير - ومع هذا فلا يخلو عن
نسكته لطيفة وهى الايماء إلى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة ،
والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمناً ، بخلاف التأكيد فإن الغرض منه نفس التقرير
والتحقيق [نحو جاءني أخوك زيد] فى بدل الكل ، ويحصل التقدير بالتركيب [وجاءني
(١) هو للناطقة الذبياني فى الاعتذار للنعمان بن المنذر ، والواو فى قوله - والمؤمن -

للقسم ، وجواب القسم فى قوله بعد هذا البيت :

مَا لِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذَنْ فَلَا رَفْعَ سَوْطًا إِلَى يَدَيَّ

والغيل والسند موضعان فى جانب الحرم فيهما ماء .

القوم أكثرهم وسلب زيد ثوبه :

وَأَمَّا الْعَطْفُ فَلْتَفْصِيلُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ مَعَ

القوم أكثرهم [في بدل البعض] وسلب زيد ثوبه [في بدل الاشتغال ، وبيان التقرير فيها أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ، أما في البعض فظاهر ، وأما في الاشتغال فلائ معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل لا كاشتغال الطرف على المطروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع ، نحو - أعجبنى زيد - إذا أعجبك عليه ، بخلاف - ضربت زيدا - إذا ضربت حمارة ، ولهذا صرحوا بأن نحو - جاءنى زيد أخوه - بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة ، ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضاً لا يخلو عن إيضاح وتفسير ، ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام (١) [وأما العطف] أى جعل الشئ معطوفاً على المستند إليه [فلتفصيل المستند إليه مع (١) وقد يقع فيه إذا كان بدل بداء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم تذكر البدل بعده فتوهم أنك غلط لقصد المبالغة والتفنن ، فيستحسن البدل في هذا كما يستحسن في العطف ببل ، نحو قوله :

الْمَعُ بَرَقَ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مَصْبَاحٍ أَمْ ابْتَسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي

تطبيقات على تقييد المستند إليه بالبدل :

(١) - قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) .

(٢) بلغنا السماءَ مجدناً وسناؤناً ولنا لئرجو فوق ذلك مظهرآ

أبدل في الأول لفظ - من استطاع - من المستند إليه بدل اشتغال ، وفي الثانى لفظ - مجدناً - بدل اشتغال أيضاً ، لزيادة التقرير والإيضاح .

أَخْتَصَارٌ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ ، أَوْ الْمُسْنَدُ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ
فَعَمْرُوهُ أَوْ ثُمَّ عَمْرُوهُ أَوْ جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى خَالَدٌ ،

اختصار نحو - جاءني زيد وعمرو [فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير
دلالة على تفصيل الفعل بأن المحييين كانا معا أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ، واحترز
بقوله - مع اختصار - عن نحو - جاءني زيد وجاءني عمرو - فان فيه تفصيلا للمسند
اليه مع أنه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل ، وما يقال من أنه احتراز
عن نحو - جاءني زيد جاءني عمرو - من غير عطف فليس بشيء ، إذ ليس فيه دلالة على
تفصيل المسند اليه ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الاول ، نص عليه الشيخ
في دلائل الاعجاز [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا
ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة [كذلك] أى مع اختصار ، واحترز بقوله -
كذلك - عن نحو - جاءني زيد وعمرو بعده يوم أو سنة [نحو جاءني زيد فعمرو ، أو
ثم عمرو ، أو جاءني القوم حتى خالد] فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير تراخي ، وثم على التراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في
الذهن من الاضعف إلى الاقوى أو بالعكس ، فعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه
بالمتبوع أولا وبالتابع ثانيا ، من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط
فيها الترتيب الخارجى (١) فان قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند اليه فلم لم يقل

(١) لأنه يجوز أن تقول فيها - مات كل أب لى حتى آدم عليه السلام .

تطبيقات على تقييد المسند اليه بالعطف :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ فِرْعَوْنَ وَمَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) .

(٢) وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَأْتَى فَاجِرٌ لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا

أَوْ رَدَّ السَّامِعَ إِلَى الصَّوَابِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ صَرَفَ الْحُكْمَ إِلَى
آخَرٍ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو وَمَا جَاءَنِي عَمْرُو بَلْ زَيْدٌ ،

أو لتفصيلهما معا ، قلت فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون مقصودًا منه ، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا ، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله ، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات أو النفي فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام ، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً ، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما كان بعد الآخر ، فليتأمل ، وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه [أورد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب نحو - جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءك جميعا ، ولكن أيضا للرد إلى الصواب إلا أنه لا يقال لنفي الشركة ، حتى إن نحو - ما جاءني زيد لكن عمرو - إنما يقال لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ، لا لمن اعتقد أنهما جاءك جميعا ، وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا [أو صرف الحكم] عن محكوم عليه [إلى] محكوم عليه [آخر نحو - جاءني زيد بل عمرو ، أو ما جاءني عمرو بل زيد] فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ، ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لأن ينفي عنه

(٣) عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقَامَهَا بِمَنْ تَابَعَتْ غَوْلَهَا فَرَجَامَهَا

قَدَّافِعُ الرِّيَّانِ عُرِّيَ رَسْمُهَا خَلَقًا كَمَا ضَمَّنَ الْوُحْيَ سَلَامُهَا

عطف المسند إليه بالواو في الأول لأجل تفصيله مع الاختصار ، وبأو في الثاني لإفادة الإبهام والتلطف مع محبوبته ، وبالفاء في الثالث لأجل تفصيل المسند مع الاختصار .

أَوِ الشَّكِّ أَوْ التَّشْكِيكِ ، نَحْوُ - جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو .
وَأَمَّا فَصْلُهُ فَلْتَخْصِيصُهُ بِالْمُسْنَدِ .

الحكم قطعا خلافا لبعضهم ، ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر ، وكذا في المنفى إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو مُتَحَقِّقِ الحكم له ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا لم يجر ، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال ، أو مجيئه محقق ، كما هو مذهب المبرد ، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع ، حتى يكون معنى - ما جاءني زيد بل عمرو - أن عمرا جاءك كما هو مذهب الجمهور ففيه إشكال [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك للسامع] أى إيقاعه في الشك [نحو جاءني زيد أو عمرو] أوللا بهما نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَكْرَمُ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) أو للتخيير أو للاباحة نحو - لِيَدْخُلِ الدَّارَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو - والفرق بينهما أن في الاباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخيير .

[وَأَمَّا فَصْلُهُ] أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه لأنه يقترب به أولا ، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له [فلتخصيصه] أى المسند إليه [بالمسند] يعنى لقصر المسند على المسند إليه (١) لأن معنى قولنا - زَيْدٌ

(١) فتكون الباء في قوله - فلتخصيصه بالمسند - داخلة على المقصور لا على المقصور عليه .

تطبيقات على تقييد المسند إليه بضمير الفصل :

(١) - قوله تعالى - (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ) :

(٢) وَكَأَنَّ بَالَا بَاطِحٍ مِنْ صَدِيقٍ تَرَاهُ لَوْ أَصَبْتَ هُوَ الْمُصَابَا

أتى بضمير الفصل في الأول لقصر المسند وهو - الرزاق - على المسند إليه وهو

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَهَمًّا ، إِمَّا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
وَأَمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ ، لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ

هُوَ الْقَائِمُ - أَنْ الْقِيَامَ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ لَا يَتَجَاوَزُهُ إِلَى عَمْرٍو ، فَالْبَاءُ فِي قَوْلِهِ - فَلْيَنْتَهِضْ بِهِ
بِالْمُسْنَدِ - مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِمْ - خَصَّصْتُ فَلَانًا بِالذِّكْرِ - أَيْ ذَكَرْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ ، كَأَنَّكَ
جَعَلْتَهُ مِنْ بَيْنِ الْأَشْخَاصِ مَخْتَصًّا بِالذِّكْرِ ، أَيْ مُنْفَرِدًا بِهِ ، وَالْمَعْنَى هَهُنَا جَعَلَ الْمُسْنَدَ
إِلَيْهِ مِنْ بَيْنِ مَا يَصِحُّ اتِّصَافُهُ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَخْتَصًّا بِأَنْ يَثْبُتَ لَهُ الْمُسْنَدُ ، كَمَا يُقَالُ فِي
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ - مَعْنَاهُ نَخْصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَلَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ .

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فَلْيَكُونَ ذِكْرُهُ أَهَمًّا] وَلَا يَكْفِي فِي التَّقْدِيمِ
مَجْرَدُ ذِكْرِ الْأَهْتِمَاءِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَبِينُ أَنَّ الْأَهْتِمَاءَ مِنْ أَى جِهَةٍ وَبِأَى سَبَبٍ ، فَلِذَا
فَصَلَهُ بِقَوْلِهِ [إِمَّا لِأَنَّهُ] أَيْ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [الْأَصْلُ] لِأَنَّهُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ ، وَلَا بُدَّ
مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ ، فَقَصَدُوا أَنْ يَكُونَ فِي الذِّكْرِ أَيْضًا مُقَدِّمًا [وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ
عَنْهُ] أَيْ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ ، إِذْ لَوْ كَانَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْعُدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ ،
فَإِنْ مَرَّتْ الْعَامِلُ التَّقْدِيمَ عَلَى الْمَعْمُولِ [وَإِمَّا لِيَتِمَّ كُنْ الْخَبَرُ فِي ذَهْنِ السَّامِعِ لِأَنَّ فِي الْمُبْتَدَأِ
تَشْوِيقًا إِلَيْهِ] أَيْ الْخَبَرُ [كَقَوْلِهِ :

(وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادٍ (١))

يَعْنِي تَحْمِيرَ الْخَلَاقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِي ، وَالنُّشُورَ الَّذِي لَيْسَ بِنَفْسَانِي ، بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ :

بِأَنَّ أَمْرَ الْإِلَهِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِدَاعٍ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادٍ

- لَفْظُ الْجَلَالَةِ - وَفِي الثَّانِي لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ وَهُوَ - الْمَصَابِ - عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ
الْغَائِبِ فِي قَوْلِهِ - تَرَاهُ - .

(١) هُوَ الْأَبِي الْعَلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرِيُّ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ .

وَأَمَّا لِتَعْجِيلِ الْمَسْرَةِ أَوْ الْمَسَاءَةِ لِلتَّفَاوُلِ أَوْ التَّطْيِيرِ ، نَحْوُ - سَعِدْتُ فِي دَارِكَ ،
وَالسَّفَاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ - وَأَمَّا لَا يَهَامُ أَنَّهُ لَا يَزُولُ عَنِ الْخَاطِرِ ، أَوْ أَنَّهُ يَسْتَلْذُ
بِهِ ، وَأَمَّا لِنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : وَقَدْ يُقَدِّمُ لِيُفِيدَ تَخْصِيصَهُ بِالْخَبَرِ الْفِعْلِيِّ إِنْ وَلِيَ حَرْفَ النِّفْيِ ،
نَحْوُ - مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا - أَيْ لَمْ أَقُلْهُ مَعَ أَنَّهُ مَقُولٌ لْغَيْرِي ،

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به [وأما لتعجيل المسرة أو المساءة
للتفاؤل] علة لتعجيل المسرة [أو التطير] علة لتعجيل المساءة [نحو - سعد في دارك]
لتعجيل المسرة [والسفاح في دار صديقك] لتعجيل المساءة [وأما لا يهام أنه] أي المسند
إليه [لا يزول عن خاطر] لكونه مطلوباً [أو أنه يستلذ به] لكونه محبوباً [وأما لنحو
ذلك] كإظهار تعظيمه أو تحقيره أو ما أشبه ذلك (١) .

[قال عبد القاهر : وقد يقدم [ليفيد] التقديم [تخصيصه بالخبر الفعلي] ؛
أي قصر الخبر الفعلي عليه [إن ولي] المسند إليه [حرف النفي] أي وقع بعدها بلا .
فصل (٢) [نحو ، ما أنا قلت هذا أي لم أقله مع أنه مقول لغيري] ، فالتقديم يفيد نفياً .

(١) ومن التقديم للاستلذاذ بالمسند إليه قول جميل :

بُيِّنَتْهُ مَا فِيهَا إِذَا مَا تُبَصَّرَتْ مَعَابٌ وَلَا فِيهَا إِذَا نَسِبَتْ أَشْبُ

ومن التقديم لتعظيمه قوله تعالى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ

رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) ومن التقديم لتحقيره قول الشاعر :

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدُهُ وَجَدِّي يَاحْجَاجُ فَارَسُ شَمْرَا

(٢) عدم الفصل ليس بشرط ، فيدخل في هذا نحو - ما زيداً أنا ضربتُ - وقوله

أنت الضمير في قوله - بعدها - باعتبار أن حرف النفي أداة أو كلمة .

وَلِهَذَا لَمْ يَصَحَّ - مَا أَنَا قُلْتُ وَلَا غَيْرِي ، وَلَا مَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا ، وَلَا مَا أَنَا
ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا - وَلَا فَقَدْ يَأْتِي لِلتَّخْصِصِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ انْفِرَادَ غَيْرِهِ بِهِ أَوْ
مُشَارَكَتَهُ فِيهِ ، نَحْوُ - أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ - وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْأَوَّلِ

الفعل عن المتكلم وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص ،
ولا يلزم ثبوتَه لجميع من سواك ، لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم
أنَّه أطبَّ اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه [ولهذا] أي ولأن التقديم
يقيد التخصيص ونفى الحكم عن المذكور مع ثبوتَه للغير [لم يصح - ما أنا قلت] هذا
[ولا غيري] لأن مفهوم - ما أنا قلت - ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق
اللا غيري نفياً عنه ، وهما متناقضان [ولما أنا رأيت أحداً] لأنه يقتضى أن يكون
إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الإنسان ، لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية
على وجه العموم في المفعول ، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ،
ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي [ولا ما أنا ضربت إلا زيداً] لأنه يقتضى أن
يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام ، وكلُّ
ما نفىته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوتَه لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر ، وإنَّ عامًّا
سَعَمْتُ وإن خاصًّا فخاص ، وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشحناء بها في الشرح .

[ولا] أي وإن لم يَلِ المسند إليه حرف النفي ، بأن لا يكون في الكلام حرف
النفي ، أو يكون حرف النفي متأخراً عن المسند إليه [فقد يأتى] التقديم [للتخصيص
ردًّا على من زعم انفراد غيره] أي غير المسند إليه المذكور [به] أي بالخبر الفعلي
[أو] زعم [مشاركتَه] أي مشاركته الغير [فيه] أي في الخبر الفعلي [نحو أنا سَعَيْتُ في
حاجتك] لمن زعم انفراد الغير بالسعي ، فيكون قصر قلب ، أو زعم مشاركتَه لك في
السعي ، فيكون قصر إفراد [ويؤكد على الأول] أي على تقدير كونه ردًّا على من

بَنَحُو - لَا غَيْرِي - وَعَلَى الثَّانِي بَنَحُو - وَحَدِي - وَقَدْ يَأْتِي لِتَقْوَى الْحُكْمِ نَحُو -
 هُوَ يُعْطَى الْجَزِيلَ - وَكَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَنْفِيًّا نَحُو - أَنْتَ لَا تَكْذِبُ - فَانَّهُ
 أَشَدُّ لِنَفْيِ الْكَذِبِ مِنْ - لَا تَكْذِبُ - وَكَذَا مِنْ - لَا تَكْذِبُ أَنْتَ - لِأَنَّهُ لَنَا كَيْدُ
 الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لَا الْحُكْمَ .

زعم انفراد الغير [بنحو - لا غيرى] مثل - لا زيد ولا عمرو ولا من سواى ، لانه
 الدال صريحا على نفي شبهة أن الفعل صدر عن الغير [و] يؤكّد [على الثانى] أى على
 تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة [بنحو وحدى] مثل - منفردا ، أو متوحدا ،
 أو غير مشارك ، أو غير ذلك ، لانه الدال صريحا على إزالة شبهة اشتراك الغير فى
 الفعل ، والتأكيّد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع [وقد يأتى لتقوى الحكم]
 وتقريره فى ذهن السامع دون التخصيص [نحو - هو يعطى الجزيل] قصدا إلى تحقيق
 أنه يفعل [عطاء الجزيل ، وسيرد عليك تحقيق معنى التقوى .

[وكذا إذا كان الفعل منفيا] فقد يأتى التقديم للتخصيص ، وقد يأتى للتقوى ،
 فالأول نحو - أنت ما سعت فى حاجتى - قصدا إلى تخصيصه بعدم السعى ، والثانى
 [نحو - أنت لا تكذب] وهو لتقوية الحكم المنفي وتقريره [فانه أشد لنفى الكذب
 من - لا تكذب] لما فيه من تكرار الإسناد المفقود فى - لا تكذب - واقتصر المصنف
 على مثال التقوى ليعرف عليه التفرقة بينه وبين تأكيّد المسند اليه ، كما أشار اليه بقوله
 [وكذا من - لا تكذب أنت] يعنى أنه أشد لنفى الكذب من - لا تكذب أنت -
 مع أن فيه تأكيّد [لانه] أى لأن لفظ - أنت - أو لأن لفظ - لا تكذب أنت -
 [لنا كيد المحكوم عليه] بأنه ضمير المخاطب تحقيقا ، وليس الإسناد اليه على سبيل
 السهو أو التجوز أو النسيان [لا] لنا كيد [الحكم] لعدم تكرار الإسناد .

وهذا الذى ذكر من أن التقديم للتخصيص تارة وللتقوى أخرى إذا بنى الفعل على

وَأَنَّ بِنَى الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدَ بِهِ ، نَحْوُ - رَجُلٌ
جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً أَوْ لَا رَجُلَانِ ، وَوَأَفَقَهُ السَّكَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ :
التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ فِي الْأَصْلِ

مُعَرَّفٍ [وَإِنْ بِنَى الْفَعْلُ عَلَى مُنْكَرٍ أَفَادَ] التَّقْدِيمُ [تَخْصِصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدَ بِهِ] أَيْ
بِالْفَعْلِ [نَحْوُ - رَجُلٌ جَاءَنِي - أَيْ لَا أَمْرَأَةً] فَيَكُونُ تَخْصِصَ جِنْسٍ [أَوْ لَا رَجُلَانِ]
فَيَكُونُ تَخْصِصَ وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ حَامِلٌ لِمُعَيَّنِينَ : الْجِنْسِيَّةِ وَالْعَدَدِ الْمَعْيَنِ ،
أَعْنَى الْوَاحِدِ إِنْ كَانَ مَفْرَدًا ، وَالْإِثْنَيْنِ إِنْ كَانَ مَثْنًى ، وَالزَّائِدِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، فَأَصْلُ
النِّكَرَةِ الْمَفْرَدَةِ أَنْ تَكُونَ لَوَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ ، فَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ الْجِنْسُ فَقَطْ ، وَقَدْ يَقْصَدُ بِهِ
الْوَاحِدُ فَقَطْ ، وَالَّذِي يَشْعُرُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ
وَالنِّكَرَةِ فِي أَنْ الْبِنَاءَ عَلَيْهِ قَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى (١) .

[وَوَأَفَقَهُ] أَيْ عَبْدُ الْقَاهِرِ [السَّكَانِيُّ عَلَى ذَلِكَ] أَيْ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ التَّخْصِصَ وَ
لَكِنْ خَالَفَهُ فِي شُرَاطِئِ وَتَفَاصِيلَ ، فَارْتَبَعَ مَذْهَبُ الشَّيْخِ أَنَّهُ إِنْ وَلَّى حَرْفَ النِّفْيِ فَهُوَ
لِلتَّخْصِصِ قَطْعًا ، وَإِلَّا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، مَضْمُرًا كَانَ الْاسْمُ
أَوْ مَظْهَرًا ، مَعْرُوفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا ، مُثَبَّتًا كَانَ الْفَعْلُ أَوْ مُنْفِيًا ، وَمَذْهَبُ السَّكَانِيِّ أَنَّهُ إِنْ
كَانَ نِكَرَةً فَهُوَ لِلتَّخْصِصِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفَةً فَإِنْ كَانَ مَظْهَرًا فَلَيْسَ
إِلَّا لِلتَّقْوَى ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُرًا فَقَدْ يَكُونُ لِلتَّقْوَى ، وَقَدْ يَكُونُ لِلتَّخْصِصِ ، مِنْ غَيْرِ
تَفَرُّقٍ بَيْنَ مَا بَلَى حَرْفَ النِّفْيِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ [إِلَّا أَنَّهُ] أَيْ السَّكَانِيُّ
[قَالَ : التَّقْدِيمُ يُفِيدُ الْأَخْتِصَاصَ إِنْ جَازَ تَقْدِيرُ كَوْنِهِ] أَيْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [فِي الْأَصْلِ

(١) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، لِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخِ فِي دَلَائِلِ الْأَعْجَازِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْبِنَاءَ عَلَى
النِّكَرَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلتَّخْصِصِ كَمَا ذَكَرَهُ هُنَا الْخَطِيبُ .

مُؤَخَّرًا عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - أَنَا قُتْتُ - وَقَدَّرَ ، وَإِلَّا فَلَا يُفِيدُ إِلَّا
تَقْوَى الْحُكْمِ ، سِوَاهُ جَازَ كَمَا مَرَّ وَلَمْ يَقْدَرْ ، أَوْ لَمْ يَجْزْ ، نَحْوُ - زَيْدٌ قَامَ - وَاسْتَنْتَى
الْمُنْكَرَ - يَجْعَلُهُ مِنْ بَابٍ - وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا - أَيْ عَلَى الْقَوْلِ بِالْإِبْدَالِ
مِنَ الضَّمِيرِ ، لِثَلَا يَنْتَفِي التَّخْصِصُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ سِوَاهُ

مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط [نحو - أنا قُتْتُ] فانه يجوز أن يقدر أن أصله
- قُتُّ أُنَا - فيكون - أُنَا - فاعلا معنى تأكيد لفظا [وقدر] عطف على جاز ، يعني أن
إفادة التخصيص مشروط بشرطين : أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ،
أي يُقَدَّرُ أنه كان في الأصل مؤخرا [وإلا] أي وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد]
التقديم [إلا تقوى الحكم] سواء [جاز] تقدير التأخير [كما مر] في نحو - أنا قُتْتُ
[ولم يقدر أو لم يجوز] تقدير التأخير أصلا [نحو - زيد قام] فانه لا يجوز أن يقدر
أن أصله - قام زيد - فقدم لما سنذكره ، ولما كان مقتضى هذا الكلام ألا يكون نحو
- رجل جاءني - مفيدا للتخصيص لأنه إذا اُخْرِفَ فاعل لفظا لا معنى (١) استثناء السكاكي ،
وأخرجه من هذا الحكم ، بأن جعله في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى لا لفظا ، بأن
يكون بدلا من الضمير الذي هو فاعل لفظا ، وهذا معنى قوله [واستثنى] السكاكي
[المنكر بجعله من باب - وأسروا النجوى الذين ظلموا - أي على القول بالابدال من
الضمير] يعني قَدَّرَ أَنْ أَصِلَ - رجل جاءني - جاءني رجل - على أَنْ - رجل -
ليس بفاعل ، بل هو بدل من الضمير في جاءني ، كما ذكر في قوله تعالى - وأسروا
النجوى الذين ظلموا - أن الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه ، وإنما جعله من هذا
الباب [لثلا ينتفى التخصيص إذلا سبب له] أي للتخصيص [سواء] أي سوى تقدير

(١) المراد فهو فاعل لفظا ومعنى لا معنى فقط .

بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ - ثُمَّ قَالَ : وَشَرْطُهُ الْأَيْمَنُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِنَا - رَجُلٌ
جَاءَنِي - عَلَى مَا مَرَّ ، دُونَ - قَوْلِهِمْ - شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ - أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ
فَلَا مَتْنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرُّهُ لَا خَيْرٌ ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي فَلَنْبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ ،
وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَلَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ - بِمَا أَمْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّ - فَالْوَجْهُ

كَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فِي الْأَصْلِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مَعْنَى ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ لَمَّا صَحَّ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً
[بِخِلَافِ الْمَعْرِفِ] فَانْه يَجُوزُ وَقُوعُهُ مَبْتَدَأً مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ التَّخْصِصِ ، فَلَزِمَ ارْتِكَابُ
هَذَا الْوَجْهِ الْبَعِيدِ فِي الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرِفِ ، فَانْ قِيلَ فَيَلْزِمُهُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِي مِثْلِ -
جَاءَنِي رَجُلَانِ ، وَجَاؤُونِي رَجَالًا وَالْإِسْتِعْمَالُ بِخِلَافِهِ ، قُلْنَا لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ الْمَرْفُوعَ
فِي قَوْلِنَا - جَاءَنِي رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَانْه بِمَا لَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ ، بَلِ
الْمُرَادُ أَنَّ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا - رَجُلٌ جَاءَنِي - يُقَدَّرُ (١) أَنَّ الْأَصْلَ - جَاءَنِي رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ
- رَجُلٌ - بَدَلُ لَافَاعِلٍ ، فَفِي مِثْلِ - رَجَالٌ جَاؤُونِي - يَقْسَدُ أَنَّ الْأَصْلَ - جَاؤُونِي
رَجَالٌ - فَلْيَتَأَمَّلْ .

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَكِيُّ [وَشَرْطُهُ] أَيُّ وَشَرْطُ كَوْنِ الْمُنْكَرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاعْتِبَارِ
التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِيهِ [أَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّخْصِصِ مَانِعٌ كَقَوْلِكَ - رَجُلٌ جَاءَنِي - عَلَى
هَامِرٍ] أَنْ مَعْنَاهُ رَجُلٌ جَاءَنِي لَا امْرَأَةً أَوْ رَجُلَانِ [دُونَ قَوْلِهِمْ شَرُّ أَمْرٍ ذَا نَابٍ] فَانْ
فِيهِ مَانِعٌ مِنَ التَّخْصِصِ [أَمَّا عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ] يَعْنِي تَخْصِصِ الْجِنْسِ [فَلَا مَتْنَاعَ
أَنْ يُرَادَ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّهُ لَا خَيْرٌ] لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا [وَأَمَّا عَلَى] التَّقْدِيرِ [الثَّانِي]
يَعْنِي تَخْصِصِ الْوَاحِدِ [فَلَنْبُوهُ عَنْ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ] أَيُّ لَنْبُوهُ تَخْصِصِ الْوَاحِدِ عَنْ
مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ بِهِ أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّ لَا شَرَّانَ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ
[وَإِذْ قَدْ صَرَّحَ الْأَلَمَةُ بِتَخْصِصِهِ حَيْثُ تَأْوَلُوهُ بِمَا أَمْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّ فَالْوَجْهُ] أَيُّ وَجْهِ

(١) وَهَذَا كَمَا يَقْدَرُ الْحَالُ فَلَا يَلْزَمُ وَقُوعُهُ بِالْفِعْلِ .

تَفْطِيعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - إِذِ الْفَاعِلُ اللَّفْظِيُّ وَالْمَعْنَوِيُّ سَوَاءٌ فِي
امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ مَا بَقِيََا عَلَى حَالِهِمَا ، فَتَجْوِيزُ تَقْدِيمِ الْمَعْنَوِيِّ دُونَ الْفَظِيِّ تَحْكَمُ ،
ثُمَّ لَا نُسَلِّمُ انْتِفَاءَ التَّخْصِصِ لَوْلَا تَقْدِيرُ التَّقْدِيمِ لِحُصُولِهِ بغيرِهِ كَمَا ذَكَرَهُ ،

الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص [تفطيع شأن الشر به بتنكيره] أي جعل التنكير للتعظيم والتحويل ، ليكون المعنى - شر عظيم فطيع أهر ذا ناب لا شر حقير - فيكون تخصيصا نوعيا ، والمانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد [وفيه] أي فيما ذهب إليه السكاكي [نظر] إذ الفاعل اللفظي والمعنوي [كالنأ كيد والبدل] [سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما] أي مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا ، بل امتناع تقديم التابع أولى [فتجوز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكماً] وكذلك تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكماً ، لأن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا ، وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو - زيد قام - إنه كان في الأصل - قام زيد - فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في - جرد قطيفة - إن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا ، وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر (١) فمنع هذا مكابرة ، والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال بخلاف الخلو عن التابع فاسد ، لأن هذا اعتبار محض [ثم لأنسلم انتفاء التخصيص] في نحو - رجل جاءني [لولا تقدير التقديم لحصوله] أي التخصيص [بغيره] أي بغير تقدير التقديم [كما ذكره] السكاكي من التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ، والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء ، لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال : [إنما يرتكب

(١) كما في قول الشاعر :

ألا يا نخلَةً من ذات عِرْقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فان الأصل - عليك السلام ورحمة الله .

ثُمَّ لَا نَسْلُمُ امْتِنَاعَ أَنْ يُرَادَ الْمَرْءُ شَرٌّ لَا خَيْرَ ،

ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء ، ومن العجائب أن السكاكي إنما ارتسب في مثل - رجل جاءني - ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتدأ نكرة محضة ، وبعضهم يزعم أنه عند السكاكي بدل مقدم لا مبتدأ ، وأن الجملة فعلية لا اسمية ، ويتمسك في ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكي ، وبما وقع من السهو للشارح العلامة في مثل - زيد قام وعمر وقعد - أن المرفوع يحتمل أن يكون فاعلا مقدما أو بدلا مقدما ، ولا يلتفت إلى تصريحاتهم بامتناع تقديم التوابع ، حتى قال الشارح العلامة في هذا المقام : إن الفاعل هو الذي لا يتقدم بوجه ما ، وأما التوابع فتحتمل التقديم على طريق الفسخ ، وهو أن يفسخ كونه تابعا ويقدم ، وأما لاعلى طريق الفسخ فيمتنع تقديمها أيضا ، لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع ، فافهم [ثم لأنسلم امتناع أن يراد - المرء شر لا خير] كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم - شر - لأن المعنى أن الذي أمره من جنس الشر لا من جنس الخير (١) .

(١) لأن الهرير صوت الكلب مطلقا لخير أو لشر ، فيتأتى تخصيصه بأحدهما .
تطبيقات على تقديم المسند إليه :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) المشرقان عليك ينتحبان قاصيهما في مائتيم والداني

(٣) وما أنا أسقمْتُ جسمي به ولا أنا أضرمْتُ في القلب نارا

فتقديمه في الأول للاهتمام والتعظيم ، وفي الثاني لتقوية الحكم ، وفي الثالث للتخصيص بالخبر الفعلي :
أمثلة أخرى :

(١) هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما استطاعا عليه كلاهما

ثُمَّ قَالَ : وَيَقْرُبُ مِنْ - هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرَ ، وَشَبَّهَهُ
بِالْخَالِي عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ عَدَمَ تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ
جُمْلَةٌ ، وَلَا عُمَلٌ مُعَامَلَتَهَا فِي الْبِنَاءِ .

وَمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ كَاللَّازِمِ لَفْظُ مِثْلٍ وَغَيْرٍ فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

[ثُمَّ قَالَ] السَّكَاتِي [وَيَقْرُبُ مِنْ] قَبِيلٍ [هُوَ قَامَ - زَيْدٌ قَائِمٌ - فِي التَّقْوَى لِتَضَمُّنِهِ]

أَيُّ لِتَضَمُّنِ - قَائِمٌ - [الضَّمِيرَ] مِثْلُ - قَامَ - فَيَحْصُلُ الْحُكْمُ تَقْوًى [وَشَبَّهَهُ] أَيْ شَبَّهَ
السَّكَاتِي مِثْلُ - قَائِمٌ - الْمُتَضَمِّنُ لِلضَّمِيرِ [بِالْخَالِي عَنْهُ] أَيْ عَنِ الضَّمِيرِ مِنْ جِهَةٍ [عَدَمَ
تَغْيِيرِهِ فِي التَّكْلُمِ وَالْخَطَابِ وَالْغَيْبَةِ] نَحْوِ - أَنَا قَائِمٌ ، وَأَنْتَ قَائِمٌ ، وَهُوَ قَائِمٌ - كَمَا لَا يَتَغَيَّرُ
الْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوِ - أَنَا رَجُلٌ ، وَأَنْتَ رَجُلٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ - وَبِهَذَا الِاعْتِبَارُ قَالَ
- يَقْرُبُ - وَلَمْ يَقُلْ نَظِيرَهُ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ - وَشَبَّهَهُ - بِلَفْظِ الْأَسْمِ بِحُرُورِ عَطْفِهَا عَلَى
- تَضَمُّنِهِ - يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ - يَقْرُبُ - مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ فِيهِ شَيْئٌ مِنَ التَّقْوَى وَلَيْسَ مِثْلُ التَّقْوَى
فِي - زَيْدٌ قَامَ - فَالْأَوَّلُ لِتَضَمُّنِهِ الضَّمِيرِ وَالثَّانِي لِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [وَلِهَذَا] أَيْ
وَلِشَبَّهِهِ بِالْخَالِي عَنِ الضَّمِيرِ [لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهُ] أَيْ مِثْلُ - قَائِمٌ - مَعَ الضَّمِيرِ ، وَكَذَا مَعَ
فَاعِلِهِ الظَّاهِرِ أَيْضًا [جُمْلَةٌ وَلَا عُمَلٌ] قَائِمٌ مَعَ الضَّمِيرِ [مُعَامَلَتَهَا] أَيْ مُعَامَلَةُ الْجُمْلَةِ [فِي
الْبِنَاءِ] حَيْثُ أَعْرَبَ فِي مِثْلِ - رَجُلٌ قَائِمٌ ، وَرَجُلَانِ قَائِمَانِ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ .

[وَبِمَا يَرَى تَقْدِيمَهُ] أَيْ مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الَّذِي يَرَى تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْنَدِ [كَاللَّازِمِ لَفْظُ
مِثْلٍ وَغَيْرٍ] إِذَا اسْتَعْمَلَا عَلَى سَبِيلِ الْكُنْيَةِ [فِي نَحْوِ - مِثْلُكَ لَا يَبْخُلُ ، وَغَيْرُكَ

(٢) لَمْ أَدْرَأَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْدِي

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذُوُوا الْغَنَى أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلَفْتُ مَا عُنْدِي

لَا يَجُودُ - بِمَعْنَى - أَنتَ لَا تَبْخُلُ وَأَنْتَ تَجُودُ - مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ تَعْرِيضِ بَغِيرِ
الْمَخَاطَبِ، لِكَوْنِهِ أَعُونَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِمَا .

قِيلَ وَقَدْ يُقَدَّمُ لِأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى الْعُمُومِ نَحْوُ - كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ - بِخِلَافِ مَالُو
أَخْرَجُو - لَمْ يَقُمْ كُلُّ إِنْسَانٍ - فَإِنَّهُ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُكْمِ عَنْ جُمْلَةِ الْأَفْرَادِ

لا يجوز - بمعنى أنت لا تبخل وأنت تجود من غير إرادة تعريض بغير المخاطب [بأن (١)]
يراد بالمثل والغير لإنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل ، بل المراد نفي البخل عنه على
طريق الكناية ، لأنه إذا نفي عن كان على صفة من غير قصد إلى مماثل لوم نفيه
عنه ، وإثبات (٢) الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به ، وإنا يرى التقديم في
مثل هذه الصورة كاللزام [لكونه] أي التقديم [أعون على المراد بهما] أي بهذين
التركيبتين ، لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح ،
والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك ، وليس معنى قوله - كاللزام - أنه قد يقدم
وقد لا يقدم ، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال
إلا على التقديم كما نص عليه في دلائل الإعجاز .

[قيل وقد يقدم] المسند اليه الْمُسَوَّرُ بكل على المسند المقرون بحرف النفي [لأنه]
أي التقديم [دال على العموم] أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ
كل [نحو - كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان
[بخلاف مَالُو أَخْرَجُو - لم يقم كل إنسان - فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد]

(١) هذا تصوير للتعريض المنفي (٢) عطف على نفي البخل لأعلى قوله نفيه عنه .

وما جاء من تقديم لفظ مثل وغير في الكناية بهما عن ذلك المعنى :

مِثْلَكَ يَنْفِي الْحُورَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرْدُّ الدَّمْعَ عَنْ غَرْبِهِ

وغيري يأكل المعروف سُحْتًا وَيَشْحَبُ عِنْدَهُ يَبِضُ الْأَيْدَى

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ، وَذَلِكَ لِثَلَا يُلْزَمَ تَرْجِيحُ التَّأْكِيدِ عَلَى التَّأْسِيسِ ، لِأَنَّ الْمُوجِبَةَ
الْمَهْمَلَةَ الْمَعْدُولَةَ الْمُحْمُولَ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ نَفْيِ الْحُكْمِ عَنِ الْجُمْلَةِ

لَا عَنْ كُلِّ فَرْدٍ [فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي ، والتأخير لا يفيد إلا سلب
العموم ونفي الشمول ، وذلك أى كون التقديم مفيداً للعموم دون التأخير] ثلثاً يلزم
ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التأسيس] وهو
أن يكون لافادة معنى جديد ، مع أن التأسيس راجح ، لأن الافادة خير من الاعداء ،
وبيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس أمّا في صورة التقديم فلأن قولنا - إنسان لم يقيم -
موجبة مهملة ، أما الإيجاب فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان ، لا بنفي القيام
عنه ، لأن حرف السلب وقع جزءاً من المحمول ، وأما الإهمال فلأنه لم يذكر فيها
ما يدل على كية أفراد الموضوع ، مع أن الحكم فيها على ما صدق عليه الإنسان (١) وإذا
كان - إنسان لم يقيم - موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد
لأن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمولة في قوة السالبة الجزئية] عند
وجود الموضوع ، نحو - لم يقيم بعض الإنسان - بمعنى أنهما متلازمان في الصدق ،
لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع
الأفراد أو بعضها ، وأياً ما كان يصدق نفي القيام عن البعض ، وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة ، فهي في قوة السالبة الجزئية
[المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع [مأ
بنفي الحكم عن كل فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض ، وأياً ما كان يلزمها نفي
(١) هذا من تنمة الدليل على أنها مهملة ، ولو لم يذكره لوردت القضية الطبيعية
مثل - الإنسان نوع - فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الأفراد أيضاً ، ولكن الحكم
فيها ليس على ما صدق عليه الإنسان .

دُونَ كُلِّ فَرْدٍ ، وَالسَّالِبَةُ الْمُهِمَلَةُ فِي قُوَّةِ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلنَّفْيِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ ،
لُورُودَ مَوْضُوعِهَا فِي سِيَاقِ النَّفْيِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - لِأَنَّ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ فِي الصُّورَةِ
الْأُولَى وَعَنْ كُلِّ فَرْدٍ فِي الثَّانِيَةِ إِنَّمَا أَفَادَهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ كُلُّهُ وَقَدْ
زَالَ ذَلِكَ

الحكم عن جملة الأفراد [دون كل فرد] لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض ،
وإذا كان - إنسان لم يقم - بدون كل معناه نفى القيام عن جملة الأفراد لاعتد كل فرد ،
فلو كان بعد دخول كل أيضًا معناه كذلك كان كل لتأكيد المعنى الأول ، فيجب أن
يحمل على نفى الحكم عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى آخر ترجيحًا للتأسيس على التأكيد .
وأما في صورة التأخير فلائف قولنا - لم يقم إنسان - سالبة مهملة لا سور فيها
[والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد] نحو - لا شيء من
الإنسان بقائم - ولما كان هذا مخالفًا لما عندهم من أن المهملة في قوة الجزئية يذنه بقوله
[لورود موضوعها] أي موضوع المهملة [في سياق النفي] حال كونه نكرة غير
مصدرة بلفظ كل ، فانه يفيد نفى الحكم عن كل فرد ، وإذا كان - لم يقم إنسان -
بدون كل معناه نفى القيام عن كل فرد ولو كان بعد دخول كل أيضًا كذلك كان كل لتأكيد
المعنى الأول ، فيجب أن يحمل على نفى القيام عن جملة الأفراد ، لتكون كل لتأسيس
معنى آخر ، وذلك لأن لفظ كل في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين ، فعند
انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة ، والحاصل أن التقديم بدون كل لسلب العموم
ونفى الشمول والتأخير لعموم السلب وشمول النفي ، فبعد دخول كل يجب أن
يعكس هذا ليكون كل للتأسيس الراجح دون التأكيد المرجوح [وفيه نظر لأن النفي
عن الجملة في الصورة الأولى] يعنى الموجبة المهملة المعدولة المحمول ، نحو - إنسان
لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهملة ، نحو - لم يقم إنسان
[إنما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه كل] وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الإسناد

بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهَا ، فَيَكُونُ تَأْسِيسًا لَا تَأْكِيدًا ، وَلَآنَ الثَّانِيَةَ إِذَا أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنْ كُلِّ
فَرْدٍ فَقَدْ أَفَادَتِ النَّفْيَ عَنِ الْجُمْلَةِ ، فَإِذَا حُمِلَتْ عَلَى الثَّانِي لَا يَكُونُ كُلُّ تَأْسِيسًا ،

المفيد لهذا المعنى [بالاسناد اليها] أي إلى كل ، لأن إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق
مسندا إليه [فيكون] أي على تقدير أن يكون الاسناد إلى كل أيضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسا لا تأكيدا] لأن التأكيد لفظ يفيد
تقوية ما يفيد لفظ آخر ، وهذا ليس كذلك ، لأن هذا المعنى (١) حيثئذ إنما أفاده
الاسناد إلى لفظ كل لا شيء آخر حتى يكون كل تأكيدا له ، وحاصل هذا الكلام أنا
لانسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد ،
ولا يخفى أن هذا إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحى ، أما لو أريد
بذلك أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلًا بدونه فاندفاع المنع ظاهر ، وحيثئذ يتوجه
ما أشار إليه بقوله [ولأن] الصورة [الثانية] يعنى السالبة المهملة نحو - لم يقيم إنسان
[إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة فإذا حملت] كل [على الثانى]
أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد ، حتى يكون معنى - لم يقيم كل إنسان - نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسا] بل تأكيدا ، لأن هذا المعنى كان
حاصلًا بدونه ، وحيثئذ فلو جعلنا - لم يقيم كل إنسان - لعموم السلب مثل - لم يقيم
إنسان - لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، إذ لا تأسيس أصلا ، بل إنما يلزم
ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ، وما يقال إن دلالة - لم يقيم إنسان - على النفي عن
الجملة بطريق الالتزام ودلالة - لم يقيم كل إنسان - عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيذا ففيه نظر ، إذ لو اشترط فى التأكيد اتحاد الدالتين لم يكن حيثئذ - كل إنسان
لم يقيم - على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا ، لأن دلالة - إنسان لم يقيم -

(١) وهو النفي عن كل فرد فى الصورة الثانية ، والنفي عن الجملة فى الصورة

الأولى .

وَلَاَنَّ النِّكَرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ - سَالِبَةً كُلِّيَّةً لَا مَهْمَلَةً .
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَّفْيِ بِأَنَّ أُخْرَتْ عَنْ أَدَاتِهِ
نَحْوُ :

• مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ •

أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ

على هذا المعنى التزام (١) [وَلَاَنَّ النِّكَرَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِذَا عَمَّتْ كَانَ قَوْلُنَا - لَمْ يَقُمْ إِنْسَانٌ -
سَالِبَةً كُلِّيَّةً لَا مَهْمَلَةً] كما ذكره هذا القائل ، لآنه قد بُيِّنَ فيها أَنَّ الْحَكْمَ مُسَلَّوْبَ عَنْ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ ، وَالْبَيَانُ لَا يَدُلُّهُ مِنْ مُبَيَّنٍّ ، وَلَا مُحَالَةٍ هُنَا شَيْءٌ (٢) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْحَكْمَ فِيهَا عَلَى كُلِّيَّةِ أَفْرَادِ الْمَوْضُوعِ ، وَلَا نَعْنِي بِالسُّورِ سِوَى هَذَا ، وَحِينَئِذٍ يَنْدَفِعُ
مَاقِيلُ سِمَاهَا مَهْمَلَةٌ بِاعْتِبَارِ عَدَمِ السُّورِ .

[وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَتْ] كَلِمَةٌ [كُلُّ دَاخِلَةٍ فِي حَيْزِ النَّفْيِ بِأَنَّ أُخْرَتْ عَنْ
أَدَاتِهِ] سِوَاءَ كَانَتْ مَعْمُولَةً لِأَدَاءِ النَّفْيِ أَوْ لَا ، وَسِوَاءَ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا [نَحْوُ - مَا كُلُّ
مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ] .

تَجْرِي الرِّيحُ بِمَا لَا تَشْتَبِي السُّفُنُ (٣)

أَوْ غَيْرُ فِعْلٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ - مَا كُلُّ مُتَمَنِّ الْمَرْءِ حَاصِلًا [أَوْ مَعْمُولَةٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ]
الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى - دَاخِلَةٍ - وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ ، لِأَنَّ الدَّخُولَ فِي حَيْزِ النَّفْيِ شَامِلٌ
لِذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ عَطَفْتُهَا عَلَى أُخْرَتْ بِمَعْنَى - أَوْ جَعَلْتُ مَعْمُولَةً - لِأَنَّ التَّأْخِيرَ عَنْ

(١) لِأَنَّ مَدْلُولَهُ الْمَطَابِقَ ثَبُوتَ النَّفْيِ عَنْ إِنْسَانٍ مَا وَيُلْزِمُهُ النَّفْيُ عَنِ الْجُمْلَةِ .

(٢) وَهُوَ وَقُوعُ النِّكَرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ - وَبَعْدَ فِهَذَا الْبَحْثِ عَلَى طَوْلِهِ لَا طَائِلَ

تَحْتَهُ ، وَلَا يَلِيقُ الْإِشْتَغَالُ بِهِ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ (٣) هُوَ لَا بِإِطْبَاقِ الطَّبِيبِ الْمُنْتَبِي .

نَحْوُ - مَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، أَوْ مَا جَاءَ كُلُّ الْقَوْمِ ، وَلَمْ أَخُذْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ ، أَوْ كُلَّ الدَّرَاهِمِ لَمْ أَخُذْ - تَوَجَّهَ النَّفْيُ إِلَى الشُّمُولِ خَاصَّةً ، وَأَفَادَ ثُبُوتَ الْفِعْلِ أَوْ الْوَصْفِ لِبَعْضٍ أَوْ تَعَلُّقَهُ بِهِ ، وَإِلَّا أَعَمَّ كُلَّ فَرْدٍ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ - أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ :

أداة النفي أيضا شامل له ، اللهم إلا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل الأداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال ، والمعمول أعم من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيذا لا محدهما أو غير ذلك [نحو ما جاءني القوم كلهم] في تأكيد الفاعل [أو ما جاءني كل القوم] في الفاعل ، وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلاً أصل فيه [أو لم آخذ كل الدراهم] في المفعول المتأخر [أو كل الدراهم لم آخذ] في المفعول المتقدم ، وكذا لم - آخذ الدراهم كلها أو الدراهم كلها لم آخذ - ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] مما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل أو الوصف المذكور في الكلام [أو] أفاد [تعلقه] أي تعلق الفعل أو الوصف [به] أي ببعض مما أضيف إليه كل إن كان كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف ، وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلي بدليل قوله تعالى (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ) (وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حُلَافٍ مِثِينٍ) [وإلا] أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي ، بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد عما أضيف إليه كل ، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين] اسم واحد من الصحابة (١) [أقصرت الصلاة] بالرفع فاعل - أقصرت [أم نسيت] (١) هو لقبه لا اسمه ، أما اسمه فالخرباق أو العرياض بن عمرو .

كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا قِضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ .

يا رسول الله [كل ذلك لم يكن] هذا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على سبيل شمول النفي وعمومه لوجهين : أحدهما أن جواب - أم - إما بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئة للمستفهم ، لا بنفي الجمع بينهما ، لأنه عارف بأن الكائن أحدهما ، والثاني ما روى أنه لما قال النبي عليه السلام : كل ذلك لم يكن - قال له ذو الدين : بل بعض ذلك قد كان - ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما يتنافى النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع [وعليه] أى على عموم النفي عن كل فرد [قوله] أى قول أبي النجم .

[قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ]

يرفع - كله - على معنى لم أصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ، ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار إلى الرفع المفتقر إليه ، أى لم أصنعه . [وأما تأخيرته] أى تأخير المسند إليه [فلا قِضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمَ الْمُسْنَدِ] وسيجيء بيانه (١) .

هذا وما نقله عن عبد القاهر لا يكاد يفترق عما نقله قبله ، وإنما ذكره بعده لاستقامة أدلته - ومن أمثلة ذلك أيضا :

(١) وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِكِ نَصَحَهُ وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نَصَحَهُ بَلِيْبٍ

(٢) مَا كُلُّ رَأْيٍ الْفَقِي يَدْعُو إِلَى رَشْدٍ إِذَا بَدَأَ لَكَ رَأْيٌ مُشْكَلٌ قَفَفَ

(٣) إِنَّ الْمَعْلَمَ وَالطَّيِّبَ كَلَاهُمَا لَا يَنْصَحَانِ إِذَا هُمَا لَمْ يُكْرَمَا

(١) أي في باب المسند الآتي بعد هذا الباب .

هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ ، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ
مَوْضِعَ الْمَظْهَرِ كَقَوْلِهِمْ - نَعَمْ رَجُلًا - مَكَانَ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ ،
وَقَوْلِهِمْ - هُوَ أَوْ هِيَ زَيْدٌ عَالِمٌ - مَكَانَ الشَّانِ أَوِ الْقِصَّةِ ، لِيَتِمَّ مَا يَعْقِبُهُ فِي ذَهْنِ
السَّامِعِ ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ

وضع المضمر موضع المظهر

[هذا] أى الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك فى المقامات المذكورة [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أى على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال [يأه] فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم - نعم رجلاً [زيدٌ] مكان - نعم الرجل زيد [فان مقتضى الظاهر فى هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه ، وعدم قرينة تدل عليه ، وهذا الضمير عائد إلى مُتَعَقِّلٍ معهود فى الذهن ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل ، وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين] أى قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف ، وأما من يجعله مبتدأ ونعم رجلاً - خبره فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائداً إلى الخصوص وهو متقدم تقديراً ، ويكون التزام أفراد الضمير حيث لم يقل - نعماً ونعموا - من خواص هذا الباب ، لكونه من الأفعال الجامدة [وقولهم - هو أو هي زيد عالم - مكان الشان أو القصة] فالاضمار فيه أيضاً على خلافه مقتضى الظاهر لعدم التقدم ، واعلم أن الاستعمال على أن ضمير الشان إنما يؤنث إذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة ، فقوله - هي زيد عالم - مجرد قياس ، ثم علل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين بقوله [لیتمكن ما يعقبه] أى يعقب الضمير ، أى يحى على عقبه [فى ذهن السامع لأنه] أى السامع [إذا لم يفهم منه] أى من الضمير

مَعْنَى أَنْتَظَرُهُ ، وَقَدْ يُعَكِّسُ فَإِنْ كَانَ اسْمٌ إِشَارَةً فَلِكُلِّ الْعَنَاءَةِ بِتَمْيِيزِهِ لِاخْتِصَاصِهِ
بِحُكْمٍ بَدِيعٍ ، كَقَوْلِهِ :

كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَقَّاهُ مَرْزُوقًا
هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْاَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَ زَنْدِيقًا

[معنى انتظره] أى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى ، فيتمكن بعد
وروده فضل تمكن ، لأن الحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، ولا يخفى
أن هذا لا يحسن في باب - نعم - لأن السامع مالم يسمع المُفسِّر لم يعلم أن فيه ضميراً ،
فلا يتحقق فيه التشوق والانتظار (١) .

وضع المظهر موضع المضمهر

[وقد يعكس] وَضَعَ المضمهر موضع المظهر ، أى يوضع المظهر موضع المضمهر
[فإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمهر [اسم إشارة فلكل العناية بتمييزه] أى
تمييز المسند اليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله : كم عاقل عاقل] هو وصف عاقل
الاول ، بمعنى كامل العقل مُتَنَاهٍ فيه [أعيت] أى أعيته وأعجزته ، أو أعيت عليه
وصعبت (٢) [مذاهبه] أى طرق معاشه [وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً] هذا الذى
ترك الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير [أى المتقن من - نحر الامور - علماً اتقنها
[زنديقاً] (٣) كافراً نافياً للصانع العدل الحكيم ، فقوله - هذا - [إشارة الى حكم سابق غير

(١) قد أجيب عن هذا بأنه يجوز أن يعرف أن فيه ضميراً قبل سماع المفسر بقريضة
أو نحوها (٢) هو متعدد على التقدير الاول ، ولازم على الثانى (٣) البيتان لأحمد بن
يحيى بن إسحاق الراوندى من شعراء الدولة العباسية ، وقد جاء قبل البيتين :

أَوِ التَّهْكُمِ بِالسَّامِعِ كَمَا إِذَا كَانَ فَاقِدًا الْبَصَرِ ، أَوِ النَّدَاءِ عَلَى كَيْلِ بِلَادَتِهِ أَوْ
فَطَائِنَتِهِ ، أَوْ ادِّعَاءِ كَيْلِ ظُهُورِهِ ، وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ .
تَعَالَلْتُ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفَرْتُ بِذَلِكَ

محسوس ، وهو كَوْنُ العاقل محروما والجاهل مرزوقا ، فكان القياس فيه الاضمار ، فعدل
الى اسم الاشارة لـ كَيْلِ العناية بتمييزه ، لِئُرَى السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين
هو الذي له الحكم العجيب ، وهو جعل الـ و هـام حائرة والعالم النحرير زنديقا ، فالحكم
البديع هو الذى أثبتَّ للمسند اليه المُعَبَّرُ عنه باسم الاشارة [أو التهكم] عطف على كَيْلِ
العناية [بالسامع كما إذا كان] السامع [فاقد البصر] أو لا يكون ثَمَّةُ مُشَارَةٍ اليه أصلا
[أو النداء على كَيْلِ بِلَادَتِهِ] أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو] على
كَيْلِ [فطائنته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كَيْلِ ظهوره] أى
ظهور المسند اليه [وعليه] أي على وضع اسم الاشارة موضع المضمحل لادعاء كَيْلِ الظهور
[من غير هذا الباب] أى باب المسند اليه [تعاللت] أى أظهرت العلة والمرضى [كى
أشجى] أى أحزن ، من - شَجِيَ بالسكسر - أى صار حزينا ، لا من - شَجَا العظام -
بمعنى - نَشِبَ فى حلقه [وما بك علة * تريدن قتلنى قد ظفرت بذلك] (١) أى بقتلى ،

(١) سُبْحَانَ مَنْ وَضَعَ الْأَشْيَاءَ مَوَاضِعَهَا وَفَرَّقَ الْعَسْرَ وَالْإِذْلَالَ تَفَرِّقًا

البيت لعبد الله بن الدمينه من شعراء الدولة الاموية :

تطبيقات على وضع المضمحل موضع المظهر وبالعكس :

(١) نَعَمْ أَمْرَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ كَلَامُهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

(٢) إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَطُّ الْحَقِّ سَائِلُهُ وَالدرعُ مُحَقَّةٌ وَالسيفُ مَقْرُوبٌ

وَأِنْ كَانَ غَيْرُهُ فَلِزِيَادَةِ التَّمَكُّينِ ، نَحْوُ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ • اللَّهُ الصَّمَدُ)
وَنَظِيرُهُ مِنْ غَيْرِهِ - وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ - أَوْ إِدْخَالِ الرُّوحِ فِي ضَمِيرِ
السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمَهَابَةِ ، أَوْ تَقْوِيَةِ دَاعِي الْمَأْمُورِ ، مِثْلَهُمَا قَوْلُ الْخُلَفَاءِ - أَمِيرِ
الْمُؤْمِنِينَ يَا مَرْكَ بَكْدَا -

كان مقتضى الظاهر أن يقول - به - لأنه ليس بمحسوس ، فعدل الى - ذلك - إشارة
الى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس .

[وإن كان] المظهر الذى وضع موضع المضمر [غيره] أى غير اسم الإشارة
[لزيادة التمكن] أى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع [نحو - قل هو الله أحد ،
الله الصمد] أى الذى يُصَمَدُ اليه ويُقَصَدُ فى الحوائج ، لم يقل - هو الصمد - لزيادة
التمكن [ونظيره] أى نظير - قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ - فى وضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن [من غيره] أى من غير باب المسند اليه [وبالحق] أى بالحكمة
المقتضية للانزال [أنزلناه] أى القرآن [وبالحق نزل] حيث لم يقل وبه نزل [أو
إدخال الروح] عطف على زيادة التمكن [فى ضمير السامع وتربية المهابة] عنده ، هذا
كالتأكيـد لإدخال الروح [أو تقوية داعي المأمور ، مثالهما] أى مثال التقوية وإدخال
الروح مع التربية [قول الخلفاء - أمير المؤمنين يأمر بكذا] مكان - أنا آمر
فالأول (نعم امرأين) من وضع المضمر موضع المظهر لأجل إفادة التشويق ،
والثانى من وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - فَاتَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ .

(٢) شَدَدْنَا شِدَّةَ اللَّيْثِ غَدَاً وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ - فَازَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ - أَوْ الْأَسْتِعْطَافِ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا

قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا غَيْرٌ مُخْتَصَّ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَلَا بِهَذَا الْقَدْرِ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّكْلِيمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ مُطْلَقًا يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ،

[وعليه] أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور [من غيره] أى من غير باب المسند إليه [فاذا عزمتم فتوكل على الله] لم يقل - عَلَى - لما فى لفظ الله من تقوية الداعى إلى التوكل عليه ، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها [أو الاستعطاف] أى طالب العطف والرحمة [كقوله :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَا مُقَرَّرًا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَا

لم يقل - أَنَا - لما فى لفظ - عَبْدُكَ الْعَاصِي - من التَّخَضُّعِ واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .

الالتفات

[قال السكاكى هذا] أعنى نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه ولا] النقل مطلقا مختص [بهذا القدر] أى بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة ، ولا تخلو العبارة عن تسامح (١) [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا] أى سواء كان فى المسند إليه أو غيره ، وسواء كان كل منها واردا فى الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده [ينقل إلى الآخر] فتصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة

(١) لأن ظاهر كلام الخطيب أن النقل عن الحكاية إلى الغيبة هو الذي لا يختص بهذا القدر ، مع أن الذي لا يختص به هو النقل مطلقا كما جرى عليه السعد دفعا لما فى هذا الظاهر من التهاافت .

وَيُسَمَّى هَذَا النَّقْلُ الْتَفَاتًا ، كَقَوْلِهِ :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ

وَالْمَشْهُورُ أَنَّ الْاِلْتِفَاتَ هُوَ التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ بِآخِرِ مِنْهَا ،

في الاثنین (١) ولفظ مطلقا ليس في عبارة السكاكي ، لكنه مراده بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة [ويسمى هذا النقل] عند علماء المعاني [التفاتا] مأخوذ من التفات الانسان عن يمينه إلى شماله وبالعكس [كقوله] أي قول امرئ القيس (٢) [تطاول ليلك] خطابا لنفسه التفاتا ، ومقتضى الظاهر - ليلى [بالأثمد] بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع [والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة] التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة ، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ، ولابد من هذا القيد ليخرج مثل قولنا - أَنَا زَيْدٌ وَأَنْتَ عَمْرُو ،

وَنَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ (٣)

(١) الثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة ، والاثنان ما بقي منها بعد اعتبار أخذ واحد منها منقولا إلى غيره :

(٢) هو امرؤ القيس بن عانس الكندي الصحابي ، وذلك من قوله :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْأَثْمَدِ وَنَامَ الْحَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدْ

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

(٣) هو من قول رجل جاهلي من بني عقيل :

وهَذَا أَخْصَ ، مِثَالُ الِاتِّفَاتِ مِنَ التَّكَلِّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي
فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ -

وقوله تعالى - وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ ، و- اهْدِنَا - و- أَنْعِمْتَ - فان الالنفات إنما هو في - إِيَّاكَ
تَعْبُدُ - والباقي جَارٍ عَلَى أَسْلُوبِهِ ، ومن زعم أَنَّ فِي مِثْلِ - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - اللفاتا والقياس .
أَنْتُمْ فَقَدْ سَهَا ، عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ كُتُبُ النَحْوِ (١) [وهذا] أَى الالنفات بتفسير الجمهور
[أَخْصَ مِنْهُ] بتفسير السكاكى ، لَأَن النقل عنده أعم من أَن يَكُونَ قد عُبِّرَ عَنْهُ
بِطَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ ثُمَّ بِطَرِيقٍ آخَرَ ، أَوْ يَكُونَ مَقْتَضَى الظاهر أَن يعبر عنه بِطَرِيقٍ مِنْهَا
فَتَرَكَ وَعَدَلَ إِلَى طَرِيقٍ آخَرَ ، فَيَتَحَقَّقُ الالنفات بتعبير واحد ، وعند الجمهور بخصوص
بِالْأَوَّلِ ، حَتَّى لَا يَتَحَقَّقُ الالنفات بتعبير واحد ، فَكُلُّ الْنَفَاتِ عِنْدَهُمُ الْنَفَاتُ عِنْدَهُ مِنْ
غَيْرِ عَكْسٍ ، كَمَا فِي - تَطَاوَلَ لَيْلُكَ [مِثَالُ الالنفات مِنَ التَّكَلِّمِ إِلَى الْخُطَابِ - وَمَالِي لَا
أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ] وَمَقْتَضَى الظاهر - أَرْجِعْ - وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمُرَادَ
مَالَكُمْ لَا تَعْبُدُونَ ، لَسَكُنْ لَمَّا عُبِّرَ عَنْهُمْ بِطَرِيقِ التَّكَلِّمِ كَانَ مَقْتَضَى ظَاهِرِ السُّوقِ إِجْرَاءً
بَاقِي السَّكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ ، فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى طَرِيقِ الْخُطَابِ ، فَيَكُونُ الْنَفَاتَا عَلَى

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَ يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مُلْحَا حَا

وَالصَّبَاحَا ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ - صَبَحُوا - وَأَلْفُهُ لِلْإِطْلَاقِ ، وَالنَّخِيلُ مَوْضِعٌ
بِالشَّامِ ، وَمُلْحَا حَا صِبْغَةٌ مِمَّا لُغَةٌ مِنَ الْإِلْحَاحِ ، وَالشَّاهِدُ فِي اتِّقَالِهِ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ
- نَحْنُ - إِلَى الْغِيَةِ وَهُوَ - اللَّذُونَ - وَهُوَ جَارٍ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الظاهر .

(١) مِنْ أَنَّ عَائِدَ الْمَوْصُولِ قِيَاسُهُ أَن يَكُونَ بِلَفْظِ الْغِيَةِ ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ اسْمُ
ظَاهِرٍ ، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْغِيَةِ وَإِنْ عَرِضَ لَهُ الْخُطَابُ بِالنِّدَاءِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ - آمَنُوا -
جَارِيًا عَلَى مَقْتَضَى الظاهر .

وَالْإِلَٰهِيَّةَ (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ) وَمِنْ الْخُطَابِ إِلَى التَّكْلِيمِ :
طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طَرُوبُ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبُ
يُكَلِّفُنِي لَيْلٍ وَقَدْ شَطَّ وَلَيْهَا وَعَادَتْ عَوَادَ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ
وَالْإِلَٰهِيَّةَ - حَتَّى إِذَا

المذهبين [و] مثال الالتفات من التكلم [إلى الغيبة - إنا أعطيناك الكوثر ، فصل
لربك وانحر] ومقتضى الظاهر - لنا [و] مثال الالتفات [من الخطاب إلى التكلم]
قول الشاعر (١) [طحا] أى ذهب [بك قلب في الحسان طروب] ومعنى طروب في
الحسان أن له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها [بعيد الشباب] تصغير -
بعُد - للقرب ، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم [عصر] ظرف زمان مضاف إلى
الجملة الفعلية ، أعني قوله [حان] أى قُرْبَ [مشيب * يكلفني ليلي] فيه التفات من
الخطاب في - بك - إلى التكلم ، ومقتضى الظاهر - يكلفك - وفاعل - يكلفني - ضمير
الغائب ، و - ليلي - مفعوله الثاني ، والمعنى - يطالبني القلب بوصل ليلي ، وروى
- تكلفني - بالتاء الفوقانية ، على أنه مسند إلى - ليلي - والمفعول محذوف أى شدائد
فراقها ، أو على أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتا آخر من الغيبة إلى الخطاب [وقد
شط] أى بَعُدَ [وليها] أى قربها [وعادت عواد بيننا وخطوب] قال المرزوقي : عادت
يجوز أن يكون فاعلت من (٢) المَعَادَاةُ ، كائن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ،
ويجوز أن يكون من عَادَ يَعُودُ - أى عادت عَوَادٌ وعَوَاتِقُ كانت تحول بيننا إلى
ما كانت عليه قبل [و] مثل الالتفات من الخطاب [إلى الغيبة] قوله تعالى [حتى إذا

(١) هو علقمة بن عبدة الفحل من الشعراء الجاهليين .

(٢) لأن أصل عَادَتْ عَادَوْتُ ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم
حذفت الالف لالتقاء الساكنين فصارت عَادَتْ على وزن فَاعَتْ بحذف لام الكلمة .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ - وَمِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ - وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ
فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ - وَإِلَى الْخُطَابِ - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ [إِيَّاكَ نَعْبُدُ - .

وَوَجْهَهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ كَانَ أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً
لِنَشَاطِ السَّمِيعِ ، وَأَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ ، وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ بِلَطَائِفَ ، كَمَا
فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا
لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ ، وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ
إِلَى أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا الْمُفِيدَةِ أَنَّهُ مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ .

كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ [وَالْقِيَاسُ بِكُمْ] [و] مِثَالِ الْإِنْفَاتِ [مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلِمْ]
قَوْلُهُ تَعَالَى [اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ فَسَاقَهُ ، أَيْ
سَاقَ اللَّهُ ذَلِكَ السَّحَابَ وَأَجْرَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ [و] مِثَالِ الْإِنْفَاتِ مِنَ الْغَيْبَةِ [إِلَى
الْخُطَابِ] قَوْلُهُ تَعَالَى [مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ] وَمَقْتَضَى الظَّاهِرُ إِيَّاهُ .

[وَوَجْهَهُ] أَيْ وَجْهَ حَسَنِ الْإِنْفَاتِ [أَنَّ الْكَلَامَ إِذَا نُقِلَ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى أُسْلُوبٍ
كَانَ] ذَلِكَ الْكَلَامَ [أَحْسَنَ تَطْرِيقَةً] أَيْ تَجْدِيدًا وَإِحْدَاثًا ، مِنْ - طَرِيقِ الثُّبُوتِ
[لِنَشَاطِ السَّمِيعِ] [و] كَانَ [أَكْثَرَ إِيقَاطًا لِلِاصْغَاءِ إِلَيْهِ] أَيْ إِلَى ذَلِكَ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ
لِكُلِّ جَدِيدٍ لَذَةً ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ الْإِنْفَاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ [وَقَدْ تَخْتَصُّ مَوَاقِعُهُ
بِلَطَائِفَ] غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ الْعَامِ [كَمَا فِي] سُورَةِ [الْفَاتِحَةِ] ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ الْحَقِيقَ
بِالْحَمْدِ عَنْ قَلْبٍ حَاضِرٍ يَجِدُ ذَلِكَ الْعَبْدَ [مِنْ نَفْسِهِ مُحَرِّكًَا لِلْإِقْبَالِ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى ذَلِكَ
الْحَقِيقِ بِالْحَمْدِ [وَكَلِمًا أَجْرَى عَلَيْهِ صِفَةً مِنْ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْعِظَامِ قَوَى ذَلِكَ الْمُحَرِّكَ إِلَى
أَنْ يُؤَوَّلَ الْأَمْرُ إِلَى خَاتِمَتِهَا] أَيْ خَاتِمَةِ تِلْكَ الصِّفَاتِ ، يَعْنِي - مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ [الْمُفِيدَةِ
أَنَّهُ] أَيْ ذَلِكَ الْحَقِيقُ بِالْحَمْدِ [مَالِكُ الْأَمْرِ كُلِّهِ فِي يَوْمِ الْجَزَاءِ] لِأَنَّهُ أَضْيَفُ مَالِكٍ إِلَى

فَحِينَئِذٍ يُوجِبُ الْإِقْبَالَ عَلَيْهِ وَالْخُطَابَ بِتَخْصِيصِهِ بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالْإِسْتِعَانَةِ فِي الْمُهْمَّاتِ .

يوم الدين على طريق الاتساع (١) والمعنى على الظرفية ، أى مَالِكٍ في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم (٢) [فحينئذ يوجب] ذلك المحرك لتناهيهِ في القوة [الاقبال عليه] أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] فالباء في - بتخصيصه - متعلق بالخطاب ، يقال - عَاطِلَةٌ بِالْإِعْدَاءِ - إذا دعوت له مواجهة ، وغاية الخضوع هو معنى العبادة ، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول - نستعين (٣) والتخصيص مستفاد من تقديم

(١) يعنى به المجاز العقلي في النسبة الاضافية ، فقد أضيف اسم الفاعل إلى الظرف ، وَحَقُّهُ أَنْ يُضَافَ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ (٢) وهو الذى قدره الخطيب في قوله - مالك الامر كله في يوم الجزاء (٣) يعنى مفعوله الثانى ، ومفعوله الاول هو الضمير المقدم عليه .
تطبيقات على الالتفات :

(١) - قوله تعالى - وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا .

(٢) بَأَنْتَ سَعَادُ قَامَسَى الْقَلْبُ مَعْمُودًا وَأَخْلَقْتَكَ ابْنَةَ الْحُرِّ الْمَوَاعِيدَا

(٣) - قوله تعالى - وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ .

فالاول فيه انتقال من الخطاب إلى الغيبة في قوله - واستغفر لهم الرسول ، والثانى فيه انتقال من التكلم إلى الخطاب في قوله (وأخلفتك) والثالث فيه انتقال من الخطاب إلى التكلم في قوله (إن ربى) .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ

وَمِنْ خِلَافِ الْمُقْتَضَى تَلَقَّى الْمُخَاطَبُ بَغَيْرَ مَا يَتَرَقَّبُ بِحَمَلِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ .
مُرَادُهُ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ ، كَقَوْلِ ابْنِ الْقُبَيْرِيِّ لِلْحِجَاجِ وَقَدْ قَالَ .
لَهُ مُتَوَعِّدًا - لَا حَمْلَ لَكَ

المفعول ، فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هي أن فيه تنبيها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك .

الأسلوب الحكيم

ولما انجز الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه فقال [ومن خلاف المقتضى] أي مقتضى الظاهر [تلقى المخاطب] من إضافة المصدر إلى المفعول ، أي تلقى المتكلم المخاطب [بغير ما يترقب] المخاطب ، والباء في - بغير - للتعدية وفي [بحمل كلامه] للسببية ، أي إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب [على خلاف مراده] أي مراد المخاطب ، وإنما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها] للمخاطب [على أنه] أي ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] والارادة [كقول ابن القبيري (١) للحجاج . وقد قال [الحجاج] له] أي لابن القبيري حال كون الحجاج [متوعدا] إياه [لا حمل لك .

إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ :

(٢) لَفُوكَ فِي عِلْمِ الْبِلَادِ مُنْكَسًا جَرَعَ الْهَلَالَ عَلَى قَيِّ الْفِتْيَانِ

(٣) أَعْيَاكَ رَسْمُ الدَّارِ لَمْ يَتَكَلَّمَ حَتَّى تَكَلَّمَ كَالأَصَمِّ الْأَعْجَمِ

(١) هو الغضبان بن القبيري الشيباني من خطباء العرب وفصحائهم .

عَلَى الْأَدْهِمِ : مِثْلُ الْأَمِيرِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَدْهِمِ وَالْأَشْهَبِ ؛ أَيُّ مَنْ كَانَ مِثْلَ الْأَمِيرِ
فِي السُّلْطَانِ وَبَسْطَةِ الْيَدِ فَجَدِيرٌ بَأَن يَصْفِدَ لَا أَن يَصْفَدَ ، أَوِ السَّائِلِ بِغَيْرِ مَا يَتَطَلَّبُ ،
بِتَنْزِيلِ سُؤَالِهِ مَنْزِلَةً غَيْرَهُ تَنْبِيْهَا أَنَّهُ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ أَوِ الْمُهْمُّ لَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ -

على الأدهم [يعني القيد ، هذا مقول قول الحجاج] مثل الأمير يحمل على الأدهم
والأشهب [هذا مقول قول ابن القعقري ، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وتلقاه
بغير ما يترقب ، بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم ، أي الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه ، وضم إليه الأشهب ، أي الذي غلب بياضه حتى ذهب
سواده ، ومراد الحجاج إنما هو القيد ، فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى
بأن يقصده الأمير [أي من كان مثل الأمير في السلطان] أي الغلبة [وبسطة اليد] أي
السكرم والمال والنعمة [فجدير بأن يصفد] أي يعطى ، من - أَصْفَدَهُ [لأن يصفد] أي
يقيد من - صَفَدَهُ [أو السائل] عَطَفَ عَلَى الْمُخَاطَبِ ، أي تلقى السائل [بغير ما يتطلب
بتنزيل سؤاله منزلة غيره] أي منزلة غير ذلك السؤال [تنبيها] للسائل [على أنه] أي
ذلك الغير [الأولى بحاله أو المهم له ، كقوله تعالى - يسألونك عن الأهلة قل هي
مواقيت للناس والحج] سألوا عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه ،
فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف
معالم بوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ،
ومعالم للحج يعرف بها وقته ، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا
عن ذلك ، لأنهم ليسوا بمن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به

وَكَقُولِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ -

غرض [و كَقُولِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ
وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ] سألوا عن بيان ماذا ينفقون ، فأجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على أن المهم هو السؤال عنها ، لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع
موقعها (١) .

(١) ويسمى كل من ذنك القسمين (تلقى المخاطب بغير ما يترقب والسائل بغير
ما يتطلب) الأسلوب الحكيم .

تطبيقات على الأسلوب الحكيم :

(١) قُلْتُ ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا قَالَ ثَقُلْتَ كَأَمَلِي بِالْأَيَادِي

(٢) أَنْتَ تَشْتَكِي عِنْدِي مُرَاوَلَةَ الْقَرَى وَقَدْ رَأَيْتَ الضَّيْفَانَ يَنْحَوْنَ مَنْزِلِي

فَقُلْتُ كَأَنِّي مَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا هُمُ الضَّيْفُ جِدِّي فِي قِرَاهِمُ وَعَجَلِي

فالأول وقع فيه لفظ (ثقلت) في كلام المتكلم بمعنى حملتك المؤونة ، فحملة المخاطب
على تثقيل حاتقه بالمن والأيادي ، والثاني من تلقى السائل بغير ما يتطلب ، تنبيها على
أن الأولى بها الاستعداد لهم ، لا الشكوى منهم .

أمثلة أخرى :

(١) قالوا سلوت لبعد الألف قلت لهم سلوت عن صحتي والبر من سقمي

(٢) وإخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي

وقالوا قد صفت منا قلوب نعم صدقوا ولكن عن وداد

وَمِنْهُ التَّعْبِيرُ عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيْهًا عَلَى تَحَقُّقِ وَقُوْعِهِ نَحْوُ - وَيَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ - وَمِثْلُهُ - وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ - وَنَحْوُهُ - ذَلِكَ يَوْمَ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ -

التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر [التعبير عن] المعنى [المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه (١) نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض] بمعنى - يَفْزَعُ [ومثله] التعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، (٢) كقوله تعالى [وإن الدين لواقع] مكان - يَقَعُ [ونحوه] [التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول ، كقوله تعالى [ذلك يوم يجمع له الناس] مكان - يَجْمَعُ ، وهنا بحث وهو أن كلا من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع ، فيكون كل منهما ههنا واقعا في موقعه ، واردا على حسب مقتضى الظاهر ، والجواب أن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف ، وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازا (٣) تنبيها على تحقق وقوعه .

(١) وكذلك التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل ، كقوله تعالى - وَأَتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ - أى ماتلت .

(٢) لأن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما سيأتى ، وكذا اسم المفعول .

(٣) وإذا كان مجازا كان من خلاف مقتضى الظاهر أيضا كما هو شأن كل مجاز ، وقد نازع بعضهم في عد المجاز من خلاف مقتضى الظاهر .
تطبيقات على التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وبالعكس :

(١) - قوله تعالى - (أَنِّي أَمُرُّ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) .

وَمِنْهُ الْقَلْبُ نَحْوُ عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ وَقَبْلَهُ السَّكَاكِ مطلقاً، وَرَدَّهُ غَيْرُهُ
مطلقاً، وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَارًا لَطِيفًا قَبْلَ كَقَوْلِهِ :
وَمِمِّهِ مَغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَانَ لَوْنُ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

[ومنه] أى من خلاف مقتضى الظاهر .

القلب

[القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه [نحو -
عرضت الناقة على الحوض] مكان - عرضت الحوض على الناقة - أي أظهرته عليها
لنشرب [وقبله] أى القلب [السكاكى مطلقاً] وقال : إنه مما يورث الكلام ملاحظة
[ورده غيره] أى غير السكاكى [مطلقاً] لأنه عكس المطلوب ، ونقيض المقصود
[والحق أنه إن تضمن اعتباراً لطيفاً] غير الملاحظة التي أورثها نفس القلب [قبل
كقوله : ومممه] أى مفازة [مغبرة] أى مملوءة بالغبرة [أرجاؤه] أى أطرافه
ونواحيه ، جمع الرجاء مقصوراً [كان لون أرضه سماؤه (١)] على حذف المضاف
(٢) قوله تعالى - (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَاحْيَيْنَا
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ) .

فالأول فيه لفظ - أتى - بمعنى يأتي ، والثاني فيه لفظ - فتثير - بمعنى فأنارت .

أمثلة أخرى :

(١) - قوله تعالى - (وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُتُبُونَ) .

(٢) ولقد أمر على اللّيم يسبني فقصيت ثم قلت لا يعنيني

(١) هو من أرجوزة لرؤبة بن العجاج من شعراء الدولة الأموية .

أَيُّ لَوْنِهَا، وَإِلَّا رُدَّ كَقَوْلِهِ :

كَأَنَّ طَيِّبَتَ الْفَدَنِ السِّيَاحَ

[أى لونها] بمعنى لون السماء ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعنى - كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة ، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه [وإلا] أى وإن لم يتضمن اعتبارا لطيفا [رد] لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها [كقوله] :

* فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا *

[كما طينت الفدن] أى بالقصر [السياح (١)] أى الطين بالتين ، والمعنى - كما طينت الفدن بالسياح ، يقال - طَيَّنْتُ السِّلْحَ والبيت ، ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن مالا يتضمنه قوله - كما طينت الفدن بالسياح - لايهامه أن السياح قد بلغ مبلغا من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل ، والُفْدَنُ بالنسبة إليه كالسياح بالنسبة إلى الفدن (٢) .

(١) هذا البيت لعمير بن شَيْمٍ التَّغْلِيّ المعروف بالقُطَامِيّ ، والضمير في قوله - عليها - للناقة ، وأن في قوله - فلما أن جرى - زائدة ، وجواب لما في قوله بعد هذا البيت :

أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِيَأْخُذُوهَا وَنَحْنُ نَنْظُرُ أَنْ لَنْ تُسْتَطَاعَا

(٢) معنى أن الفدن فرع له في هذه الحالة ، كما أن السياح فرع له في غيرها ، ولا شك أن هذا القول صحيح إذا حمل السياح على الطين المخلوط بالتين ، أما إذا حمل على الآلة التي يطحن بها فلا يتأتى فيه ذلك الاعتبار اللطيف .

تطبيقات على القلب :

(١) لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لِعَابُهُ وَارْيُ الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلِ

أَحْوَالُ الْمُسْنَدِ

أَمَّا تَرْكُهُ فَلَمَّا مَرَّ كَقَوْلِهِ :

• فَاتَى وَقْيَارٌ بِهَا لَغْرِبٌ •

أحوال المسند

[أما تركه فلما مر] في حذف المسند إليه [كقوله] :

ومن يك أمسي بالمدينة رحله [فأتى وقيار بها لغريب]

الرحل هو المنزل والمأوى ، وقيار اسم فرس أو جمل للشاعر ، وهو ضاني بن الحارث - كذا في الصحاح - ولفظ البيت خبر ومناه التحسر والتوجع ، فالمسند إلى - قيار - محذوف (١) لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع

(٢) قني قبل التفريق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداعاً

فالاول فيه تشبيه مقلوب للمبالغة ، والاصل - لعابه لعاب الافاعي - وهو قلب مقبول ، والثاني فيه قلب غير مقبول ، والاصل - ولا يكن الوداع موقفاً منك ، لأن الاصل في النكرة إذا كان معها معرفة أن تكون هي الخبر .

أمثلة أخرى :

(١) وبدا الصبح كأن غرته وجه الخليفة حين يمدح

(٢) فلو أني شهدت أبا سعاد غداة غدا لمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك إلا ما أطيق

(١) والتقدير - وقيار غريب أيضاً ، وقوله - لغريب - في البيت خبر إن ، ولا يصح

وقوله :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ
 وَقَوْلُكَ - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَعَمْرُو - وَقَوْلُكَ - خَرَجْتُ فَأَذَا زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ :
 * إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًا *

ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن ، ولا يجوز أن يكون - قيار - عطفاً على محل اسم إن وغريب خبراً عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لفظاً أو تقديرًا ، وأما إذا قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم إن ، لأن الخبر مقدم تقديرًا ، فلا يكون مثل - إن زيدا وعمرو ذاهبان - بل مثل - إن زيدا وعمرو لذهاب - وهو جائز ، ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطفٌ على جملة إن مع اسمها وخبرها ، [وكقوله :

[نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف (١)]

قوله نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا ، أي نحن بما عندنا راضون ، فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقرينة الثاني ، وفي البيت السابق بالعكس [وقولك زيد منطلق وعمرو] أي وعمرو منطلق ، فحذف للاحتراز عن الغبث من غير ضيق المقام [وقولك خرجت فإذا زيد] أي موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال ، لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد ينضم إليها قرائن تدل على نوع خصوصية ، كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك [وقوله :

[إن محلا وانت مرتحلا] وإن في السفر إذ مضوا مهلاً (٢)

أن يكون خبر قيار لا قرأته باللام .

(١) هو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي من الشعراء المحضرين (٢) هو لآشئ قيس

أَيَّ إِنَّا فِي الدُّنْيَا وَلَنَا عَنْهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (قُلْ لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) وَقَوْلُهُ تَعَالَى (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ : أَيْ أَجْمَلُ أَوْ فَأَمْرِي .

[أي إن لنا في الدنيا] حُلُولًا [و] [إن لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً ، والمسافرون قد تَوَعَّلُوا في الماضي لإرجوع لهم ، ونحن على أثرهم عن قريب ، فحذف المسند الذي هو ظرف قطعا لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين ، أعنى العقل ، والضيق المقام ، أعنى المحافظة على الشعر ، ولاتباع الاستعمال لأطراد الحذف في مثل - إِنَّ مَالًا وَإِنَّ وَلَدًا - وقد وضع سيديويه في كتابه لهذا بابا فقال - هذا باب - إن مالا وإن ولدا (١) [وقوله تعالى - قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى] فقوله - أنتم - ليس بمبتدأ ، لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل محذوف ، والاتصل - لو تملكون تملكون - لحذف الفعل الأول احترازا عن العبث لوجود المفسر ، ثم أبدل من الضمير المتصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل ، فالمسند المحذوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة [وقوله تعالى - صَبْرٌ جَمِيلٌ - يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ] حَذَفِ الْمُسْنَدُ أَوْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ [أَيْ] فَصَبْرٌ جَمِيلٌ [أَجْمَلُ أَوْ فَأَمْرِي] صَبْرٌ جَمِيلٌ ، ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين ، بخلاف ماله ذكر فانه يكون نَصًّا في أحدهما .

من شعراء الجاهلية ، ومجلا ومرتحلا مصدران ميميان ، والسفر اسم جمع بمعنى المسافرين ، ويعنى بهم الموتى ، والمهل مصدر بمعنى الامهال وطول النية .
(١) وضابط هذا الباب أن تتكرر إن ويتعدد اسمها ، فيطرد في هذه الحالة حذف خبرها .

وَلَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ ، كَوُقُوعِ الْكَلَامِ جَوَابًا لِسُؤَالِ مُحَقِّقٍ نَحْوُ (وَلَئِنْ سَأَلْنَا
مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ :
* لِيُبَيِّنَ لِيُزِيدُ ضَارِعٍ لِحُصُومَةٍ *

[ولا بد] للحذف [من قرينة] دالة عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام]
لسؤال محقق نحو - ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن الله [أى خلة
الله ، لحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء .
جوابا عن سؤال محقق (١) ، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء
عدم الحذف كذلك ، كقوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُوْ
خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) وكقوله تعالى (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِ
أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ) [أو مقدر] عطف على محقق [نحو] قول ضرار بن نهشل يري
ابن نهشل [ليبيك يزيد] كأنه قيل من يبيكيه فقال [ضارع] أى يبيكيه ضارع أى ذا
[لخصومة] لأنه كان ملجأ للذلاء ، وعونا للضعفاء ، تمامه :

(وَخُتِّبْتُ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ)

والمختبط هو الذي يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ، والاطاحة الاذهار
والاهلاك ، والطوائع جمع مطيعة على غير القياس ، (٢) كلوا قبح جمع مُلَقَّحَةٌ ، وَ

(١) الأولى أن يقال فى التعليل : لأن السؤال مذكور صريحا .

(٢) وجمعها القياسى مطاوح ومطيحات .

تطبيقات على حذف المسند :

(١) لولا المشقة ساد الناس كلهم الجود يفقر والاقدام قتال

وَفَضَّلَهُ عَلَى خِلَافِهِ بِتَكَرُّرِ الْإِسْنَادِ إِجْمَالًا ثُمَّ تَفْصِيلًا ، وَبُوقُوعِ نَحْوِ - يَزِيدُ -
غَيْرِ فَضْلَةٍ ،

مُتَعَلِّقٌ بِمَخْتَبَطٍ ، وما مصدرية ، أى سائل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، أو يبيى
المقدر ، أى يبيى لأجل إهلاك المنايا يزيد [وفضله] أى رجحان نحو - لِيُبِكَ يَزِيدُ
ضَارِعٌ - مبني للمفعول [على خلافه] يعنى - لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ - مبني للفاعل ، ناصبا
ليزيد ورافعا لضرارع [بتكرار الاسناد] بأن أَجْمَلَ أَوَّلًا [إجمالا ثم] فَصَّلَ ثانيا
[تفصيلا] أما التفصيل فظاهر ، وأما الاجمال فلا منه لما قيل - لِيُبِكَ - علم أن هناك
با كيا يسند اليه هذا البكاء ، لأن المسند الى المفعول لابد له من فاعل محذوف أقيم
المفعول مقامه ، ولا شك أن الْمُتَكَرَّرَ أوكد وأقوى ، وأن الاجمال ثم التفصيل اوقع
في النفس [وبوقوع نحو - يزيد - غير فضلة] لكونه مسندا اليه لامفعولا كما في خلافه

(٢) لِيَهْ يَاطِيرُ الْأَمِنْ مُسْعِدٍ لَمَنِي قَدْ شَفَّنِي طُولُ السَّهْرِ

ظهر الفجر وقد عودتني ان تُغْنِيَنِي إِذَا الْفَجْرُ ظَهَرَ

حذف في الاول خبر المبتدأ لمجازاة الاستعمال ، والتقدير - لولا المشقة موجودة -
وحذف في الثانى خبر المبتدأ أيضا للاختصار وضيق المقام ، والتقدير - ألا من مسعد
فيك ، وحذف في الثالث الفعل للاحتراز عن العبث ، والتقدير - إذا ظهر الفجر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ) .

(٢) وَالنَّاسُ هَذَا حِطَّةٌ مَالٌ وَذَا عِلْمٌ وَذَاكَ مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ

(٣) وَالطَّيْرُ أَقْدَمَا الْكَرَى وَالنَّاسُ نَامَتْ وَالْوُجُودُ

وَبِكُونِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ .
وَأَمَّا ذِكْرُهُ فَلَهَا مَرَّةٌ ،

[وَبِكُونِ مَعْرِفَةِ الْفَاعِلِ كَحُصُولِ نِعْمَةٍ غَيْرِ مُتَرَقِّبَةٍ ، لِأَنَّ أَوَّلَ الْكَلَامِ غَيْرُ مُطْمَعٍ فِي ذِكْرِهِ] أى ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به ، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فانه مطمئع في ذكر الفاعل ، إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه .

[وَأَمَّا ذِكْرُهُ] أى ذكر المسند [فلها مر] في ذكر المسند اليه ، من كَوْنِ الذِّكْرِ هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل (خَلَقْنَهُ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) (١) ومن التعريض بغاوة السامع ، نحو - مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا - في

(١) إنما ذكر المسند هنا مع أنه وقع جواباً لسؤال محقق في الآية (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ) لأن الكفار لغاوتهم قد يتوهمون في بعض الحالات أن السائل من تجوز عليه الغفلة عن السؤال ، أو تجوز على من معه من يقصد إسماعه .

تطبيقات على ذكر المسند :

(١) قوله تعالى (قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا لِبِئْسَ الْفَاعِلِ) ، قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطَلِقُونَ) .

(٢) قوله تعالى (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) .

ذكر المسند في الأول - بل فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ - لضعف التعويل على القرينة تعريضا

أَوْ أَنْ يَتَّعِينَ كَوْنَهُ اسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ فَلِكَوْنِهِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَعَ عَدَمِ إِفَادَةِ تَقْوَى الْحُكْمِ ، وَالْمُرَادُ بِالسَّبَبِيِّ

جواب من قال : من نبيكم ؟ وغير ذلك [أو] لا أجل [أن يتعين] بذكر المسند [كونه] اسما [يفيد الثبوت والدوام] [أو فعلا] يفيد التجدد والحدوث .

[وأما إفراده] أي جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

الحكم] إذ لو كان سببيا نحو - زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ - أو مقيدا للتقوى نحو - زَيْدٌ قَامَ - فهو جملة قطعا ، وأما نحو - زَيْدٌ قَائِمٌ - فليس يفيد للتقوى ، بل هو قريب من - زيد قام -

في ذلك ، وقوله - مع عدم إفادة التقوى - معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوَى الْحُكْمِ ، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير ، نحو - عرفت عرفت - أو بحرف التأكيذ نحو - إن زيدا عارف - أو نقول : إن تَقْوَى الْحُكْمِ في الاصطلاح هو تأكيذه بالطريق المخصوص ، نحو - زيد قام - فإن قلت : المسند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا ، كقولنا - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما أنا فعلت هذا - عند قصد التخصيص ، قلت : سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التَقْوَى ، لكن لا نسلم أنها لا تفيد التقوى ، ضرورة حصول تكرار الاسناد الموجب

بغباوتهم ، وذكر في الثاني - يخادعون الله وهو خادعهم - لأن قوله يخادعون يفيد التجدد حينئذ بعد آخر ، وقوله - وهو خادعهم - يفيد الثبوت ، وكل منهما مطلوب في مقامه .

أمثلة أخرى :

- (١) يقولون من يَرْقُ إِلَى الْفُلْكِ مُصْعِدًا فَقُلْتُ لَهُمْ يَرْقُ إِلَيْهَا النَّوَابِغُ
- (٢) لَوْلَا التَّقَى لَجَعَلْتُ قَبْرَكَ كَتَبَتِي وَجَعَلْتُ قَوْلَكَ سِتْرِي وَكِتَابِي

نحو - زيد أبوه منطلق .

للتقوى ، ولو سلم فالمراد أن أفراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى .

ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو - رجل كريم - وصفا فعليا ، والوصف بحال ماهو من سببه ، نحو - رجل كريم أبوه - وصفا سببيا ، وسمي في علم المعاني المسند في نحو - زيد قام - مسندا فعليا ، وفي نحو - زيد قام أبوه - مسندا سببيا ، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق فلهذا اكتفى المصنف في بيان المسند السببي بالمثال ، وقال [والمراد بالسببي نحو - زيد أبوه منطلق] وكذا - زيد انطلق أبوه - ويمكن أن يفسر المسند السببي بجملة علقت على مبتدأ بعائد لا يكون مسندا اليه في تلك الجملة ، فيخرج عنه المسند في نحو - زيد منطلق أبوه لأنه مفرد ، وفي نحو (قل هو الله أحد) لا تب تعليقها على المبتدأ ليس بعائد (١) ، وفي نحو - زيد قام ، وزيد هو قائم - لأن العائد فيهما مسند اليه ، ودخل

(١) لاتحاد المبتدأ والخبر فيها ، فلا تحتاج إلى رابط ، والمسند فيها ليس بفعل أيضا لأنه جملة ، وإنما خرجت عنهما لأن الفعلية والسببية في المسند إنما تقالان عند تقاير المبتدأ والخبر .

هذا والذي يهم في هذا العلم من ذلك أن أفراد المسند لا يفيد تقوية الحكم ، وأن عدم إفراده يفيد تقويته .

تطبيقات على أفراد المسند :

(١) خير الصنائع في الانام صنعة تنبو بحاملها عن الاذلال

(٢) أنا لا أختار تقييل يد قطعها أفضل من تلك القبل

أتى بالمسند في الاول مفردا - صليعة - لظهور الحكم في نفسه بحيث لا يحتاج إلى

وَأَمَّا كَوْنُهُ فَعَمَلًا فَلِلتَّقْيِيدِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى اخْتِصَارِ وَجْهِهِ مَعَ إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، كَقَوْلِهِ :

فيه نحو - زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، وزيد مرتبه ، وزيد ضرب عمرا في داره وزيد ضربته - ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، وَالْعُمْدَةُ في ذلك تَتَّبِعُ كلام السكاكي ، لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله .

[وأما كونه] أى المسند [فعلا فللتقييد] أى تقييد المسند [بأحد الأزمنة الثلاثة]
أعنى الماضى وهو الزمان الذى قبل زمانك الذى أنت فيه ، والمستقبل وهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال وهو أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مُهْلَةٍ وَتَرَاخٍ ، وهذا أمر عرفى (١) ، وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه بقرينة خارجية ، كقولنا - زيد قائم الآن أو أمس ، أو غدا - ولهذا قال [على اختصار وجه] ولما كان التجدد لازما للزمان لِكَوْنِهِ كَمَا غير قَارِئَاتِ ، أى لا يجتمع أجزؤه في الوجود ، وَالزَّمانُ جُزْءٌ من مفهوم الفعل ، كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة مفيدا للتجدد ، واليه أشار بقوله [مع إفادة التجدد ، كقوله] أى كقول طريف بن تميم تقوية ، وأتى به فى الثانى غير مفرد - لا أختار - لقصد التقوية فى مقام اقتنائه بنفسه .

أمثلة أخرى :

(١) يَدِ الْعَفَافِ أَصُونٌ عَزَّ حِجَابِي وَبَعْصَمَتِي أَسْمُو عَلَى أَرَأَيْ

(٢) نَحْنُ فِي الْمَشْنَأَةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

(١) وأما الحال الحقيقي فهو الآن الذى لا يتجزأ .

أَوْكَلَمَا وَرَدَتْ عَكَظَ قَبِيلَةً بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ
وَأَمَّا كَوْنُهُ اسْمًا فَلَا فَاذَةَ عَدَمِهِمَا ، كَقَوْلِهِ :
لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صَرْتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

[أوكلما وردت عكاظ] هو مَسْئُوقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه ، فيتناشدون ويتفاخرون ، وكانت فيه وقائع [قبيلة * بعثوا إلى عريفهم] وعَرِيفُ الْقَوْمِ الْقِيمُ بأمرهم الذي شُهِرَ وَعُرِفَ بذلك [يتوسم] أى يصدر عنه تَفَرُّسُ الوجوه وتأملها شيئا فشيئا ولحظة ف لحظة (١) .

[وأما كونه] أى المسند [اسما فلا فاذة عدمهما] أى عدم التقيد المذكور لإفادة التجدد ، يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك [كقوله : لا يألف الدرهم المضروب صرتنا *] وهو ما يجتمع فيه الدراهم [لكن يمر عليها وهو منطلق (٢)] يعنى أن الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائما ، قال الشيخ عبد القاهر : موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا ، فلا تَعَرَّضَ فى - زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ - لآكثر من إثبات الانطلاق فعلا له ، كما فى - زيد طویل ، وعمر قَصِيرٌ (٣) .

(١) لإفادة الاستمرار التجددى فى البيت بحسب المقام ، وهذا غير التجدد الذى يستفاد من نفس الفعل ، لانه بمعنى الحصول بعد أن لم يكن (٢) البيت للنضربن جُزْئِيَّةً ، والمشهور نصب - صرتنا - على أنه مفعول والاحسن نصب - الدرهم - ليكون عدم الالفه من جانب الصرة (٣) فالاسم على هذا لا يدل إلا على مجرد الثبوت ، وأما إفادته للدوام والاستمرار فانما يكون بحسب المقام أيضا ، كغرض المدح أو الذم ونحوهما :

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْفِعْلِ بِمَفْعُولٍ وَنَحْوِهِ فَلِتَرْيَةِ الْفَائِدَةِ ، وَالْمَقْيِدِ فِي نَحْوِ - كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلَقًا - هُوَ مُنْطَلَقًا لَا كَانَ .

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما [بمفعول] مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء (١) [فلترية الفائدة] لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابة ، وكلما زاد غرابة زاد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا - شئ ما موجود ، وفلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا . ولما استشعر سؤالا وهو أن خبر كان من مشبهات المفعول ، والتقييد به ليس لترية الفائدة لعدم الفائدة بدونه ، أشار إلى جوابه بقوله [والمقيد في نحو - كان زيد منطلقا - هو منطلقا لا كان] لأن منطلقا هو نفس المسند وكان قيد له للدلالة على

تطبيقات على المسند إذا كان فعلا أو اسما :

(١) قوله تعالى (وَكَلَّبَهُمْ بِأَسْطٍ ذَرَأَعِهِ بِالْوَصِيدِ) :

(٢) نَرُوحُ وَنَقْدُو لِحَاجَاتِنَا وَحَاجَةُ مَنْ عَاشَ لَا تَنْقُضِي

(٣) كَعَمْرَى لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي يَفَاحٍ تَحْرَقُ

أتى بالمسند اسما في الأول - باسط - لإفادة الثبوت والدوام ، وأتى به فعلا في الثاني والثالث - نروح ونقدو - تحرق - لإفادة التجدد والاستمرار بمعونة المقام .

أمثلة أخرى :

(١) السيف أصدق أنباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب

(٢) لا خير في ود امرئ متملق حلو اللسان وقلبه يتلعب

(١) تقييد الفعل بذلك من مباحث متعلقات الفعل ، وسيأتي هذا بعد الكلام .

وَأَمَّا تَرْكُهُ فَلَدَانِعٍ مِنْهَا .
وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ بِالْشَّرْطِ فَلَا عِتْبَارَاتٍ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ مَا بَيْنَ أَدَوَاتِهِ مِنَ
التَّفْصِيلِ ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي عِلْمِ النَّحْوِ ،

زمان النسبة ، كما إذا قلت : زيد منطلق في الزمان الماضي .

[وأما تركه] أى ترك التقييد [فلما نفع منها] أى من تربية الفائدة ، مثل خوف
انقضاء الفرصة أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله
أو عدم العلم بالمقيدات أو نحو ذلك .

[وأما تقييده] أى الفعل [بالشرط] مثل - أَكْرَمْتُكَ إِنْ تَسْكُرَ مِنِّي ، وَإِنْ تَسْكُرَ مِنِّي
أَكْرَمْتُكَ [فلا اعتبارات] وحالات تقتضى تقييده به [لا تعرف] إلا بمعرفة ما بين أدواته [
يعنى حروف الشرط وأسماءه] من التفصيل ، وقد بين ذلك [أى التفصيل] في علم
النحو [وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء (١)
مثل المفعول ونحوه ، فقولك - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ - بمنزلة قولك - أَكْرَمْتُكَ وَقَدْ
جِئْتَنِي إِيَّائِي - ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية ، بل
إِنْ كَانَ الْجُزْءُ خَبَرًا فَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرِيَّةٌ ، نَحْوُ - إِنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ - وَإِنْ كَانَ
إِنْشَائِيًّا فَالْإِنْشَائِيَّةُ نَحْوُ - إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرَمْهُ - وَأَمَّا نَفْسُ الشَّرْطِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ الْأَدَاةَ
عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ ، وَمَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ
مُخَارِجٌ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ وَاحْتِمَالِ الصَّدَقِ وَالْكَذْبِ وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ مَجْمُوعُ الشَّرْطِ وَالْجُزْءِ
عَلَى أَحْوَالِ الْمُسْتَدِ .

(١) محل هذا عندهم إذا لم تكن أداة الشرط اسما وجعلنا خبرها جزاء الشرط
أو مجموعهما ، فإذا جعلنا خبرها الشرط وحده كان الكلام هو الجزاء ، والشرط قيد
له كما في أداة الشرط إذا كانت حرفا ، وهذا هو الأصح عند النحاة .

وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ هُنَا فِي إِنْ وَإِذَا وَلَوْ ، فَانْ وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ،
لَكِنْ أَصْلُ إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ الشَّرْطِ ، وَأَصْلُ إِذَا الْجَزْمُ بِوُقُوعِهِ ، وَلِذَلِكَ كَانَ
النَّادِرُ مَوْقِعًا لِأَنَّ ، وَغَلَبَ لَفْظُ الْمَاضِي مَعَ إِذَا ، نَحْوُ (فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ

المحكوم فيه بلزوم الثاني للاول فانما هو اعتبار المنطقيين ، ففهم قولنا - كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود - باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس ، فالمحكوم عليه هو النهار ، والمحكوم به هو الوجود ، وباعتبار
المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس ، فالمحكوم عليه طلوع الشمس
والمحكوم به وجود النهار ، ففكم من فرق بين الاعتبارين .

[ولكن لا بد من النظر هنا في إِنْ وَإِذَا وَلَوْ] لأن فيها أبحاثا كثيرة لم يتعرض لها
في علم النحو [فان وَإِذَا لِلشَّرْطِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ ، لكن أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِوُقُوعِ
الشَّرْطِ] فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل
[وأصل إِذَا الْجَزْمُ] بوقوعه ، فان وَإِذَا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو ، ويفترقان
بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به ، وأما عدم الجزم بلا وَقُوعِ الشَّرْطِ فلم يتعرض له
لكونه مشتركا بين إِذَا وَإِنْ (١) والمقصود بيان وجه الافتراق [ولذلك] أي ولأن
أصل إِنْ عَدَمُ الْجَزْمِ بِالْوُقُوعِ [كان] الحكم [النادر] لكونه غير مقطوع به في الغالب
[موقعا لأن ، و] لأن أصل إِذَا الْجَزْمُ بِالْوُقُوعِ [غلب لفظ الماضي] لدلالته على
الوقوع قطعا نظرا إلى نفس اللفظ ، وإن نقل هنا إلى معنى الاستقبال [مع إِذَا ، نحو -
فَإِذَا جَاءَتْهُمْ] أي قوم موسى [الحسنة] كَالْخُصْبِ وَالرَّغَا . [قالوا لنا هذه] أي هذه مختصة

(١) ولكن عدم الجزم بلا وقوع الشرط في - إِنْ - معناه أنه جائز ، وعدم الجزم

بلا وقوعه في - إِذَا - معناه أنه مُتَنَبِّ ، فلا اشتراك في الحقيقة بينهما في هذا أيضا .

وَأَنَّ تُصِبَّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطِيرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ (لَأَنَّ الْمُرَادَ الْحَسَنَةَ الْمُطْلَقَةَ ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ تَعْرِيفَ الْجَنَسِ ، وَالسَّيِّئَةُ نَادِرَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا ، وَلِهَذَا نَكَّرَتْ .
وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ إِنْ فِي الْجَزْمِ تَجَاهُلًا أَوْ لَعْدَمِ جَزْمِ الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَكْذِبُكَ -
إِنْ صَدَقْتُ فَمَاذَا تَفْعَلُ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْجَاهِلِ لِمُخَالَفَتِهِ مُقْتَضَى الْعِلْمِ ، أَوْ التَّوْبِيخِ

بنا ونحن مستحقوها [وإن تصيبهم سيئة] أى جذب وبلاء [يطيروا] أى يتشاهموا [بموسى ومن معه] من المؤمنين ، وجيء فى جانب الحسنه بلفظ الماضى مع إذا [لأن المراد الحسنه المطلقة] التى حُصِّلَها مَقْطُوعٌ به [ولهذا عرفت] الحسنه [تعريف الجنس] أى الحقيقة ، لأن وقوع الجنس كالواجب لسكثرتِه واتساعِه لِتَحَقُّقِهِ فى كل نوع بخلاف النوع ، وجيء فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لما ذكره بقوله [والسيئة نادرة بالنسبة إليها] أى إلى الحسنه المطلقة [ولهذا نكرت] السيئة لتدل على التقليل .

[وقد تستعمل إن (١) فى] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلا] كما إذا سئل العبد عن سيده - هل هو فى الدار - وهو يعلم أنه فيها ، فيقول - إن كان فيها أخبرك - يتجاهل خوفا من السيد [أو لعدم جزم المخاطب] بوقوع الشرط ، فيجرب الكلام على سَنَنِ اعتقاده [كقولك لمن يكذبك (٢) - إن صدقت فمماذَا تفعل] مع عليك بأنك صادق [أو تنزيله] أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذى أباه - إن كان أباك فلا تؤذه [أو التوبيخ] أى تعيير

(١) وقد تستعمل إذا أيضا فى مقام الشك للإشارة إلى أن الشرط لا ينبغي أن يشك فيه ، أو لعدم شك المخاطب ، أو لتنزيله منزلة غير الشاك ، أو لتغليب غير الشاك على الشاك (٢) أى لمن يشك فى صدقك ، كما هو فرض هذا المقام .

وَتَصْوِيرِ أَنَّ الْمَقَامَ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطُ عَنْ أَصْلِهِ لَا يَصْلَحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ
كَمَا يُفَرِّضُ الْمُحَالُ ، نَحْوُ - أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذَّكَرَ صَفْحًا إِنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ -
فَيَمْنَنَ قَرَأَ إِنْ بِالْكَسْرِ ، أَوْ تَغْلِبَ غَيْرَ الْمُتَنَصِّفِ بِهِ عَلَى الْمُتَنَصِّفِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى
(وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا) يَحْتَمِلُهُمَا .

المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقطع الشرط عن أصله لا يصلح
إلا لفرضه] أي فرض الشرط [كما يفرض المحال] لفرض من الاعراض [نحو -
أفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذَّكَرَ] أي أَنه لَكُمْ فَتَضْرِبُ عَنْكُمْ الْقُرْآنَ ، وما فيه من الأمر والنهي
والوعد والوعيد [صفحا] أي إعراضا أو للاعراض أو معرضين (١) [إن كنتم قوما
مُسْرِفِينَ ، فيمن قرأ إن بالكسر] فَكَوْنُهُمْ مُسْرِفِينَ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لكن جرى بلفظ
إن لقصد التوبيخ وتصوير أن الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا
على سبيل الفرض والتقدير كَالْمَحَالَّاتِ ، لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن
الاسراف عما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا ، فهو بمنزلة المحال ، والمحال وإن كان
مقطوعا بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه إن لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل
المساهلة وإرخاء العنان ، لقصد التبكيت ، كما في قوله تعالى (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
قَاتًا أَوَّلَ الْعَابِدِينَ) [أو تغليب غير المتصف به] أي بالشرط (٢) [على المتصف به]
كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو ، فنقول - إن قتما كان كذا
[وقوله تعالى] للمخاطبين المرتابين] - وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا - يحتملها
(١) يشير بهذا إلى أنه يجوز أن يكون مفعولا مطلقا أو لا محله أو حالا .
(٢) المراد غير مُحَقِّقِ الاتصاف به ، كما هو الأصل في - إن .

والتَّغْلِبُ يَجْرَى فِي فُنُونٍ كَثِيرَةٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَكَانَتْ مِنَ الْقَاتِنِينَ) ،
وَقَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ) ،

أى يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور ، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين ، لأنه كان (١) في المخاطبين من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا ، فجعل الجميع كأنه لا ترتيب لهم ، وههنا بحث وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قَطْعِيَّ اللَّأْوُقُوعِ ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قَطْعِيَّ الْوُقُوعِ ، لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوك ، وليس المعنى ههنا على حدوث الارتباب في المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ههنا بمعنى إذ (٢) ونص المبرد والزجاج على أن إن لا قلب - كان - إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالة على الماضى ، فمجرد التغليب لا يصح استعمال إن ههنا ، بل لابد من أن يقال : لَمَّا غَابَّ صار الجميع بمنزلة غير المرتابين ، فصار الشرط قطعى الانتفاء ، فاستعمل فيه إن على سبيل الفرض والتقدير التبكيت والالزام ، كقوله تعالى (فَأَنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا) (قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ) .

[والتغليب] باب واسع [يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى - وكانت من القاتنين] غلب الذكر على الانثى ، بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة ، فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ، لكن لفظ - قاتنين - إنما يجرى على الذكور فقط [و] نحو [قوله تعالى - بل أنتم قوم تجهلون] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ ، لأن القياس - يجهلون - بياء الغيبة ، لأن الضمير عائد إلى -

(١) هذا تعليل لقوله غير المرتابين - وهم الذين لم يتحقق فيهم الاتصاف بالشرط ، وهو الارتباب في الآية (٢) لأن إذ ظرف للزمان الماضى .

وَمِنْهُ أَبَوَانِ وَنَحْوُهُ .

وَلَا يَكُونُهُمَا تَعْلِيْقٌ أَمْرٌ بغيرِهِ فِي الْأَسْتِقْبَالِ كَانَ كُلٌّ مِنْ جَمَلَتِي كُلِّ فَعْلِيَّةٍ اسْتِقْبَالِيَّةٍ ،

قوم - ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا ، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة [ومنه] أي من التغليب [أبوان] للآب والام [ونحوه] كَالْعُمَرَيْنِ لآبِي بكر وَعُمَر رضى الله عنهما ، والقمرين للشمس والقمر ، وذلك بأن يُغْلَبَ أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر ، بأن يجعل الآخر مُتَقَالَهُ في الاسم ، ثم يُثْبِتُ ذلك الاسم ويُقَصِّدَ اللفظ إليهما جميعا ، فثل - أبوان - ليس من قَبِيلِ قوله تعالى (وكانت من القانتين) كما توهمه بعضهم ، لأنَّ الأبوةَ ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت ، فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل - القانتين - من جهة الهيئة والصيغة ، وفي مثل - أبوان - من جهة المادَّة وجوهر اللفظ بالكُلِّيَّة .

[ولا يكونهما] أي إن وإذا [لتعليق أمر] هو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعني حُصُولَ مضمون الشرط [في الاستقبال] مُتَعَلِّقٌ بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبا ومتعلقا على حصول الشرط في الاستقبال ، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأنَّ التعليق إنما هو في زمان التكلم لافي الاستقبال ، ألا ترى أنك إذا قلت - إن دخلت الدار فأنت حر - فقد علقْتَ في هذه الحال حرَّيته على دخول الدار في الاستقبال [كان كل من جملة كل] من إن وإذا ، يعنى الشرط والجزاء [فعلى استقبالية] أما الشرط فلا أنه مفروض الحصول في الاستقبال ، فيمتنع ثبوته (١) ومُضِيُّهُ ، وأما الجزاء فلا أن حصوله مُعَلَّقٌ على حصول الشرط في الاستقبال ، ويمتنع تعليق حصول

(١) أى أن يكون جملة اسمية ، لأن معناها الثبوت .

وَلَا يُخَالَفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِنُكْتَةٍ ، كَابْرَازٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ لِقُوَّةِ
الْأَسْبَابِ ، أَوْ كَوْنِ مَا هُوَ لِلْوُقُوعِ كَالْوَاقِعِ ، أَوْ

الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل [ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لنكتة]
لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة ، وقوله - لفظاً - إشارة إلى أن الجملتين
وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال ، حتى
إن قولنا - إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - معناه - إن تعتدّ باكرامك إياي
الآن فأعتدّ باكرامك إياك أمس ، وقد تستعمل إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع
كان ، نحو (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ) كما مرّ ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو
الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط ، نحو - زيد وإن كثرت ماله بخيل ، وعمر
وإن أعطيت جاهاً لئيم - وفي غير ذلك قليلاً ، كقوله :

فَيَا وَطَنِي إِنِّي فَاتِنِي بِكَ سَابِقُ مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَا كُنْكَ الْبَالُ (١)

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله
[كابرّاز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب] المتأخّذة في حصوله ، نحو
- إن اشتريت كان كذا - حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كون ما هو للوقوع كالواقع]
هذا عطّف على قوة الأسباب ، وكذا المعطوفات بعد ذلك ، لأنها كلها علل لأبراز
غير الحاصل في معرض الحاصل ، على ما أشار إليه في إظهار الرغبة (٢) ومن زعم
أنها كلها عطّف على إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل فقد سهواً بيناً [أو

(١) هو لابي العلاء المعري ، والشاهد في قوله - إن فاتني - فانه ماض لفظاً ومعنى

(٢) أى في قوله فيما سيأتى - فان الطالب إذا عظمت رغبته الخ .

التَّفَاوُلُ ، أو إظهار الرِّغْبَةِ في وَقُوعِهِ ، نَحْوُ - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ ،
فَإِنَّ الطَّالِبَ إِذَا عَظُمَتْ رَغْبَتُهُ فِي حُصُولِ أَمْرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّرُهُ لِإِيَّاهُ ، فَرُبَّمَا يُخِيلُ إِلَيْهِ
حَاصِلًا ، وَعَلَيْهِ - إِنْ أَرَدَنْتَ تَحَصُّنًا - قَالَ السَّكَّانِيُّ : أَوْ لِلتَّعْرِيزِ ، نَحْوُ

التَّفَاوُلُ أو إظهار الرغبة في وقوعه [أى وقوع الشرط] نحو - إِنْ ظَفَرْتُ بِحُسْنِ
العاقبة فهو المرام [وهذا يصلح مثالا للتفاؤل ولاظهار الرغبة ، ولما كان اقتضاء إظهار
الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بَيَانٍ ما أشار إليه بقوله] فإن
الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوُّره [أى الطالب] إِيَّاهُ [أى ذلك
الأمر] فربما يخيل [أى ذلك الأمر] [إليه حاصلا] فيعبر عنه بلفظ الماضى [وعليه] أى
على استعمال الماضى مع إِنْ لإظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى - وَلَا تُسْكِرْهُمَا
فَتَيَاتَاكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ - [إِنْ أَرَدَنْتَ تَحَصُّنًا] حيث لم يقل - إِنْ يَرْدُنَ - فان قيل تعليق النهى
عن الإكراه بإرادتهن التحصن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى
التعليق بالشرط ، أجيب بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه
إنما يقولون به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ، ويجوز أن يكون فائدته فى الآية
المبالغة فى النهى عن الإكراه ، يعنى أنهم إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها ، وأيضا
دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر ، والاجتماع القاطع على حرمة
الإكراه مطلقا ، فقد عارضه (١) وَالظَّاهِرُ يُدْفَعُ بِالْقَاطِعِ .

[قال السكاكى : أو للتعريض] أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل إما لما
ذكر ، وإما للتعريض ، بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره [نحو] قوله تعالى
(١) فاعل - عارضه - ضمير يعود إلى الاجماع ، والضمير المفعول عائد إلى
مفهوم الشرط .

أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ - وَنَظِيرُهُ فِي التَّعْرِيزِ - وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي -
أَيُّ وَمَالِكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ
إِسْمَاعُ الْمُخَاطَبِينَ

- وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ [لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ] فَالْمُخَاطَبُ
هُوَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَدَمُ إِشْرَاكِهِ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لَكِنْ جِيءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي
لِإِبْرَازِ الْإِشْرَاقِ الْغَيْرِ الْحَاصِلِ فِي مَعْرِضِ الْحَاصِلِ عَلَى سَبِيلِ الْقَرَضِ وَالتَّقْدِيرِ ، تَعْرِيزًا
بِمَنْ صَدَرَ عَنْهُمْ الْإِشْرَاقُ بِأَنَّهُ قَدْ حَبَطَتْ أَعْمَالُهُمْ ، كَمَا إِذَا شَتَمَكَ أَحَدٌ ، فَتَقُولُ - وَاللَّهِ
إِنْ شَتَمَنِي إِلَّا مِيرَ ضَرْبَتِهِ - وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلتَّعْرِيزِ بِمَنْ لَمْ يَصْدُرْ عَنْهُمْ الْإِشْرَاقُ
وَأَنْ ذَكَرَ الْمَضَارِعَ لَا يَفِيدُ التَّعْرِيزَ لِكَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ (١) وَلَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْكَلَامِ
نَوْعُ خَفَاءٍ وَضَعْفٍ (٢) نَسَبَهُ إِلَى السَّكَاتِيِّ ، وَإِلَّا فَهُوَ قَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ قَالَ
[وَنَظِيرُهُ] أَيُّ نَظِيرٍ - لَنْ أَشْرَكَتَ [فِي التَّعْرِيزِ] لَا فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاضِي مَقَامِ الْمَضَارِعِ
فِي الشَّرْطِ لِلتَّعْرِيزِ - قَوْلُهُ تَعَالَى [- وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي - أَيُّ وَمَالِكُمْ
لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ ، بِدَلِيلٍ - وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ] إِذْ لَوْلَا التَّعْرِيزُ لَسَكَانَ الْمُنَاسِبِ
أَنْ يُقَالَ - وَإِلَيْهِ أَرْجِعْ - عَلَى مَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْسِّيَاقِ (٣)

[وَوَجْهٌ حَسَنُهُ] أَيُّ حَسَنٌ هَذَا التَّعْرِيزُ [إِسْمَاعُ] الْمُتَكَلِّمِ [الْمُخَاطَبِينَ] الَّذِينَ هُمْ

- (١) يَجِبُ الشَّارَحُ بِهَذَا عَنْ اعْتِرَاضِ الْخُلُخَالِيِّ عَلَى السَّكَاتِيِّ بِأَنَّ التَّعْرِيزَ عَامٌ
فِيمَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِشْرَاقُ فِي الْمَاضِي وَغَيْرِهِمْ ، وَأَنَّهُ يَحْصُلُ بِاسْتِنَادِ الْفِعْلِ إِلَى مَنْ لَا يَتَأَنَّى
مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا (٢) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِهِ ضَعْفَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ غَيْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخُلُخَالِيُّ .
(٣) وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنَ الْإِلْتِفَاتِ عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ
بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُخَاطَبِينَ يَفْهَمُونَ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْإِلْتِفَاتِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ ، وَهَذَا بِخِلَافِ
التَّعْرِيزِ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ غَيْرَ لَفْظِيَّةٍ ، وَإِنَّمَا يَفْهَمُ بِوَسَاطَةِ الْقَرَائِنِ .

الْحَقُّ عَلَى وَجْهِ لَا يَزِيدُ غَضَبَهُمْ ، وَهُوَ تَرَكُ التَّصْرِيحِ بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى الْبَاطِلِ ، وَيُعِينُ عَلَى قَبُولِهِ لِكَوْنِهِ أَدْخَلَ فِي إِعْخَاضِ النَّصِيحِ ، حَيْثُ لَا يَرِيدُ لَهُمْ إِلَّا مَا يَرِيدُ لِنَفْسِهِ .

أعداؤه [الحق] هو المفعول الثاني لاسماع [على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم] وهو [أي ذلك الوجه] ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين [عطف على - لا يريد - وليس هذا في كلام السكاكي ، أي على وجه يعين] على قبوله [أي قبول الحق] [لكونه] أي لكون ذلك الوجه [أدخل في إعراض النصيحة لهم ، حيث لا يريد] المتكلم [لهم إلا ما يريد لنفسه] .

تطبيقات على التقييد بأن وإذا :

(١) قوله تعالى (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا) .

(٢) فوالله ما أدرى ولاني لصادقٌ أَدَاءُ عَرَانِي مِنْ حَبَابِكَ أَمْ سِحْرٌ
فإن كان سِحْرًا فاعذريني على الهوى وإن كان داءً غيره فلك العذر

أني إذا في الأول للجزم بوقوع الشرط ، وعبر عن الشرط بالماضي للإشارة إلى تحققه وإن كان في المستقبل ، وأني بأن في الثاني للشك في وقوع الشرط ، والحجاب فيه هو الحب .

أمثلة أخرى :

(١) إِذَا قُبِحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَبِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلَ

(٢) إِنْ يَسْمَعُوا الْخَيْرَ يُخْفَوْهُ وَإِنْ سَمِعُوا شَرًّا أَذَاعُوا وَإِنْ لَمْ يَسْمَعُوا كَذَبُوا

وَلَوْ لِلشَّرْطِ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِاتِّفَاءِ الشَّرْطِ ،

[ولو للشرط] أى لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرض [فى الماضى مع القطع باتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء ، كما تقول - لو جئتني أكرمتك ، معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام ، فهى لامتناع الثانى أعنى - الجزاء - لامتناع الاول أعنى - الشرط - يعنى أن الجزاء مُتَنَفٍّ بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور ، واعترض عليه ابن الحاجب بأن الاول سبب والثانى مُسَبَّبٌ ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ، لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة ، بل الأمر بالعكس ، لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه ، فهو لامتناع الاول لامتناع الثانى ، ألا ترى أن قوله تعالى (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب ، حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الاول لامتناع الثانى ، إنما ذكره ، وإنما لأن الاول ملزوم والثانى لازم ، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس ، لجواز أن يكون اللازم أعم ، وأنا أقول منشأ هذا الاعتراض قلَّةُ التأمل ، لأنه ليس معنى قولهم - لَوْ لَامْتِنَاعُ الثَّانِي لَامْتِنَاعُ الْاَوَّلِ - أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِامْتِنَاعِ الْاَوَّلِ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم ، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثانى فى الخارج إنما هو بسبب انتفاء الاول ، فعنى (لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَّاهُمْ) أن انتفاء الهدى إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ، يعنى أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشرط ، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى ، ألا ترى أن قولهم : لَوْ لَا لَامْتِنَاعُ الثَّانِي لَوْجُودُ الْاَوَّلِ ، نحو - لَوْ

عَلَى لَهْلَكَ عُمْرٌ - معناه أن وجود على سبب لعدم هلاك عمر ، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ، ولهذا صح مثل قولنا - لو جئتنى لأكرمتك لكنك لم تجي - . أعني عدم الاكرام بسبب عدم المجي . (١) قال الحماسي :

ولو طار ذو حافرٍ قبلها لطارَتْ ولكنَّهُ لم يَطِرْ (٢)

يعني أن عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها ، وقال أبو العلام المعري :

ولو دَامَتِ الدُّوَلَاتُ كانوا كغيرهم رَعَايَا وَلَكِنْ مَالَهُنَّ دَوَامٌ (٣)

وأما المنطقيون فقد جعلوا إنَّ وَلَوْ أداة لِلزُّومِ (٤) وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج ، فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علةٌ للعلم بانتفاء الأول ، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي ، وَقَوْلُهُ تعالى (لَوْ كَانَتْ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) وَارِدٌ على هذه القاعدة ، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع الْمُسْتَفِيز ، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن ، وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة أوردناها في الشرح .

(١) وإنما دل هذا على صحة ما ذكره ، لأنها لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المُقَدَّم ، وهو لا ينتج شيئاً عند علماء المنطق .

(٢) هو لَامُ بَنِي سُلَيْمٍ الضُّبِّيِّ من شعراء الجاهلية (٣) الدُّوَلَاتُ بضم الدال جمع دولة بمعنى الملك ، والمعنى أن أهل الدُّوَلَاتِ الماضية لو داموا كانوا كغيرهم رعايا للممدوح بهذا الشعر (٤) أي للدلالة على لزوم التَّالِي لِلْمُقَدَّم .

فَلِزَمَ عَدَمُ الثَّبُوتِ وَالْمَضَى فِي جُمْلَتَيْهَا ، فَدَخُولُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ - لَوْ يَطِيعُكُمْ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنْتُمْ - لِقَصْدِ اسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ فِيمَا مَضَى وَقْتًا فَوْقَتًا ،

وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضى في جملتها] إذ الثبوت
ينافي التعليق ، والاستقبال ينافي الماضي ، فلا يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية
إلا لنكتة ، ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن (١) وهو مع قلته
ثابت ، نحو قوله عليه السلام - اطلبوا العلم ولو بالصين - و - فاني أباهي بكم الأيام
يوم القيامة ولو بالسقط (٢) [فدخولها على المضارع في نجر] واعلموا
أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ [لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم] أي لوقعت في جهنم وهلاك
[لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا] والفعل هو الاطاعة ، يعني أن امتناع
عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم ، فان المضارع يفيد الاستمرار ، ودخول
- لو - عليه يفيد امتناع الاستمرار ، ويجوز أن يكون الفعل امتناع الاطاعة ، يعني
أَنَّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم ، لأنه (٣) كما أن المضارع المثبت

(١) فلا يحتاج استعمالها فيه على هذا إلى نكتة (٢) صدر الحديث - تنا كحوا
تناسلوا فاني الخ - والتقدير في الحديثين - ولو يكون بالصين ، ولو يكون بالسقط -
وهذا على أن - لو - فيهما شرطية جوابها محذوف ، لا وصلة للربط في الجملة الحالية ،
ومن استعمالها في المستقبل قول الشاعر :

ولو تلتقي أصدائونا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
الظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى لي يهش ويطرَب

(٣) هذا تعليل لقوله - ويجوز الخ - لأنه يلزمه أن المضارع إنما أفاد استمرار
معنى - لو - لامعناه ، وخلاصة التعليل أنه لا مانع من إقادة الفعل المضارع استمرار

كما في قوله تعالى - الله يستهزئ بهم - وفي نحو قوله تعالى - ولو ترى إذ وقفوا على النار - لتنزله منزلة الماضى لصدوره عن لا خلاف في إخباره ،

يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفى استمرار النفي ، والداخل عليه - لو - يفيد استمرار الامتناع ، كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه ، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه ، لا نفي التأكيد والدوام ، كقوله تعالى (وَمَأْتِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ) ردًا لقولهم (إِنَّا آمَنَّا) على أبلغ وجه وآكده [كما في قوله تعالى - الله يستهزئ بهم] حيث لم يقل - الله مستهزئ - بهم قصدا الى استمرار الاستهزاء وتجده وقتنا فوقتنا [و] دخولها على المضارع [في نحو قوله تعالى - ولو ترى] الخطاب لمحمد عليه السلام ، أو لكل من تتأتى منه الرؤية [إذ وقفوا على النار] أى أروها حتى يعاينوها أو أطلعوا عليها إطلاعاً هي تحتهم ، أو أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها ، وجواب - لو - محذوف ، أى لرايت أمراً فظيلاً [لتنزله] أى المضارع [منزلة الماضى ، لصدوره] أى المضارع أو الكلام [عن لا خلاف في إخباره] فهذه الحالة إنما هي في القيامة ، لكنها جعلت النفي ، كما أن المثبت يفيد استمرار الثبوت .

تطبيقات على التقيد بلو :

(١) قوله تعالى (وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ) .

(٢) لو يسمعون كما سمعت حديثها . خروا لعزة خاشعين سُجُوداً

دخلت لو على المضارع في الاول لاستحضار تلك الصورة الفظيعة ، وفي الثانى لاستحضار تلك الصورة المحبوبة .

كما في - ربما يود الذين كفروا ، أو لاستحضار الصورة

بمنزلة الماضي المتحقق ، فاستعمل فيها - لو وإذ - المختصان بالماضي ، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل - ولو رأيت - إشارة إلى أنه كلام من لاخلاف في إخباره ، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ، فهذا الأمر مستقبل في التحقيق ، ماض بحسب التأويل ، كأنه قيل : قد انقضى هذا الأمر ، لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً [كما] عدل عن الماضي إلى المضارع [في - ربما يود الذين كفروا] لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لاخلاف في إخباره ، وإنما كان الأصل هنا هو الماضي ، لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رُبَّ المكفوفة بما يجب أن يكون ماضياً ، لأنها للتقليل في الماضي ، ومعنى التقليل هنا أنه تُدهشهم أهوال القيامة فيبتهون ، فإن وجدت منهم إفاقة ما آمنوا ذلك ، وقيل هي مستعارة للتكثير أو للتحقيق ، ومفعول - يود - محذوف لدلالة - لو كانوا مسلمين - عليه ، ولو للتمنى حكاية لوذاذتهم ، وأما على رأى من جعل - لو - التي للتمنى حرفاً مضارعاً فمفعول - يود - هو قوله - لو كانوا مسلمين - [أو لاستحضار الصورة] عطاف على قوله - لتنزيله - يعني أن المدول إلى المضارع في نحو - ولو تري - إنما ذكر ، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار ، لأن المضارع بما يدل على الحال الحاضر

أمثلة أخرى :

- | | |
|----------------------------------|-------------------------------|
| (١) ولو كبس الحمار ثياب خور | لقال الناس يالك من حمار |
| (٢) قالوا الحماية زالت قلت لأعجب | بل كان باطلها فيكم هو العجبا |
| لو تسألون (النبي) يوم جندلها | بأي سيف على يافوخها ضربا |
| أبا لذي جر يوم السلم متشعرا | أم بالذي هز يوم الحرب مختضباً |

كما في قوله تعالى - فَشِيرُ سَحَابًا - استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة .

وأما تنكيره فلا رادة عدم الحصر والعهد ، كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم ، نحو - هدى للمتقين ، أو للتحقير .

الذي من شأنه أن يشاهد ، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك [كما في قوله تعالى - فشير سحاباً] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى (الله الذي أرسل الرياح) [استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] يعني صورة إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والاتقلابات المتفاوتة .

[وأما تنكيره] أى تنكير المسند [فلا رادة عدم الحصر والعهد] الدالّ عليهما التعريف [كقولك - زيد كاتب وعمرو شاعر ، أو للتفخيم نحو - هدى للمتقين] بناءً على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب (١) [أو للتحقير] نحو - ما زيد شيئاً .

(١) ويجوز أن يكون حالاً ، فلا يكون من هذا الباب .

تطبيقات على تنكير المسند :

(١) قوله تعالى (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمُ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لَيَقُولُنَّ يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ) .

(٢) آراؤه وعطاياه ونعمته وعفوه رحمة للناس كلهم

وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ فَلْيَتَكُونِ الْفَائِدَةُ أَنَّهُ كَمَا مَرَّ .
وَأَمَّا تَرْكُهُ فَيُظَاهَرُ مِمَّا سَبَقَ .

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ

[وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ] أَيْ الْمُسْنَدُ [بِالْإِضَافَةِ] نَحْوُ - زَيْدٌ غُلَامٌ رَجُلٍ [أَوْ الْوَصْفِ]
نَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ عَالِمٌ [فَلْيَتَكُونِ الْفَائِدَةُ أَنَّهُ] لَمَّا مَرَّ مِنْ أَنْ زِيَادَةَ الْخُصُوصِ تَوْجِبُ أَثْمَّةَ
الْفَائِدَةِ ، وَعَلِمَ أَنْ جَعَلَ مَعْمُولَاتِ الْمُسْنَدِ كَالْحَالِ وَنَحْوَهُ مِنَ الْمُقَيَّدَاتِ ، وَجَعَلَ
الْإِضَافَةَ وَالْوَصْفَ مِنَ الْمُتَخَصِّصَاتِ إِنَّمَا هُوَ مُجَرَّدُ اصْطِلَاحٍ ، وَقِيلَ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ
جِبَارَةٌ عَنْ نَقْصِ الشُّيُوعِ ، وَلَا شُبُوحَ لِلْفِعْلِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى مُجَرَّدِ الْمَفْهُومِ وَالْحَالِ
تَقْيِيدُهُ ، وَالْوَصْفُ يَجِيءُ فِي الْأَسْمِ الَّذِي فِيهِ الشُّيُوعُ فَيُخَصِّصُهُ ، وَفِيهِ نَظَرُ (١) .
[وَأَمَّا تَرْكُهُ] أَيْ تَرْكُ تَخْصِيصِ الْمُسْنَدِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْوَصْفِ [فَيُظَاهَرُ مِمَّا سَبَقَ]
فِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُسْنَدِ لِمَنْعِهِ مِنْ تَرْيَةِ الْفَائِدَةِ .

[وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ فَلِلْفَائِدَةِ السَّامِعِ حُكْمًا عَلَى أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَهُ بِأَحَدِي طَرُقِ التَّعْرِيفِ]
نَكَرَ الْمُسْنَدُ فِي الْأَوَّلِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْقِيرِ ، وَفِي الثَّانِي لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْظِيمِ .
أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

(١) وَقَدْ يَتْرَكَ الْغَدَرُ الْفَتَى وَطَعَامُهُ إِذَا هُوَ أَمْسَى حَلْبَةً مِنْ دَمِ الْقَصْدِ

(٢) لَيْسَ الْجَمَالُ بِمُتَوَزَّرٍ قَاعِلٌ وَإِنْ رُدَّتْ بُرْدًا

إِنْ الْجَمَالُ مَعَادِنٌ وَمَنَاقِبٌ أَوْرَثَنَ بَحْدًا

(١) لِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهِ شُّيُوعٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ احْتِمَالِهِ الصَّدَقَ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ يَفْرَضُ مِنْ
غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى التَّعْيِينِ ، كَمَا فِي قَوْلِكَ - جَاءَنِي زَيْدٌ - لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْمَجِيءَ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوبِ

بِأَخْرَ مِثْلَهُ أَوْ لَازِمَ حُكْمٍ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - زَيْدٌ أَخُوكَ وَعَمَرُو الْمُنْطَلِقُ ، بِاعْتِبَارِ
تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ وَعَكْسِهِمَا ،

يعنى أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه
نسكرة ومسند معروفة في الجملة الخبرية (١) [بِأَخْرَ مِثْلَهُ] أى حكما على أمر معلوم بأمر
آخر مثله في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف ، سواء اتحد الطريقان ، نحو -
الراكب هو المنطلق - أو اختلفا ، نحو - زيد هو المنطلق [أو لازم حكم] عطف على -
حكما [كذلك] أى على أمر معلوم بآخر مثله ، وفي هذا تنبيه على أن كَوْنُ الْمُبْتَدَأِ
والخبر معلومين لا ينافى إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة ، لأن العلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يستلزم العلم باسناد أحدهما إلى الآخر [نحو - زيد أخوك ، وعمرو المنطلق]
حَالٌ كَوْنٌ - المنطلق - مَعْرُفًا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس] وظاهر لفظ الكتاب
أن نحو - زيد أخوك - إنما يقال لمن يعرف أن له أخا ، والمذكور في الايضاح أنه
يقال لمن يعرف زيدا بعينه ، سواء كان يعرف أن له أخا أم لم يعرف ، ووجه التوفيق
ما ذكره بعض المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الاضافة على اعتبار العهد ،
ولا لم يبق فرق بين - غُلَامٌ زَيْدٌ ، وَغُلَامٌ لَزَيْدٍ - فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
نسكرة ، لَكِنَّ كَثِيرًا مَا يُقَالُ - جاءني غلام زيد - من غير إشارة إلى مُعَيَّنٍ (٢) كالمعرف
باللام ، وهو خلاف وضع الاضافة ، فما في الكتاب ناظر إلى أصل الوضع ، وما في
الايضاح إلى خلافه [وعكسهما] أى نحو عكس المثالين المذكورين ، وهو - أخوك
زيد ، والمنطلق عمرو - والضابط في التقديم أنه إذا كان للشئ صفتان من صفات
وغیره (١) بخلاف الجملة الانشائية ، فانه يجوز أن يكون الخبر فيها معرفة والمبتدأ
نسكرة ، نحو قولك - من أبوك - فان - من - مبتدأ عند سيبويه مع كونها نسكرة
وخبيرها معرفة (٢) أى من غلمانه .

وَالثَّانِي قَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا نَحْوُ - زَيْدُ الْأَمِيرِ ، أَوْ مُبَالِغَةً لِكَمَالِهِ فِيهِ ، نَحْوُ - عَمْرُو الشَّجَاعِ ،

التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ ، وأيهما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفاءه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبراً ، فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت - زيد أخوك - وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعمين وأردت أن تعينه عنده ، قلت - أخوك زيد - ولا يصح - زيد أخوك - ويظهر ذلك في نحو قولنا - رَأَيْتُ أَسْوَدًا غَابَهَا الرَّمَاحُ - ولا يصح - رماحها الغاب (١) [والثاني] يعني اعتبار تعريف الجنس [قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً نحو - زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواء [أو مبالغة لکاله فيه] أى لکمال ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس [نحو - عمرو الشجاع] أى الکامل في الشجاعة ، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الکمال ، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ ، نحو - الأمير زيد ، والشجاع عمرو - ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو ، والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر ، سواء كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر ، وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك ، نحو - هو الرجل الكريم ، وهو السائر راكباً ، وهو الأمير في البلد ، وهو الواهب ألف قنطار - وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتَصَفُّح تراكيب البلغاء ، وقوله - قد يفيد - بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر ، كما في قول الخنساء :

(١) وهذا لأن المعلوم للأسود هو الغاب لأنه مبيته ، فيجب تقديمه وجعله

وَقِيلَ الْاسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ لِلْخَبَرِ لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصُ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ .

إِذَا قُبِحَ الْبَكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بَكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلًا .

فانه يُعْرَفُ بِحَسَبِ الذَّوْقِ السَّلِيمِ وَالطَّبْعِ الْمُسْتَقِيمِ وَالتَّدَرُّبِ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ لَيْسَ الْمَعْنَى هُنَا عَلَى الْقَصْرِ (١) وَإِنْ أُمَكِّنَ ذَلِكَ بِحَسَبِ النَّظَرِ الظَّاهِرِ وَالتَّأَمُّلِ الْقَاصِرِ [وَقِيلَ] فِي نَحْوِ - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - [الْإِسْمُ مُتَعَيِّنٌ لِلْإِبْتِدَاءِ] تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ [لِذِلَالَتِهِ عَلَى الذَّاتِ ، وَالصِّفَةُ] مُتَعَيِّنَةٌ [لِلْخَبَرِ] تَقَدَّمتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ [لِذِلَالَتِهَا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ] لِأَنَّ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْمُنْسُوبِ ، وَالذَّاتُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهَا ، وَالصِّفَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ ، فَسَوَاءٌ قُلْنَا - زَيْدُ الْمُنْطَلَقِ ، أَوْ الْمُنْطَلَقُ زَيْدٌ - يَكُونُ - زَيْدٌ - مُبْتَدَأً وَالْمُنْطَلَقُ خَبَرٌ ، وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ قَدَسَ اللَّهُ سِرَّهُ [وَرَدَّ بِأَنَّ الْمَعْنَى الشَّخْصَ الَّذِي لَهُ الصِّفَةُ صَاحِبُ الْإِسْمِ] يَعْنِي أَنَّ الصِّفَةَ تَجْعَلُ دَلَالَةً عَلَى الذَّاتِ وَمُسْتَدًّا إِلَيْهَا ، وَالْإِسْمُ يَجْعَلُ دَالًا عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ وَمُسْتَدًّا .

مُبْتَدَأُ (١) وَهَذَا لِأَنَّ الْكَلَامَ لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْبَكَاءَ عَلَى هَذَا الْمُرْتَبِ قَبِيحٌ كَغَيْرِهِ ، وَهُوَ يَحْصُلُ بِمَجْرَدِ إِخْرَاجِ بَكَائِهِ مِنَ الْقَبِيحِ إِلَى الْحَسَنِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَصْرِ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا فِي مَقَامٍ مِنْ يَسْلَمُ حَسَنُ الْبَكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ وَلَسْكَنُهُ يَدْعَى حَسَنَ الْبَكَاءِ عَلَى غَيْرِهِ أَيْضًا ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِقَصْرِ حَسَنِ الْبَكَاءِ عَلَى الْمُرْتَبِ دُونَ غَيْرِهِ .

تَطْبِيقَاتُ عَلَى تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِّ :

(١) هُوَ الْوَاهِبُ الْمِائَةَ الْمُصْطَفَاةَ إِمَّا مَخَاضًا وَإِمَّا عِشَارًا

(٢) وَنَحْنُ التَّارِكُونَ لِمَا سَخَطْنَا وَنَحْنُ الْآخِذُونَ لِمَا رَضِينَا

تَعْرِيفُ الْمُسْتَدِّ فِي الْأَوَّلِ وَفِي الثَّانِي لَافَادَةُ قَصْرِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ

وَأَمَّا كَوْنُهُ جُمْلَةً فَلِلتَّقْوَى أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا كَمَا مَرَّ ،

[وأما كونه (١)] أى المسند [جملة فللتقوى] نحو - زيد قام [أو لكونه سببياً]
نحو - زيد أبوه قائم [كما مر] من أن إفراده يكون لكونه غير سببى مع عدم إفادة
التقوى ، وسبب التقوى فى مثل - زيد قام - على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند اليه شئ ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى
ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه ، سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمناً له ، فينقسم
بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بالآ يكون مُشَابِهاً للخالى عن الضمير ،
كما فى - زيد قائم - صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسب الحكم قُوَّةً ، فعلى هذا
يختص التقوى بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو - زيد ضربته -
ويجب أن يجعل سببياً (٢) وأما على ما ذكره الشيخ فى دلائل الإعجاز ، وهو أن
الاسم لا يؤتى به مُعْزًى عن العوامل اللفظية إلا للحديث قد نُوى إسنادُه إليه ، فإذا
قلت - زيد - فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا تَوَطُّعٌ له وتَقْدِمَةٌ
للاعلام به ، فإذا قلت - قام - دخل فى قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت وأمنع
من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بَعَثَةً مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه
فى مقام المدح والفخر .

أمثلة أخرى :

(١) أَخَوَكَ الَّذِي إِنْ تَدَعُهُ لِمُلَّةٍ يُجْعَلُكَ وَإِنْ تَغَضَّبَ إِلَى السَّيْفِ يَغَضَّبُ

(٢) وَإِنْ سَنَّمَ الْمَجْدَ مِنْ آلِ هَاشِمٍ بَنُو بَنَاتٍ مَخْرُومٍ وَوَالِدُكَ الْعَبْدُ

(١) هذا مقابل قوله فيما سبق - وأما إفراده - وما ذكره بعد هذا من كونه فعلاً
أو اسماً الخ داخل فى كونه مفرداً (٢) لأن الاتيان بالجملة إما للتقوى وإما للسببية ، فإذا
انتفى أحدهما تعين الآخر .

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفَعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ ، وَظَرْفِيَّتُهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ مُقَدَّرَةٌ
بِالْفَعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ فَلَا نَ ذِكْرَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أَهْمُ كَمَا مَرَّ

والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ، فيدخل فيه نحو - زيد ضربته ، وزيد مررت به - وبما يكون المسند فيه جملة لا للشيئية أو التقوى .
خبر ضمير الشأن ، ولم يتعرض له لشهرة أمره ، وكونه معلوما بما سبق ، وأما صورة التخصيص نحو - أنا سعت في حاجتك ، ورجل جاءني - فهي داخلة في التقوى على مامر (١) [واسميَّتْهَا وَفَعْلِيَّتْهَا وَشَرْطِيَّتْهَا لِمَا مَرَّ] يعنى أن كون المسند جملة للشيئية أو التقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت ، وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط [وظَرْفِيَّتْهَا لِاخْتِصَارِ الْفَعْلِيَّةِ إِذْ هِيَ] أى الظرفية [مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الفعل هو الاصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الاصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الاول بوقوع الظرف صلة للبوصول (٢) نحو - الذى فى الدار اخوك - وأجيب بأن الصلة من مَظَانَّ الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال - إذا الظرف مقدر بالفعل على الأصح - لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضى أن الجملة الظرفية مقصورة باسم الفاعل على القول الغير الأصح ، ولا يخفى فساده .

[وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ] أى تأخير المسند [فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر] فى تقديم المسند إليه .

(١) من أن صورة التخصيص فيها تقوية أيضا (٢) فإنه فى هذه الحالة يجب تقدير الفعل ، لأن الصلة يجب أن تكون جملة .

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ فَلِتَنْخَصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ
الدُّنْيَا ، وَلِهَذَا لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ فِي - لَا رَبِّبَ فِيهِ - لِثَلَا يُفِيدُ ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي
سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى ،

[وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ] أَيْ تَقْدِيمِ [المُسْنَدِ فَلِتَنْخَصِيصِهِ بِالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ] أَيْ لِقَصْرِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ
عَلَى الْمُسْنَدِ عَلَى مَا حَقَّقْنَاهُ فِي ضَمِيرِ الْفَصْلِ ، لِأَن مَعْنَى قَوْلِنَا - تَبَيَّنَ أَنَا - هُوَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ
عَلَى التَّمْيِيزِ لَا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقَيْسَةِ [نَحْوُ - لَا فِيهَا غَوْلٌ - أَيْ بِخِلَافِ خُمُورِ الدُّنْيَا]
فَإِنْ فِيهَا غَوْلٌ ، فَإِنْ قُلْتُ : الْمُسْنَدُ هُوَ الظَّرْفُ ، أَعْنَى - فِيهَا - وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ
عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَى جِزءٍ مِنْهُ ، أَعْنَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ الرَّاجِعِ إِلَى خُمُورِ الْجَنَّةِ - قُلْتُ : الْمَقْصُودُ
أَن عَدَمَ الْغَوْلِ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِبَنِي
خُمُورِ الدُّنْيَا ، وَإِنْ اعْتَبِرْتَ النِّفَى فِي جَانِبِ الْمُسْنَدِ فَاَلْمَعْنَى أَنَّ الْغَوْلَ مَقْصُورٌ عَلَى عَدَمِ
الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الْجَنَّةِ لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى عَدَمِ الْحَصُولِ فِي خُمُورِ الدُّنْيَا ، فَاَلْمُسْنَدُ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ
عَلَى الْمُسْنَدِ قَصْرًا غَيْرَ حَقِيقِيٍّ ، وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) وَلِظَاهِرِهِ
مَا ذَكَرَ صَاحِبُ الْمِفْتَاحِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي) مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى - حَسَابُهُمْ
مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى رَبِّي لَا يَتَجَاوِزُهُ إِلَى الْإِتِّصَافِ بِعَلَى ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ مِنْ قَصْرِ
الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَكْسِ ، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ يُفِيدُ
التَّخْصِيسَ [لَمْ يُقَدِّمِ الظَّرْفُ] الَّذِي هُوَ الْمُسْنَدُ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ [فِي - لَا رَبِّبَ فِيهِ] وَلَمْ
يَقُلْ - لَا فِيهِ رَبِّبٌ [لِثَلَا يُفِيدُ] تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ [ثُبُوتَ الرَّيْبِ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى] بِبَنَاءِ
عَلَى اخْتِصَاصِ عَدَمِ الرَّيْبِ بِالْقُرْآنِ ، وَإِنَّمَا قَالَ فِي سَائِرِ كُتُبِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ الْمَعْتَبَرُ
فِي مُقَابَلَةِ الْقُرْآنِ ، كَمَا أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي مُقَابَلَةِ خُمُورِ الْجَنَّةِ هِيَ خُمُورُ الدُّنْيَا لِأَنَّ مَطْلَقَ الْمَشْرُوبَاتِ

أَوِ التَّنْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا نَعْتَ ، كَقَوْلِهِ :
 لَهُ هَمٌّ لَا مُتَهَيٍّ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ
 أَوِ التَّفَاوُلِ أَوِ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :

وغيرها [أو التنبية] عطف على تخصيصه ، أى تقديم المسند للتنبية [من أول الأمر
 على أنه] أى المسند [خبر لا نعت] إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال - من
 أول الأمر - لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر الى أنه لم يرد
 فى الكلام خبر للمبتدأ [كقوله :

لَهُ هَمٌّ لَا مُتَهَيٍّ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصَّغَرَى أَجَلَ مِنَ الدَّهْرِ (١)
 حيث لم يقل - هَمٌّ لَهُ [أو التفاؤل نحو] :

سَعِدْتُ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ (٢)

[أو التشويق الى ذكر المسند اليه] بأن يكون فى المسند المتقدم طول يُشَوِّقُ النفس
 الى ذكر المسند اليه ، فيكون له وَقْعٌ فى النفس ، وَحَلٌّ من القبول ، لأنَّ الحاصل بعد
 الطلب أعزُّ من الْمُنْسَاقِ بلا تعب [كقوله :

(١) هو لبكر بن النطاح من شعراء الدولة العباسية ، أو لحسان بن ثابت من
 الشعراء المخضرمين ، والشاهد فى قوله - له همم - فلو أخرج المسند فيه لثوهم أنه نعت
 للنكرة قبله والجملة بعده خبر ، وهذا خلاف مقصوده .

(٢) هو من قول بعضهم :

سَعِدْتُ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ وَتَزَيَّنْتُ بِمِثَالِكَ الْأَعْوَامِ

والشاهد فى قوله - سعدت - وتزينت - فالتقديم فيهما للتفاؤل .

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

ثلاثة [هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله [تشرق] من أشرق - بمعنى صار مضيئاً [الدنيا] فاعل - تشرق - والعائد الى الموصوف هو الضمير المجزوف في قوله [بيهجتها] أى بحسنها ونضارتها ، أى تصير الدنيا مُنَوَّرَةً بيهجة هذه الثلاثة وبهائها ، والمسند اليه المتأخر هو قوله [شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر] (١) .

(١) هو لمحمد بن وهيب من شعراء الدولة العباسية ، وأبو إسحاق هو المعتصم بالله الملك العباسي .

تطبيقات على تقديم المسند :

(١) ثلاثة ليس لها إِيَابُ الوقت والجمال والشباب

(٢) سلامُ الله يأمطرُ عليها وليس عليك يأمطرُ السلامُ

(٣) يَمَنَّ الله طَلْعَةَ الْمَهْرَجَانِ كُلُّ يَمْنٍ عَلَى الْإِمِيرِ الْهَجَانِ

قدم المسند في الأول - ثلاثة - لافادة التشويق ، وفي الثاني - عليك - لمجرد الاهتمام ، وفي الثالث - يَمَنَّ - للتفاؤل .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ)

(٢) ومن نَكَدِ الدُّنْيَا عَلَى الْخُرَّانِ يَرَىٰ عَدُوًّا لَهُ مَا مِنْ صِدَاقَةٍ بَدُ

(٣) إِنْ فِي الْغَرْبِ أَعْيُنًا رَاصِدَاتٍ كَحَلَّتْهَا الْأَطْمَاعُ فَيَكُمُ بِسُهِدٍ

تَنْبِيْهٌ

كثيرٌ مما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بهما كالأذكر والحذف وغيرهما ، والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما .

(تنبيه)

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعنى باب المسند [والذي قبله] يعنى باب المسند اليه [غير مختص بهما ، كالأذكر والحذف وغيرهما] من التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق ، وإنما قال - كثير مما ذكر - لأن بعضها مختص بالباين ، كضمير الفصل المختص بما بين المسند اليه والمسند ، وكذلك المسند فعلا ، فانه مختص بالمسند ، إذ كل فعل مسند دائما ، وقيل هو إشارة الى أن جميعها لا يجري في غير الباين ، كالتعريف فانه لا يجري في الحال والتمييز ، كالتقديم فانه لا يجري في المضاف اليه ، وفيه نظر ، لأن قولنا - جميع ما ذكر في الباين غير مختص بهما - لا يقتضى أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند اليه والمسند ، فضلا عن أن يجري كل منها فيه ، إذ يسكني لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يفايرهما ، فافهم [والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما] أى في الباين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والملحقات بها (١) والمضاف اليه

(١) هى الحال والتمييز وما أشبههما .

تطبيقات على هذه الأحوال في غير الباين :

(١) قوله تعالى - (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ) .

أَحْوَالُ مُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ مَعَهُ

أحوال متعلقات الفعل

قد أشير في التنبيه إلى أن كثيرا من الاعتبارات السابقة يجرى في مُتَعَلِّقَاتِ الفعل ،
لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض (١) من ذلك لاختصاصه بمزيد بحث ، ومهد
لذلك مقدمة (٢) فقال :

حذف المفعول

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أى ذكر

(٢) لَعْدَةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلَ يُلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

نكر المجرور في الأول - بحرب - للدلالة على التعظيم ، وقدم الحال في الثانى
- مُوَحِّشًا - للاهتمام به .

أمثلة أخرى :

(١) وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

(٢) بِكَ اقْتَدَيْتِ الْآيَامَ فِي حَسَنَاتِهَا وَشَيْعَتُهَا لَوْلَاكَ لَمْ تَكْرِيْبُ

(١) وهو ثلاثة اعتبارات : حذف المفعول ، وتقديمه على الفعل ، وتقديم بعض
المعمولات على بعض .

(٢) هذا التمهيد لاعتبار حذف المفعول وحده ، لا للاعتبارات الثلاثة .

إِفَادَةٌ تَلْبِسُهُ بِهِ لَا إِفَادَةٌ وَقُوعُهُ مُطْلَقًا ، فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ فَالْغَرَضُ إِنْ كَانَ إِثْبَاتُهُ
لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيُهُ عَنْهُ مُطْلَقًا نَزَلَ مَنْزِلَةُ اللَّازِمِ وَلَمْ يَقْدَرْ لَهُ مَفْعُولٌ ، لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ
كَالْمَذْكُورِ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ مُطْلَقًا كِنَايَةً عَنْهُ

كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما [إفادة تلبسه به] أى
تلبس الفعل بكل منهما ، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه ، وأما بالمفعول فمن جهة
وقوعه عليه [لا إفادة وقوعه مطلقا] أى ليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل
وثبوته فى نفسه من غير إرادة أَنْ يُعْلَمَ بِمَنْ وَقَعَ وَعَلَى مَنْ وَقَعَ ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ ذَلِكَ
لَقِيلَ - وَقَعَ الضَرْبُ ، أَوْ وَجِدَ ، أَوْ ثَبَتَ - من غير ذكر الفاعل أو المفعول لكونه عبثا
[فإذا لم يذکر] المفعول به [معه] أى مع الفعل المتعدى المسند الى فاعله [فالغرض إن
كان إثباته] أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا] أى من غير اعتبار عموم فى
الفعل بأن يراد جميع أفرادهِ ، أو خصوص بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه
بمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ فَضْلا عَنْ عُمُومِهِ وَخُصُوصِهِ [نزل] الفعل المتعدى [منزلة اللازم ولم
يقدر له مفعول ، لأن المقدر كالمذكور] فى أن السامع يفهم منهما أن الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ ، فأن قولنا - فلان يعطى الدنانير -
يكون لبيان جنس ما يتناولهُ الإعطاء ، لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبت

له إعطاء غير الدنانير ، لامع من نفى أن يوجد منه إعطاء [وهو] أى هذا القسم الذى
نزل منزلة اللازم [ضربان : لأنه إما أن يجعل الفعل] حال كونه [مطلقا] أى من
غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول [كناية عنه] (١)

(١) فيكون الفعل المطلق ملزوما والفعل المقيد لازما ، لأن السكناية ينتقل فيها من
الملزوم إلى اللازم ، ولا يخفى أن المقيد ليس لازما للمطلق إلا أنه يكفى فى هذا اللزوم

مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مَخْصُوصٍ دَلَّتْ عَلَيْهِ قَرِينَةُ أَوَّلًا، الثَّانِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى - قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ - (السَّكَاكِي) ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ التَّعْمِيمِ دَفْعًا لِلتَّحَكُّمِ ،

أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولاً] بجعل كذلك [الثاني كقوله تعالى - قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون (١)] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ، وإنما قدم الثاني لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتماماً بحاله [السكاكى] ذَكَرَ في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطايا لا استدلالياً ، كقوله صلى الله عليه وسلم - « الْمُؤْمِنُ غَرٌّ كَرِيمٌ وَالْمُنَافِقُ خَبٌّ ثَمِيمٌ » - حُمِلَ الْمَعْرُفُ بِاللَّامِ مَفْرُوداً ثَانٍ أَوْ جَمْعاً عَلَى الِاسْتِغْرَاقِ بَعْلَةً لِيَهَامَ أَنْ الْقَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِ الْمُنْتَاسِوِينَ عَلَى الْآخَرِ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي بَحْثِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْقَصْدُ إِلَى نَفْسِ الْفِعْلِ بِتَنْزِيلِ الْمُتَعَمِّدِ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ ذَهَاباً فِي نَحْوِ - فَلَانْ يَعْطَى - إِلَى مَعْنَى يَفْعَلُ الْإِعْطَاءِ وَيُوجَدُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ لِيَهَامَا لِلْمُبَالَغَةِ بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ اللَّامِ الِاسْتِغْرَاقِ ، فَجَعَلَ الْمُصَنِّفُ قَوْلَهُ - بِالطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ - إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ - ثُمَّ إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا لَا اسْتِدْلَالِيًّا حَمَلَ الْمَعْرُوفَ بِاللَّامِ عَلَى الِاسْتِغْرَاقِ - وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ [ثُمَّ] أَى بَعْدَ كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَ أَصْلِ الْفِعْلِ وَتَنْزِيلَهُ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ كَوْنِهِ كُنَايَةً [إِذَا كَانَ الْمَقَامُ خَطَايَا] يَكْتَفَى فِيهِ بِمَجْرَدِ الظَّنِّ [لَا اسْتِدْلَالِيًّا] يَطْلُبُ فِيهِ الْيَقِينَ الْبَرَهَانِي [أَفَادَ] الْمَقَامَ أَوْ الْفِعْلَ [ذَلِكَ] أَى كَوْنِ الْغَرَضِ ثُبُوتَهُ لِفَاعِلِهِ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ مَطْلَقاً [مَعَ التَّعْمِيمِ] فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ [دَفْعاً لِلتَّحَكُّمِ] الْإِلَازِمِ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى فَرْدٍ دُونَ آخَرَ ، وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ مَعْنَى يَعْطَى الْإِدْعَائِي (١) - أَصْلُ هَذَا - الَّذِينَ يَعْلَمُونَ الدِّينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَهُ - فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ وَنَزَلَ الْفِعْلَ مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ مُبَالَغَةً فِي الذَّمِّ ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْجَاهِلِينَ بِالدِّينِ لَا عِلْمَ عَنْدهُمْ أَصْلًا .

وَالْأَوَّلُ كَقَوْلِ الْبَحْثِيِّ فِي الْمُعْتَرِّ بِاللَّهِ .

شَجَوْ حُسَّادَهُ وَغَيَظُ عَدَاةَ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكَ مُحَاسِنَهُ وَأَخْبَارُهُ الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ
عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا إِلَى مُنَازَعَتِهِ سَبِيلًا ،

حيثُ يُفْعَلُ الْإِعْطَاءُ ، فَالْإِعْطَاءُ الْمَعْرُوفُ بِإِلَامِ الْحَقِيقَةِ يَحْمِلُ فِي الْمَقَامِ الْخُطَابِيِّ عَلَى
اسْتِغْرَاقِ الْإِعْطَاءِ وَشُمُولِهَا مِبَالِغَةً لِّثَلَا يُلْزَمُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمُتَسَاوِينَ عَلَى الْآخَرِ ،
لَا يَقَالُ إِفَادَةُ التَّعْمِيمِ فِي أَفْرَادِ الْفِعْلِ تَنَافِي كَوْنِ الْغَرَضِ الثَّبُوتِ أَوِ النِّفْيِ عَنْهُ مُطْلَقًا ، بَأَيِّ
مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عُمُومٍ وَلَا خُصُوصٍ ، لِأَنَّا نَقُولُ لَا نَسْلُمُ ذَلِكَ فَإِنْ عَدِمَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُعْتَبَرًا
فِي الْغَرَضِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدِمَ كَوْنِهِ مُفَادًا مِنَ الْكَلَامِ ، فَالتَّعْمِيمُ مُفَادٌ غَيْرُ مُقْصُودٍ ، (١)
وَلِبَعْضِهِمْ فِي هَذَا الْمَقَامِ تَخِيلَاتٌ فَاسِدَةٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهَا ، فَلَمْ تَعْرَضْ لَهَا .
[وَالْأَوَّلُ] وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْفِعْلَ مُطْلَقًا كُنْيَاةً عَنْهُ مُتَعَلِّقًا بِمَفْعُولٍ مُخْصُوصٍ
[كَقَوْلِ الْبَحْثِيِّ فِي الْمُعْتَرِّ بِاللَّهِ] تَعْرِيضًا بِالْمُسْتَعِينِ بِاللَّهِ :

شَجَوْ حُسَّادَهُ وَغَيَظُ عَدَاةَ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعُ وَاعٍ
[أَيُّ أَنْ يَكُونَ ذُو رُؤْيَا وَذُو سَمْعٍ فَيُدْرِكُ] بِالْبَصَرِ [مُحَاسِنَهُ وَ] بِالسَّمْعِ [أَخْبَارَهُ
الظَّاهِرَةَ الدَّالَّةَ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ الْإِمَامَةَ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يَجِدُوا] نَصْبٌ عَطْفٌ عَلَى - يَدْرِكُ -
أَيُّ فَلَا يَجِدُ أَعْدَاؤَهُ وَحُسَّادَهُ الَّذِينَ يَتَمَنُّونَ الْإِمَامَةَ [إِلَى مُنَازَعَتِهِ] الْإِمَامَةَ [سَبِيلًا]
فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ زَلَّ - يَرَى وَيَسْمَعُ - مِنْزِلَةَ الْإِلَازِمِ ، أَيُّ مِنْ يُصْدَرُ عَنْهُ السَّمْعُ وَالرُّؤْيَا

(١) رد هذا بأن ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة في شيء ، إذ
البلغاء لا يعملون في الإفادة إلا على ما يقصدونه ، فالأولى في الجواب أن يقال إن
الغرض من نفس الفعل الثبوت أو النفي مطلقاً ، وأما التعميم في أفراد الفعل فمستفاد
بمعونة المقام الخطابى .

وَلَا وَجَبَ التَّقْدِيرُ بِحَسَبِ الْقَرَأْنِ .
ثُمَّ الْخَذْفُ لِأَمَّا لِلْبَيَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ كَمَا فِي فِعْلِ الْمَشْيَةِ مَا لَمْ يَكُنْ تَعَلُّقُهُ بِهِ غَرِيْبًا
نَحْوُ - فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ -

من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول
مخصوص هو محاسنه وأخباره بادغام الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه ،
وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره ، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من
الكثرة والاشتهار إلى حيث يتمتع خفاؤها ، فأبصرها كل رآه وسمعها كل وَاَع ، بل
لا يبصر الرائي إلا تلك الآثار ، ولا يسمع الراعي إلا تلك الأخبار ، فذكر المألوم
وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية ، ففي ترك المفعول والاعراض عنه إشعار
بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفى فيها مجرد أن يكون ذو سمع
وذو بصر حتى يعلم أنه المتقرر بالفضائل ، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول أو تقديره .

[وإلا] أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند
إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا ، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب
التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول ، إِنَّ عَامًّا فَعَامٌّ وَإِنْ خَاصًّا فَخَاصٌّ ،
ولما وجب تقدير المفعول تعيين أنه مراد في المعنى ومحدوف من اللفظ لغرض ، فأشار
إلى تفصيل الغرض بقوله [ثم الحذف إما للبيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة]
والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطا (١) فإن الجواب يدل عليه ويدينه ، لكنه إنما
يحذف [ما لم يكن تعلقه به] أى تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريبا نحو - فلو شاء لهداكم
أجمعين] أى لو شاء الله هدايتكم لهداكم أجمعين ، فانه لما قيل - لو شاء - علم السامع أن
(١) مثل الشرط غيره ، نحو - بمشيئته الله تهتدون - أى بمشيئته هدايتكم تهتدون .

بِخِلَافٍ نَحْوُ :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا
فَلَيْسَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَوَّلِ الْبُكَاءَ الْحَقِيقِيَّ .

هناك شيئًا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده ، فإذا جرى بجواب الشرط صار مبينًا له ، وهذا أوقع في النفس [بخلاف] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبًا ، فإنه لا يحذف حيثنذ ، كما في [نحو] قوله :

[ولو شئت أن أبكي دما لبكيت] عليه ولكن ساحة الصبر أوسع (١)
فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به [وأما قوله :

وَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا (٢)
فليس منه [أي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به (٣) على ما ذهب إليه صدر الأفاضل في ضَرَامِ السَّقَطِ ، من أن المراد - لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا - فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل - لو شئت بكيت تفكرا - لأن تعلق المشيئة ببكاء التفكير غريب كتعلقها ببكاء الدم ، وإنما لم يكن من هذا الْقَبِيلِ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري ، لأنه أراد أن يقول :

(١) هو لاسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدولة العباسية ، والمراد أن ساحة الصبر أوسع من ساحة البكاء (٢) هو لاثني الحسن علي بن أحمد الجوهري من شعراء الدولة العباسية (٣) بل ليس من الحذف مطلقا ، لأن المفعول فيه مذكور وهو أن أبكي .

وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْحَمٍ إِرَادَةٍ غَيْرِ الْمُرَادِ ابْتِدَاءً كَقَوْلِهِ :
وَكَمْ ذُدَّتْ عَنِّي مِنْ تَحَامُلٍ حَادِثٍ وَسُورَةٍ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظَمِ

أَفَنَاتِي التَّحْوِيلَ فَلَمْ يَبْقَ مَعْنَى غَيْرِ خَوَاطِرٍ تَجُولُ فِيَّ ، حَتَّى لَوْ شِئْتُ الْبُكَاءَ فَهَرَيْتُ جَفَوْنِي
وَعَصَرْتُ هَبْنِي لَيْسِيلَ مِنْهَا دَمْعٌ لَمْ أَجِدْهُ وَخَرَجَ مِنْهَا بِدَلَ الدَّمْعِ التَّفَكُّرَ ، فَالْبُكَاءُ الَّذِي
أَرَادَ إِيْقَاعَ الْمَشِيشَةِ عَلَيْهِ بُكَاءٌ مُطْلَقٌ مِنْهُمْ غَيْرُ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَيْتَةِ ، وَالْبُكَاءُ الثَّانِي
مُقَيَّدٌ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِلأَوَّلِ وَيَسَانَا لَهُ (١) كَمَا إِذَا
قُلْتُ - لَوْ شِئْتُ أَنْ تُعْطِيَ دَرَاهِمًا أَعْطَيْتَ دَرَاهِمِينَ - كَذَا فِي دَلَائِلِ الْإِعْجَازِ ، وَمِمَّا نَشَأُ
فِي هَذَا الْمَقَامِ مِنْ سُوءِ الْفَهْمِ وَقِلَّةِ التَّدَبُّرِ مَا قِيلَ إِنَّ الْكَلَامَ فِي مَفْعُولٍ - ابْكِي - وَالْمُرَادُ
أَنْ الْبَيْتَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلٍ مَا حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ لِلْيَبَانِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ ، بَلْ إِنَّمَا حُذِفَ لِقَرَضِ
آخَرٍ ، وَقِيلَ (٢) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى - لَوْ شِئْتُ أَنْ ابْكِي تَفَكَّرَا بِكَيْتِ تَفَكَّرَا - أَيْ
لَمْ يَبْقَ فِي مَادَّةِ الدَّمْعِ ، فَصُرْتُ بِحَيْثُ أَقْدَرُ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ ، فَيَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا ذَكَرَ
فِيهِ مَفْعُولُ الْمَشِيشَةِ لِقَرَابَتِهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ تَرْتِيبَ هَذَا الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ - لَمْ يَبْقَ مَعْنَى
الشُّوْقِ غَيْرِ تَفَكُّرِي - يَأْتِي هَذَا الْمَعْنَى عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى بُكَاءِ التَّفَكُّرِ
لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِيبَقِ فِيهِ غَيْرِ التَّفَكُّرِ ، فَافْهَمْ .

[وَأَمَّا لِدَفْعِ تَوْحَمٍ إِرَادَةٍ غَيْرِ الْمُرَادِ] عَطَّفَ عَلَى - إِمَّا لِلْيَبَانِ [ابْتِدَاءً] مُتَعَلِّقٌ بِتَوْحَمِ
[كَقَوْلِهِ : وَكَمْ ذُدَّتْ] أَيْ دَفَعْتُ [عَنِّي مِنْ تَحَامُلٍ حَادِثٍ] يُقَالُ - تَحَامَلْتُ فُلَانٌ عَلَى -
إِذَا لَمْ يَبْعُدْ ، وَكَمْ خَبَرِيَّةٌ يُمِيزُهَا قَوْلُهُ - مِنْ تَحَامُلٍ - قَالُوا وَإِذَا فَصَلَ بَيْنَ كَمِ الْخَبَرِيَّةِ
وَيُمِيزُهَا بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ وَجِبَ الْإِتْيَانُ بَيْنَ ثَلَاثٍ يَلْتَبَسُ بِالْمَفْعُولِ ، وَحُلُّ كَمِ النَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا
مَفْعُولٌ - ذُدَّتْ - وَقِيلَ الْمُمِيزُ مَحْذُوفٌ - أَيْ لَمْ مَرَّةً - وَمِنْ فِي - مِنْ تَحَامُلٍ - زَائِدَةٌ ،
(١) وَلِهَذَا ذَكَرَ مَفْعُولَ الْمَشِيشَةِ هُنَا مَعَ عَدَمِ غَرَابَتِهِ (٢) هَذَا هُوَ قَوْلُ صَدْرِ الْأَفَاضِلِ ،
وَلِنَّمَا أَعَادَهُ لِيُبَيِّنَ وَجْهَ فُسَادِهِ .

إِذْ لَوْ ذَكَرَ اللَّحْمَ لَرُبَّمَا تَوَهُّمٌ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ أَنْ الْحَزْمَ لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعَظْمِ .
وَأَمَّا لِأَنَّهُ أُرِيدَ ذِكْرُهُ ثَانِيًا عَلَى وَجْهِهِ يَتَضَمَّنُ إِيْقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى صَرِيحِ لَفْظِهِ
إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِوُقُوعِهِ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ :
قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّو دَدَ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه [وسورة أيام] أى شدتها
وصولتها [حزن] أى قطع اللحم [إلى العظم (١)] فحذف المفعول ، أعنى اللحم
[إذ لو ذكر اللحم لرُبَمَا تَوَهُّمٌ قَبْلَ ذِكْرِ مَا بَعْدَهُ] أى ما بعد اللحم ، يعنى إلى العظم [أن
الحزم لم ينته إلى العظم] وإنما كان فى بعض اللحم ، فحذف دفعا لهذا التوهم [وأما
لأنه أريد ذكره] أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح
لفظه] لا على الضمير العائد اليه [إظهارا لكمال العناية بوقوعه] أى الفعل [عليه] أى
على المفعول ، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه [كقوله :
قد طلبنا فلم نجد لك فى السو دد والمجد والمكارم مثلا] (٢)
أى قد طلبنا لك مثلا ، فحذف - مثلا - إذا لو ذكره لكان المناسب فلم نجده

(١) البيت للبحرئى فى مدح أبى الصقر من قصيدة مطلعها :

أَعْنِ سَفَهَ يَوْمِ الْإِيْرَقِ أَمْ حِلْمٍ وَقُوفٌ بِرَبْعٍ أَوْ بَكَاءٌ عَلَى رَسْمٍ

(٢) هو للبحرئى فى مدح المعتز من قصيدة مطلعها :

إِنَّ سِيرَ الْخَلِيطِ حِينَ اسْتَقْلًا كَانَ عَوْنًا لِلدَّمْعِ لَمَّا اسْتَهْلًا

تطبيقات على حذف المفعول :

(١) فَلَوْ أَنَّ قَوْمِي أَنْطَقْتَنِي بِرَمَاحِهِمْ نَطَقْتُ وَلَكِنَّ الرَّمَاحَ أَجَرَتْ

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ تَرْكُ مُوَاجَهَةِ الْمَدُوحِ بِطَلَبِ مِثْلٍ لَهُ ، وَإِمَّا
لِلتَّعْمِيمِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ كَقَوْلِكَ - قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلَمُ - أَيْ كُلِّ أَحَدٍ ، وَعَلَيْهِ -
وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ -

فيفوت الغرض ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل [ويجوز أن يكون
السبب] في حذف مفعول - طلبنا [ترك مواجاة المدوح بطلب مثل له] قصدا إلى
المبالغة في التأدب معه ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه ، فإن العاقل لا يطلب
إلا ما يجز وجوده .

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار ، كقولك - قد كان منك ما يؤلم -
أى كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة ، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من
ذكر المفعول بصيغة العموم ، لكن يفوت الاختصار حيثئذ [وعليه] أى وعلى
حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى [والله يدعو إلى دار السلام]
أى جميع عباده ، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة ، والثاني تحقيقا .

(٢) لو شئت لم تُفسد سباحة حاتم كراماً ولم تهتم مأثر خالد

(٣) قوله تعالى - (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) .

حذف المفعول في الأول - والاصل (أجرتنى) لأنه نوله منزلة اللازم ليثبت أنه كان
من الرماح لإجراو وحبس اللالسن عن مدحهم ، حتى يلزم منه بطريق الكناية مطلوبه .
وهو أنها أجرتة - وحذفه في الثانى - والاصل (لو شئت عدم الافساد) لارادة
البيان بعد الابهام - وحذفه في الثالث - والاصل (يسقون غنمهم أو نحوه) للاختصار
أو لأن المراد لإثبات الفعل فى نفسه .

أمثلة أخرى :

(١) برد حشائى إن استطعت بلفظه فلقد قضر إذا تشاء وتنفع

وَأَمَّا لِحُجْرَةِ الْاِخْتِصَارِ عِنْدَ قِيَامِ قَرِينَةٍ ، نَحْوِ - أَصْغَيْتُ إِلَيْهِ - أَيْ أَذْنِي ، وَعَلَيْهِ -
أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ ، وَأَمَّا لِلرَّعَايَةِ عَلَى الْفَاصِلَةِ ، نَحْوِ - مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ
وَمَا قُلِي - وَأَمَّا لِاسْتِهْجَانِ ذِكْرِهِ ، كَقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - مَا رَأَيْتُ مِنْهُ وَلَا
رَأَى مِنِّي - أَيْ الْعَوْرَةَ .

[وإما لمجرد الاختصار] من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ،
وفي بعض النسخ [عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه ، وما يقال
من أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد ، لأن
هذا المعنى معلوم ، ومع هذا جار في سائر الأقسام ، فلا وجه لتخصيصه بمجرد
الاختصار [نحو - أصغيت إليه - أَيْ أَذْنِي ، وعليه] أي على الحذف لمجرد الاختصار
[قوله تعالى - رب أَرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ - أَيْ ذَاتَكَ] وهنا بحث وهو أن الحذف للتعميم
مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت
فالتعميم مستفاد من عموم المقدر سواء حُذِفَ أو لم يحذف ، فالحذف لا يكون إلا لمجرد
الاختصار .

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى)
[ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قُلِي] أي وما قللك ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر .
[وإما لاستهجان ذكره] أي ذكر المفعول [كقول عائشة رضى الله عنها -
ما رأيت منه] أي من النبي عليه السلام [ولا رأي مني ، أَيْ الْعَوْرَةَ] ، وإما لنكتة
أخرى كاخفائه ، أو التمكن من إنكاره إن مست إليه حاجة ، أو تعيينه حقيقة أو

(٢) وَإِذَا الْمَنِيَةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْقَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ

(٣) لَوْلَا الْمَشَقَّةُ سَادَ النَّاسُ كُلُّهُمْ الْجُودُ يُفْقِرُ وَالْأَقْدَامُ قَتَالُ

وَتَقْدِيمُ مَفْعُولِهِ وَنَحْوُهُ عَلَيْهِ لَرَدِّ الْخَطَا فِي التَّعْيِينِ ، كَقَوْلِكَ - زَيْدًا عَرَفْتُ -
لَمَنْ أَعْتَقَدْتُ أَنَّكَ عَرَفْتَ إِنْسَانًا وَأَنَّهُ غَيْرُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ لَتَأْكِيدهُ - لَأَغْيِرُهُ - وَلِذَلِكَ
لَا يَقَالُ - مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَا غَيْرُهُ ، وَلَا مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ وَلَكِنْ أَكْرَمْتُهُ -

ادعاء ونحو ذلك .

تقديم المفعول ونحوه

[وتقديم مفعوله] أى مفعول الفعل [ونحوه] أى نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال وما أشبه ذلك [عليه] أى على الفعل [لرد الخطأ فى التعيين كقولك -
زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا] وأصاب فى ذلك [و] [اعتقد] أنه غير
زيد [وأخطأ فيه] [وتقول لتأكده] أى تأكيد هذا الرد - زيدا عرفت [لا غيره]
وقد يكون أيضا لرد الخطأ فى الاشتراك ، كقولك - زيدا عرفت - لمن اعتقد أنك
عرفت زيدا وعمرا ، وتقول لتأكده - زيدا عرفت وحده - وكذا فى نحو - زيدا
أكرم ، وعمرا لا تُكْرِم - أمرا ونهيا ، فكان الأحسن أن يقول لافادة الاختصاص (١)
[ولذلك] أى ولأن التقديم لرد الخطأ فى تعيين المفعول مع الإصابة فى اعتقاد وقوع
الفعل على مفعول ما [لا يقال - ما زيدا ضربت ولا غيره] لأن التقديم يدل على وقوع
الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص ، وقولك - ولا غيره - ينفي ذلك ،
فيكون مفهوم التقديم مناقضا لمنطوق - لا غيره - نعم لو كان التقديم لغرض آخر
غير التخصيص جاز - ما زيدا ضربت ولا غيره ، وكذا - زيدا ضربت وغيره [ولما
زيدا ضربت ولكن أكرمته] لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ واقع فى الفعل
بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الأكرام ، وإنما الخطأ فى تعيين المضروب ،

(١) وهذا يشمل القصر بأنواعه الثلاثة - الافراد والقلب والتعيين .

وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَمَا كَيْدُ إِنْ قَدَّرَ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ وَإِلَّا فَتَخْصِصُ ،
وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ - فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ ، وَكَذَلِكَ

فَالصَّوَابُ وَلَكِنْ عَمَّا [وَأَمَّا نَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - فَمَا كَيْدُ إِنْ قَدَّرَ] الْفِعْلُ الْمَحْذُوفُ
[الْمَفْسَرُ] بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ [قَبْلَ الْمَنْصُوبِ] أَيْ عَرَفْتُ زَيْدًا عَرَفْتَهُ [وَإِلَّا] أَيْ وَإِنْ لَمْ
يَقْدِرِ الْمَفْسَرُ قَبْلَ الْمَنْصُوبِ بَلْ بَعْدَهُ [فَتَخْصِصُ] أَيْ - زَيْدًا عَرَفْتُ عَرَفْتَهُ - لِأَنَّ
الْمَحْذُوفَ الْمَقْدَرُ الْمَذْكُورُ ، فَالتَّحْدِيدُ عَلَيْهِ كَالْتَّحْدِيدِ عَلَى الْمَذْكُورِ فِي إِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ بِـ
كَمَا فِي بِسْمِ اللَّهِ ، فَنَحْوُ - زَيْدًا عَرَفْتَهُ - مُحْتَمِلٌ لِلْمَعْنَيْنِ - التَّخْصِصِ وَالتَّأْكِيدِ - فَالْجَوْعُ
فِي التَّعْيِينَ إِلَى الْقَرَأَتَيْنِ ، وَعِنْدَ قِيَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى أَنَّهُ لِلتَّخْصِصِ يَكُونُ أَوْكَدَ مِنْ قَوْلِنَا -
زَيْدًا عَرَفْتُ - لِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرَارِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ [وَأَمَّا نَحْوُ - وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ -
فَلَا يُفِيدُ إِلَّا التَّخْصِصَ] لَامْتِنَاعِ أَنْ يَقْدَرَ الْفِعْلُ مَقْدَمًا ، نَحْوُ - أَمَّا فَهَدَيْنَا ثَمُودَ -
لِلاتِّزَامِ وَجُودِ فَاصِلٍ بَيْنَ أَمَّا وَالْفَاءِ ، بَلِ التَّقْدِيرُ - أَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَا فَهَدَيْنَاهُمْ - بِتَقْدِيمِ
الْمَفْعُولِ ، وَفِي كَوْنِ هَذَا التَّقْدِيمِ لِلتَّخْصِصِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَعَ الْجَهْلِ بِثَبُوتِ أَصْلِ
الْفِعْلِ (١) كَمَا إِذَا جَاءَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ ثُمَّ سَأَلَكَ سَائِلٌ مَا فَعَلْتَ بِهِمَا ، فَقُولَ - أَمَّا زَيْدًا
فَضَرَبْتَهُ ، وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرَمْتَهُ - فَمَا أَمَلُ [وَكَذَلِكَ] أَيْ وَمِثْلُ - زَيْدًا عَرَفْتُ - فِي إِفَادَةِ
(١) وَلِأَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا يُفِيدُ التَّخْصِصَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِاصْلَاحِ التَّرْكِيبِ كَمَا هُنَا ، عَلَى
أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِزَادَةُ التَّخْصِصِ فِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَوْجَدُ مَنْ يَشَارِكُ ثَمُودَ فِيهِ .

تطبيقات على تقديم المفعول ونحوه :

(١) بَلَكَ اقْتَدَتِ الْإِيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيمَتُهَا لَوْكُ هُمْ وَتَكْرِبُ

(٢) صَهْوَةُ الْجَوِّ ائْتَلَوْا تَحْسِبُهُمْ جَمَعَ أَفْلَاكِ عَلَى الْخَيْلِ تَسَامَى

(٣) أَبْعَدَ الْمَشِيبِ الْمُتَقَضَى فِي الذُّوَابِ تَحَاوَلَ وَصَلَ الْغَايَاتِ الْكَوَاعِبِ

قَدَمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي الْأَوَّلِ لِإِفَادَةِ التَّخْصِصِ ، وَقَدَمُ الْمَفْعُولِ فِي الثَّانِي لِإِفَادَةِ
الْاهْتِمَامِ ، وَقَدَمُ الظَّرْفِ فِي الثَّالِثِ لِكَوْنِهِ حِطُّ الْإِنْكَارِ بِالْاِسْتِفْهَامِ .

قَوْلِكَ - بِزَيْدٍ مَرَرْتُ -

وَالْتَخَصِصُ لَازِمٌ لِلتَّقْدِيمِ غَالِبًا ، وَلِهَذَا يُقَالُ فِي - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ -
مَعْنَاهُ نَخْصُصُكَ بِالْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ ، وَفِي - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

الاختصاص [قولك - بزيد مررت] في المفعول بواسطة ، لمن اعتقد أنك مررت
بإنسان وأنه غير زيد ، وكذلك - يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرْتُ ، وَفِي الْمَسْجِدِ صَلَّيْتُ ، وَتَأْدِيًا
ضَرْبُهُ ، وَمَاشِيًا حَجَّجْتُ .

[والتخصيص لازم للتقديم غالباً] أى لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه فى أكثر
الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وإنما قال غالباً لأن الأوزوم الكلى غير متحقق ،
إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر كمجرد الاهتمام ، والتبرك ، والاستلذاذ ، وموافقة
كلام السامع ، وضرورة الشعر ، ورعاية السجع والفاصلة ، ونحو ذلك ، قال الله
تعالى (خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ، ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ)
وقال (وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ) وقال (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) وقال
(وَمَا ظَنَّاكُمْ وَلِئِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ) إلى غير ذلك مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
عند من له معرفة بأساليب الكلام [ولهذا] أى ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً
[يقال فى - إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ - معناه نخصصك بالعبادة والاستعانة] بمعنى نجعلك
من بين الموجودات مخصوصاً بذلك ، لا نعبد ولا نستعين غيرك [وفى - لَالِي اللَّهِ تَحْشُرُونَ -

أمثلة أخرى :

- (١) قوله تعالى - (لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) .
- (٢) على الأخلاق خطوا الملك وأبناؤا فليس وراءها للمز ركن
- (٣) إذا شئت يوماً أن تسود عشيرو فبالحم سداً بالتسريع والشم

مَعْنَاهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ لَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُقِيدُ فِي الْجَمِيعِ وَرَاءَ التَّخْصِصِ اهْتِمَامًا بِالْمُقَدِّمِ ،
وَلِهَذَا يَقْدَرُ فِي - بِسْمِ اللَّهِ - مُؤَخَّرًا ، وَأُورِدَ - اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ - وَاجِبٌ بِأَنَّ الْأَمْرَ
فِيهِ الْقِرَاءَةُ ، وَبأنه مُتَعَلِّقٌ بِاقْرَأِ الثَّانِي ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ أَوْجَدَ الْقِرَاءَةَ .
وَتَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ لِأَنَّ أَصْلَهُ التَّقْدِيمُ وَلَا مُقْتَضَى لِلْعُدُولِ عَنْهُ ،
كَالْفَاعِلِ فِي نَحْوِ - ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا -

معناه اليه تحشرون لا إلى غيره ، ويقيد [في الجميع] أي جميع صور التخصيص
[وراء التخصيص] أي بعده [اهتماما بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أم ، وهم
بيانيه أعني [ولهذا يقدر] المحذوف [في - بسم الله - مؤخرا] أي - بسم الله أفعل
كذا - ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن المشركين كانوا يبدون بأسماء آلهتهم ،
فيقولون - باسم الآت ، باسم العزى - فقصّد الموحّد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام
والرد عليهم [وأورد - اقرا باسم ربك] يعني لو كان التقديم مفيداً للاختصاص
والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم - باسم ربك - لأن كلام الله تعالى أحق
برعاية ما تجب رعايته [واجيب بأن الأمر فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت ،
فكان الأمر بالقراءة أم باعتبار هذا العارض ، وإن كان ذكر الله أم في نفسه ،
هذا جواب جار الله العلامة في الكشف [وبأنه] أي - باسم ربك [متعلق باقرا الثاني]
أي هو مفعول اقرا الذي بعده [ومعنى] اقرا [الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار
تعديته إلى مقروه به ، كما في - فلان يعطى ويمنع - كذا في المفتاح .

تقديم بعض المعمولات على بعض

[وتقديم بعض معمولاته] أي معمولات الفعل [على بعض لأن أصله] أي أصل
ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعُدول عنه] أي عن الأصل
[كالفاعل في نحو - ضرب زيد عمرا] لأنه عمدة في الكلام وحقه أن يلي الفعل ، وإنما

وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ فِي نَحْوِ - أُعْطِيتُ زَيْدًا دَرَهْمًا - أَوْ لِأَنَّ ذِكْرَهُ أَهَمُّ ، كَقَوْلِكَ - قَتَلَ الْخَارِجِيُّ فُلَانًا - أَوْ لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ إِخْلَالًا بَيِّنَ الْمَعْنَى ، نَحْوُ - وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - فَإِنَّهُ لَوْ آخَرَ - مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ - عَنْ قَوْلِهِ - يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - لَتَوَهَّمْنَا أَنَّهُ مِنْ صِلَةٍ - يَكْتُمُ - فَلَا يَفْهَمُ أَنَّهُ

قال في نحو - ضرب زيد عمرا - لأن في نحو ضرب زيدا غلامه - مقتضيا للعدول عن الأصل (١) [والمفعول الأول في نحو - أعطيت زيدا درهما] فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عَاطَ أَيْ أَخَذَ للعطاء [أو لأن ذكره] أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم [أهم] جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في المسند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق لما في المفتاح ، ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال : إنا لم نجد لهم اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى ، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية وبم كان أهم - فراد المصنف بالأهمية هنا (٢) الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض [كقولك قتل الخارجي فلان] لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول ، ليتخلص الناس من شره [أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - فإنه لو آخر [قوله] من آل فرعون عن قوله] - يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم] أي - يكتم إيمانه من آل فرعون [فلم يفهم أنه] أي ذلك

- (١) لأنه لو قدم الفاعل لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .
(٢) ومراده بها في المسند إليه الأهمية في نفس الأمر الشاملة لكون الأصل التقديم ولغيره من الأمور المقتضية له ، فلا اضطراب مع هذا في كلامه هنا وهناك .

مِنْهُمْ، أَوْ بِالتَّنَاسُبِ كَرِيعَاةِ الْفَاصِلَةِ، نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى .

الرجل كان [منهم] أى من آل فرعون ، والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، قدم الأول أعنى - مؤمن - ليكون أشرف ، ثم الثانى لثلاثتهم خِلافُ المقصود (١) [أو] لأن فى التأخير [خلافا] بالتناسب كَرِيعَاةِ الْفَاصِلَةِ نَحْوُ - فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى [بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لأن فواصل الآى على الألف .

(١) ولأن الأصل تقديم الوصف بالجار والمجرور على الوصف بالجملة .

تطبيقات على تقديم بعض المعمولات على بعض :

(١) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٢) قوله تعالى - (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ) .

(٣) أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً ويحرم مادون الرضا شاعر مثلي

قدم المخاطبين فى الآية الأولى - نرزقكم وإياهم - لأن الخطاب فيها للفقراء بدليل قوله (من إملاق) ورزقهم عندهم أهم من رزق أولادهم - وعكس فى الآية الثانية لأن الخطاب فيها للأغنياء بدليل قوله (خشية إملاق) ورزق أولادهم هو المطلوب عندهم دون رزقهم ، لأنه حاصل لهم - وقدم المفعول الثانى فى البيت على نائب الفاعل لضرورة الشعر .

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى) .

(٢) ألفت مقاليدما الدنيا إلى رجل ما زال وقفاً عليه الجود والكرم

(٣) ووسع صدرى للأذى الأذى بالأذى وإن كنت أحياناً يضيق به صدرى

القصر

حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَكُلُّهُمَا نَوْعَانِ : قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ ، وَقَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَالْمُرَادُ بِالصِّفَةِ هُنَا الصِّفَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ لَا النَّعْتُ ،

القصر

في اللغة الحبس ، وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص ، وهو [حقيقى وغير حقيقى] لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بالألّا يتجاوزهُ إلى غيره أصلاً - وهو الحقيقى ، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بالألّا يتجاوزهُ إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزهُ إلى شيء آخر في الجملة - وهو غير حقيقى بل إضافى ، كقولك - ما زيد إلا قائم - بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزهُ إلى صفة أخرى أصلاً ، وانقسامه إلى الحقيقى والإضافى بهذا المعنى لا ينافى كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات (١) [وكل واحد منهما] أى من الحقيقى وغيره [نوعان : قصر الموصوف على الصفة] وهو الألّا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر [وقصر الصفة على الموصوف] وهو الألّا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى [والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية] أعنى المعنى القائم بالغير [لا النعت] النحوى أعنى التابع الذى يدل على معنى في متبوعه غير الشمول (٢) وبينهما عموم من وجه لِنَصَادُقِهِمَا في مثل - أعجبنى هذا

(١) أى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها ، لتوقف تعقل القصر على تعقل المقصور والمقصود عليه (٢) هذا القيد لإخراج التوكيد بكل ونحوها .

وَالْأَوَّلُ مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهَا ،
وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ لَتَعَذُّرِ الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ ، وَالثَّانِي كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي
الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ - وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ ،

الْعِلْمُ (١) وَتَقَارُفُهَا فِي مِثْلِ - الْعِلْمُ حَسَنٌ ، وَهَمَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ - وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِكَ -
مَا زَيْدٌ إِلَّا أَخُوكَ ، وَمَا الْبَابُ إِلَّا سَاجٌ ، وَمَا هَذَا إِلَّا زَيْدٌ - فَنَقْصِرُ الْمَوْصُوفَ عَلَى
الْصِفَةِ تَقْدِيرًا ، إِذَا الْمَعْنَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ أَخًا أَوْ سَاجًا أَوْ زَيْدًا .
[وَالْأَوَّلُ] أَيْ قَصْرُ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ [مِنَ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ -
إِذَا أُرِيدَ أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهَا] أَيْ غَيْرِ الْكِتَابَةِ مِنَ الصِّفَاتِ [وَهُوَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ لَتَعَذُّرِ
الْإِحَاطَةِ بِصِفَاتِ الشَّيْءِ] حَتَّى يُمْكِنَ إِثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا وَنَقْيُ مَا عَادَاهَا بِالْكُلِّيَّةِ ، بَلْ هَذَا
مَحَالٌ ، لِأَنَّ لِلصِّفَةِ الْمُنْفِيَةِ نَقِيضًا وَهُوَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ نَقْيُهَا ضَرُورَةً اِمْتِنَاعِ
ارْتِفَاعِ النَّقِيضَيْنِ ، مِثْلًا إِذَا قُلْنَا - مَا زَيْدٌ إِلَّا كَاتِبٌ - وَأَرَدْنَا أَنَّهُ لَا يَتَصَفُّ بِغَيْرِهِ لَوْ
أَلَّا يَتَصَفُّ بِالْقِيَامِ وَلَا بِنَقِيضِهِ وَهُوَ مَحَالٌ (٢) .

[وَالثَّانِي] أَيْ قَصْرُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ مِنَ الْحَقِيقِيِّ [كَثِيرٌ ، نَحْوُ - مَا فِي الدَّارِ
إِلَّا زَيْدٌ] عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْحَصُولَ فِي الدَّارِ الْمَعْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى زَيْدٍ [وَقَدْ يُقْصَدُ بِهِ] أَيْ
بِالثَّانِي [الْمُبَالَغَةُ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِغَيْرِ الْمَذْكُورِ] كَمَا يُقْصَدُ بِقَوْلِنَا - مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ -
أَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي الدَّارِ مِنْ عَدَا زَيْدٍ فِي حَكْمِ الْعَدَمِ ، فَيَكُونُ قَصْرًا حَقِيقِيًّا ادْعَائِيًّا ، وَأَمَّا
فِي الْقَصْرِ الْغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ فَلَا يَجْعَلُ فِيهِ غَيْرَ الْمَذْكُورِ بِمَنْزِلَةِ الْعَدَمِ ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّ

(١) فَإِنَّ الْعِلْمَ نَعْتَ لَاسْمِ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ رَدَّ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى
مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ لِأَنَّهُ نَفْسُهُ فَلَا يَكُونُ نَعْتًا (٢) وَقَدْ يُوجَدُ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْعَاءِ وَالْمُبَالَغَةِ
فِي مَقَامِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ وَنَحْوِهِمَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى (لَمَّا أَخَذُوا مِيثَاقَ الْإِسْرَافِ وَالْأَنْصَابِ وَالْأَزْلَامِ
وَجَسَّ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ) .

وَالْأَوَّلُ مِنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ تَخْصِصُ أَمْرٍ بِصِفَةٍ دُونَ أُخْرَى أَوْ مَكَانَهَا ، وَالثَّانِي
تَخْصِصُ صِفَةٍ بِأَمْرٍ دُونَ آخَرَ أَوْ مَكَانَهُ ، فَكُلٌّ مِنْهُمَا ضَرْبَانِ ،

الحصول في الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو ، وإن كان حاصلًا
لبكر وخالد .

[والاول] أى قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقى تخصيص أمر بصفة
دون] صفة [أخرى أو مكانها] أى تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى [والثانى]
أى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقى [تخصيص صفة بأمر دون] أمر [آخر
أو مكانه] وقوله - دون أخرى - معناه متجاوزًا عن الصفة الأخرى ، فإن المخاطب
اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحدهما ويتجاوز عن الأخرى ، ومعنى
- دون - فى الأصل أدنى مكان من الشيء ، يقال - هذا دون ذاك - إذا كان أحطَّ
منه قليلًا ، ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ، ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل
تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم ، ولقائل أن يقول إن أريد بقوله - دون
أخرى ودون آخر - دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر فقد خرج عن
ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك مافوق الاثنين ، كقولنا - ما زيد إلا كاتب - لمن
اعتقده كاتبًا وشاعرًا ومنجمًا ، وقولنا - ما كاتب إلا زيد - لمن اعتقد الكاتب زيدًا
وعمرًا وبكرًا ، وإن أريد الاتعم من الواحد وغيره فقد دخل فى هذا التفسير القصر
الحقيقى (١) وكذا الكلام على - مكان أخرى ومكان آخر [فكل منهما] أى فعلم من
هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف [ضربان] الاول التخصيص بشئ - دون شئ - ، والثانى

(١) قد أجيب عن ذلك باختيار الشق الثانى وأن المراد دون أخرى أو آخر على
سبيل التعيين والتفصيل ، وهذا بخلاف الحقيقى لأنه ينفى فيه ذلك على الإطلاق .

والمخاطب بالأول من ضربى قل من يعتقد الشركة ، ويسمى قصر أفراد لقطع
الشركة ، وبالثانى من يعتقد العكس ويسمى قصر قلب لقلب حكم المخاطب ،
أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين ،

التخصيص بشئ مكان شئ. [والمخاطب بالأول من ضربى كل] من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، ويعنى بالأول التخصيص بشئ دون شئ
[من يعتقد الشركة] أى شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة ، وشركة موصوفين في صيغة واحدة في قصر الصفة على الموصوف ، فالمخاطب
بقولنا - ما زيد إلا كاتب - من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة ، وبقولنا - ما كاتب إلا
زيد - من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة [ويسمى] هذا القصر [قصر أفراد
لقطع الشركة] التى اعتقدها المخاطب [و] [بالمخاطب] [بالثانى] أعنى التخصيص بشئ
مكان شئ. من ضربى كل من القصرين [من يعتقد العكس] أى عكس الحكم الذى أثبتته
الماتكلم ، فالمخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيوم دون القيام ،
وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر عمرو لازيد [ويسمى] هذا القصر
[قصر قلب لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا عنده] عطف على قوله - يعتقد العكس -
على ما يفصح عنه لفظ الايضاح ، أى المخاطب بالثانى إما من يعتقد العكس وإما من
تساوى عنده الأمران ، أعنى الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرهما في قصر الموصوف
على الصفة ، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف ،
حتى يكون المخاطب بقولنا - ما زيد إلا قائم - من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من
غير علم بالتعيين ، وبقولنا - ما شاعر إلا زيد - من يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو من
غير أن يعلمه على التعيين [ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ما هو غير معين
عند المخاطب ، فالخاصل أن التخصيص بشئ دون شئ آخر قصر أفراد ، والتخصيص
بشئ مكان شئ. إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب ، وإن تساويا عنده قصر

وَشَرَطُ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَفْرَادًا عَدَمُ تَنَافِي الْوَصْفَيْنِ ، وَقَلْبًا تَحَقُّقُ
تَنَافِيهِمَا ،

تعيين ، وفيه نظر لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر ، فإن قولنا - ما زيد إلا قائم - لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود ، ولهذا جعل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركا بين قصر الأفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين ، وجعل التخصيص بشيء مكان شيء قصر قلب فقط [وشرط قصر الموصوف على الصفة لأفرادا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف ، حتى تكون الصفة المنفية في قولنا - ما زيد إلا شاعر - كَوْنُهُ كَاتِبًا أو منجمًا لا كونه مُفَحِّمًا أي غير شاعر ، لأن الأفعام وهو وجدان الرجل غير شاعر يتأني الشاعرية (١) [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبًا تحقق تنافيهما] أي تنافي الوصفين ، حتى يكون المنفي في قولنا - ما زيد إلا قائم - كَوْنُهُ قَاعِدًا أو مضطجعا أو نحو ذلك مما يتأني القيام ، ولقد أحسن صاحب المفتاح في إهمال هذا الاشتراط ، لأن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة ، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر على ما ذكره المصنف ، لا يقال هذا شرط للحسن أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب ، لأننا نقول : أما الأول فلا دلالة للفظ عليه ، مع أننا لا نسلم عدم حسن قولنا - ما زيد إلا شاعر - لمن اعتقده كاتبًا غير شاعر ، وأما الثاني فلأن التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره في تفسيره أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس ، فيكون هذا الاشتراط ضائعا ، وأيضا لم يصح قول المصنف في الإيضاح : إن السكاكي لم يشترط في قصر

(١) ونظير ذلك قصر الصفة على الموصوف ، فلا يتأتى قصر الأفراد في نحو -

لا أب لزيد إلا عمرو - لعدم الاشتراك في الأبوة .

وقصر التعيين أعم .

القلب تنافى الوصفين ، وعلى المصنف رحمه الله اشتراط تنافى الوصفين بقوله : ليكون إثبات الصفة مشعراً باتفاء غيرها ، وفيه نظر بين في الشرح (١) [وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا ، فكل مثال يصلح لقصر الافراد والقلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس .

(١) ووجه النظر أنه يجوز أن يعلم اتفاء ذلك بقرينة من القرائن ، لا بذلك التنافى بين الوصفين .

تطبيقات على أقسام القصر :

- (١) ليس عارٌ بأن يقال فقيرٌ وإنما العارُ أن يقال بخيلٌ
 - (٢) فإن كان في لبسٍ الفتي شرفٌ له فما السيفُ إلا غمدُهُ والحماةُ
 - (٣) وإنما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتْ فإن هُم ذهبَتْ أخلاقُهُم ذهبوا
- القصر في الاول إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، وفي الثاني إضافي من قصر الموصوف على الصفة قصر تعيين ، وفي الثالث حقيق ادعائي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

- (١) قوله صلى الله عليه وسلم : إنما الأعمالُ بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى .
- (٢) والله ما بلغت بنو الغرب أمتي إلا بنياتٍ هناك صحاح
- (٣) إنما تحسن الرياض إذا ضحكْتَ في خِلالها أنوار

وَلَقَصَّرَ طُرُقٌ - مِنْهَا الْعَطْفُ - كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ إِفْرَادًا - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا كَاتِبٌ ، أَوْ مَا زَيْدٌ كَاتِبًا بَلْ شَاعِرٌ - وَقَلْبًا - زَيْدٌ قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَاعِدًا
بَلْ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا عَمْرُو ، أَوْ مَا عَمْرُو شَاعِرًا بَلْ زَيْدٌ .

طرق القصر

[وللقصر طرق] والمذكور هنا أربعة وغيرها قد سبق ذكره (١) فالأربعة المذكورة هنا [منها العطف كقولك في قصره] أي قصر الموصوف على الصفة [إفرادا - زيد شاعر لا كاتب ، أو ما زيد كاتباً بل شاعر (٢)] مثل بمثلين : أولهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه والمنفي معطوف ، والثاني بالعكس [وقلبا - زيد قائم لا قاعد ، وما زيد قاعداً بل قائم] فان قلت إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فائبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فافادة نفي الغير وإثبات المذكور بطريق الحصر ، قلت الفائدة فيه التنبيه على رد الخطأ فيه وأن المخاطب اعتقد العكس ، فان قولنا - زيد قائم - وإن دل على نفي القعود ، لكنه خال عن الدلالة على أن المخاطب اعتقد أنه قاعد [وفي قصرها] أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرا بل زيد] ويجوز - ما شاعر عمرو بل زيد - بتقديم الخبر ، ولكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطان العمل ، ولما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وَتَحَقُّقُ التَّنَافِي فِي

(١) كضمير الفصل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجلس .

(٢) ويشترط في إفادة بل القصر أن يتقدمها نفي ، ومثل الادماتين في إفادة القصر لكن ، كقول الشاعر :

إِنْ الْجَدِيدَيْنِ فِي طَوْلِ اخْتِلَافِهِمَا لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ .

وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه - إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ - وَفِي قَصْرِهَا - نَمَا قَائِمٌ زَيْدٌ - لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى مَا وَإِلَّا ، لِقَوْلِ الْمُفَسِّرِينَ - إِنَّمَا حَرَّمَ عَزَّكُمْ الْمَيْتَةَ -

القلب على زَعْمِهِ أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة ، فان مثالا واحدا يصلح لهما ، ولما كان كل ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره ، وهكذا في سائر الطرق .

[وَمِنْهَا النَّبِيُّ وَالْأَسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] أفرادا [مازيد إلا شاعر و] قلبا [مازيد إلا قائم ، وفي قصرها] أفرادا وقلبا [ماشاعر إلا زيد] والكل يصلح مثالا للتعين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

[وَمِنْهَا إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِه] أفرادا [إنما زيد كاتب و] قلبا [إنما زيد قائم ، وفي قصرها] أفرادا وقلبا [إنما قائم زيد] وفي دلائل الاعجاز أن إنما ولا العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب دون الافراد ، وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله [لتضمنه معنى ما وإلا] وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان (١) إذ فرّق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء . وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق ، فليس كل كلام يصلح فيه - ما وإلا - يصلح فيه - إنما - صرح بذلك الشيخ في دلائل الاعجاز ، ولما اختلفوا في إفادة إنما القصر وفي تضمنه معنى ما وإلا بينه بثلاثة أوجه فقال [لقول المفسرين - إنما حرم عليكم الميتة -

(١) وليسا بمترادفين حقيقة ، لأن من شرط الترادف الاتحاد معني وإفرادا ، وهما متحدان في المعنى فقط .



بالنصب معناه ما حرم عليكم [إلا الميتة] ، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر ، ولقول النحاة [إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه] ،

بالنصب معناه ما حرم عليكم [إلا الميتة] ، و [هذا المعنى] هو المطابق لقراءة الرفع [أى رفع الميتة] ، وتقرير هذا الكلام أن فى الآية ثلاث قراآت (حَرَّمَ) مبنيا للفاعل مع نصب الميتة ورفعا و (حُرِّمَ) مبنيا للمفعول مع رفع الميتة ، كذا فى تفسير الكواشى ، فعلى القراءة الأولى - ما - فى إنما كافة ، إذ لو كانت موصولة لبقى إن بلا خبر والموصول بلا عائد ، وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا ، إذ لا يصح ارتفاعها بحرم المبنى للفاعل على ما لا يخفى ، والمعنى - إن الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة ، وهذا يفيد القصر [لما مر] فى تعريف المسند من أن نحو - المنطلق زيد ، وزيد المنطلق - يفيد قصر الانطلاق على زيد ، فإذا كان إنما متضمنا معنى ما وإلا ، وكان معنى القراءة الأولى - ما حرم الله عليكم إلا الميتة - كانت مطابقة للقراءة الثانية ، وإلا لم تكن مطابقة لها لافادتها القصر ، فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية ، ولهذا لم يتعرضا للاختلاف فى لفظ - حرم - بل فى لفظ - الميتة - رفعا ونصبا ، وأما على القراءة الثالثة ، أعنى رفَع الميتة وحُرِّمَ مبنيا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة - أى ما حُرِّمَ عليكم إلا الميتة ، وأن تكون موصولة ، أى إن الذى حُرِّمَ عليكم هو الميتة ، ويرجح هذا ببقاء إنَّ عاملة على ما هو أصلها ، وبعضهم توهم أن مراد السكاكى والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة قطالهما بالسبب فى اختيار كونها موصولة ، مع أن الزجاج اختار أنها كافة [ولقول النحاة (١)] إنما لا ثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه [أى سوى ما يذكر بعده ، أما فى قصر الموصوف نحو - إنما زيد قائم - فهو لا ثبات قيام زيد ونفى ما سواه من القعود ونحوه ، وأما فى قصر الصفة

(١) إنما صح الاحتجاج بقولهم فى هذا لاستنباطهم له من كلام العرب .

ولصحة انفصال الضمير معه ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ :

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ وَإِنَّمَا يَدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وَمِنْهَا التَّقْدِيمُ كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ - تَمِيحِي أَنَا - وَفِي قَصْرِهَا - أَنَا كَفَيْتُ مُهْمَكَ .

نحو - إنما يقوم زيد - فهو لا ثبات قيامه ونفى ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما [ولصحة انفصال الضمير معه] أي مع إنما ، نحو - إنما يقوم أنا - فان الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تمذر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا ، فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض (١) ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره ، ولهذا صرح باسمه فقال [قال الفرزدق : أنا الذائد] من الذود وهو الطرد [الحامي الذمار] أي العهد ، وفي الأساس - هو الحامي الذمار - إذا حمى ماله ولم يحمله ليم وعنف من حماء وحريمه [وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي] لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ، إذ لو قال - وإنما أدافع عن أحسابهم - لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، وهو ليس بمقصوده ، ولا يجوز أن يقال إنه محمول على الضرورة ، لأنه كان يصح أن يقال - إنما أدافع عن أحسابهم أنا - على أن يكون - أنا تأكيذا ، وليست ما هو صولة اسم إن وأنا خبرها ، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما (٢) .

[ومنها التقديم] أي تقديم ماحقه التأخير ، كتقديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل [كقولك في قصره] أي قصر الموصوف [تميح أنا] كان الانسب ذكر المثاليين ، لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثلا لقصر الافراد ، وإلا لم يصلح لقصر القلب بل للافراد [وفي قصرها - أنا كفيت مهمك] [افرادا أو قلبا أو (١) هو إفادة القصر (٢) لأن ما لغير العاقل وهي على هذا واقعة على طاق ، فلو أراد هذا المعنى لقال (وإن من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي) .

وهذه الطرق تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع بالفحوى والباقية بالوضع ،

تعييننا بحسب اعتقاد المخاطب .

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر [تختلف من وجوه ، فدلالة الرابع] أى التقديم [بالفحوى] أى بمفهوم الكلام ، بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهم منه القصر ، وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك [و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضعها لمعان تفيد القصر (١) .

تطبيقات على طرق القصر :

(١) قوله تعالى - (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) .

(٢) بك اجتمع الملك المبدد شمله وضمت قواص منه بعد قواص

(٣) وما السيف إلا آية الملك في الوري ولا الأمر إلا للذي يتغلب

القصر في الأول بالعطف بلكن ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة - وفي الثاني بالتقديم ، وهو قصر إضافي من قصر الصفة على الموصوف - وفي الثالث بالنفي والاستثناء ، وهو قصر إضافي من قصر الموصوف على الصفة .

أمثلة أخرى :

(١) إذا قبح البكاء على قتل رأيت بكائك الحسن الجميلاً

(٢) ولما رأيت الوسم في خلق الفتى هو الوسم لما كان في الشعر والجلد

(٣) ولما المرء حديث بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى

(١) فدلالاتها على القصور وضعية ، والمقصود من ذلك في علم المعاني إنما هو أحوال القصر من كونه أفراداً أو قلباً أو تعييناً ، لأنه لا يبحث عن الدلالة الوضعية .

وَالْأَصْلُ فِي الْأَوَّلِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبِّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ إِلَّا كَرَاهَةً
الاطِّتَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ
النَّحْوَ وَعَمَرُو وَبَكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ أَوْ نَحْوَهُ - وَفِي الثَّلَاثَةِ
الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبِّتِ فَقَطْ ، وَالنَّفْيُ لَا يُجَامِعُ الثَّانِي ، لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْإِ
يَكُونُ مَنفِيًّا قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا ،

[وَالْأَصْلُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ وَجْهِهِ الْاِخْتِلَافُ أَنَّ الْأَصْلَ [فِي الْأَوَّلِ] أَيِ
طَرِيقِ الْعَطْفِ [النَّصُّ عَلَى الْمُثَبِّتِ وَالْمَنْفَى كَمَا مَرَّ ، فَلَا يُتْرَكُ] النَّصُّ عَلَيْهِمَا [إِلَّا كَرَاهَةً
الاطِّتَابِ ، كَمَا إِذَا قِيلَ - زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ وَالصَّرْفَ وَالْعُرُوضَ ، أَوْ زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ
وَعَمَرُو وَبَكْرٌ - فَتَقُولُ فِيهِمَا] أَيِ فِي هَذَيْنِ الْمَقَامَيْنِ [زَيْدٌ يَعْلَمُ النَّحْوَ لَا غَيْرَ] أَمَا فِي الْأَوَّلِ
فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ النَّحْوِ ، أَيِ لَا الصَّرْفَ وَلَا الْعُرُوضَ ، وَأَمَا فِي الثَّانِي فَمَعْنَاهُ لَا غَيْرَ زَيْدٍ ،
أَيِ لَا عَمَرُو وَلَا بَكْرٌ ، وَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ وَبُنِيَ هُوَ عَلَى الضَّمِّ تَشْبِيهًا
بِالغَايَاتِ (١) وَذَكَرَ بَعْضُ النَّحَاةِ أَنَّ لَا فِي - لَا غَيْرَ - لَيْسَتْ عَاطِفَةً بَلْ لِنَفْيِ الْجُنْسِ (٢).
[أَوْ نَحْوَهُ] أَيِ نَحْوِ - لَا غَيْرَ - مِثْلُ - لَا مَاسِوَاهُ ، وَلَا مِنْ عَدَائِهِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[وَ] الْأَصْلُ [فِي الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ النَّصُّ عَلَى الْمُثَبِّتِ فَقَطْ] دُونَ الْمَنْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ .
[وَالنَّفْيُ] أَيِ الْوَجْهِ الثَّالِثِ مِنْ وَجْهِهِ الْاِخْتِلَافُ أَنَّ النَّفْيَ بِلَا الْعَاطِفَةِ [لَا يُجَامِعُ
الثَّانِي] أَعْنَى النَّفْيَ وَالِاسْتِثْنَاءَ ، فَلَا يَصِحُّ مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ لَا قَاعِدٌ ، وَقَدْ يَقَعُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي
كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ لَا فِي كَلَامِ الْبَلَّغَاءِ [لِأَنَّ شَرْطَ الْمَنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ أَلَّا يَكُونَ] ذَلِكَ الْمَنْفَى [مَنفِيًّا
قَبْلَهَا بِغَيْرِهَا] مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِأَنَّ نَفْيَ بِهَا مَا أَوْجِبَتْهُ لِمَتَّبِعِهِ .
(١) - أَيِ قَبْلَ وَبَعْدَ ، وَالْغَايَةُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ ، وَلَكِنَّهَا لَمَّا نَابَتْ
عَنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ سَمِيَتْ غَايَةً (٢) وَهِيَ مَعَ هَذَا تَفْيِيدُ الْقَصْرِ أَيْضًا ، لِأَنَّ مَعْنَى - زَيْدٌ شَاعِرٌ
لَا غَيْرَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرٌ ، فَيَعُودُ إِلَى النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ .

وَيَجَامِعُ الْآخِرِينَ ، فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي لَا عَمْرُو - لِأَنَّ
النَّفْيَ فِيهِمَا غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ ، كَمَا يُقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو -

لَا لِأَن تَعِيدُ بِهَا النَّفْيَ فِي شَيْءٍ قَدْ نَفَيْتَهُ ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَفْقُودٌ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
لَا نَكَ إِذَا قُلْتَ - مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ - فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ كُلَّ صِفَةٍ وَقَعَ فِيهَا التَّنَازُعُ ، وَحَتَّى
كَأَنَّكَ قُلْتَ لَيْسَ هُوَ بِقَاعِدٍ وَلَا نَائِمٌ وَلَا مُضْطَجِعٌ وَنَحْوُ ذَلِكَ ، فَإِذَا قُلْتَ لَا قَاعِدٌ فَقَدْ
نَفَيْتَ عَنْهُ بِلَا الْعَاطِفَةِ شَيْئًا هُوَ مُنْفَى قَبْلُهَا بِمَا النَّافِيَةُ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي - مَا يَقُومُ إِلَّا
زَيْدٌ - وَقَوْلُهُ - بغيرها - يَعْنِي مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمِفْتَاحِ ، وَفَائِدَتُهُ
الْإِحْتِرَازُ عَمَّا إِذَا كَانَ مُنْفِيًا بِفُخْوَى الْكَلَامِ ، أَوْ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،
وَمَا سَيَجِيءُ فِي - إِنَّمَا - لَا يُقَالُ هَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ أَنْ يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِلَا الْعَاطِفَةِ الْآخَرَى ،
نَحْوِ - جَاءَنِي الرَّجَالُ لَا النِّسَاءُ لَا هُنْدٌ - لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ لِذَلِكَ الْمُشْخَصِ ، أَيْ بِغَيْرِ
الْعَاطِفَةِ الَّتِي نَفَى بِهَا ذَلِكَ الْمُنْفَى (١) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَفْيُهُ قَبْلُهَا بِهَا ، لَا مَتَنَاعُ أَنْ يَنْفَى
شَيْءٌ بِلَا قَبْلِ الْإِتْيَانِ بِهَا ، وَهَذَا كَمَا يُقَالُ - دَابُّ الرَّجُلِ الْكَرِيمِ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ - فَإِنْ
الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَلَّا يُؤْذِيَ غَيْرَهُ سِوَاهُ كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ كَرِيمًا أَوْ غَيْرَ كَرِيمٍ [وَيَجَامِعُ] أَيْ النَّفْيُ
بِلَا الْعَاطِفَةِ [الْآخِرِينَ] أَيْ إِنَّمَا وَالتَّقْدِيمُ [فَيَقَالُ - إِنَّمَا أَنَا تَمِيمِي لَا قَبْسِي ، وَهُوَ يَأْتِنِي
لَا عَمْرُو - لِأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا] أَيْ فِي الْآخِرِينَ [غَيْرُ مُصَرَّحٍ بِهِ] كَمَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِثْنَاءِ ،
فَلَا يَكُونُ الْمُنْفَى بِلَا الْعَاطِفَةِ مُنْفِيًا بِغَيْرِهَا مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ ، وَهَذَا [كَمَا يُقَالُ - امْتَنَعَ زَيْدٌ
عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ ، لَكِنْ لَا صَرِيحًا بَلْ ضَمْنًا ، وَإِنَّمَا
مَعْنَاهُ الصَّرِيحُ إِجْبَابُ امْتِنَاعِ الْحِجْيِ عَنْ زَيْدٍ (٢) فَتَكُونُ - لَا - نَفْيًا لِذَلِكَ الْإِجْبَابِ ، وَالتَّشْبِيهِ
بِقَوْلِهِ - امْتَنَعَ زَيْدٌ عَنِ الْحِجْيِ - لَا عَمْرُو - مِنْ جِهَةِ أَنَّ النَّفْيَ الضَّمْنِي لَيْسَ فِي حَكْمِ النَّفْيِ الصَّرِيحِ ، لِأَنَّ

- (١) فَيَكُونُ الْمُرَادُ أَلَّا يَكُونَ مُنْفِيًا قَبْلُهَا بِغَيْرِ شَخْصٍ لَا ، وَهَذَا يُشْمَلُ - لَا - الَّتِي
تَكُونُ قَبْلُهَا ، لِأَنَّ هَذَا مُنْفِيَةٌ بِغَيْرِ شَخْصٍ - لَا - الدَّخَالَةُ عَلَيْهَا قَبْلَ التَّصْرِيحِ بِهَا .
(٢) وَلَا شَكَّ أَنَّ امْتِنَاعَهُ عَنِ الْحِجْيِ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْحِجْيِ عَنْهُ .

السَّكَاكِي : شَرْطُ مُجَامَعَتِهِ الثَّالِثُ إِلَّا يَكُونُ الْوَصْفُ مُخْتَصًّا بِالْمَوْصُوفِ ، نَحْوُ -
إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ - عَبْدُ الْقَاهِرِ : لَا تَحْسَنُ فِي الْمُخْتَصِّ كَمَا تَحْسَنُ فِي
غَيْرِهِ ، وَهَذَا أَقْرَبُ ، وَأَصْلُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مَا اسْتَعْمَلَ لَهُ مِمَّا يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ
وَيُنْكِرُهُ بِخِلَافِ الثَّالِثِ ،

جهة أن المنفى بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني ، كما في - [إنما أنا تيمى لا قيسى] - إذ
لا دلالة لقولنا - امتنع زيد عن المجيء - على نفي امتناع مجيء عمرو لاضمننا ولا صريحاً -
قال [السكاكي : شرط مجامعته] أي مجامعة النفي بلا العاطفة [الثالث] أي [إنما
[ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف] ليحصل الفائدة] [نحو - [إنما يستجيب الذين
يسمعون] فإنه يمتنع أن يقال - لا الذين لا يسمعون - لأن الاستجابة لا تكون إلا
من يسمع ويعقل ، بخلاف - [إنما يقوم زيد لا عمرو - إذ القيام ليس مما يختص بزيد -
وقال الشيخ [عبد القاهر : لا تحسن] مجامعته الثالث [في] الوصف [المختص كما تحسن
في غيره ، وهذا أقرب] إلى الصواب ، إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتأكيد .

[وأصل الثاني] أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء
[أن يكون ما استعمل له] أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء [مما يجهله
المخاطب وينكره بخلاف الثالث] أي [إنما ، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز ، وفيه
بحث ، لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصص ،
بل لا يفيد الكلام سوي لازم الحكم (١) وجوابه أن مراده أن [إنما] يكون لخبر من
شأنه ألا يجهله المخاطب ولا ينكره ، حتى أن إنكاره يزول بأدق تنبيه لعدم إصراره
(١) وهو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم .

كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ - مَا هُوَ إِلَّا زَيْدٌ - إِذَا اعْتَقَدَهُ غَيْرُهُ
مُصْرًا ، وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَعْلُومُ مَنْزِلَةَ الْمَجْهُولِ لِأَعْتِبَارٍ مُنَاسِبٍ ، فَيُسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّانِي
إِفْرَادًا نَحْوُ - وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ - أَيْ مَقْصُورٌ عَلَى الرِّسَالَةِ لَا يَتَعَدَّاهَا إِلَى التَّبَرُّيِّ
مِنَ الْهَلَاقِ ، نَزَلَ اسْتِعْظَامُهُمْ هَلَاكَهُ مَنْزِلَةَ إِنكَارِهِمْ إِيَّاهُ ، أَوْ قَلْبًا نَحْوُ - إِنْ أَنْتُمْ
إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا - لِأَعْتِقَادِ الْقَائِلِينَ أَنَّ الرَّسُولَ لَا يَكُونُ بَشَرًا مَعَ إِصْرَارِ الْمُخَاطَبِينَ
عَلَى دَعْوَى الرِّسَالَةِ ،

عليه ، وعلى هذا يكون موافقا لما في المقتاح [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا
من بعيد - ما هو إلا زيد - إذا اعتقده غيره] أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير
زيد [مصرا] على هذا الاعتقاد .

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لأعتبار مناسب فيستعمل له] أي لذلك المعلوم
[الثاني] أي النفي والاستثناء [أفراد] أي حال كونه قصر [أفراد] نحو - وما محمد
إلا رسول - أي مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك [فالمخاطبون وهم
الصحابة رضي الله عنهم كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري من الهلاك ، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرا عظيما [نزل استعظامهم
هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي الهلاك ، فاستعمل له النفي والاستثناء ، والاعتبار المناسِبُ
هنا هو الأشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه عندهم [أوقلبا]
عطف على قوله - [أفراد] نحو - [إن أنتم إلا بشر مثلنا] فالمخاطبون وهم الرسل عليهم
السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
[لأعتقاد القائلين] وهم الكفار [أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين على
دعوى الرسالة] فنزلهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقادا فاسداً من
التنافي بين الرسالة والبشرية ، فقلبوا هذا الحكم بأن قالوا - [إن أنتم إلا بشر مثلنا - أي

وَقَوْلُهُمْ - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ لِيُعْتَرِجَ حَيْثُ يُرَادُ تَبْكِيَّتُهُ
لَا لِتُسْلِيمِ انْتِفَاءِ الرِّسَالَةِ ، وَكَقَوْلِكَ - إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ
وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ ،

مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعوننا ، ولما كان هنا مظهر سؤال
وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية ،
والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصودين على البشرية حيث قالوا - إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ
مِثْلُكُمْ - فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله [وقولهم] أى قول
الرسول الْمُخَاطَبِينَ [إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ - مِنْ بَابِ مُجَارَاةِ الْخَصْمِ] وإرخاء العنان
إليه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم - مِنْ الْعِتَارِ - وهو الزلة ، وإنما يفعل ذلك
[حيث يراد تبكيته] أى إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فكأنهم
قالوا - إِنْ مَا ادعيتُمْ مِنْ كَوْنِنَا بَشَرًا فَحَقٌّ لَا نُنْكِرُهُ ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَنَافِي أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْنَا بِالرِّسَالَةِ ، فَلِهَذَا أَثْبَتُوا الْبَشَرِيَّةَ لِنُفَسِّمَهُمْ ، وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بِطَرِيقِ الْقَضَرِ
فَلْيَكُنْ عَلَى وَفْقِ كَلَامِ الْخَصْمِ [وَكَقَوْلِكَ] عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ - كَقَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ -
وهذا مثال لا أصل إنما (١) أى الأصل فى إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب
كقَوْلِكَ [إِنَّمَا هُوَ أَخُوكَ - لِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَيُقَرِّبُهُ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تَرْفُقَهُ عَلَيْهِ] أى أن تجعل
من يعلم ذلك رفيقا مشفقاً على أخيه ، والأولى ببناء على ما ذكرنا (٢) أن يكون هذا
المثال من الإخراج لا على مقتضى الظاهر .

(١) أى بناء على ما يقتضيه ظاهر قول المصنف من أن الأصل فى إنما أن تستعمل
فيما هو معلوم للمخاطب ، وعلى هذا يكون مثالا لتخريج الكلام على مقتضى الظاهر .
(٢) من أن إنما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب ولا يشكره .

وَقَدْ يَنْزِلُ الْمَجْهُولُ مَنْزِلَةَ الْمَعْلُومِ لِادِّعَاءِ ظُهُورِهِ فَيَسْتَعْمَلُ لَهُ الثَّالِثَ نَحْوُ - [إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ - وَلِذَلِكَ جَاءَ - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى . وَمَزِيَّةُ [إِنَّمَا] عَلَى الْعَطْفِ أَنَّهُ يَعْقِلُ مِنْهَا الْحُكْمَانَ مَعًا ، وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِهَا التَّعْرِيضُ ، نَحْوُ - [إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَبَابَ - فَانَّهُ تَعْرِيضٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فِرَاطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ مِنْهُمْ كَطَمَعِهِ مِنْهَا .

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى مَا مَرَّ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، نَحْوُ

[وقد ينزل المجحول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره ، فيستعمل له الثالث] أى [إنما] [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود [إنما نحن مصلحون] ادَّعَوْا أَنْ كُونَهُمْ مَصلِحِينَ أَمَرٌ ظَاهِرٌ مِنْ شَأْنِهِ أَلَّا يَجْهَلَ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَنْكُرْهُ [ولذلك جاء - أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ - لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ مُؤَكَّدًا بِمَا تَرَى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات ، وتعريف الخبر الدال على الحصر ، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك ، وتصدير الكلام بحرف التلبيه الدال على أن مضمون الكلام بما له خَطَرٌ وبه عناية ، ثم التأكيد بأن ، ثم تعقيبه بما يدل على التفريع والتوبيخ ، وهو قوله - وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ .

[ومزية [إنما] على العطف أنه يعقل منها] أى من [إنما] [الحكمان] [أغنى الاثبات] للمذكور والنفي عما عداه [معا] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الاثبات ثم النفي ، نحو - زيد قائم لاقاعد ، وبالعكس نحو - ما زيد قائم بل قاعدا [وأحسن مواقعها] أى مواقع [إنما] [التعريض] ، نحو - [إنما يتذكروا أُولَئِكَ الْأَبَابَ - فَانَّهُ تَعْرِيضٌ بِأَنَّ الْكُفَّارَ مِنْ فِرَاطِ جَهْلِهِمْ كَالْبَهَائِمِ فَطَمَعُ النَّظَرِ] أى التأمل [منهم كطمعه منها] أى كطمعه النظر من البهائم .

[ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرّ يقع بين الفعل والفاعل ، نحو

- مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ - وَغَيْرُهُمَا ، فِي الِاسْتِثْنَاءِ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ
الِاسْتِثْنَاءِ ، وَقُلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا ، نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ ، وَمَاضَرَِبَ إِلَّا
زَيْدٌ عَمْرًا - لِاسْتِزَامِهِ قَصْرَ الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا ،

مَا قَامَ [إِلَّا زَيْدٌ وَغَيْرُهُمَا] كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ - مَاضَرَِبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ، وَمَا ضَرَبَ
عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَالْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ - مَا أَعْطَيْتَ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا ، وَمَا أَعْطَيْتَ دِرْهَمًا إِلَّا
زَيْدًا - وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ [فَقِيَ الِاسْتِثْنَاءُ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ]
حَتَّى لَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى الْفَاعِلِ قَبْلَ - مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ - وَلَوْ أُرِيدَ الْقَصْرُ عَلَى
الْمَفْعُولِ قَبْلَ - مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا - وَمَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ مِثْلًا قَصْرُ
الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْفَاعِلِ عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ الْبَوَاقِ ، فَيَرْجِعُ فِي التَّحْقِيقِ
إِلَى قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، أَوْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ (١) وَيَكُونُ حَقِيقًا ،
وغير حَقِيقٍ ، [إِفْرَادًا ، وَقَلْبًا ، وَتَعْيِينًا ، وَلَا يَخْفَى اِعْتِبَارُ ذَلِكَ] [وَقُلَّ] أَيْ جَازَ عَلَى قَلَّةٍ
[تَقْدِيمُهُمَا] أَيْ تَقْدِيمِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَأَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى الْمَقْصُورِ حَالِ كَوْنِهِمَا [بِحَالِهِمَا]
وَهُوَ أَنَّ يَلِي الْمَقْصُورَ عَلَيْهِ الْأَدَاةُ [نَحْوُ - مَاضَرَِبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ] فِي قَصْرِ الْفَاعِلِ عَلَى
الْمَفْعُولِ [وَمَاضَرَِبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا] فِي قَصْرِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ ، وَإِنَّمَا قَالَ - بِحَالِهِمَا -
احْتِرَازًا عَنْ تَقْدِيمِهِمَا مَعَ إِزَالَتِهِمَا عَنْ حَالِهِمَا ، بِأَنَّ تَأْخِرَ الْأَدَاةِ عَنِ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ ،
كَقَوْلِكَ فِي - مَاضَرَِبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا (مَاضَرَِبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) فَانَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ
مِنْ اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَانْعِكَاسِ الْمَقْصُودِ ، وَإِنَّمَا قُلَّ تَقْدِيمُهُمَا بِحَالِهِمَا [لِاسْتِزَامِهِ قَصْرَ
الصِّفَةِ قَبْلَ تَمَامِهَا] لِأَنَّ الصِّفَةَ الْمَقْصُورَةَ عَلَى الْفَاعِلِ مِثْلًا هِيَ الْفِعْلُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَفْعُولِ
لَا مَطْلُقَ الْفِعْلِ ، فَلَا يَتِمُّ الْمَقْصُورُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَحْسُنُ قَصْرُهُ ، وَعَلَى هَذَا

(١) وَهَذَا عَلَى مَعْنَى قَصْرِ الْفَاعِلِ نَفْسَهُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِالْمَفْعُولِ وَهَكَذَا .

وَوَجْهُ الْجَمِيعِ أَنَّ النَّفْيَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ عَامٌّ
مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ ، فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ .
وَفِي إِنْمَاءٍ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِنْمَاءٌ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا - وَلَا يَجُوزُ
تَقْدِيمُهُ عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ .

فَقَسْ ، وَإِنْمَاءٌ جَازٍ عَلَى قَلَّةٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّهَا فِي حُكْمِ التَّامِّ بِاعْتِبَارِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ فِي الْآخِرِ
[وَجْهِ الْجَمِيعِ] أَيْ السَّبَبِ فِي إِفَادَةِ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ الْقَصْرِ فِيمَا بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ
وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [أَنَّ النَّفْيَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَفْرُغِ] الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ وَأَعْرَبَ مَا بَعْدَ إِلَّا بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ [يَتَوَجَّهُ إِلَى مُقَدَّرٍ وَهُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ] لِأَنَّ إِلَّا
لِلْإِخْرَاجِ وَالْإِخْرَاجُ يَقْتَضِي مُخَرَّجًا مِنْهُ [عَامٌّ] لِيَتَنَاوَلَ الْمُسْتَثْنَى وَغَيْرَهُ فَيَتَحَقَّقُ الْإِخْرَاجُ
[مُنَاسِبٌ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ (١)] بِأَنَّهُ يَقْدَرُ فِي نَحْوِ - مَاضِرٌ لِلزَّيْدِ (مَاضِرٌ أَحَدٌ)
وَفِي نَحْوِ - مَا كَسَوْتَهُ إِلَّا جُبَّةً (مَا كَسَوْتَهُ لِبَاسًا) وَفِي نَحْوِ - مَا جَاءَنِي إِلَّا رَاكِبًا (مَا جَاءَنِي
كَأَنَّمَا عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ) وَفِي نَحْوِ - مَا سَرْتُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ (مَا سَرْتُ وَقْتًُا مِنْ
الْأَوْقَاتِ) وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ [وَ] فِي [صِفَتِهِ] يَعْنِي الْفَاعِلِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ وَنَحْوَ
ذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ النَّفْيُ مُتَوَجِّهًا إِلَى هَذَا الْمَقْدَرِ الْعَامِّ الْمُنَاسِبِ لِلْمُسْتَثْنَى فِي جِنْسِهِ وَصِفَتِهِ
[فَإِذَا أُوجِبَ مِنْهُ] أَيْ مِنْ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ [شَيْءٌ بِالْأَجَاءِ الْقَصْرِ] ضَرُورَةُ بَقَاءِ مَا عَدَاهُ عَلَى
صِفَةِ الْإِتِّفَاقِ .

[وَفِي] إِنْمَاءٍ يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ ، تَقُولُ - إِنْمَاءٌ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا [فَيَكُونُ الْقَيْدُ الْآخِرُ
بِمَنْزِلَةِ الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا ، فَيَكُونُ هُوَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ] وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ [أَيْ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ
عَلَيْهِ بَأَنَّمَا] عَلَى غَيْرِهِ لِلإِبْلَاسِ [كَمَا إِذَا قُلْنَا فِي - إِنْمَاءٌ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا (إِنْمَاءٌ ضَرَبَ عَمْرًا
(١) أَيْ فِي كَوْنِهِ جِنْسًا لَهُ ، لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ أَفْرَادِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ

وغير كالا في إفادة القصرين وامتناع مجامعة لا .

الانشاء

إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ،

زيد (بخلاف النفي والاستثناء فانه لا لباس فيه ، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر ، وهما ليس - إلا - مذكورا في اللفظ بل متضمنا .
[وغير كالا في إفادة القصرين] أى قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، [أفرادا ، وقلبا ، وتعيينا] و [فى] امتناع مجامعة لا [العاطفة لما سبق ، فلا يصح - ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو .

الانشاء

اعلم أن الانشاء قد يطلق على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام ، كما أن الاخبار كذلك ، والأظهر أن المراد هنا هو الثانى بقريئة تقسيمه الى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب الى التمنى والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقريئة قوله - واللفظ الموضوع له كذا وكذا - لظهور أن لفظ ليت مثلا يستعمل لمعنى التمنى لا لقولنا - ليت زيدا قائم - فافهم ، فالانشاء إن لم يكن طلبا كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورُبَّ ونحو ذلك فلا يبحث عنها هنا لقلة المباحث البيانية (١) المتعلقة بها ، ولأن أكثرها فى الأصل أخبار نقلت الى معنى الانشاء [إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب]
مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر هذه العبارة (١) وهذا لقلة استعمالها ، وقد أطلق

وأنواعه كثيرة - منها التمني ، واللفظ الموضوع له ليت ، ولا يشترط إمكان التمني ، تقول - ليت الشباب يعود - وقد يتمنى بهل ، نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم أن لا شفيع له ، وبلو ، نحو - لو تأتيني فتحدثني - بالنصب -

لامتناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطلب لمطرب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام (١) [وأنواعه]
 أى الطلب [كثيرة - منها]

[التمني]

وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة (٢) [واللفظ الموضوع له - ليت - لا يشترط إمكان التمني] بخلاف الترجي [تقول - ليت الشباب يعود] ولا تقول له يعود ، لكن إذا كان التمني ممكناً يجب ألا يكون لك توقع وطاعة في وقوعه ، وإلا لصار ترجياً [وقد يتمنى بهل نحو - هل لي من شفيع - حيث يعلم ألا شفيع له] لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه ، والنكته في التمني بهل والعدول عن ليت هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن (٣) الذي لا يجزم بانتفائه [و] قد يتمنى [بلو نحو - لو تأتيني فتحدثني بالنصب] على تقدير - فأن تحدثني - فإن النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها ، إذ لا ينصب المضارع بعدها باضمار أن ، وإنما يضمز بعد

البيان هنا على ما يشمل علم المعاني (١) ومن ذلك قوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً) فالمراد من هذا طلب دوام التقوى لا حصولها ، لأنها حاصلة له صلى الله عليه وسلم قبل هذا الطلب (٢) أى المجردة عن الطمع في حصوله ليخرج الأمر (٣) أي نصاً ، أما ليت فتكون في الممكن وفي المستحيل .

السَّكَايُ : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ - هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةٌ ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا - مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ - لَا ، وَمَا - الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا مَعْنَى التَّمْنَى ،

الأشياء الستة ، والمناسب هنا هو التمني - قال [السكاي : كَانَ حُرُوفَ التَّنْدِيمِ وَالتَّحْضِيضِ وَهِيَ هَلَا ، وَالْأَبْلَقُ الْهَاءُ هَمْزَةٌ ، وَلَوْلَا ، وَلَوْ مَا ، مَأْخُودَةٌ مِنْهُمَا] خبر كَانِ ، أى كَانَتْهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ هَلْ وَلَوْ اللَّتَيْنِ لِلتَّمْنَى حَالُ كَوْنِهِمَا [مُرَكَّبَتَيْنِ مَعَ لَا وَمَا الْمَزِيدَتَيْنِ لِتَضْمِينِهِمَا] عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ - مُرَكَّبَتَيْنِ ، وَالتَّضْمِينُ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي ضَمْنِ الشَّيْءِ . تقول - ضَمَنْتُ الْكِتَابَ كَذَا كَذَا بَابًا - إِذَا جَعَلْتَهُ مُتَضَمِّنًا لِتِلْكَ الْأَبْوَابِ ، يَعْنِي أَنَّ الْغَرَضَ الْمَطْلُوبَ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ وَالتَّزَامِهِ هُوَ جَعْلُ هَلْ وَلَوْ مُتَضَمِّنَيْنِ [مَعْنَى التَّمْنَى]

تطبيقات على التمني :

- (١) لَيْتَ السَّكَايُ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي
 - (٢) أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ
- ليت في البيت الأول للتمنى ، وهو معناها الحقيقي ، وهل في البيت الثاني للتمنى ، والغرض منه إظهار التمني في صورة الممكن لجمال العناية به ، ولعل فيه للتمنى ، والغرض منه إظهار بُعد المرجو عن الحصول .

أمثلة أخرى :

- (١) فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلْبٍ فَيُخْبَرَ بِالدَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ
- (٢) فَيَالَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحِبَّتِي مِنْ الْبُعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

لَيَتَوَلَّدَ مِنْهُ فِي الْمَاضِي التَّنْذِيمُ ، نَحْوُ - هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا - وَفِي الْمَضَارِعِ
التَّخْصِيصُ ، نَحْوُ - هَلَّا تَقُومُ - وَقَدْ يَتَمَنَّى بِلَعْلَ فَيُعْطَى حُكْمَ لَيْتَ ، نَحْوُ - لَعَلَّ
أَحْجَ فَاذْوَركَ - بِالنَّصْبِ ، لِبَعْدِ الْمَرْجُوِّ عَنِ الْحُصُولِ .
وَمِنْهَا الْاسْتِفْهَامُ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ - الْهَمْزَةُ ،

لَيَتَوَلَّدَ [علة لتضمينهما ، بمعنى أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس لإفادة التمني بل
أن يتولد [منه] أى من معنى التمني المتضمنتين هما إِيَّاهُ] في الماضي التنديم ، نحو - هلا
أكرمت زيدا [أو - لوما أكرمته - علي معنى - ليتك أكرمته - قصدا إلى جعله نادما
على ترك الأكرام] وفي المضارع التخصيص ، نحو - هلا تقوم] ولو ما تقوم - على معنى -
ليتك تقوم - قصدا إلى حثه على القيام ، والمذكور في الكتاب ليس عبارة السكاكي
لكنه حاصل كلامه ، وقوله - لتضمينهما - مصدر مضاف إلى المفعول الأول ، ومعنى
التمني مفعوله الثاني ، ووقع في بعض النسخ - لَتَضْمِينُهُمَا - على لفظ التفعُّل ، وهو
لا يوافق معنى كلام المفتاح ، وإلما ذكر هذا بلفظ - كأن لعدم القطع بذلك [وقد
يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت] وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن [نحو - لعل
أحج فاذورك - بالنصب لبعده المرجو عن الحصول] وبهذا يشبه المحالات والممكنات
التي لا طَلَبَاعِيَّةَ في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمني .
[ومنها] أى من أنواع الطلب .

[الاستفهام]

وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو
لَا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلَّا فهو التصور [والألفاظ الموضوعية له - الهمزة ،

وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَآيَ ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ ، وَآيَنَ ، وَآيَ ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ ،
فَالْهُمَزَةُ لَطَلَبُ التَّصْدِيقِ كَقَوْلِكَ - أَقَامَ زَيْدٌ ، وَأَزِيدُ قَائِمٌ - أَوِ التَّصَوُّرِ كَقَوْلِكَ -
أَدْبَسَ فِي الْإِنَاءِ أَمَ عَسَلٌ ، وَآفَى الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمَ فِي الزَّقِّ - وَلِهَذَا لَمْ يَقْبَحْ - أَزِيدُ
قَامَ ، وَأَعْمَرًا عَرَفَتْ - وَالْمُسْتَوَلُ عَنْهُ بِهَا هُوَ مَا يَلِيهَا ، كَالْفِعْلِ فِي - أَضْرَبْتَ زَيْدًا

وهل ، وما ، ومن ، وآي ، وكَمْ ، وكيف ، وآين ، وآي ، ومتى ، وأَيَّانَ - فالهمزة
لطلب التصديق [أى اتقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين] كقولك -
أقام زيد [فى الجملة الفعلية] وأزيد قائم [فى الجملة الاسمية] أو [لطلب [التصور] أى
إدراك غير النسبة (١)] كقولك [فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِإِ لِيَسَ] أدبس فى الإناء أَم
عسل [عالما بحصول شئ فى الإناء طالبا لتعيينه] و [فى طَلَبِ تَصَوُّرِ الْمُسْتَدِإِ] آفَى
الْخَايَةَ دَبْسُكَ أَمَ فى الزَّقِّ [عالما بكون الدبس فى واحد من الخاية والرق طالبا لتعيين
ذلك] ولهذا [أى ولجئ. الهمزة لطلب التصور] لم يقبح [فى تصور الفاعل] أزيد
قام [كما قبح - هل زيد قام [و] لم يقبح فى طلب تصور المفعول] أعمرأ عرفت [كما قبح -
هل عمرأ عرفت - وذلك لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل (٢)
فيكون هل لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر فى - أعمرأ عرفت - لافى - أزيد قام -
فَلْيَتَأَمَّلْ (٣)] والمستول عنه بها [أى بالهمزة] هو ما يليها ، كالفعل فى - أضربت زيدا [

(١) جعل الهمزة فى ذلك لطلب التصور مبنى على التسامح ، لأنه فى الحقيقة لطلب
التصديق الخاص لا التصور ، غاية الأمر أنه يحصل مع ذلك التصديق تعيين المستند إليه ،
فجعل لطلب التصور من أجل هذا فقط ، ولأنه المتبادر الى الذهن قبل التأمل .

(٢) لأن التقديم يفيد التخصيص ، فيكون السؤال عن خصوص الفاعل أو
المفعول لا عن الفعل (٣) إنما ظهر ذلك فى الأول دون الثانى لأن تقديم المنصوب
للتخصيص فى الغالب ، وأما تقديم المرفوع فالغالب فيه أن يكون لتقوية الاسناد ،

- وَالْفَاعِلُ فِي - أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا - وَالْمَفْعُولُ فِي - أَزِيدًا ضَرَبْتَ .
 وَهَلْ لَطَلَبَ التَّصْدِيقَ فَحَسَبَ ، نَحْوُ - هَلْ قَامَ زَيْدٌ ، وَهَلْ عَمِرُوا قَاعِدٌ -
 وَلِهَذَا امْتَنَعَ - هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمِرُوا - وَقَبِحَ - هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ - لِأَنَّ التَّقْدِيمَ
 يَسْتَدْعِي حُصُولَ التَّصْدِيقِ بِنَفْسِ الْفِعْلِ ، دُونَ - هَلْ

إذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ،
 وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق ، ويحتمل أن يكون لطلب
 تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزید ، لكن لا تعرف أنه ضَرَبَ
 أَوْ كَرَّمَ [والفاعل في أَنْتَ ضَرَبْتَ] إذا كان الشك في الضارب [والمفعول في -
 أَزِيدًا ضَرَبْتَ] إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس سائر الْمُتَعَلِّقَاتِ .

[وهل لطلب التصديق فحسب] وتدخل على الجملتين [نحو - هل قام زيد ، وهل
 عمرو قاعد] إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو
 [ولهذا] أي ولاختصاصها بطلب التصديق [امتنع - هل زيد قام أم عمرو] لأن وقوع
 المفرد هنا بعد أم دليل على أن أم متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم
 بثبوت أصل الحكم ، وهل إنما تكون لطلب الحكم فقط ، ولو قات - هل زيد قام -
 بدون - أم عمرو - لقبح ولا يمتنع لما سيجي . [و] لهذا أيضا [قبح - هل زيدا ضربت -
 لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل] فيكون هل لطلب حصول الحاصل
 وهو محال ، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون - زيدا - مفعول فعل محذوف (٢) أو
 يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص ، لكن ذلك خلاف الظاهر [دون هل .

ولكن هذا لا يمنع قبح - هل زيد قام - لما سيأتي من أن هل لا يليها إلا الفعل غالبا .
 (١) ويكون مفعول المذكور محذوفا ، والتقدير - هل ضربت زيدا ضربته .

زَيْدًا ضَرْبَتَهُ - لِحَوَازِ تَقْدِيرِ الْمُفَسِّرِ قَبْلَ زَيْدٍ ، وَجَعَلَ السَّكَاكِي قَبِيحَ - هَلْ رَجُلٌ
عُرِفَ - لِذَلِكَ ، وَيَلْزَمُهُ الْإِيقَبُ - هَلْ زَيْدٌ عُرِفَ - وَعَلَّلَ غَيْرُهُ قَبِيحًا بِأَنَّهُ هَلْ
بِمَعْنَى قَدْ فِي الْأَصْلِ ، وَتَرَكَ الْهَمْزَةَ قَبْلَهَا لِكَثْرَةِ وَقُوعِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ
تَخْصُصُ الْمُضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ ، فَلَا يَصِحُّ - هَلْ تَضْرِبُ زَيْدًا

زيدا ضربته [فانه لا يقبح] لجواز تقدير المفسر (١) قبل - زيد [أى هل ضربت
زيدا ضربته] وجعل السكاكي قبيح - هل رجل عرف - لذلك [أى لأن التقديم
يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، لما سبق من مذهبه من أن الأصل - عُرِفَ
رَجُلٌ - عَلَى أَنَّ - رَجُلٌ - بَدَلَ مِنَ الضَّمِيرِ فِي - عُرِفَ - قَدَمَ لِلتَّخْصِصِ [ويلزمه] أى
السكاكي [ألا يقبح - هل - زيد عرف] لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
عنده ، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل ، مع أنه قبيح باجماع النحاة ، وفيه
نظر لأن ما ذكره من اللزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلة أخرى (٢) [وعلل غيره]
أى غير السكاكي [قبيحا] أى قبيح - هل رجل عرف ، وهل زيد عرف [بأن هل
بمعنى قد في الأصل] وأصله أَهْلٌ [وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام]
فأقيمت هى مقام الهمزة وتطاولت عليها في الاستفهام ، وقد من خواص الأفعال ،
فكذا ما هى بمعناها ، وإنما لم يقبح - هل زيد قائم - لأنها إذا لم تر الفعل فى حيزها
ذهلت عنه وتسلت ، بخلاف ما إذا رآته فانها تذكرت المهود ، وحثت إلى الألف
المألوف ، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما [وهى] أى هل [تخصص المضارع بالاستقبال]
بحكم الوضع كالسين وسوف [فلا يصح - هل تضرب زيدا] فى أن يكون الضرب واقعا

(١) أى جواز ارجاعا بخلاف ما قبله (٢) وهى كَوْنُ هَلْ بمعنى قد فى الأصل على
ما سياتى .

وَهُوَ أَخُوكَ - كَمَا يَصِحُّ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ ،

في الحال على ما يفهم عرفا (١) من قوله [وهو أخوك ، كما يصح - أتضرب زيدا وهو أخوك] قصدًا إلى إنكار الفعل الواقع في الحال ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال ، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، بخلاف الهمزة فانها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال ، لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال ، وقولنا - في أن يكون الضرب واقعا في الحال - ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد لإنكار الفعل الواقع في الحال ، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك - أتضرب زيدا وهو أخوك - أو لا كقوله تعالى (أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) وكقولك - أتؤذي أباك ، وأنثتم الأمير - فلا يصح وقوع هل في هذه المواضع ، ومن العجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها ، ولعمري إن هذه قرينة ما فيها مريّة ، إذ لم يُنقل عن أحد من النحاة امتناع مثل - سيحيى زيد وركبا ، وسأضرب زيدا وهو بين يدي الأمير - كيف وقد قال الله تعالى (سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ) (وَلَمَّا يُؤْخَرُوهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ) وفي الخامسة :

« سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا (٢) »

وأمثال هذه أكثر من أن تحصى ، وأعجب من هذا أنه لما سمع قول النحاة إنه

(١) لأن المتبادر أن الاخوة في الحال ، فيكون الضرب مثلها ، لأن الأصل اتحاد زمن المقيّد وقيد (٢) هو لسعد بن ناشب من الشعراء الاسلاميين ، وجالبا حال من فاعل سأغسل وهو محل الاستشهاد ، لأن عامل الحال فعل مستقبل لاقتزائه بالسين ، وقضاء الله بالرفع فاعل - جالبا .

وَلَا اخْتِصَاصَ التَّصْدِيقِ بِهَا وَتَخْصِصَ الْمَضَارِعَ بِالِاسْتِقْبَالِ كَانَ لَهَا مَزِيدُ اخْتِصَاصٍ
بِمَا كَوْنُهُ زَمَانِيًّا أَظْهَرَ ، كَالْفِعْلِ ، وَلِهَذَا كَانَ - فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ - أَدَلٌّ عَلَى طَلَبِ
الشُّكْرِ مِنْ - فَهَلْ تَشْكُرُونَ ، وَفَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ - لِأَنَّ إِبْرَازَ مَا سَيَتَجَدَّدُ فِي مَعْرَضِ

يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتَنَاقِي الحال والاستقبال بحسب الظاهر
علي ماسنذكره (١) حتى لا يجوز - يأتيني زيد سيركب ، أو ان يركب - فهم منه أنه يجب
تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال ، حتى لا يصح تقييد مثل - هل تضرب ،
وستضرب ، ولن تضرب - بالحال ، وأورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ، ولم ينظر في
صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال .

[ولا اختصاص التصديق بها] أى لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم
بجيشها لغير التصديق كما ذكر فيما سبق [وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا أظهر] وما موصولة ، وكونه مبتدأ خبره أظهر ، وزمانيا ،
خبر الـكَوْنِ ، أى بالشئ الذى زمانيته أظهر [كالفعل] فإن الزمان جزء من مفهومه .

بخلاف الاسم فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له ، أما اقتضاء تخصيصها المضارع
بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر ، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط
لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والاثبات إنما يتوجهان إلى
المعاني والأحداث التى هي مدلولات الأفعال ، لا إلى الذوات التى هي مدلولات
الاسماء . [ولهذا] أى ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [كان - فهل أنتم شاكرون -
أدل على طلب الشكر من - فهل تشكرون ، وفهل أنتم تشكرون] مع أنه مؤكَّد
بالتكرير ، لأن - أنتم - فاعل لفعل محذوف (٢) [لأن إبراز ما سيتجدد في معرض

(١) في بحث الحال من باب الفصل والوصل (٢) والأصل - فهل تشكرون

تشكرون - فحذف الفعل الأول فانفصل ضميره .

«الثابت أدل على كمال العناية بحصوله ، ومن - أفأتم شاكرون - وإن كان للثبوت ، لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها أدل على ذلك ، ولهذا لا يحسن - هل زيد منطلق - إلا من البليغ .

وهي قسمان : بسيطة ، وهي التي يطلب بها وجود الشيء ، كقولنا - هل الحركة موجودة - ومركبة ، وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء ، كقولنا - هل الحركة دائمة .

«الثابت أدل على كمال العناية بحصوله (١) [من إبقائه على أصله ، كما في - هل تشكرون ، وفل أنتم تشكرون - لأن هل في - هل تشكرون ، وهل أنتم تشكرون - على أصلها ، لسكونها داخله على الفعل تحقيقا في الأول ، وتقديرا في الثاني] [و] فل أنتم شاكرون - أدل على طلب الشكر [من - أفأتم شاكرون] أيضا [وإن كان للثبوت باعتبار] كَوْنِ الجملة اسمية [لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أى ترك الفعل مع هل [أدل على ذلك] أى على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ولهذا] أى ولأن هل أدعى للفعل من الهمزة [لا يحسن هل زيد منطلق إلا من البليغ] لأنه الذى يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الوجود .

[وهي] أى هل [قسمان : بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لا وجوده [كقولنا - هل الحركة موجودة] أو لا موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء] أو لا وجوده له [كقولنا - هل الحركة دائمة] أو لا دائمة ، فان المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها ، وقد اعتبر في هذه شيئين غير الوجود وفى

(١) وهو من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

وَالْبَاقِيَةُ لَطَلَبِ التَّصَوُّرِ فَقَطْ ، قِيلَ فَيُطَلَّبُ بِمَا شَرَحَ الْاسْمَ ، كَقَوْلِنَا -
مَا الْعَنْقَاءُ - أَوْ مَا هِيَ الْمُسَمَّى ، كَقَوْلِنَا - مَا الْحَرَكَةُ - وَتَقَعُ هَلِ الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ
بَيْنَهُمَا .

الاولى شئ واحد (١) فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى ، وهى بسيطة بالنسبة اليها .
[والباقية] من الفاظ الاستفهام تشترك فى أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من
جهة أن المطلوب بكل منها تصور شئ آخر [قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا -
ما العنقاء] طالبا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر [أو ماهية
المسمى] أى حقيقته التى هو [كقولنا ما الحركة] أى ماحقيقة مسمى هذا اللفظ ،
فيجاب بإيراد ذاتياته [وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما] أى بين مالتى لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى أن يُطَلَّبَ أَوَّلًا شرح الاسم ،
ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم ماهيته وحقيقته ، لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحالة
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحالة منه أن يطلب
حقيقته وماهيته ، إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له ، والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل ، فان كل من خوطب باسم
فهم فهم ما ، ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة ، وأما الحد
فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق ، فالموجودات لها حقائق ومفاهيم ،
فلها حدود حقيقية واسمية (٢) وأما المعدومات فليس لها إلا المفاهيم ، فلا حدود
لها إلا بحسب الاسم ، لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات
(١) الشئ الواحد هو الحركة ، والشئان هما الحركة والدوام .
(٢) الحدود الحقيقية هى التى تدل على الحقائق ، والاسمية هى التى تدل على
لمفاهيم الاجالية .

وَبَيْنَ الْعَارِضِ الْمُشَخَّصِ لِذِي الْعِلْمِ، كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ - وَقَالَ السَّكَانِيُّ :
يُسْأَلُ بِمَا عَنِ الْجِنْسِ ، تَقُولُ - مَا عِنْدَكَ - أَيْ أَى أَجْنَاسِ الْأَشْيَاءِ عِنْدَكَ ، وَجَوَابُهُ
كِتَابٌ وَنَحْوُهُ ، وَعَنْ الْوَصْفِ ، تَقُولُ - مَا زَيْدٌ - وَجَوَابُهُ الْكَرِيمُ وَنَحْوُهُ ،
وَبَيْنَ عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ ، تَقُولُ - مَنْ جِبْرِيلُ - أَيْ أَبْشَرُ هُوَ أَمْ مَلَكٌ
أَمْ جَنِّي ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

موجودة ، حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في
أثناء التعاليم (١) إنما هي حدود اسمية ، ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت
تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية ، جميع ذلك مذكور في الشفاء .

[و] يطلب [بين العارض المشخص] أى الأمر الذى يعرض [لذى العلم] فيفيد
تَشْخِصَهُ وَتَعْيِنَهُ [كَقَوْلِنَا - مَنْ فِي الدَّارِ] فيجواب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه .
[وقال السكاكى : يسأل بما عن الجنس تقول - ما عندك - أى أى أجناس الأشياء
عندك ، وجوابه كتاب ونحوه] ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة (٢) نحو -
ما الكلمة - أى أى أجناس الألفاظ هي ، وجوابه لفظ مفرد موضوع [أو عن
الوصف تقول - ما زيد - وجوابه الكريم ونحوه ، و] يسأل [بين عن الجنس من
ذوي العلم ، تقول - من جبريل - أى أبشر هو أم ملك أم جنى ، وفيه نظر] إذ لا نسلم

(١) المراد بها التراجم كالفصل والباب ، وما يوضع في أولها من الحدود مثل حد
الصلاة المذكور في أول بابها (٢) فالمراد بالجنس الماهية الكلية سواء كانت مُتَّفَقَةً للأفراد
أو مُخْتَلَفَةً بِجُمْلَةٍ أو مفصلة ، فيشمل جميع أقسام المقول في جواب ما هو ، وهو النوع
والجنس والماهية التفصيلية والإجمالية ، فالسؤال بما عند السكاكى يختص بالأمر الكلى ،
وعند صاحب القيل السابق لا يختص بذلك ، بل يطلب بما عنده شرح الاسم كلياً كان

وَيَسْأَلُ بَأَى عَمَّا يُمِيزُ أَحَدَ الْمُتَشَارِكِينَ فِي أَمْرٍ يَعْمَهُمَا ، نَحْوُ - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرَ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ .

وَبِكُمْ عَنِ الْعَدَدِ ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ .
وَبِكَيْفٍ عَنِ الْحَالِ ، وَبَيِّنٍ عَنِ الْمَكَانِ ، وَبِمَتَى عَنِ الزَّمَانِ ، وَبَيَّانٍ عَنِ
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب - من جبريل - أن يقال ملك ، بل يقال - ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا عما يفيد تشخصه .

[ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما] وهو مضمون ما أضيف إليه أَى [نَحْوُ - أَى الْفَرِيقَيْنِ خَيْرَ مَقَامًا - أَى أَنَحْنُ أَمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ] فالْمُؤْمِنُونَ وَالْكَافِرُونَ قد اشتركا في الْفَرِيقَةِ وسألوا (١) عما يميز أحدهما عن الآخر ، مثل الْكَوْنِ كَافِرِينَ قَائِلِينَ لِهَذَا الْقَوْلِ ، ومثل الْكُونِ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَيْرَ قَائِلِينَ .

[و] يسأل [بكم عن العدد ، نَحْوُ - سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ] أَى كَمْ آيَةٍ آتَيْنَاهُمْ أَعْشَرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ ، فَمِنْ آيَةٍ يُمِيزُكُمْ بَرِيَادَةً مِنْ لَمَّا وَقَعَ مِنَ الْفَصْلِ بِفَعْلٍ مُتَعَدٍّ بَيْنَ كَمْ وَمِمِيزَهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَبِكُمْ ههنا للسؤال عن العدد ، لكن الغرض من هذا السؤال هو التفرع والتوبيخ (٢) [و] يسأل [بكيف عن الحال ، وبأين عن المكان ، وبمَتَى عَنِ الزَّمَانِ] ماضيا كان أو مستقبلا (٣) [وبأَيَّانَ عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ،

أو جزئيا (١) أَى الْكَافِرُونَ أَجْبَارَ الْيَهُودِ (٢) والاستفهام مع هذا على حقيقته ، لأن المقصود أمره أن يسألهم حقيقة عن ذلك ليعلم من جهتهم مقدارها .
(٣) ويسأل بها عن الحاضر أيضا .

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -
وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى كَيْفَ ، نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْءٍ - وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ
أَيُّ نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا .

ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ ،

قِيلَ وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوَاضِعِ التَّفْخِيمِ ، مِثْلُ - يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - وَأَيُّ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً
بِمَعْنَى كَيْفَ [وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا فِعْلٌ] نَحْوُ - فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَيُّ شَيْءٍ [أَيُّ عَلَى أَيِّ
حَالٍ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ أَرَدْتُمْ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْتِيُّ مَوْضِعَ الْحَرْثِ ، وَلَمْ يَجِءْ - أَيُّ زَيْدٌ -
بِمَعْنَى كَيْفَ هُوَ] وَآخَرَى بِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ ، نَحْوُ - أَيُّ لَكَ هَذَا [أَيُّ مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الرِّزْقُ
الآتِي كُلُّ يَوْمٍ ، وَقَوْلُهُ - تُسْتَعْمَلُ - إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ
وَأَنْ يَكُونَ فِي أَحَدِهِمَا حَقِيقَةٌ وَفِي الْآخَرِ مُجَازًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ - أَيْنَ - إِلَّا
أَنَّهُ فِي الْاسْتِعْمَالِ يَكُونُ مَعَ مِنْ ظَاهِرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ :

« مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ (١) »

أَوْ مُقَدَّرَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (أَيُّ لَكَ هَذَا) أَيُّ مِنْ أَيُّ لَكَ ، أَيُّ مِنْ أَيْنَ عَلَى ذِكْرِهِ
بَعْضُ النُّحَاةِ .

[ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ [الْاسْتِفْهَامِيَّةَ] كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِ] بِمَا يَنْبَغُ

(١) هُوَ الْمَذْكُورُ بْنُ حُصَيْنٍ مِنْ قَوْلِهِ :

لَا جَعْلُنْ لَابْنَةِ عُثْمٍ فَنَّا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَنَا مِنْ أَيُّ

وَعُثْمٌ هُوَ عُثْمَانُ ، وَفَنَّا ضَرْبًا مِنَ الْخُصُومَةِ ، وَالْمُرَادُ عَشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَقَدْ قَالَ
هَذَا فِي هِجَاءِ طَامِلِ زَكَاةٍ .

كَالاستِبْطَاءِ ، نَحْوُ - كَمْ دَعَوْتُكَ - وَالتَّعَجُّبِ ، نَحْوُ - مَالِي لَا أَرَى الْهَدَّهْدَ -
وَالْتَّنْيِيهِ عَلَى الضَّلَالِ ، نَحْوُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ - وَالْوَعِيدِ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَسِيءُ الْأَدَبَ
.. أَلَمْ أَوَدِّبْ فَلَانًا - إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ ذَلِكَ ، وَالتَّقْرِيرِ بِإِيلَاءِ الْمُقَرَّرِ بِهِ الْهِمَّةَ كَمَا
مَرَّ ، وَالْإِنْكَارِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ - أَغَيَّرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ،

المقام بحسب معونة القرائن [كالاستبطاء نحو - كم دعوتك - والتعجب نحو - مالى لا أرى الهدهد -
لا أرى الهدهد] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا باذنه ، فلما لم يبصره
مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره إياه ، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه ، وقول صاحب الكشف : نظر سليمان الى مكان الهدهد فلم يبصره
فقال مالى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه وهو حاضر لسانه ستره أو غير ذلك ، ثم
لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك ، وأخذ يقول أهو غائب ، كأنه يسأل عن صحة
ما لاح له - يدل على أن الاستفهام على حقيقته [والتنبيه على الضلال ، نحو - فأين
تذهبون - والوعيد ، كقولك لمن يسيء الأدب - ألم أودب فلانا - اذا علم المخاطب
ذلك] وهو أنك أدبت فلانا ، فيفهم معنى الوعيد والتخويف ولا يحمله على السؤال
[والتقرير] أى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه وإلجائه اليه [بإيلاء المقرر به
الهمزة] أى بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به [كما مر] فى
حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة ، تقول - أضربت زيدا - فى تقريره
بالفعل - و - أنت ضربت - فى تقريره بالفعل ، و - أزيدا ضربت - فى تقريره
بالمفعول ، وعلى هذا القياس ، وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت ، فيقال - أضربت
زيدا بمعنى أنك ضربته أثبتة [والانكار كذلك نحو - أغير الله تدعون] أى بإيلاء
المنكر الهمزة ، كالفعل فى قوله :

أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُوا وَلِيًّا - وَمَنْهُ - أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ ، لِأَنَّ
إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّ الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ
أَيْ بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ لَا بِالنَّفْيِ ، وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا
ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لِمَنْ

« أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفُ مُضَاجِعِي (١) »

والفاعل في قوله تعالى (أَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ) والمفعول في قوله تعالى
[أَغَيْرَ اللَّهِ أَخَذُوا وَلِيًّا] وأما غير الهمزة فيجىء للتقرير والانكار لكن لا يجرى فيه
هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهمزة فلذا لم يبحث عنه [ومنه] أَيْ مَنْ جِئَ الهمزة
لِلانْكَارِ نَحْوُ - [أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ - أَيْ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ لِأَنَّ] إِنْكَارَ النَّفْيِ نَفْيٌ لَهُ وَنَفْيُ
النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ، وَهَذَا [الْمَعْنَى] مُرَادٌ مَنْ قَالَ : الهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ [لِحُجْلِ الْمُخَاطَبِ
عَلَى الْإِقْرَارِ] بِمَا دَخَلَهُ النَّفْيُ [وَهُوَ - اللَّهُ كَافٍ] لَا بِالنَّفْيِ [وَهُوَ - لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ -
فَالْتَقْرِيرُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِالْحُكْمِ الَّذِي دَخَلَ عَلَيْهِ الهمزة ، بَلْ بِمَا يَعْرِفُ الْمُخَاطَبُ
مِنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِثْبَاتًا أَوْ نَفْيًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأَعْنِي إلهِينَ
مِنْ دُونِ اللَّهِ) فَالهمزة فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ أَيْ بِمَا يَعْرِفُهُ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ ،
لَا بِأَنَّهُ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ، فَافْهَمْ ، وَقَوْلُهُ - وَالْإِنْكَارُ كَذَلِكَ - دَلٌّ عَلَى أَنَّ صُورَةَ إِنْكَارِ
الْفِعْلِ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ الهمزة ، وَلَمَّا كَانَ لَهُ صُورَةٌ أُخْرَى لَا يَلِي فِيهَا الْفِعْلَ الهمزة أَشَارَ
إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ [وَلِإِنْكَارِ الْفِعْلِ صُورَةً أُخْرَى ، وَهِيَ نَحْوُ - أَزِيدَا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا - لِمَنْ
(١) هُوَ مِنْ قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

أَيْقَنْتَنِي وَالْمُشْرِفُ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ

يُردد الضرب بينهما ، وَالْإِنْكَارُ إِمَّا لِلتَّوْبِيخِ أَيْ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ، نَحْوُ -
أَعْصَيْتَ رَبَّكَ - أَوْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ،
نَحْوُ - أَتَعْصِي رَبَّكَ - أَوْ لِلتَّكْذِيبِ أَيْ لَمْ يَكُنْ ، نَحْوُ - أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ ،
أَوْ لَا يَكُونُ ، نَحْوُ - أَنْزَلْنَاكُمْوهَا - وَالتَّهْكِيمُ ، نَحْوُ - أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ
مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا - وَالتَّحْقِيرُ ، نَحْوُ - مِنْ هَذَا -

يُردد الضرب بينهما [من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما (١)] فإذا أنكرت تعلقه بهما
فقد نفىته عن أصله ، لأنه لا بد له من محل يتعلق به [والآنكار إما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذى كان [نحو - أعصيت ربك] فان العصيان واقع
لكنه مُسَكَّرٌ ، وما يقال إنه للتقرير فعناء التحقيق والتثيت [أو لا ينبغي أن يكون] أى
أن يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة ، وذلك فى المستقبل [نحو - أتَعْصِي
رَبَّكَ] معنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان [أو للتكذيب] فى الماضى [أى لم يكن نحو -
أَفَأَصَفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَيْنِ] أى لم يفعل ذلك [أو] فى المستقبل أى [لا يكون ، نحو -
أَنْزَلْنَاكُمْوهَا] أى أنزلكم تلك الهداية أو الحُجَّةَ ، بمعنى أنكرهم على قبولها وتقسرهم
على الامتداد ، والحال أنكم لها نارهون ، معنى لا يكون منا هذا الالتزام [والتهم] عَطْفٌ
على الاستبطاء أو على الانكار ، وذلك أنهم اختلفوا فى أنه إذا ذكر معطوفات
كثيرة أن الجميع معطوف على الأول ، أو كل واحد عطف على ما قبله [نحو - أصلاتك
تأمرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا] وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة ،
وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا ، فقصدوا بقولهم (أصلاتك تأمرُكَ) الهزء
والسخرية لا حقيقة الاستفهام [والتحقير نحو - من هذا] استجقاراً بشأنه مع أنك
والمشرفى السيف المنسوب إلى مشارف الشام ، والمسئونة السهام المحددة النصال .
(١) الأولى أن يقول - بأن يعتقد عدم تعلقه بغيرهما ، لأن هذا هو مراد المتن .

وَالْتَهْوِيلِ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ، مَنْ
فِرْعَوْنُ - بَلَفْظُ الْأَسْتِفْهَامِ وَرَفَعَ فِرْعَوْنَ ، وَلِهَذَا قَالَ - إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ ،
وَالْأَسْتِبْعَادِ ، نَحْوُ - أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ .

تعرفه [والتهويل كقراءة ابن عباس - ولقد نجينا بني إسرائيل من العذاب المهين ، من
فرعون - بلفظ الاستفهام] أى من بفتح الميم [ورفع فرعون] على أنه مبتدأ ومن
الاستفهامية خبره ، أو بالعكس على اختلاف الرايين ، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام
ههنا ، وهو ظاهر ، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا
بقوله (من فرعون) أى هل تعرفون من هو فى فرط عتوه وشدة شكيمة فظنكم
بعذاب يكون المَعْدَبُ به مثله [ولهذا قال - إنه كان عاليا من المسرفين] زيادة لتعريف
حاله وتهويل هذابه [والاستبعاد ، نحو - أنى لهم الذكرى] فإنه لا يجوز حمله على حقيقة
الاستفهام ، وهو ظاهر ، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى ، بقرينة قوله تعالى
[وقد جاءهم رسول مبين ، ثم تولوا عنه] أى كيف يذكرون ويتعظون ويؤفون بما
وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب

تطبيقات على الاستفهام :

(١) تَسْأَلْنِي مَا لِحُبِّ الْقُلْتُ عَوَاطِفُ مُنَوَّعَةُ الْأَجْنَاسِ مَوْطِنُهَا الْقَلْبُ

(٢) أَشَوْقًا وَلَمَّا يَمِضُ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا شَطَّ الْمَطِيُّ بَنَا عَشْرًا

(٣) أَبْذُرُكَ مَا أَدْرَكْتُ إِلَّا ابْنُ هَمَّةٍ يُمَارِسُ فِي كَسْبِ الْعُلَمَاءِ مَا أَمَارِسُ

(٤) صَاحٍ هُذِي قُبُورُنَا ثَمَلًا الرَّحْبَ فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ

ما فى الاول لطلب الحقيقة ، والهمزة فى الثانى للتعجب ، وكيف فيه للتعظيم ،
والهمزة فى الثالث للنفي ، وأين فى الرابع للتكثير .

وَمِنْهَا الْأَمْرُ ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صَيِّغَتَهُ مِنَ الْمُقْتَرَنَةِ بِاللَّامِ نَحْوُ - لِيَحْضُرَ زَيْدٌ -
وغيرها نَحْوُ - أَكْرَمَ عَمْرًا ، وَرَوَيْدٌ بَكْرًا - مَوْضُوعَةٌ لَطَلَبِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً ،
لِتَبَادُرِ الْفَهْمِ عِنْدَ سَمَاعِهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِهِ كَالْإِبَاحَةِ ، نَحْوُ -
جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنِ سِيرِينَ -

الاذكار من كشف الدخان ، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
الآيات والبيانات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكروا وأعرضوا عنه .

[ومنها] أي من أنواع الطلب [الأمر] وهو طلب فعل غير كَفَّ على جهة
الاستعلاء ، وصيغته تستعمل في معان كثيرة ، فاختلَفُوا في حقيقته الموضوعه هي (١) لها:
اختلافًا كثيرًا ، ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشئ قال المصنف [والأظهر أن
صيغته من المقترنة باللام نحو - ليحضر زيد - وغيرها نحو - أكرم عمرا ورويد بكرا]
فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كَفَّ استعلاءً سواء كان اسماً أو فعلاً [موضوعه
لطلب الفعل استعلاءً] أي على طريق طلب العلو وعدَّ الأمر نفسه عاليًا سواء كان عاليًا
في نفسه أم لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي سماع الصيغة [إلى ذلك] المعنى ، أعني
الطلب استعلاءً ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة [وقد تستعمل] صيغة
الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاءً [كالإباحة نحو - جالس الحسن أو ابن سيرين]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ لِمَنْ رَبُّكَ يَا مُوسَى ، قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى) .

(٢) ليت شعري أهلك بحكمة التفطيش أم عهد نيرون عادًا

(٣) أضاعوني وأى قى أضاعوا ليوم كريمة وسداد تغر

(١) الضمير للصيغة وفي قوله - لها - الحقيقة .

والتَّهْدِيدِ ، نَحْوُ - اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ - وَالتَّعْجِيزِ ، نَحْوُ - فَاتُّوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ -

فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما والأى يجالس أحدا منهما أصلا [والتهديد]
 أى التخويف ، وهو أعم من الانذار ، لأنه إبلاغ مع التخويف (١) وفى الصحاح
 الانذار تخويف مع دعوة [نحو - اعملوا ما شئتم] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل
 عمل شاؤا [والتعجيز نحو - فاتوا بسورة من مثله] إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة
 من مثله لكن نه محالا ، والظرف أعنى قوله - من مثله - متعلق بفأتوا والضمير لعبدنا ،
 أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا أو لعبدنا (٢) فان قلت لم لا يجوز على الأول أن
 يكون الضمير لما نزلنا ، قلت لأنه يقتضى ثبوت مثل القرآن فى البلاغة وعلو الطبقة
 بشهادة الذوق ، إذ التعجيز إنما يكون عن المآتي به (٣) فكأن مثل القرآن ثابت
 لسكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصفا للسورة فان المعجوز
 عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف ، فان قلت فليكن التعجيز (٤) باعتبار
 انتفاء المآتي منه ، قلنا احتمال عقلى لا يسبق إلى الفهم (٥) ولا يوجد له مساعى فى
 اعتبارات البلاغ واستعمالهم فلا اعتداد به ، ول بعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته

(١) الأوضح أن يقال لأنه تخويف مع إبلاغ ، وهذا مثل قوله تعالى (قل
 تَتَّبِعُوا فَإِن مَّصِيرُكُمْ إِلَى النَّارِ) فصيغة - تمنعوا - مع ما بعدها تخويف بأمر مع إبلاغه
 عن الغبر ، ولا يشترط فى التهديد الإبلاغ عن الغير بأن يكون من عند نفسه ، ولهذا
 كان أعم من الانذار (٢) وهذا فى قوله تعالى قبل ذلك (وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا
 عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ) - الآية (٣) وهو السورة ، أى عن الايتان بها مع
 وجود المآتي منه وهو المثل (٤) أى عند تعليق الظرف بقوله - فاتوا (٥) لأن القيود
 هى التى تكون محط القصد .

وَالْتَسْخِيرَ ، نَحْوُ - كُونُوا قَرْدَةً خَاسِئِينَ - وَالْإِهَانَةَ ، نَحْوُ - كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا - وَالتَّسْوِيَةَ ، نَحْوُ - اصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا - وَالتَّمَنَّى نَحْوُ :

« أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي »

وَالدُّعَاءَ ، نَحْوُ - رَبِّ اغْفِرْ لِي - وَالْإِلْتِمَاسَ ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ يُسَاوِيكَ رُتَبَةً -

[والتسخير نحو - كونوا قردة خاسئين - والاهانة نحو - كونوا حجارة أو حديدًا]
 إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة لعدم قدرتهم على ذلك ، لكن
 في التسخير يحصل الفعل ، أعني صيرورتهم قردة ، وفي الاهانة لا يحصل ، إذ المقصود
 قلة المبالاة بهم [والتسوية نحو - اصبروا أو لا تصبروا] في الاباحة كأن المخاطب
 توهم أن الفعل محذور عليه فأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك ، وفي التسوية
 كأنه توهم أن أحدهما الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة اليه فدفع ذلك
 وسوى بينهما [والتمني نحو :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي] بصبح وما الاصباح منك بأمثل (١)

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل ، إذ ليس ذلك في وسعه ، لكنه يتمني
 ذلك تخلصاً مما عرض له في الليل من تباريح الجوى ، ولا استطالته تلك الليلة كأنه
 لا طاعة له في انجلائها ، فلهذا يحمل على التمني دون الترجي [والدعاء] أي الطلب
 على سبيل التضرع [نحو - رب اغفر لي - والالتماس ، كقولك لمن يساويك رتبة -

(١) هو لامرئ القيس ، وأمثلة بمعنى أفضل .

افعل - بدون استعلاء .

ثم الأمر قال السكاني حقه الفور ، لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي ، وفيه نظر .

افعل - بدون الاستعلاء [والتضرع ، فان قيل أى حاجة إلى قوله - بدون الاستعلاء - مع قوله - لمن يساويك رتبة - قلت قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو ، فيجوز أن يتحقق من المساوي بل من الأدنى أيضا .

[ثم الأمر قال السكاني حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب] عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير] الأمر [الأول دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فان المولى إذا قال لعبده - قم - ثم قال له قبل أن يقوم - اضطجع حتى المساء - يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع ، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما [وفيه نظر] لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن (١) .

(١) والقرينة في المثال هي قوله - حتى المساء - لأنه يقتضى أن يكون له مبدءا ، فيكون عقب ورود صيغة الأمر .

تطبيقات على الأمر :

(١) ته يا فؤاد فحول عرشك أمه عقدت خناصرها على الإصلاح

(٢) وحسن ظنك بالأيام معجزة فظن شرأ وكن منها على حذر

(٣) أرى جواداً مات هو لا لعني أرى ماترين أو بخيلاً مخلداً

الأمر في الأول للدعاء لأنه من الأدنى إلى الأعلى ، وفي الثاني للارشاد ،

وَمِنْهَا النَّهْيُ ، وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَهُوَ - لَا - الْجَازِمَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ - لَا تَفْعَلْ -
وَهُوَ كَالْأَمْرِ فِي الْاسْتِعْلَاءِ ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ طَلَبِ الْكَفِّ أَوْ التَّرْكِ

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النهى] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاءً
[وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك - لا تفعل - وهو كالأمر في
الاستعلاء] لأنه المتبادر إلى الفهم [وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما
هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض ، فانهم اختلفوا في أن
مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده ، أو ترك الفعل وهو
نفس ألا تفعل (١) .

وفي الثالث للتعجيز .

أمثلة أخرى :

(١) فَمَشَّ وَاحِدًا أَوْ صِلَ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَجُأْنِيَّةٌ

(٢) قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِيهِ التَّجْيِيلُ . كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا

(٣) أَلَمَّا عَلَى مَعْنٍ وَقَوْلًا لِقَبْرِهِ سَقَتَكَ الْغَوَادِي مَرَبَعًا بَعْدَ مَرَبَعٍ

(١) أي نفس عدم الفعل بناء على جواز التكليف به .

تطبيقات على النهى :

(١) قوله تعالى - (قَالَ يَا أَبْنُ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ

فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) :

(٢) لَا تَيَأْسُوا أَنْ تَسْتَرْدُوا مَجْدَكُمْ فَلَرَّبٌّ مَغْلُوبٌ هَوَى ثِمَّ ارْتَقَى

(٣) نَذِيرِي أَنَاكَ فَلَا تَتَمَطَّ وَسَوْفَ يَرْوَعُكَ صَبْرُ الْحَلِيمِ

كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلْ أَمْرِي .
وهذه الأربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ، كَقَوْلِكَ - لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ ،
وَأَيْنَ يَبْنِيكَ أَزْرَكَ ، وَأَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ ، وَلَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ .

[كالتهديد ، كَقَوْلِكَ لِعَبْدٍ لَا يَمْتَثِلُ أَمْرَكَ - لَا تَمْتَثِلْ أَمْرِي] وكالدهاء والالتباس .
وهو ظاهر .

[وهذه الأربعة] يعنى التَّمْنَى - والاستفهام والأمر والنهى [يجوز تقدير
الشرط بعدها] ولم يراد الجزاء عقيباً يجوز ما بان المضمر مع الشرط [كَقَوْلِكَ] فى
التمنى [لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ] أى إن أَرْزَقَهُ أَنْفَقَهُ [و] فى الاستفهام [أَيْنَ يَبْنِيكَ أَزْرَكَ]
أى إن تُعَرِّقْنِيهِ أَزْرَكَ [و] فى الأمر [أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ] أى إن تَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ .
[و] فى النهى [لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ] أى إن لَا تَشْتَمْنِي يَكُنْ خَيْرًا لَكَ ، وذلك لأن
الحامل للمتكلم على الكلام الطَّلَبِ كَوْنُ المَطْلُوبِ مقصودا للمتكلم إما لذاته أو لغيره
لتوقف ذلك الغير على حصوله ، وهذا معنى الشرط ، فاذا ذكرت الطلب وذكرت

النهى فى الأول للالتباس ، وفى الثانى للارشاد ، وفى الثالث للتهديد .

أمثلة أخرى :

- (١) لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَقَدْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ
- (٢) أَعْيَنِي جُودًا وَلَا تَجْمُدَا إِلَّا تَبْكِيَانِ لَصْخَرِ النَّدَى
- (٣) فَتَى الشَّعْرِ هَذَا مَوْطِنُ الصَّدْقِ وَالْهُدَى فَلَا تَكْذِبِ التَّارِيخَ إِنْ كُنْتَ مُشْهَدًا

وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا - فَمَوْلِدٌ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا لِقَرِينَةٍ ، نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ .

بعده ما يصلح توقُّفه على المطلوب غَلَبَ على ظنِّ الْمُخَاطَبِ كَوْنُ الْمَطْلُوبِ مَقْصُودًا لَذَلِكَ الْمَذْكُورَ بَعْدَهُ لَإِنْفُسِهِ ، فَيَكُونُ إِذَنْ مَعْنَى الشَّرْطِ فِي الطَّلَبِ مَعَ ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ ظَاهِرًا وَلَمَّا جُمِعَ النِّهَاةُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي يُضْمَرُ حَرْفُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا خَمْسَةُ أَشْيَاءَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [وَأَمَّا الْعَرَضُ كَقَوْلِكَ - أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصَبُّ خَيْرًا] أَيْ إِنْ تَنْزِلُ تُصَبُّ خَيْرًا [فَمَوْلِدٌ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ] وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ بِرَأْسِهِ ، لِأَنَّ الْأَهْمَزَةَ فِيهِ لِلْاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى فِعْلِ مَنْفِيٍّ ، وَامْتَنَعَ حَمْلُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْاسْتِفْهَامِ لِلْعِلْمِ بَعْدَمِ النَّزُولِ مِثْلًا ، فَتَوَلَّدَ عَنْهُ بِمَعُونَةِ قَرِينَةِ الْحَالِ عَرَضُ النَّزُولِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَطَلَبُهُ مِنْهُ [وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ فِي غَيْرِهَا] أَيْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [لِقَرِينَةٍ] تَدُلُّ عَلَيْهِ (١) [نَحْوُ - أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ - أَيْ إِنْ أَرَادُوا أَوْلِيَاءَ بِحَقِّ] فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَوَلَّى بِحَدِّهِ وَيُعْتَقَدُ أَنَّهُ الْمَوْتَى وَالسَّيِّدُ ، وَقِيلَ لِأَنَّكَ أَنْ قَوْلُهُ (أَمْ اتَّخَذُوا) لِمَنْكَارِ تَوْبِخٍ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ، وَحِينَئِذٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَرْطٍ ، كَمَا يَقَالُ - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْبَدَ غَيْرُ اللَّهِ فَاللَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ - وَفِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا فِيهِ مَعْنَى الشَّيْءِ حَكْمُهُ حَكْمُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ، وَالطَّبَعُ الْمُسْتَقِيمُ شَاهِدٌ صَدِّقٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا - لَا تُضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - بِالْفَاءِ ، بِخِلَافِ - أَتَضْرِبُ زَيْدًا فَهُوَ أَخُوكَ - اسْتِفْهَامَ لِمَنْكَارٍ ، فَانْهَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْوَاوِ الْحَالِيَةِ .

(١) مِثْلُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ - فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ .

وَمِنْهَا النِّدَاءُ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ كَالَاغْرَاءِ فِي قَوْلِكَ لِمَنْ أَقْبَلَ
يَتَّظَلُّمُ - يَا مَظْلُومُ - وَالْاِخْتِصَاصِ فِي قَوْلِهِمْ - أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ -

[ومنها] أى من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
أدعو لفظاً أو تقدير (١) [وقد تستعمل صيغته] أى صيغة النداء [فى غير معناه] وهو
طلب الاقبال [كالأغراء فى قولك لمن أقبل يتظلم - يا مظلوم] قصداً الى إغرائه وحثه
على زيادة التظلم وبث الشكوى ، لأن الاقبال حاصل [والاختصاص فى قولهم - أنا
أفعل كذا أيها الرجل] فقولنا - أيها الرجل - أصله تخصيص المُنَادَى بطلب إقباله عليك ،
ثم جعل مجرداً عن طلب الاقبال ونُقلَ إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه ،
إذ ليس المراد بأى ووصفه المُخَاطَبُ ، بل ما دل عليه ضمير المتكلم (٢) فَأَيُّهَا مَضْمُومٌ (٣)

(١) نحو قوله تعالى - (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ
الْخَاطِئِينَ) - فالتقدير يا يوسف (٢) ولهذا كان الاختصاص صورته صورة نداء وليس
بنداء ، فلا يجوز فيه إظهار حرف النداء كما يجوز فى غيره (٣) يعنى أنه مبنى على الضم
لأنه نكرة مقصودة ، وهو فى محل نصب بفعل محذوف تقديره - أخض .

تطبيقات على النداء :

(١) أَيَّامَنَا زَلَّ سَلَى أَيْنَ سَلَّكَ من أجل هذا بكيناها بكيناك

(٢) فَيَا لَأَمَى دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمِي قِيَمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يَحْسِنُونَهُ

(٣) إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لِأَبٍ عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْآبَاءِ يَشْرِينَا

النداء فى الاول للتعسر ، وهو من نداء البعيد لعظم شأن المُنَادَى عند المُنَادِي ،

أَيُّ مُتَخَصِّصًا مِنْ بَيْنَ الرِّجَالِ .

ثُمَّ الْخَبَرُ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّفَاوُلِ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَقُوعِهِ
كَأَمْرٍ ، وَالِدُّعَاءُ بِصِغَةِ الْمَاضِي مِنَ الْبَلِيغِ يَحْتَمِلُهُمَا ، أَوْ لِلإِحْتِرَازِ

والرجل مرفوع ، والمجموع في محل النصب على أنه حال ، ولهذا قال [أي متخصصا]
أي مختصا [من بين الرجال] وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، نحو - يَا اللَّهَ -
وَالْتَعَجُّبِ ، نحو - يَا لَمَاءِ - وَالتَّحَسُّرِ وَالتَّوَجُّعِ ، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا
وما أشبه ذلك .

[ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل] بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع ،
نحو - وفقك الله للتقوى [أو لإظهار الحرص في وقوعه] كما في بحث الشرط ، من
أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إِيَّاهُ فربما يخيّل إليه حاصلًا ، نحو -
رَزَقَنِي اللَّهُ لِقَاءَكَ [والدعاء بصيغة الماضي من البليغ] كقوله - رحمه الله [يحتملها] أي
التفاؤل وإظهار الحرص ، وأما غير البليغ فهو ذاهلٌ عن هذه الاعتبارات [أو للاحتراز

وقوله - بكيناهما بكيناك - على تقدير حرف العطف ، وفي الثاني لطلب الإقبال ، وهو من
نداء البعيد للإشارة إلى انحطاط رتبته ، وفي الثالث للاختصاص ، والتقدير - أخص
بني نهمش .

أمثلة أخرى :

- | | |
|--|---|
| (١) صَادِحَ الشَّرْقِ قَدْ سَكَّتْ طَرِيْلَا | وَعَزِيزُ عَلَيْنَا أَلَّا تَقُولَا |
| (٢) يَا لَكَ مِنْ قُبْرَةٍ يَمْعَمِرُ | خِلَالِكَ الْجَوْفِيِّضِيِّ وَاضْفِرِي |
| (٣) يَا لَرِّجَالِ ذَوِي الْإِلْبَابِ مَنْ تَفَرَّ | لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينَا |

عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ ، أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، بِأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَا يُحِبُّ أَنْ
يُكَذَّبَ الطَّالِبُ .

تَنْبِيْهُ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِّمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ فَلْيَعْتَبِرْهُ النَّازِرُ .

عن صورة الأمر (١) [كقول العبد للمولى - ينظر المولى إلى ساعة - دون
انظر - لأنه في صورة الأمر ، وَإِنْ قُصِدَ بِهِ الدَّعَاءُ أَوْ الشِّفَاعَةُ] أَوْ لِحْمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى
الْمَطْلُوبِ بِأَنْ يَكُونَ [الْمُخَاطَبُ] مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَكُذَّبَ الطَّالِبُ [أَيْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ السَّكْذِبُ ،
كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك - تأتيني غدا - مقام - اتقي - تحمله بالاعطف
وجه على الاتيان ، لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر ، لَكُنْ كَلَامُكَ
فِي صُورَةِ الْخَبَرِ .

تَنْبِيْهُ

[الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِّمَّا ذُكِرَ فِي الْأَبْوَابِ الْخَمْسَةِ السَّابِقَةِ] بِعَنْ أَحْوَالِ الْإِسْنَادِ ،
وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَالْمُسْنَدِ ، وَمُتَعَلِّقَاتِ الْفِعْلِ ، وَالْقَصْرِ [فَلْيَعْتَبِرْهُ] أَيْ ذَلِكَ الْكَثِيرُ الَّذِي
يُشَارِكُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ الْخَبَرُ [النَّازِرُ] بِنُورِ الْبَصِيرَةِ فِي لَطَائِفِ الْكَلَامِ ، مَثَلًا الْكَلَامُ

(١) وَلَا يَكُونُ هَذَا بِلَفْظِ الْمَاضِي ، بَلْ يَكُونُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ ،
وَكَذَلِكَ حَمْلُ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ .

تطبيقات على وقوع الخبر موقع الإنشاء :

(١) قوله تعالى - (فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا) وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ

الفصلُ والوصلُ

الوصلُ عطفُ

الانشائي أيضا إما مؤكّد أو غير مؤكّد ، والمسند اليه فيه إما محذوف أو مذكور ، إلى غير ذلك (١) .

الفصل والوصل

بدأ بذكر الفصل لأنه الأصل ، والوصل طائر أي عارض عليه حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدها ، والأعدام إنما تُعرّف بملكاتهما - بدأ في التعريف بذكر الوصل فقال [الوصل : عطف

حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) .

(٢) أتاني آيت اللعن أنك لمتني وتلك التي أهتم منها وأنصب

فالاول بمعنى - وليأمن من دخله - والغرض منه إظهار الحرص على وقوعه ، والثاني - آيت اللعن - بمعنى الدعاء ، والغرض منه إظهار التفاؤل به .

امثلة أخرى :

(١) ألا يا اسلتي يا دارمي على البلي ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

(٢) قوله تعالى - (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ

مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تُشْهَدُونَ) .

(١) هذا في الحقيقة هو الذي يرجع الى علم المعاني من مباحث الانشاء ، أما الذي سبق من أول الباب الى هنا فالاولى به علم البيان لا علم المعاني ، لأنه يدور على بيان

بعض الجمل على بعض ، والفصل تركه ، فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن
يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية لها في
حكمه عطفت عليها كالمفرد ، فشرط كونه مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما
جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب ويشعر ، أو يعطي ويمنع -

بعض الجمل على بعض ، والفصل : تركه [أى ترك عطفه عليه (١)] فإذا أتت جملة بعد
جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الأعراب أو لا ، وعلى الأول [أى على تقدير
أن يكون للأولى محل من الأعراب] [إن قصد تشريك الثانية لها] أى للأولى [فى
حكمه] أى فى حكم الأعراب الذى لها ، مثل كونها خبر مبتدأ أو حالا أو صفة أو
نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] أى على الأولى ، ليدل العطف على التشريك المذكور
[كالمفرد] فانه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا
أو نحو ذلك وجب عطفه عليه (٢) [فشرط كونه] أى كونه عطفاً الثانية على الأولى
[مقبولا بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أى بين الجملتين [جهة جامعة ، نحو - زيد يكتب
ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر [أو يعطي ويمنع] لما بين الاعطاء
والمنع من التضاد ، بخلاف نحو - زيد يكتب ويمنع أو يعطي ويشعر - وذلك لئلا
يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون (٣) وقوله - ونحوه - أراد به ما يدل

المعاني الحقيقية والمجازية للأنواع الانشائية ، وإنما قال - فى كثير مما ذكر الخ -
لأن من ذلك ما لا يجرى فى الانشاء ، كالتأكيد الذى لدفع الشك أو الإنكار ، لعدم
ثبات هذا فيه .

(١) جرى الخطيب فى تعريفه للوصل والفصل على أنهما مختصان بالجمل ، وقيل
لأنهما يأتيان فى المفردات أيضا (٢) أى غالبا ، لأنه يجوز تركه فى الصفة والخبر ،
نحو - زيد الكاتب الشاعر أو كاتب شاعر - بل تركه فيهما أحسن (٣) فى عدم التناسب

وَلِهَذَا عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ
وَلَا إِلَّا فَصَلَتْ عَنْهَا ، نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ
مُسْتَهْزِئُونَ ، اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

على التشريك كالفاء وثم وحتى ، وَذِكْرُهُ حَشْوٌ مُفْسِدٌ ، لِأَنَّ هَذَا الْحِكْمَ يَخْتَصُّ بِالْوَاوِ ،
لِأَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْفَاءِ وَثْمٌ وَحَتَّى مَعْنَى مُحْصَلًا غَيْرَ التَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِيَّةِ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ هَذَا
الْمَعْنَى حَسَنَ الْعَطْفِ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ جِهَةً جَامِعَةً (١) بِخِلَافِ الْوَاوِ [وَلِهَذَا] أَيْ وَلَا تَنْتَه
لَا بَدَّ فِي الْوَاوِ مِنْ جِهَةٍ جَامِعَةٍ [عِيبٌ عَلَى أَبِي تَمَامٍ قَوْلُهُ :

لَا وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبْرٌ وَإِنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمٌ] (٢)

إِذَا لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ كَرَمِ أَبِي الْحُسَيْنِ وَمَرَارَةِ النَّوَى ، فَهَذَا الْعَطْفُ غَيْرُ مَقْبُولٍ سِوَاهُ
جَعَلَ عَطْفٌ مَفْرُودٌ عَلَى مَفْرُودٍ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَوْ عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ بِاعْتِبَارِ وَقُوعِهِ
مَوْقِعٍ مَفْعُولٍ - عَالِمٌ - لِأَنَّ وَجُودَ الْجَامِعِ شَرْطٌ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ - لَا - نَفِي لِمَا
ادْعَتْهُ الْحَبِيبَةُ عَلَيْهِ مِنْ ائْتِدَاسِ هَوَاهُ ، بِدَلَالَةِ الْبَيْتِ السَّابِقِ (٣) .

[وَلَا] أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ تَشْرِيكَ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى فِي حُكْمٍ إِعْرَابِيٍّ [فَصَلَتْ] الثَّانِيَةِ
[عَنْهَا] لِئَلَّا يُلْزَمَ مِنَ الْعَطْفِ التَّشْرِيكَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْصُودٍ [نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا إِلَى
شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ - لَمْ يَعْطَفْ - اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ

لِأَنَّ النَّوَى وَهُوَ الْحَوَاتِ حَيَوَانٌ بَحْرِيٌّ ، وَالضَّبُّ حَيَوَانٌ بَرِّيٌّ (١) نَحْوُ قَوْلِكَ - خَرَجْتَ
فَأَمْطَرْتَ السَّمَاءَ - (٢) النَّوَى الْفِرَاقُ ، وَالصَّبْرُ بَفَتْحِ الصَّادِ وَكسْرِ الْبَاءِ عُصَاةٌ شَجَرٌ مَرٌّ ،
وَأَبُو الْحُسَيْنِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ الَّذِي مَدَحَهُ أَبُو تَمَامٍ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ (٣) وَهُوَ قَوْلُهُ :

زَعَمْتُ هَوَاكَ عَفَاً الْغَدَاةَ كَمَا عَفَا عَنْهَا طُلُوءُ بِاللَّوِيِّ وَرُسُومُ

- عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم .

وعلى الثاني إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به ، نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة .
والأ فان كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل ،

٣٣ - عَلَى - إنا معكم - لأنه ليس من مقولهم [فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول - قالوا - فيأزم أن يكون مقول قول المناقين وليس كذلك ، وإنما قال على - إنا معكم - دون - إنما نحن مستهزئون - لأن قوله - إنما نحن مستهزئون - بيان لقوله - إنا معكم - فحكمه حكمه ، وأيضا العطف على المتبوع هو الأصل .

[وعلى الثاني] أي على تقدير ألا يكون للأولى محل من الاعراب [إن قصد ربطها بها] أي ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت] الثانية على الأولى [به] أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر [نحو - دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو - إذا قصد التعقيب أو المهلة] وذلك لأن ماسوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مَحْصَلَةٌ مُفَصَّلَةٌ في علم النحو ، فاذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، أعنى حصول معاني هذه الحروف ، بخلاف الواو ، فانه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي ، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال (١) وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل ، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل .

[والأ] أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فان كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لئلا يلزم من الوصل

(١) وهذا لأنه يتوقف على معرفة الجهة الجامعة المتوقفة على النظر فيما بين الجملتين من الأحوال الستة الآتية .

نَحْوُ - وَإِذَا خَلَوْا - الْآيَةَ - لَمْ يُعْطَفَ - اللَّهُ يُسْتَهْزَى بِهِمْ - عَلَى - قَالُوا - لَثَلَا
يُشَارِكُهُ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالظَّرْفِ لَمَّا مَرَّ .
وَالْأَفَانِ كَانَ بَيْنَهُمَا كَالِ الْاِنْقِطَاعِ بِلَا إِيْهَامٍ أَوْ الْاِتِّصَالِ أَوْ شَبِّهِ أَحَدِهِمَا
فَكَذَلِكَ، وَالْأَفَالَوْصَلُ مُتَعَيْنٌ .

التشريك في ذلك الحكم [نحو - وإذا خلوا - الآية ، لم يعطف - الله يستهزى بهم -
على - قالوا - لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقديم المفعول
ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص ، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصا
بحال خلوهم إلى شياطينهم ، وليس كذلك ، فان قيل إذا شرطية لا ظرفية ، قلنا إذا
الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط ، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه ، لأنه
اسم معناه الوقت لا بد له من عامل ، وهو - قالوا إنا معكم - بدلالة المعنى ، وإذا قدم
متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به ، كقولنا - يوم الجمعة
سرت وضربت زيدا - بدلالة الفجوى (١) والنوق .

[وإلا] عطف على قوله - فان كان للأولى حكم - أى وإن لم يكن للأولى حكم لم
يقصد إعطاؤه للثانية ، وذلك بألا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة ، أو يكون
ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضا [فان كان بينهما] أى بين الجملتين [كذا الانقطاع
بلا إيهام] أى بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال ،
أو شبه أحدهما] أى أحد المكالين [فكذلك] أى يتعين الفصل ، لأن الوصل يقتضى
مغايرة ومُنَاسَبَةً [وإلا] أى وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال
الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل متعين] لوجود الداعي وعدم المانع .

والحاصل أن الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للأولى حكم لم

(١) الفجوى قوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

أَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ فَلَاخْتِلَافُهُمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى : نَحْوُ :
وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرَسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِي يَجْرِي بِمَقْدَارِ

يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال : الأول كمال الانقطاع بلا إيهام ، الثاني كمال الاتصال ، الثالث شبه كمال الانقطاع ، الرابع شبه كمال الاتصال ، الخامس كمال الانقطاع مع الإيهام ، السادس التوسط بين السكالين ، فحكم الأخيرين الوصل ، وحكم الأولى أربعة السابقة الفصل ، فأخذ المصنف في تحقيق الأحوال الستة فقال [أما كمال الانقطاع] بين الجملتين [فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى] بأن تكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى [نحو - وقال رايدهم] هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاب [أرسوا] أي أقيموا ، من - أَرَسْتُ السَّفِينَةَ - حبستها بالمرساة (١) [نزاوها] أي نحاول تلك الحرب ونعالجها [فكل حتف امرئ يجري بمقدار] (٢) أي أقيموا (١) المرساة بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف ، وبفتحها مكان الرسو (٢) البيت للأخطل وهو من شعراء الدولة الأموية .

تطبيقات على الفصل لكمال الانقطاع :

- (١) قوله تعالى - (إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ) .
 - (٢) إِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ كُلُّ أَمْرِي رَهْنٌ بِيَدِيهِ
- فصل في الأول لاختلاف الجملتين خبراً وإنشاءً ، وفي الثاني لأنه لا جامع بينهما .
- أمثلة أخرى :

- (١) جَرَى اللَّهُ الشَّدَائِدَ كُلَّ خَيْرٍ عَرَفْتُ بِهَا عَدُوِّي مِنْ صَدِيقِي
- (٢) الْفَقْرُ فِيمَا جَاوَزَ الْكَفَافَةَ مِنْ اتَّقَى اللَّهَ رَجَاً وَخَافاً

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ ، نَحْوُ - مَاتَ فَلَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ - أَوْ لِأَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي .
وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ ،
نَحْوُ - لَا رَيْبَ فِيهِ - فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ يَبْلُغُهُ الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ

نَقَاتِلَ ، فَإِنْ مَاتَ كُلُّ نَفْسٍ يَجْرَى بِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَا الْجِبْنَ يُنَحِّيهِ ، وَلَا الْإِقْدَامَ يَرْذِيهِ ،
لَمْ يَعْطَفَ - نَزَاوِلَهَا - عَلَى - أَرْسُوا - لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَأَرْسُوا إِِنْشَاءً لَفْظًا
وَمَعْنَى ، وَهَذَا مِثَالٌ لِكَمَالِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى
مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِ الْجُمْلَتَيْنِ مِمَّا لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَإِلَّا فَالْجُمْلَتَانِ فِي مَحَلِّ
النَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ - قَالَ [أَوْ] لِاخْتِلَافِهِمَا خَبَرًا وَإِنْشَاءً [مَعْنَى فَقَطْ] بِأَنَّهُ
تَكُونُ أَحَدَاهُمَا خَبَرًا وَمَعْنَى وَالْآخَرَى إِِنْشَاءً مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا خَبَرَتَيْنِ أَوْ إِشْأَتَيْنِ
لَفْظًا [نَحْوُ - مَاتَ فَلَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ] لَمْ يَعْطَفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى - مَاتَ - لِأَنَّهُ إِشْأَةٌ
مَعْنَى ، وَمَاتَ خَبَرٌ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَتَا جَمِيعًا خَبَرَتَيْنِ لَفْظًا [أَوْ لِأَنَّهُ] عَطْفٌ عَلَى - لِاخْتِلَافِهِمَا -
وَالضَّمِيرُ لِلشَّانِ [لِجَامِعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي] بَيَانُ الْجَامِعِ ، فَلَا يَصِحُّ الْعَطْفُ فِي مِثْلِ -
زَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُوٌّ نَائِمٌ .

[وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ] بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [فَلْيَكُونِ الثَّانِيَّةُ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى] تَأْكِيدًا مَعْنَوِيًّا
[لِدَفْعِ تَوْهْمِ تَجَوُّزِ أَوْ غَلَطٍ] - لَا رَيْبَ فِيهِ [بِالنِّسْبَةِ إِلَى - ذَلِكَ الْكِتَابِ - إِذَا جُمِعَتَا -
الْم - طَائِفَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ جُمْلَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ (١)] - ذَلِكَ الْكِتَابِ - جُمْلَةٌ ثَانِيَّةٌ وَ - لَا رَيْبَ
فِيهِ - ثَالِثَةٌ (٢) [فَإِنَّهُ لَمَّا بُولِغَ فِي وَصْفِهِ] أَيْ وَصَفِ الْكِتَابِ [بِبُلُوغِهِ] مُتَعَلِّقٌ - بِوَصْفِهِ -
أَيْ فِي أَنْ وَصِفَ بِأَنَّهُ بُلِغَ [الدَّرَجَةُ الْقُصْوَى فِي الْكَمَالِ] وَبِقَوْلِهِ - بُولِغَ - مُتَعَلِّقٌ بِالْبَاءِ
(١) أَيْ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ - هَذَا الْمَوْءُودُ أَوْ أَقْسَمُ بِالْم (٢) أَمَّا إِذَا جُمِعَ
- ذَلِكَ الْكِتَابُ - مُبْتَدَأً وَجُمْلَةٌ - لَا رَيْبَ فِيهِ - خَبَرُهُ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ فَلَا يَجْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَهُ .

بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه مما يرمى به جزافاً ، فأتبعه نقياً لذلك التوهم ، فوزانه وزان - نفسه - في - جائي زيد نفسه - ونحو - هدى للمتقين - فإن معناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، حتى كأنه هداية مخصصة ، وهذا معنى - ذلك الكتاب - لأن معناه كما مر الكتاب

في قوله [بجعل المبتدأ ذلك] الدال على كمال العناية بتمييزه ، والتوسل بعده إلى التعميم وعلو الدرجة [وتعريف الخبر باللام] الدال على الانحصار مثل - حاتم الجواد - فمعي - ذلك الكتاب - أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمى كتاباً ، كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص ، بل ليس بكتاب [جاز] جواب - لما - أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة [أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه] أعنى قوله - ذلك الكتاب [مما يرمى به جزافاً] من غير صدور عن رؤية وبصيرة [فأتبعه] على لفظ المبني للفعول ، والمرفوع المستتر عائد إلى - لا ريب فيه - والمنصوب البارز إلى - ذلك الكتاب - أي جعل - لا ريب فيه - تابعا لذلك الكتاب [نقياً لذلك] التوهم [فوزانه] أي وزان - لا ريب فيه - مع - ذلك الكتاب [وزان نفسه] مع زيد [في - جائي زيد نفسه] فظهر أن لفظ - وزان - في قوله - وزان نفسه - ليس بوائد كما توهم . أو تأكيداً لمظياً كما أشار إليه بقوله [ونحو - هدى] أي هو هدى [للمتقين] أي الصائرين إلى التقوى (١) [فإن معناه أنه] أي الكتاب [في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها] أي غايتها ، لما في تكدير - هدى - من الإبهام والتفخيم [حتى كأنه هداية مخصصة] حيث قيل - هدى - ولم يقل هاد [وهذا معنى ذلك الكتاب ، لأن معناه كما مر الكتاب

(١) فهو من مجاز الأول ، لأن المتقين بالفعل مهديون ، فلا يكون فيه هداية لهم.

الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال ، فوازنه وزان - زيد الثاني - في - جاءني زيد زيد - أو بدلاً منها لأنها غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية ، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة ، ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجيباً أو لطيفاً ، نحو - أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون - فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى ، والثاني أوفى بتأديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ،

الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية ، لأن الكتب السماوية بحسبها [أى بقدر الهداية واعتبارها] تتفاوت في درجات الكمال [لا بحسب غيرها ، لأنها المقصود الاصل من الانزال] فوزانه [أى وزان - هدى للمتقين] وزان زيد الثاني في - جاءني زيد زيد [لكونه مقررًا لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى ، بخلاف - لاريب فيه - فإنه يخالفه معنى] أو [لكون الجملة الثانية [بدلاً منها] أى من الأولى [لأنها] أى الأولى [غير وافية بتمام المراد ، أو كغير الوافية] حيث يكون في الوفاء قصوراً أو خفاءً ما [بخلاف الثانية] فإنها وافية كمال الوفاء [والمقام يقتضي اعتناء بشأنه] أى بشأن المراد [لنكتة ، ككونه] أى المراد [مطلوباً في نفسه أو فظيماً أو عجيباً أو لطيفاً] فنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال ، فالأول [نحو - أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون ، فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى] والمقام يقتضي اعتناء بشأنه ، لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره (١) [والثاني] أغنى قوله - أمدكم بأنعام الخ [أوفى بتأديته] أى تأدية المراد الذى هو التنبيه [لدلالته] أى الثانى [عليها] أى على نعم الله تعالى [بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ، (١) وهو التقوى في قوله (واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون) .

فَوَزَانَهُ وَزَانُ - وَجْهَهُ - فِي - أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهَهُ - لِدُخُولِ الثَّانِي فِي الْأَوَّلِ ،
وَنَحْوُ قَوْلِهِ :

أَقُولُ لَهُ اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَسُكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا
فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ إظهارُ كَمَالِ الْكَرَاهَةِ لِاقَامَتِهِ ، وَقَوْلُهُ - لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا - أَوْفَى
بِتَأْدِيَتِهِ ، لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ مَعَ التَّأْكِيدِ ، فَوَزَانَهُ وَزَانُ - حُسْنًا - فِي - أَعْجَبَنِي
الدَّارُ حُسْنًا - لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِ

فوزانه وزان وجهه في - أعجبني زيد وجهه - لدخول الثاني في الأول [لأن ما تعلمون ،
يشمل الانعام وغيرها] [و] الثاني أعنى المنزل منزلة بدل الاشتمال [نحو قوله :
أقول له ارحل لا تقيم عندنا وإلا فسكن في السر والجهر مسلماً] (١)

فإن المراد به [أى بقوله - ارحل] كمال إظهار الكراهة لاقامته [أى المخاطب]
[وقوله - لا تقيم عندنا - أوفى بتأديته لدلالته] أى لدلالة - لا تقيم [عليه] أى على
كمال إظهار الكراهة [بالمطابقة مع التأکید] الحاصل من النون ، وَكَوْنُهَا مُطَابَقَةٌ بِاعتبار
الوضع العرفي ، حيث يقال - لا تقم عندي - ولا يقصد كفه عن الإقامة ، بل مجرد إظهار
كرَاهة حَضُورِهِ [فوزانه] أى وزان - لا تقيم عندنا [وزان حُسْنًا فِي - أَعْجَبَنِي الدَّارُ
حُسْنًا - لِأَنَّ عَدَمَ الْإِقَامَةِ مُغَايِرٌ لِلْإِرْتِحَالِ] فلا يكون تأكيدها [وغير داخل فيه] فلا
يكون بدل بعض ، ولم يعتدَّ ببدل الكل لأنه إنما يتميز عن التأکید بمغايرة اللفظين
وكون المقصود هو الثاني ، وهذا لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، ومعناه أنه يريد من صاحبه أن يكون معه
على ما يكون عليه المسلم من استواء ظاهره وباطنه .

مَعَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَلَابَسَةِ ، أَوْ بَيَانًا لَهَا لِحَفَائِهَا ، نَحْوُ - فَوْسُوسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ
يَا آدَمُ هَلْ أَدْلَكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبُلَى - فَإِنَّ وَزَانَهُ وَزَانَ - عَمَرَ - فِي قَوْلِهِ :
* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

[مع ما بينهما] أى بين عدم الإقامة والارتحال [من الملابس] التَّزْوِيَّةُ فيكون بدل
اشتغال ، والكلام فى أن الجملة الأولى أعنى - ارحل - ذات محل من الاعراب مثل
مأمورٍ - أرسوا نزاولها - وإنما قال فى المثالين إن الثانية أوفى لأن الأولى وافية
مع ضرب من القصور باعتبار الاجمال وعدم مطابقة الدلالة ، فصارت كغير الوافية
[أو] لتكون الثانية [بيانا لها] أى للأولى [لِحَفَائِهَا] أى الأولى [نحو - فوسوس إليه
الشیطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى - فان وزانه] أى وزان -
قال يا آدم [وزان عمر فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر [* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * (١)]

(١) نسبة المرزبانى فى معجم الشعراء إلى عبد الله بن كَيْسَبَةَ ، وكان قد أنى عمر
رضى الله عنه فشكى له ناقته ، وطلب منه أن يستحمله غيرها فلم يصدقه ، والنقب ضعف
أسفل الخف أو الحافر ، والدبر جراحة الظهر .

تطبيقات على الفصل لكمال الاتصال :

(١) قوله تعالى - (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنَّ اللَّهُ
الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ) .

(٢) كَفَى زَاجِرًا لِلْمَرْءِ أَيَّامُ دَهْرِهِ تَرُوحُ لَهُ بِالْوَاعِظَاتِ وَتَقْتَدِي

فصل قوله - تحسبها - عما قبله لأنه بدل اشتغال منه ، وفصلت جملة - تروح -
لأنها بيان لما قبلها .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَنْقُطَةِ عَنْهَا فَلِكُونِ عَطْفِهَا عَلَيْهَا مُوَهِّمًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا ،
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ قَطْعًا . مثاله :

وَتَقْظُنْ سَلَى أَنِّي أَبْغَى بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للاول ، فظهر أن ليس لفظ - قال - بياناً
وتفسيراً للفظ - وسوس - حتى يكون هذا من باب بيان الفعل لا من بيان الجملة ، بل
المُجِبِّين هو مجرور الجملة .

[وأما كونها] أى الجملة الثانية [كالمقطعة عنها] أى عن الاولى [فليكون عطفها
عليها] أى عطف الثانية على الاولى [موهِّمًا لعطفها على غيرها] بما ليس بمقصود ، وشبه
هذا بكال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف ، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن
دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع [ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله :
وتظن سلى أنى أبغى بها بدلاً أراها فى الضلال تهيم (١)]

أمثلة أخرى :

(١) قوله تعالى - (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) .

(٢) إنما الناس كالسَّوْآتِمِ فِي الرَّزْقِ سِوَاهُ جَهَنَّمَ وَالْحَلِيمِ

(١) لم يعرف شارح الشواهد قائله ، وأراها بمعنى أظنها على صيغة المبني للمفعول
وهو للفاعل ، وتهيم مضارع هام على وجهه إذا مشى من غير قصد .

تطبيقات على الفصل لشبه ثال الانقطاع :

(١) يقولون إني أحمل الضيمَ عندهم أعوذُ بربي أن يضامَ ظلمي

(٢) قوله تعالى - (وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَشِيرُونَ ،

اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمْدُدُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) .

وَيَحْتَمِلُ الاسْتِنَافُ .

وَأَمَّا كَوْنُهَا كَالْمَتَصِلَةِ بِهَا فَلَسَّوْنَهَا جَرَابًا لِسُؤَالِ اقْتَضِئَةِ الْأُولَى فَنَزَلَ مِنْزِلَتَهُ ،
فَتَفَصَّلُ عَنْهَا كَمَا يَفْصَلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ (السَّكَاتِي) فَيَنْزِلُ ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْوَاقِعِ
لِنُكْتَةِ ، كَاغْنَاهُ السَّامِعِ عَنْ أَنْ يَسْأَلَ ، أَوْ مِثْلَ الْأَيْسَمِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

فبين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المسندين ، لأن معنى أراها أظنها ، وكون
المسند إليه في الأولى محبوباً وفي الثانية محبباً ، لكن ترك العاطف لثلاث يتوهم أنه عطفت
على - أبني - فيكون من مطنونات سلمى [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل : كيف تراها
في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير في أودية الضلال .

[وأما كونها] أي الثانية [كالمتصلة بها] أي بالأولى [فلكونها] أي الثانية [جواباً
لسؤال اقتضته الأولى ، فنزل] الأولى [منزلته] أي السؤال ، لكونها مشتملة عليه
ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أي عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال]
لما بينهما من الاتصال - قال [السكاكي : فينزل ذلك] أي السؤال الذي تقتضيه الأولى
وتدل عليه بالفحوي (١) [منزلة السؤال الواقع] ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له ، فيقطع عن الكلام الأول لذلك ، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون [لنكتة كاغناه
السامع عن أن يسأل أو] مثل [ألا يسمع منه] أي من السامع [شيء] تحقيراً له .
وكرهه لكلامه ، أو مثل ألا ينقطع كلامك بكلامه ، أو مثل القصد إلى تكثير
المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو غير ذلك ، وليس في
كلام السكاكي دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال ، فكان المصنف نظر إلى .

لم تعطف جملة - أعوذ - على جملة - يقولون - لثلاث يتوهم عطفها على جملة - أحمل -
لقربها منها ، ولم تعطف جملة - الله يستهزئ - على جملة الشرط قبله ، لثلاث يتوهم عطفها
على جملة - إنا معكم - لقربها منها (١) أي بقوة الكلام باعتبار قرائن الأحوال .

وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا الثَّانِيَّةُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ
إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا ، نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ
أَيُّ مَا بِالْكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ ، وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى
نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ - وَهَذَا

أَنْ قَطَعَ الثَّانِيَةَ عَنِ الْأَوَّلَى مِثْلَ قَطْعِ الْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالَ إِنْهَا يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ تَنْزِيلِ
الْأَوَّلَى مَنْزِلَةَ السُّؤَالَ وَتَشْبِيهِهَا بِهِ ، وَالْأَوَّلَى ظَهَرَ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ ، بَلْ يَجْرَدُ كَوْنُ
الْأَوَّلَى مَنْشَأً لِلْسُّؤَالَ كَافٍ فِي ذَلِكَ ، أَشِيرُ إِلَيْهِ فِي السَّكْشَافِ [وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ]
أَيُّ لِكَوْنِهِ جَوَابًا لِسُّؤَالَ اقْتَضَتْهُ الْأَوَّلَى [اسْتِثْنَاءً ، وَكَذَا] الْجُمْلَةُ [الثَّانِيَةَ] نَفْسَهَا أَيْضًا
تُسَمَّى اسْتِثْنَاءً وَهُستَانَةً [وَهُوَ] أَيُّ الِاسْتِثْنَاءِ [ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : لِأَنَّ السُّؤَالَ] الَّذِي
تَقَضَّتْهُ الْأَوَّلَى [إِمَّا عَنْ سَبَبِ الْحُكْمِ مُطْلَقًا نَحْوُ :

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتَ عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ (١)
أَيُّ مَا بِالْكَ عَلِيلًا ، أَوْ مَا سَبَبُ عِلَّتِكَ [بِقَرِينَةِ الْعَرَفِ وَالْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ -
فَلَانٌ مَرِيضٌ - فَأَنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ مَرَضِهِ وَسَبَبِهِ ، لَا أَنَّ يُقَالُ هَلْ سَبَبُ عِلَّتِهِ كَذَا وَكَذَا ،
لِاسْمِ السَّهْرِ وَالْحُزْنِ ، حَتَّى يَكُونَ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ] وَإِمَّا عَنْ سَبَبٍ خَاصٍّ
لِهَذَا الْحُكْمِ [نَحْوُ - وَمَا أَبْرَى نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةً بِالسُّوءِ] كَأَنَّهُ قِيلَ : هَلْ النَّفْسُ
أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ؟ فَقِيلَ : إِنْ النَّفْسَ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ، بِقَرِينَةِ التَّأَكِيدِ ، فَالْتَّأَكِيدُ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ ، فَانِ الْجَوَابُ عَنْ مُطْلَقِ السَّبَبِ لَا يُؤَكِّدُ (٢) [وَهَذَا

(١) سبق الكلام عليه في أول باب المسند إليه .

(٢) لأنه تصور لا تصديق حتى يمكن تأكيده .

الضَرْبُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ كَمَا مرَّ ، وَإِمَّا عَنْ غَيْرِهِمَا ، نَحْوُ - قَالُوا سَلَامًا قَالَ
سَلَامٌ - أَيْ فَمَاذَا قَالَ ، وَقَوْلُهُ :

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمَرْتَنِي لَا تَنْجَلِي
وَأَيْضًا مِنْهُ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمٍ مَا اسْتَوْثَفَ عَنْهُ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ زَيْدٌ
حَقِيقٌ بِالْإِحْسَانِ - وَمِنْهُ

الضرب يقتضى تأكيد الحكم [الذي هو في الجملة الثانية ، أعنى الجواب ، لأن السائل
متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا] كما مر [في أحوال الاسناد
الخبرى ، من أن المخاطب إذا كان طالبا مترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ، ولا يخفى
أن المراد الاقتضاء استحسانا لا وجوبا ، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب (١)
[وإما عن غيرهما] أى غير السبب المطلق والخاص [نحو - قالوا سلاما قال سلام - أى
فماذا قال] [إبراهيم في جواب سلامهم ؟ فقل : قال سلام ، أى حياهم بتحية أحسن ،
لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت] [وقوله : زعم العوازل] جمع عاذلة
بمعنى جماعة عاذلة (٢) [أنى في غمرة] وشدة [صدقوا] أى الجماعات العوازل في زعمهم
أنى في غمرة [ولكن غمرتنى لا تنجلي] ولا تنكشف ، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد ،
كانه قيل : أصدقوا أم كذبوا ؟ فقل صدقوا [وأيضاً منه] أى من الاستئناف ، وهذا
إشارة إلى تقسيم آخر له [ما يأتى بإعادة اسم ما استؤنف عنه] أى أوقع عنه الاستئناف ،
وأصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث ، فحذف المفعول (٣) ونزل الفعل منزلة
اللازم [نحو - أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان] بإعادة اسم زيد [ومنه
(١) ولهذا عبر المتن بالاقتضاء (٢) أى من المذكور بدليل قوله - صدقوا - وإنما
لم يجعل جمع عاذل ، لأن فاعلا لا يطرد جمعه على فواعل ، وقد ذكر شارح الشواهد
أنه لم يعرف قائل هذا البيت (٣) يعنى به نائب الفاعل .

ما يُبْنَى عَلَى صِفَتِهِ ، نَحْوُ - أَحْسَنْتَ إِلَى زَيْدٍ صَدِيقَكَ الْقَدِيمَ أَهْلَ لَذَلِكَ - وَهَذَا
أَبْلَغُ ، وَقَدْ يُحذفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ - يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ،
رِجَالٌ - فَيَمَنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءَ ، وَعَلَيْهِ - نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ - عَلَى قَوْلٍ ، وَقَدْ
يُحذفُ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ -

ما يبنى على صفة [أى صفة ما استؤنف عنه دون اسمه ، والمراد بالصفة صفة تصلح
لترتب الحديث عليه] نحو - أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك [والسؤال
المقدر فيها - لماذا أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالاحسان ؟] وهذا [أى الاستئناف
المبنى على الصفة] أبغ [لاشتبهاله على بيان السبب الموجب للحكم ، كالصدقة القديمة في
المثال المذكور ، لما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلية أنه علة
له ، وهنا بحث (١) وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه
لا محالة (٢) وإلا فلا وجه لاشتبهاله عليه ، كما في قوله تعالى (قالوا سلاما قال سلام)
وقوله - زعم العواذل - ووجه التقصص عن ذلك مذكور في الشرح (٣) [وقد يحذف
صدر الاستئناف] فعلا كان أو اسما [نحو - يسبح له فيها بالغدو والآصال ، رجال -
فيمن قرأها مفتوحة الباء] كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقل رجال ، أى يسبحه رجال
[وعليه - نعم الرجل زيد] أو نعم رجلا زيد [على قول] أى على قول من يجعل
الخصوص خبر مبتدأ محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن
تفسير الفاعل المجهول [وقد يحذف] الاستئناف [كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، نحو

(١) أى فى كون الاستئناف المبنى على الصفة أبغ (٢) ولا فرق فى ذلك بين المبنى
على الصفة والمبنى على الاسم (٣) وهو باختيار الشق الأول ، والفرق حاصل بأن المبنى
على الاسم فيه ذكر السبب فقط ، أما المبنى على الصفة ففيه ذكر السبب وسببه ، كالصدقة
القديمة فى المثال الثانى ، وفى هذا من التدقيق ما يجعله أبغ من الأول .

قَوْلِ الْحَمَاسِيِّ :

زَعَمْتُمْ أَنْ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ لَهِمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ
أَوْ بَدُونُ ذَلِكَ ، نَحْوُ - فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ - أَيْ نَحْنُ عَلَى قَوْلٍ .

قول الحماسي (١) زعمتم أن إخوانكم قريش * لهم إلف [أى إيلاف فى الرحلتين المعروفتين لهم فى التجارة : رحلة فى الشتاء إلى اليمن ، ورحلة فى الصيف إلى الشام] وليس لكم إلف [أى مؤلفة فى الرحلتين المعروفتين ، كأنه قيل : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقليل كذبهم ، لحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله - لهم إلف وليس لكم إلف - مقامه لدلالته عليه [أو بدون ذلك] أى قيام شئ مقامه اكتفاءً بمجرد القرينة [نحو - فنعلم الماهدون - أى نحن على قول] أى على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أى هم نحن (٢) .

(١) هو مُسَاوِرُ بْنُ هَنْدٍ بْنِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ الْعَبْسِيُّ من الشعراء المخضرمين ، وهو يهجو بذلك بنى أسد ، ويكذبهم فى انتسابهم إلى قريش .
(٢) بخلاف قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره .

تطبيقات على الفصل لشبه كمال الاتصال :

- (١) وَمَا عَفَّتِ الرِّيحُ لَهُ مَحَلًّا عَفَاهُ مِنْ حَدَا بِهِمْ وَسَاقَا
(٢) لَا تُنْكِرِي عَطْلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى فَالْسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِي
(٣) أَرَى بَصْرِي عَنْ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يَكُلُّ وَخَطْوِي عَنْ مَدَى الْخَطْوِ يَقْصُرُ
وَمَنْ يَصْحَبِ الْإِيَّامَ تَسْعِينَ حِجَّةً يُغَيِّرُهُ وَالْذَهْرُ لَا يَتَغَيَّرُ

فضل فى الاول لانه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن

وَأَمَّا الْوَصْلُ لِدَفْعِ الْإِيهَامِ فَكَقَوْلُهُمْ - لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ .
وَأَمَّا لِلتَّوَسُّطِ

ولما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم - لا وأيدك الله] ققولهم - لا - ردّ الكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فيقال : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذه جملة إخبارية ، وأيدك الله جملة إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع ، لَكِنْ عَطَفْتُ عَلَيْهَا ، لأن ترك العطف يُؤمّرُ أنه دعاء على المخاطب بعدم التأيد ، مع أن المقصود الدعاء له بالتأيد ، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم - لا - وبعضهم لما لم يَقِفْ على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن الثعالبي حكايةً مشتملة على قوله - قُلْتُ لَا وَأَيْدِكَ اللَّهُ - وزعم أن قوله - وأيدك الله - عطف على قوله - قلت - ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول (١) وأنه لو لم يحك الحكاية (٢) فحينئذ قال للمخاطب - لا وأيدك الله - فلا بد له من معطوف عليه . [وأما للتوسط] عطف على قوله - أما الوصل لدفع الإيهام - أى وأما الوصل للتوسط الجمليتين بين كمال الانقطاع والاتصال ، وقد صحّف بعضهم أمّا بفتح الهمزة إمّا الفاعل ، وكذلك الفصل في الثاني والثالث ، إلا أن الاستثناف فيهما حصل بالفاء والوار ، فالوار في الثالث للاستثناف لا للعطف (١) مع أن المقصود دخوله فيه . (٢) هى قوله - قلت :

تطبيقات على الوصل لدفع الإيهام :

(١) من ذلك ما روى أن الرشيد سأل وزيره عن شيء فقال : لا ، وأيد الله الخليفة (٢) ومر أبو بكر الصديق برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : لا ويرحمك الله .

فَإِذَا اتَّفَقَتَا خَبْرًا أَوْ إِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطَّ بِجَمَاعٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى -
يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْآبِرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ، وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي
جَحِيمٍ - وَقَوْلِهِ - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا - وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

بكسر الهمزة فركب من عَمِيَاءَ ، وَخَبَطَ خَبَطَ عَشْوَاءَ [فإذا اتفقتا] أى الجملتان [خبرا
أو إنشاء لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أى بأن يكون بينهما جامع ، بدلالة ما سبق
من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع ، ثم الجملتان المتفقتان خبرا أو
إنشاء لفظا ومعنى قسمان : لأنهما إما إِنْشَائِيَّتَانِ أَوْ خَبَرِيَّتَانِ ، والمتفقتان معنى فقط
سنة أقسام : لأنهما إن كانتا إِنْشَائِيَّتَيْنِ معنى فاللفظان إما خبران أو الأولى خبر والثانية
إنشاء أو بالعكس ، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إِنْشَاءَانِ أَوْ الأولى إنشاء
والثانية خبر أو بالعكس ، فالمجموع ثمانية أقسام ، والمصنف أوردَ للقسمين الأولين
مثاليهما [كَقَوْلِهِ تَعَالَى - يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ - وَقَوْلِهِ - إِنَّ الْآبِرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ،
وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ] فى الخبريتين لفظا ومعنى ، إلا أنهما فى المثال الثانى
متناسبتان فى الاسْمِيَّةِ بخلاف الأول [وَقَوْلِهِ تَعَالَى - كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا] فى
الإنشائيتين لفظا ومعنى ، وأوردَ للاتفاق معنى فقط مثلا واحدا ، إشارة إلى أنه
يمكن تطبيقه على قسمين (١) من أقسامه الستة ، وأعاد فيه لفظة السكاف تنبيها على أنه
مشال للاتفاق معنى فقط ، فقال [وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى - وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ

(١) وهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا لإنشائيتين معنى ، أو تكونا لإنشائيتين معنى ،
والأولى خبرية لفظا ؛ والثانية إنشائية كذلك .

حَسَنًا - أَيْ لَا تَعْبُدُوا وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى احْسِنُوا ، أَوْ وَاَحْسِنُوا .
وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ جَمِيعًا ،
نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ ، وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ ، وَزَيْدٌ
طَوِيلٌ وَعَمْرُو

حَسَنًا [فَعُطِفَ - قَوْلُوا عَلَى - لَا تَعْبُدُونَ - مَعَ اخْتِلَافِهِمَا لَفْظًا لِكُونِهِمَا لِنِشَائَتَيْنِ مَعْنَى
لِأَنَّ قَوْلَهُ - لَا تَعْبُدُونَ - [إِخْبَارٌ فِي مَعْنَى الْإِنْشَاءِ] أَيْ لَا تَعْبُدُوا] وَقَوْلُهُ - وَبِالْوَالِدَيْنِ
إِحْسَانًا - لَا يَدُلُّهُ مِنْ فِعْلٍ ، فَمَا أَنْ يَقْدَرَ خَبَرًا فِي مَعْنَى الطَّلَبِ ، أَيْ [وَتَحْسِنُونَ بِمَعْنَى
أَحْسِنُوا] فَتَكُونُ الْجُمْلَتَانِ خَبَرًا لَفْظًا لِإِنْشَاءِ مَعْنَى ، وَفَائِدَةً تَقْدِيرِ الْخَبَرِ ثُمَّ جَعَلَهُ بِمَعْنَى
الْإِنْشَاءِ أَمَّا لَفْظًا فَالْمُلَامَّةُ مَعَ قَوْلِهِ - لَا تَعْبُدُونَ - وَأَمَّا مَعْنَى فَلِإِبَالِغَةِ ، بِاعْتِبَارِ أَنَّ الْمُخَاطَبَ
كَأَنَّهُ سَارَعَ إِلَى الْإِمْتِثَالِ فَهُوَ يَخْبِرُ عَنْهُ ، كَمَا تَقُولُ - تَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ نَقُولُ لَهُ كَذَا -
تَرِيدُ الْأَمْرَ أَيْ أَذْهَبُ إِلَى فُلَانٍ فَقُلْ لَهُ كَذَا ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ الصَّرِيحِ [أَوْ] يَقْدِرُ مِنْ
أَوَّلِ الْأَمْرِ صَرِيحِ الطَّلَبِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ ، أَيْ [وَأَحْسِنُوا] بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ،
فَتَكُونَانِ لِنِشَائَتَيْنِ مَعْنَى ، مَعَ أَنَّ لَفْظَةَ الْأَوَّلَى إِخْبَارٌ ، وَلَفْظَةُ الثَّانِيَةِ إِنْشَاءٌ .

[وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا] أَيْ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ [يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ
جَمِيعًا] أَيْ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ ، وَكَذَا بِاعْتِبَارِ
الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى وَالْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ (١) [نَحْوُ - يَشْعُرُ زَيْدٌ وَيَكْتُبُ] لِلْمُنَاسَبَةِ
الظَّاهِرَةِ بَيْنَ الشُّعْرِ وَالْكِتَابَةِ وَتَقَارُنِهِمَا فِي خِيَالِ أَصْحَابِهِمَا [وَيُعْطِي] زَيْدٌ [وَيَمْنَعُ]
لِتَضَادِّ الْإِعْطَاءِ وَالْمَنْعِ ، هَذَا عِنْدَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِمَا ، وَأَمَّا عِنْدَ تَغَايُرِهِمَا فَلَا يَدُلُّ مِنْ
تَنَاسُبِهِمَا أَيْضًا ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ [وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ وَزَيْدٌ طَوِيلٌ وَعَمْرُو
(١) وَقَدْ تَكُونُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي إِحْدَاهُمَا وَالْمُسْنَدِ فِي الْآخَرِي ، نَحْوُ -

الْإِسْلَامَ حَسَنًا وَالْقَبِيحَ الْكَفْرَ .

قَصِيرٌ - مُنَاسِبَةٌ بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافٍ - زَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو كَاتِبٌ - بِدُونِهَا - وَزَيْدٌ شَاعِرٌ وَعَمْرُو طَوِيلٌ - مُطْلَقًا .
السَّكَاكِيُّ :

قصير - لمناسبة بينهما [أى بين زيد وعمرو كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك ، وبالجملة يجب أن يكون أحدهما مُنَاسِبًا للآخر ومُلاَبِسًا له مُلَابَسَةً لها نوع اختصاص] بخلاف - زيد شاعر وعمرو كاتب - بدونها [أى بدون المناسبة بين زيد وعمرو ، فانه لا يصح وإن اتحد المُسْنَدَانِ ، ولهذا حكموا بامتناع نحو - خُفِيَ ضَيْقُ وَخَاتَمِي ضَيْقٍ (١)] وبخلاف - زيد شاعر وعمرو طويل - مطلقا [أى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أولم تكن ، لعدم تناسب الشعر وطول القامة .

[السكاكي] ذكر أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المُفَكِّرَةِ جمعا من جهة العقل وهو الجامع العقلي ، أو من جهة الوهم وهو الجامع الوهمي ، أو من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي ، والمراد بالعقل القوة العاقلة المدركة للكَائِنَاتِ ، وبالوهم القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير أن يتأدى إليها من طُرُقِ الحَوَاسِّ ، كادراك الشاة معنى في الذئب (٢) وبالخيال القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيُوبَتِهَا عن الحسِّ المُشْتَرَكِ ، وهو القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة ، وبالمفكرة القوة التي من شأنها

(١) وهذا مالم يقصد ذكر الأشياء المتفقة في الضيق ، لأنه يصير مثل قولك - هذا الأمر ضيق وهذا الأمر ضيق ، فيتحد الطرفان (٢) وهو الايذاء والعداوة ، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة .

الجامع بين الشيئين إما عقلي ، بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل ، فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما ،

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بأحدى الحواس الظاهرة ، والمعاني ما لا يمكن إدراكه بها ، فقال السكاكي الجامع بين الجملتين إما عقلي ، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما ، مثل الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر به أو في قيد من قيودهما ، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور (١) ولما كان مقرا أنه لا يكفي في عطف الجملتين وجود الجامع بين مفردين من مفرداتهما باعتراف السكاكي أيضا غير المصنف عبارة السكاكي (٢) فقال [الجامع بين الشيئين إما عقلي] وهو أمر بسببه يقتضى العقل اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بينهما اتحاد في التصور أو تمائل (٣)] فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخيص في الخارج يرفع التعدد بينهما [فيصيران متحدين ، وذلك لأن العقل مجرد الجزئي الحقبى عن عوارضه المشخصة الخارجية وينتزع منه المعنى الكلى فيدركه على ما تقرر في موضعه ، وإنما قال - في الخارج - لأنه لا يجرده عن الشخصيات العقلية ، لأن كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخيص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات ، وهنا بحث وهو أن التماثل هو الاتحاد في النوع ، مثل اتحاد زيد وعمرو مثلا في الانسانية ، وإذا كان التماثل جامعا لم تتوقف صحة قولنا - زيد كاتب وعمرو شاعر - على أخوة زيد وعمرو أم

(١) وهذا الإطلاق لأشياء فيه لانه كثيرا ما يقع في كلامهم (٢) فأبدل الجملتين بالشيئين لأن الجامع يجب في مفردات الجملتين ، ولا يكفي وجوده بين مفردين منها ، وسيعود الشارح إلى تحقيق هذا (٣) وهذا بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفا في العوارض .

أَوْ تَضَافُ كَمَا بَيْنَ الْعَلَّةِ وَالْمَعْلُولِ أَوْ الْأَقْلِّ وَالْأَكْثَرِ ، أَوْ وَهْمِي بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَ
تَصَوُّرَيْهِمَا شِبْهُ تَمَاثُلٍ ، كَلَوْنِي بِيَاضٍ وَصُفْرَةٍ ، فَإِنَّ الْوَهْمَ يَبْرُزُهُمَا فِي مَعْرِضِ
الْمُثَلِّينَ ، وَلِذَلِكَ حَسَنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الَّتِي فِي قَوْلِهِ :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

صدقاتهما أو نحو ذلك ، لأنهما متماثلان لكونهما من أفراد الانسان ، والجواب أن
المراد بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما (١) على ما سيأتي بضع
في باب التشبيه [أو تضاف] وهو كَوْنُ الشَّيْئَيْنِ بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ تَعَقُّلُ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا
بِالْقِيَاسِ إِلَى تَعَقُّلِ الْآخَرِ [كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر
بالاستقلال أو بواسطة الضمَامِ الْغَيْرِ إِلَيْهِ فَهُوَ عِلَّةٌ وَالْآخَرُ مَعْلُولٌ [أو الأقل والأكثر]
فإن كل عدد يصير عند العدِّ فانياً قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر ، والآخِرُ أَكْثَرُ
منه [أو وهمي] وهو أمر بسببه يَحْتَالُ الْوَهْمُ فِي اجْتِمَاعِهِمَا عِنْدَ الْمَفْكُورَةِ ، بخلاف العقل
فانه إِذَا خُلِيَ وَنَفْسُهُ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ ، وَذَلِكَ [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل ،
كلوني بياض وصفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى
الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عَارِضٌ (٢) بخلاف العقل فانه يعرف أنهما
نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون [ولذلك] أي ولأن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِيَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(١) أي مع اشتراكهما في الحقيقة .

(٢) وهو الْكُدْرَةُ فِي الصُّفْرَةِ ، أَوْ الْإِشْرَاقُ فِي الْبَيَاضِ .

أَوْ تَضَادَّ كَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ وَالْكَفْرِ وَالْإِيمَانِ ، وَمَا يَتَصَفُّ بِهَا كَالْأَبْيَضِ
وَالْأَسْوَدِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، أَوْ شِبْهُ تَضَادِّ كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْأَوَّلِ وَالثَّانِي ،

فإن الوهم يترجم أن الثلاثة من نوع واحد ، وإنما اختلفت بالعوارض ، والعقل
يعرف أنها أمور متباينة [أو] يكون بين تصوُّرَيْهِمَا [تضاد] وهو التقابل بين أمرين
وُجُودِيَّيْنِ يتعاقبان على محل واحد [كالسود والبياض] في المحسوسات [والايمان
والكفر] في المعقولات ، والحق أن بينهما تقابل العَدَمِ وَالْمَلَكَةِ ، لأن الايمان هو
تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم بحجته به بالضرورة ، أعنى قبول النفس
لذلك والادعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين ، مع الاقرار به
باللسان ، والكفر عدم الايمان عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ الايمان ، وقد يقال الكفر إنكار شيء
من ذلك ، فيكون وُجُودِيًّا ، فيكونان مُتَضَادِّيْنِ [وما يتصف بها] أى بالمذكورات ،
[كالأَسود والأَبْيَضِ والمُؤْمِنِ والكافر] وأمثال ذلك ، فانه يُعَدُّ من المتضادين باعتبار
الاشتغال على الوصفين المتضادين [أو شبه تضاد كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ] في المحسوسات ،
فإنهما وجوديان أحدهما في غاية الارتفاع ، والآخر في غاية الانحطاط ، وهذا معنى
شبه التضاد ، وليس متضادين لعدم تَوَارُدِهِمَا على الْمُحَلِّ ، لكونهما من الأجسام دون
الأعراض ، ولا من قبيل الأَسود والأَبْيَضِ ، لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء والأرض [والأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات ،
فإن الأول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ، والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط ، فأشبه المتضادين باعتبار اشتغالهما على وصفين لا يمكن
اجتماعهما ، ولم يجعل متضادين كالأَسود والأَبْيَضِ ، لأنه قد يشترط في المتضادين
أن يكون بينهما غاية الخلاف ، ولا يخفى أن مخالفة الثالث والرابع وغيرها للأول
أكثر من مخالفة الثاني له ، مع أن العدم معتبر في مفهوم الأول (١) فلا يكون وجوديا
(١) وذلك في جزئه الثاني (ولا يكون مسبوقا بالغير) .

فأنه ينزلهما منزلة التضاييف ، ولذلك تجد الضد أقرب خطورا بالبال مع الضد ،
أو خيالي بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق ، وأسبابه مختلفة ، ولذلك
اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا ، ولصاحب علم المعاني فضل
احتياج إلى معرفة الجامع لاسيما الخيالي ، فإن جمعه على مجرى الالف والعادة .

[فانه] اي إنما يجعل التضاد وشبهه جامعا وهميا لأن الوهم [ينزلهما منزلة التضاييف]
في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضر الآخر [ولذلك تجد الضد
أقرب خطورا بالبال مع الضد] من المغايرآت الغير المتضادة ، يعني أن ذلك مبني على
حكم الوهم ، وإلا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر [أو خيالي] وهو أمر
بسيه يقضى الخيال اجتماعهما في المفكرة ، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما تقارن
في الخيال سابق] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي وأسباب التقاون
في الخيال [مختلفة ، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال ترتيبا ووضوحا] فكأن من
صور لا انفصاك (١) بينها في خيال ، وهي في خيال آخر لما لا تجتمع أصلا ، وكمن
صور لا تغيب عن خيال ، وهي في خيال آخر لما لا يقع قط .

[ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع] لأن معظم أبوابه الفصل
والوصل ، وهو مبني على الجامع [لاسيما] الجامع [الخيالي] ، فإن جمعه على مجرى الالف
والعادة [بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال ، وتباين الأسباب
عما يفوته الحصر .

فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل ، وبالوهمي ما يدرك بالوهم ،
وبالخيالي ما يدرك بالخيال ، لأن التضاد وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم ،

(١) هذا معنى الاختلاف في الترتيب ، وما بعده معنى الاختلاف في الوضوح :

وكذا التقارن في الخيالى ليس من الصور التي تجتمع في الخيال ، بل جميع ذلك معانٍ معقولة ، وقد خفي هذا على كثير من الناس ، فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهيات ، وأجابوا بأن الجامع كَوْنُ كُلِّ منهما مضادا للآخر ، وهذا معنى جزئى لا يدركه إلا الوهم ، وفيه نظر ، لأنه ممنوع (١) وإن أرادوا أن تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئى فتأمل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضا معنى جزئى ، فلا تفاوت بين التماثل والتضايغ وشبههما في أنها إن أضيفت إلى الكليات كانت كليات ، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات ، فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهما ، ثم إن الجامع الخيالى هو تقارن الصور في الخيال ، وظاهر أنه ليس بصورة ترسم في الخيال ، بل هو من المعاني (٢) .

فان قلت : كلام المفتاح مُشعرٌ بأنه يسكنى لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما ، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع صحة نحو - خُفِيَ ضَيْقٌ وَخَاتَمِي ضَيْقٌ - ونحو - الشمس ومرارة الأرنب وألف بأذنجانة محدثة - قلت : كلامه هنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين ، وأما أن أي قدر من الجامع يجب لصحة العطف ففوض إلى موضع آخر ، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المستدين والمستند إليهما جميعا ، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه وأراد لإصلاحه غيره إلى ما ترى ، فذكر مكان الجملتين الشيتين ، ومكان قوله - اتحاد في تصورهما - اتحاد في التصور ، فوق الخلل في قوله - الوهمي أن يكون بين تصوريهما

(١) يريد منع أن تضاد البياض للسواد معنى جزئى ، وإثبات أنه كلى ، لأن التضاد المأخوذ مضادا إلى كلى كلى (٢) أي التي تدرك بالعقل أو الوهم ، فلا يصح تفسير الخيالى أيضا بما يدرك بالخيال .

وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأُسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ،

شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد ، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال - لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما أعنى العلم بهما ، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصَّوَرِ (١) فلا بد من تأويل كلام المصنف (٢) وحمله على ما ذكره السكاكي بأن يراد بالشيئين الجملتان وبالتصور مفرد من مفردات الجملة غَلَطَ (٣) مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك ، ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح ، وإنه من المباحث التي ما وجدنا أحداً حَامَ حَوْلَ تحقيقها .

[وَمِنْ مُحَسِّنَاتِ الْوَصْلِ] بعد وجود المصحح [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية

(١) أى لا بين التصورات ، وهذا الخلال لا يرد على السكاكي ، لأن قوله - اتحاد في تصور ما مثل الاتحاد في الخبر عنه الخ - ظاهر في أنه أراد بالتصور المتصور على ما سبق (٢) بأن يقال إنه أراد بتصوريهما مفهوميهما ، وهما الأمران المتصوران . (٣) لأن الخطيب قد رد كلام السكاكي في الإيضاح وحمله على السهو ، فلا يصح حمل كلامه عليه ، وإنى أرى أن كل هذا من المماحكات اللفظية التي لا تحتلها علوم البلاغة .

تطبيقات على الوصل للنوسط بين الكالين :

(١) سافر تجدد عوصاً عمن تفارقه وانصب فان لذيق العيش في النصب

(٢) إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة ولا تك بالترداد للرأي مفسداً

(٣) أعز مكان في الدنيا سرج سابع وخير جليس في الزمان كتاب

وصل في الاول لما بين الجملتين من الجامع العقلي ، وفي الثاني لما بينهما من الجامع الوهمي ، وفي الثالث لما بينهما من الجامع الخيالي .

وَالْفَعْلِيَّتَيْنِ فِي الْمَضِيِّ وَالْمُضَارَعَةِ إِلَّا لِمَانِعٍ .

تَذْنِيبٌ

أَصْلُ الْحَالِ الْمُنتَقِلَةِ أَنْ تَكُونَ بِغَيْرِ وَאוْ ،

و [تناسب] الفعليتين في المضى والمضارعة [فاذا أردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في إحداها والثبوت في الأخرى قلت - قام زيد وقعد عمرو - وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد] [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداها التجدد وفي الأخرى الثبوت ، فيقال - قام زيد وعمرو قاعد - أو يراد في إحداها المضى وفي الأخرى المضارعة ، فيقال - زيد قام وعمرو يقعد - أو يراد في إحداها الاطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط كقوله تعالى - (وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ) ومنه قوله تعالى (فَأَذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ) فعندى أن قوله ولا يستقدمون - عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء ، أعني قوله - لا يستأخرون - إذ لا معنى لقولنا - إذا جاء أجلهم لا يستقدمون .

تَذْنِيبٌ

هو جعل الشيء ذنابة للشيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة

وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل لمكان التناسب [أصل الحال المنتقلة]

أى الكثير الراجع فيها ، كما يقال الأصل في الكلام الحقيقة [أن تكون بغير واو]

واحترز بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة (١) فانها يجب أن تكون بغير واو

(١) اعترض عليه بأن اللازمة هى التى تقابل المنتقلة ، واللازمة نحو - هذا أبوك

لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت ، لكن خولف هذا إذا كانت جملة ، فأنها من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة ، فتحْتَاجُ إلى ما يربطها

الْبَتَّةُ ، لعدة ارتباطها بما قبلها ، وإنما كان الأصل في المستقلة الخلو عن الواو [لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدأ ، فان قولك - جاء زيد راكباً - إثبات الركوب لزيد ، كما في - زيد راكب - إلا أنه في الحال على سبيل التبعية ، وإنما المقصود إثبات المجيء ، وجئت بالحال لزيد في الاخبار عن المجيء. هذا المعنى [ووصف له] أي. ولائها في المعنى وصف لصاحبها [كالنعت] بالنسبة إلى المنعوت ، [إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل ، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه ، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك ، بل مجرد اتصاف المنعوت به ، وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال ، وأما ما أورده بعض النحويين من الاخبار والنعوت المصدرة بالواو كالخبر في باب كان ، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لُصُوقِ الصفة بالموصوف فعلى سبيل التشبيه والالحاق بالحال (١) [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة فإنها] أي الجملة الواقعة حالاً [من حيث هي جملة مستقلة بالأفادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها ، وإنما قال من حيث هي جملة لأنها من حيث هي حال غير مستقلة ، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها [فتحْتَاجُ] الجملة الواقعة حالاً [إلى ما يربطها]

هَطُوقاً - أما المؤكدة فنحو - لا تَعَثْ في الأرض مفسداً - وتقابلها المؤسَّسة لا المنتقلة .

(١) ومن هذا في باب كان وأخواتها قوله :

فَلَمَّا صَرَاحَ الشَّرِّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وفي باب الصفة قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) .

بِصَاحِبِهَا ، وَكُلُّ مَنْ الضَّمِيرِ وَالْوَاوِ صَالِحٌ لِلرِّبْطِ ، وَالْأَصْلُ هُوَ الضَّمِيرُ بِدَلِيلِ
الْمُفْرَدَةِ وَالْخَبَرِ وَالنَّعْتِ .

فَالْجُمْلَةُ إِنْ خَلَتْ عَنْ ضَمِيرِ صَاحِبِهَا وَجَبَ الْوَاوُ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ عَنْ
ضَمِيرٍ مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ عَنْهُ حَالٌ يَصِحُّ أَنْ تَقَعَ حَالًا عَنْهُ بِالْوَاوِ

بصاحبها [الذى جعلت حالا عنه] وكل من الضمير والواو صالح للربط ، والاصل [الذى لا يُعَدُّ عنه ما لم تَمَسَّ حاجة الى زيادة ارتباط] هو الضمير بدليل [الاقتصار عليه في الحال] المفردة والخبر والنعت .

[فالجملة] التى تقع حالا . [ان خلت عن ضمير صاحبها] الذى تقع هي حالا عنه [وجب] فيها [الواو] ليحصل الارتباط ، فلا يجوز - خرجت زيد قائم - ولما ذكر ان كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو اراد ان يبين ان أى جملة يجوز (١) ذلك فيها وأى جملة لا يجوز ذلك فقال [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أى الاسم الذى [يجوز ان ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلا أو مفعولا معرفاً أو منكرًا مخصوصا ، لا نكرة محضة أو مبتدأ أو خبرا ، فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح (٢) وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال ، لأن قوله - كل جملة - مبتدأ وخبره قوله [يصح ان تقع] تلك الجملة [حالا عنه] أى عما يجوز ان ينتصب عنه حال [بالوار] وما لم يثبت له هذا الحكم أعنى وقوع الحال عنه لم يصح إطلاق اسم صاحب الحال عليه إلا مجازا ، وإنما قال - ينتصب عنه حال - ولم يقل - يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه - لتدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع المثبت ، لأن

(١) اسم أن ضمير الشأن ، وأى مبتدأ ، وقوله - يجوز ذلك فيها - خبره ، والجملة خبر أن (٢) راجع إلى الثلاثة ، وهى النكرة المحضة والمبتدأ والخبر .

إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو - لِمَا سَيَأْتِي ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَنَ دُخُولُهَا ، نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ - لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَفْرَدَةَ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، أَمَّا الْحُصُولُ

ذلك الاسم بما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه ، ولكنه بما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة ، وحينئذ يكون قوله - كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال - متناولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور ، فيصح انتفاؤها بقوله [إِلَّا الْمَصْدَرَةَ بِالْمُضَارِعِ الْمُثَبَّتِ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَيَتَكَلَّمُ عَمْرُو] فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عمرو حالا عن زيد [لما سيأتي] من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط ، ولا يخفى أن المراد بقوله - كل جملة - الجملة الصالحة للحالية في الجملة ، بخلاف الانشائيات فإنها لا تقع حالا أَلْبَتَّةَ ، لا مع الواو ولا بدونها [وإِلَّا] عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ - إِنْ خَلَتْ - أَيْ وَإِنْ لَمْ تَخُلْ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ عَنْ ضَمِيرٍ صَاحِبِهَا [فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مُثَبَّتٌ أَمْتَنَ دُخُولُهَا] أَيْ الْوَائِ [نَحْوُ - وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ] أَيْ وَلَا تَعْطُ حَالُ كَوْنِكَ تَعَدُّ مَا تَعْطِيهِ كَثِيرًا [لِأَنَّ الْأَصْلَ] فِي الْحَالِ هِيَ الْحَالُ [الْمَفْرَدَةُ] لِعَرَاةِ الْمَفْرَدِ فِي الْأَعْرَابِ ، وَتَطْفُلُ الْجُمْلَةُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِهَا مَوْقِعَهُ [وَهِيَ] أَيْ الْمَفْرَدَةُ [تَدُلُّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ] أَيْ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ ، لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْهَيْئَةِ الَّتِي عَلَيْهَا الْفَاعِلُ أَوْ الْمَفْعُولُ ، وَالْهَيْئَةُ مَعْنَى قَائِمٍ بِالْغَيْرِ [غَيْرِ ثَابِتَةٍ] لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْحَالِ الْمُنْتَقِلَةِ [مُقَارِنٍ] ذَلِكَ الْحُصُولِ [لِمَا جُعِلَتْ] الْحَالُ [قِيدًا لَهُ] يَعْنِي الْعَامِلَ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحَالِ تَخْصِصُ وَقُوعِ مَضْمُونٍ عَامِلِهَا بِوَقْتِ حُصُولِ مَضْمُونِ الْحَالِ ، وَهَذَا مَعْنَى الْمُقَارِنَةِ [وَهُوَ] أَيْ الْمَضَارِعِ الْمُثَبَّتِ [كَذَلِكَ] أَيْ دَالٌّ عَلَى حُصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ مُقَارِنٍ لِمَا جُعِلَتْ قِيدًا لَهُ كَالْمَفْرَدَةِ ، فَتَمْتَنِعُ الْوَائِ فِيهِ بِمَا فِي الْمَفْرَدَةِ [أَمَّا الْحُصُولُ] أَيْ أَمَّا دَلَالَةُ الْمَضَارِعِ

فَلَسَّكَرَنَهُ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، وَأَمَّا الْمُقَارَنَةُ فَلَسَّكَرَنَهُ مُضَارِعًا ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ - قَتَّ وَأَصْلَكَ وَجْهَهُ - وَقَوْلُهُ :

فَلَسَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَ
فَقِيلَ عَلَى حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ ، أَيْ وَأَنَا أَصْلَكَ ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ ، وَقِيلَ الْأَوَّلُ شَاذٌ ،
وَالثَّانِي ضُرُورَةٌ - وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : هِيَ

المثبت على حصول صفة غير ثابتة [فليكونه فعلا] فيبدل على التجدد وعدم الثبوت
[مثبتا] فيبدل على الحصول [وأما المقارنة فليكونه مضارعا] فيصلح للحال كما يصلح
للاستقبال ، وفيه نظر لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم ، وحقيقته
أجواء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل ، والحال التي نحن بصدددها يجب أن
يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا ، فلا دخل
للمضارعة في المقارنة ، فالأولى أن يُعَالَ امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن
أَسَمِ الْفَاعِلِ لفظا وبتقديره معنى (١) [وأما ما جاء من نحو] قول بعض العرب [قَتَّ
وَأَصْلَكَ وَجْهَهُ وَقَوْلُهُ (٢) فَلَسَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ] نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَ ،
فَقِيلَ [إنما جاء الواو في المضارع المثبت الواقع حالا] على [اعتبار] حذف المبتدأ [
لتكون الجملة اسمية] أَيْ وَأَنَا أَصْلَكَ وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ [كما في قوله تعالى (لَمْ تَوْذَنْتَنِي وَقَدْ
تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ)] أَيْ وَأَتَمَّ قَدْ تَعْلَمُونَ [وقيل الأول] أَيْ قَتَّ وَأَصْلَكَ
وَجْهَهُ [شَاذٌ ، وَالثَّانِي] أَيْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ [ضرورة ، وقال عبد القاهر : هِيَ] أَيْ
(١) لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل ، لا اشتراكهما في الحال
والاستقبال ، فتحو - جاء زيد يتكلم - بمعنى جاء متكلم (٢) هو لعبد الله بن همام
السُّلُوفِيُّ من الشعراء الإسلاميين ، وكان قد توعدده عبيد الله بن زياد فهرب منه إلى الشام .

فِيهِمَا لِلْعُطْفِ ، وَالْأَصْلُ وَصَكَّكَتُ وَرَهَنْتُ ، عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى
الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ .

وَأِنْ كَانَ مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ - فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ -
بِالتَّخْفِيفِ ، وَنَحْوِ - وَمَالَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ - لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا ،
دُونَ الْحَصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا .

وَكَذَا إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى

الْوَاوُ [فِيهِمَا لِلْعُطْفِ] لَا لِلْحَالِ ، إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى - قَتَ صَا كَا وَجْهَهُ وَنَجَوْتَ رَاهِنًا
مَالِكًا - بَلِ الْمُضَارِعُ بِمَعْنَى الْمَاضِي [وَالْأَصْلُ] قَتَ [وَصَكَّكَتَ] وَنَجَوْتَ [وَرَهَنْتَ ،
عُدِلَ عَنْ لَفْظِ الْمَاضِي إِلَى] لَفْظِ [الْمُضَارِعِ حِكَايَةً لِلْحَالِ] الْمَاضِيَّةِ ، وَمَعْنَاهَا أَنْ
يُفْرَضَ مَا كَانَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي وَاقِعًا فِي هَذَا الزَّمَانِ ، فَيَعْبَرُ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ .

[وَإِنْ كَانَ] الْفِعْلُ مُضَارِعًا [مَنْفِيًّا فَلَا مَرَانَ] جَائِزَانِ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [كَقِرَاءَةِ
ابْنِ ذَكْوَانَ فَاسْتَقِيمًا وَلَا تَتَّبِعَانِ بِالتَّخْفِيفِ] أَيْ بِتَخْفِيفِ نُونِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - فَيَكُونُ
لَا لِلنَّفْيِ دُونَ النَّهْيِ ، لِثَبُوتِ النُّونِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ الرَّفْعِ ، فَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى الْأَمْرِ
قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ ، بِخِلَافِ قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ - وَلَا تَتَّبِعَانِ - بِالتَّشْدِيدِ ، فَانْهَى
مُؤَكَّدٌ مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَمْرِ قَبْلَهُ [وَنَحْوِ - وَمَالَنَا] أَيْ أَيْ شَيْءٌ ثَبَتَ لَنَا [لَا نُؤْمِنُ
بِاللَّهِ] أَيْ حَالُ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ ، فَالْفِعْلُ الْمُنْفَى حَالٌ بَدُونَ الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا جَازَ فِيهِ
الْأَمْرَانِ [لِدَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مُضَارِعًا دُونَ الْحَصُولِ لِكَوْنِهِ مَنْفِيًّا] وَالْمُنْفَى إِنَّمَا
يَدُلُّ مِطَابَقَةً عَلَى عَدَمِ الْحَصُولِ (١) .

[وَكَذَا] يَجُوزُ الْوَاوُ وَتَرَكَهُ [إِنْ كَانَ] الْفِعْلُ [مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى] كَقَوْلِهِ تَعَالَى

(١) وَبِهَذَا شَبَّاهُ الْمَفْرَدِ فِي حَالٍ دُونَ حَالِ لُجَازٍ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

- أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ - وَقَوْلُهُ - أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ -
 وَقَوْلُهُ - أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
 وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ
 خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا الْمُثَبِّتُ فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، ذُوْنَ
 الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا ، وَلِهَذَا شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً ،

لِإِخْبَارِهِ عَنْ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ [أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] بِالْوَاوِ [وَقَوْلُهُ -
 أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ] بِدُونِ الْوَاوِ ، وَهَذَا فِي الْمَاضِي لَفْظًا ، وَأَمَّا الْمَاضِي مَعْنَى
 فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمُنْفَى بَلَمْ أَوْ لَمْ ، فَانْهَمَا يَقْلِبَانِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي ، فَأُورِدَ
 لِلْمُنْفَى بَلَمْ مَثَلَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَعَ الْوَاوِ ، وَالْآخَرُ بِدُونِهِ ، وَاقْتَصَرَ فِي الْمُنْفَى بَلَمْ عَلَى مَا هُوَ
 بِالْوَاوِ ، وَكَانَ لَمْ يَطْلُعَ عَلَى مَثَالِ تَرْكِ الْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّهُ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ ، فَقَالَ [وَقَوْلُهُ -
 أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ - وَقَوْلُهُ - فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّ لَهُمْ
 سُوءٌ - وَقَوْلُهُ - أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ - أَمَّا
 الْمُثَبِّتُ [أَيْ أَمَّا جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ فِي الْمَاضِي الْمُثَبِّتِ] فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْحُصُولِ [يَعْنِي حُصُولُ
 صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ] لِكَوْنِهِ فَعَلًا مُثَبَّتًا ، دُونَ الْمُقَارَنَةِ لِكَوْنِهِ مَاضِيًا [فَلَا يُقَارَنُ الْحَالُ
 [وَلِهَذَا] أَيْ وَلِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْمُقَارَنَةِ] شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ قَدْ ظَاهِرَةً [كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى -
 وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ] أَوْ مُقَدَّرَةً [كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ - لِأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّبَ
 الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَالْإِشْكَالُ الْمَذْكُورُ وَارِدٌ هُنَا ، وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي نَحْنُ بِصُدُودِهَا
 غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي تَقَابُلُ الْمَاضِي ، وَتَقَرَّبُ - قَدْ - الْمَاضِي مِنْهَا ، فَتَجُوزُ الْمُقَارَنَةُ إِذَا كَانَ
 الْحَالُ وَالْعَامِلُ مَاضِيَيْنِ ، وَلَفْظُ - قَدْ - إِنَّمَا يَقْرُبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ الَّتِي هِيَ زَمَانُ

وَأَمَّا الْمُنْفَى فَلَدَلَاتُهُ عَلَى الْمُقَارَنَةِ دُونَ الْحُصُولِ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ بَلَاءَ الْأُسْتِغْرَاقِ ،
وغيرها لا تنفاه متقدم مع أَنَّ الْأَصْلَ اسْتِمْرَارُهُ ، فَتَحْصُلُ بِهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا عِنْدَ
الْإِطْلَاقِ ، بِخِلَافِ الْمُثَبَّتِ ، فَإِنَّ وَضْعَ الْفِعْلِ عَلَى إِفَادَةِ التَّجَدُّدِ ، وَتَحْقِيقَهُ أَنَّ
اسْتِمْرَارَ الْعَدَمِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى سَبَبٍ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْوُجُودِ ،

التكلم ، وربما يبعده عن الحال التي نحن بصددِها ، كما في قولنا - جامدى زيد في السنة
الماضية وقد ركب فرسه - والاعتذار عن ذلك المذكور في الشرح (١) [وأما المنفى]
أى أما جواز الأمرين فى الماضى المنفى [فلدلالتة على المقارنة دون الحصول ، أما
الأول] أى دلالتة على المقارنة [فلأن - لما - للاستغراق] أى لامتداد النفى من حين
الانتفاء إلى زمان التكلم [وغيرها] أى غير - لما - مثل - لم وما [لا تنفاه متقدم]
على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أى استمرار ذلك الانتفاء لما سيجىء
حتى تظهر قرينة على الانقطاع ، كما فى قولنا - لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم
[فيحصل به] أى باستمرار النفى ، أو بأن الأصل فيه الاستمرار [الدلالة عليها]
أى على المقارنة [عند الإطلاق] وترك التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء
[بخلاف المثبت ، فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل
استمراره ، فإذا قلت - ضرب - مثلاً كفى فى صدقه وقوع الضرب فى جزء من أجزاء
الزمان الماضى ، وإذا قلت - ماضرب - أفاد استغراق النفى لجميع أجزاء الزمان الماضى ،
لَكِنَّ لَا قَطْعِيًّا (٢) بخلاف لما ، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفى فى
طَرَفَيْ نَقِيضٍ ، ولا يخفى أن الإثبات فى الجملة إنما ينافيه النفى دائماً [وتحقيقه] أى تحقيق
هذا الكلام [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعنى

(١) ومحصله أنه أتى بقدر لدفع التناقض لفظاً ، وإن كان الحلال متنافيين فى الحقيقة .

(٢) أى ليس من أصل الوضع .

وَأَمَّا الثَّانِي فَلْيَكُونَهُ مَنْفِيًّا .

وَأِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا ، لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ ، نَحْوُ -
كَلَّمْتُهُ فَوَهْ إِلَى فِي - وَأَنْ دَخُولَهَا أَوَّلِي ، لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ مَعَ ظُهُورِ
الِاسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ ، نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ -
وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ

أَنْ يَبْقَا الْحَادِثُ وَهُوَ اسْتِمْرَارُ وجوده يحتاج إلى سبب موجود ، لانه وجود عَقِيبَ
وُجُودٍ ، وَلَا يَدُّ لِلْوُجُودِ الْحَادِثِ مِنَ السَّبَبِ ، بِخِلَافِ اسْتِمْرَارِ الْعَدَمِ فَانْهُ عَدَمٌ ، فَلَا
يَحْتَاجُ إِلَى وَجُودِ سَبَبٍ ، بَلْ يَكْفِيهِ مَجْرَدُ انْتِفَاءِ سَبَبِ الْوُجُودِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَوَادِثِ
الْعَدَمُ حَتَّى تَوْجِدَ عَلَمًا ، فِي الْجُمْلَةِ لِمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْمُنْفِيِ اسْتِمْرَارُ حَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَقَارَنَةِ [وَأَمَّا الثَّانِي] أَيْ عَدَمُ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَصُولِ [فَلْيَكُونَهُ مَنْفِيًّا] .
هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعَلِيَّةً [وَإِنْ كَانَتْ اِسْمِيَّةً فَاَلْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا] أَيْ الْوَاوُ
[لِعَكْسِ مَا مَرَّ فِي الْمَاضِي الْمُنْبَتِّ] أَيْ لِدَّلَالَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْمَقَارَنَةِ لِكُونِهَا مُسْتَمْرَّةً ،
لَا عَلَى حَصُولِ صِفَةٍ غَيْرِ ثَابِتَةٍ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الدَّوَامِ وَالثَّبَاتِ [نَحْوُ كَلَّمْتُهُ فَوَهْ إِلَى فِي] بِمَعْنَى
مُشَافَهًا [وَ] أَيْضًا الْمَشْهُورُ [أَنْ دَخُولَهَا] أَيْ الْوَاوُ [أَوَّلِي] مِنْ تَرْكِهَا [لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا]
أَيْ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةِ [عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ (١)] مَعَ ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا ، فَحَسَنَ زِيَادَةُ رَابِطِ
نَحْوُ - فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ [أَيْ وَأَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ ، أَوْ وَأَنْتُمْ
تَعْلَمُونَ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ] وَقَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ [فِي الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ
(١) مَعْنَى عَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى عَدَمِ الثَّبُوتِ أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ ، لِأَنَّ فِي النَّفْيِ إِثْبَاتٌ ،
وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ هَذَا جَعَلَ فِيهَا سَبْقَ عِلَّةٍ لِمُجَوَازِ تَرْكِ الْوَاوِ ، فَالْأَوَّلَى الْاِقْتِصَارُ عَلَى عِلَّةِ
ظُهُورِ الْاِسْتِثْنَاءِ فِيهَا .

ضَمِيرِ ذِي الْحَالِ وَجَبَتْ ، نَحْوُ - جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ يَسْرِعُ . أَوْ وَهُوَ مُسْرِعٌ -

الْحَالِيَّةُ [ضمير ذي الحال وجبت] أى الواو ، سواءً كان خبره فعلاً [نحو - جاء زيد وهو يسرع أو] اسماً نحو - جاء زيد [وهو مسرع] وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم إليه فى الإثبات ، وتقدر تقدير المفرد فى الأصل يستأنف لها الإثبات ، وهذا ما يمتنع فى نحو - جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع - لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً فى أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل يسرع فى صلة المحمى ، وتضمنه إليه فى الإثبات ، لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع ، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغواً فى اليمين ، وجرى مجرى أن تقول - جاءنى زيد وعمرو يسرع أمامه - ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً ، ولم تبتدىء للسرعة إثباتاً ، وعلى هذا فالأصل والقياس ألا تجىء الجملة الاسمية إلا مع الواو ، وما جاء بدونه فسهيل الشئ الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ، ونوع من التشبيه (١) هذا كلامه فى دلائل الإعجاز ، وهو شعرٌ بوجوب الواو فى نحو - جاء زيد وزيد يسرع ، أو مسرع ، وجاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع أمامه - بالطريق الأولى (٢) ثم قال

(١) يعنى التأويل بالمفرد والتشبيه بواو العطف ، والأول نحو - كلمته فوه إلى قى -

أى مُشَافِهاً ، والثانى كقوله تعالى (أَتَاها أَمْرُنَا نِيَّاتًا أَوْهُمْ قَاتِلُونَ) فقوله - هم قاتلون - حال ، وترك فيها الواو لأنها تشبه واو العطف ، فيقبح اجتماعها مع أو .

(٢) وحيثئذ فلا يتقيد ذلك عنده بكون المبتدأ فى الاسمية ضمير ذي الحال كما

ذكره الخطيب .

وإن جعل نحو - على كتفه سيف - حالا كثر فيها تركها ، نحو :
 * خرجت مع البازي على سواد *
 ويحسن التبرك تارة لدخول حرف على المبتدأ ، كقوله :

الشيخ [وإن جعل نحو - على كتفه سيف (١) حالا كثر فيها] أي في تلك الحال
 [تركها] أي ترك الواو [نحو] قول بشار :

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها [خرجت مع البازي على سواد]

أي بقية من الليل ، يعني إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم
 مصاحبا للبازي الذي هو أبكر الطيور ، مشتملا على شيء من ظلمة الليل ، غير منتظر
 لاسفار الصبح ، فقوله - على سواد - حال ترك فيها الواو ، ثم قال الشيخ : الوجه
 أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال لا مبتدأ ، وينبغي
 أن يُقدر ههنا خصوصا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل ، اللهم إلا أن
 يقدر فعل ماضٍ (٢) هذا كلامه وفيه بحث (٣) والظاهر أن مثل - على كتفه سيف -
 يحتمل أن يكون في تقدير المفرد ، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها ، وأن يكون فعلية
 مقدرة بالماضي أو المضارع ، فعل تقديرين يمتنع الواو وعلى تقديرين لا تجب الواو ،
 فن أجل هذا كثر تركها ، وقال الشيخ أيضا [ويحسن الترك] أي ترك الواو في الجملة
 الاسمية [تارة لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط
 [كقوله :

- (١) من كل جملة اسمية تقدم خبرها وهو ظرف أو جار ومجرور .
- (٢) لأن تركها أكثر فيه أيضا ، ولا يقدر مضارعا ، لأنه يجب تركها فيه .
- (٣) لأن تجويز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو ، لأنه عند وجودها يقدر بالماضي وعند انقائها يقدر بالمضارع .

فَقُلْتُ عَسَى أَنْ تَبْصُرَنِي كَأَنَّمَا بَنِي حَوَالِي الْأَسْوَدُ الْخَوَارِدُ
وَأُخْرَى لَوْ قُوعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ بِعَقَبٍ مُفْرَدٍ ، كَقَوْلِهِ :
وَاللَّهِ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بِرَدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بني حوالي الاسود الخوارد (١)
من حَرَدَ إذا غضب ، فقوله - بني الاسود - جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصرني ، ولولا دخول كأنما عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو ، وقوله - حوالى -
أى فى أكنافى وجوانبى حال من - بنى - لما فى حرف التشبيه (٢) من معنى الفعل
[و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة الاسمية] الواقعة حالا [بعقب مفرد]
حال [كقوله :

والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم (٣)
فقوله - برداك تبجيل - حال ، ولو لم يتقدمها قوله - سالما - لم يحسن فيها ترك الواو

(١) هو للفرزدق يرد على امرأته فى قوله قبل البيت :
وَقَالَتْ أَرَأَيْتَ إِذَا مَا خَطَاهُ يُؤْمَلُهُ يَوْمًا وَلَا هُوَ وَالِدُ
(٢) وهو كأنما لأنه فى معنى أشبه (٣) هو لابن الروى من شعراء الدولة العباسية :
تطبيقات عامة على الوصل والفصل والجملة الحالية :

(١) أَخْطُ مَعَ الدَّهْرِ إِذَا مَا خَطَا وَأَجْرٌ مَعَ الدَّهْرِ كَمَا يَجْرَى
(٢) قُمْ لِلْمُعَلِّمِ وَفِيهِ التَّبْجِيلُ كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولًا
(٣) فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ النَّاجُ مُرْتَفَعًا فِي رَأْسِ عُثْدَانٍ دَارُكَ مِنْكَ مَحَلًّا
وصل فى الأول بين الجملتين لاتفاقهما فى الانشاء مع وجود الجامع وعدم المانع ،

الايجاز والاطناب والمساواة

السكاكي : أما الایجاز والاطناب فلکونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين

الايجاز والاطناب والمساواة

قال [السكاكي : أما الایجاز والاطناب فلکونهما نسبيين] أى من الأمور النسبية التى يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر ، فإن الموجز إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وكذا المطنب إنما يكون مطنباً بالنسبة إلى ما هو أنقص منه (١) [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] ، أى لا يمكن التخصيص على أن هذا المقدار من الكلام إيجاز وذاك إطناب ، إذ ربّ كلام موجز وفصل فى الثانی لاختلافهما خبراً وإنشاءً ، وترك واو الحال فى الثالث لأن الحال جملة اسمية تقدم فيها الجار والمجرور ، فيجوز فيها ترك الواو .
أمثلة أخرى :

(١) والغدرُ بالعهد قبيحٌ جداً شرُّ الورى من ليس برعى عهداً

(٢) لعمرك ما أرقّت لغير مصرٍ ومالى دونها أملٌ يرأمُ

ذكرتُ جلالها أيامَ كانتُ تصولُ بها الفراعنةُ العظام

فأقلقَ مضجعى ما بات فيها وباتت فيه مصرٌ فهل الأم

(١) وكذلك المساواة نسبية أيضاً ، وإنما لم يتعرض لبيان هذا فيها لأنه لا فضل فى كلام الاوسط ، ولا تفاوت فيه .

وَالْبِنَاءُ عَلَى أَمْرٍ عُرْفِيٍّ ، وَهُوَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، أَيْ كَلَامُهُمْ فِي مَجْرَى عُرْفِهِمْ فِي تَأْدِيَةِ الْمَعْنَى ، وَهُوَ لَا يُحْمَدُ فِي بَابِ الْبَلَاغَةِ وَلَا يَذْمُ ، فَلَا يُجَازُ أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَعَارَفِ ، وَالْأَطْنَابُ أَدَاءُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا - ثُمَّ قَالَ : الْاِخْتِصَارُ لِكَوْنِهِ نَسِيئًا يَرْجَعُ فِيهِ تَارَةً إِلَى مَا سَبَقَ ، وَآخَرَى إِلَى كَوْنِ الْمَقَامِ خَلِيقًا بِأَبْسَطٍ بِمَا ذُكِرَ -

يكون مُطَنَّبًا بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس [والبناء على أمر عرفي] أى وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهامة [أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى] عند المعاملات والمحاورات [وهو] أى هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [في باب البلاغة] لعدم رعاية مُقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ [ولا يذم] أيضا منهم ، لأن غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالة وَضْعِيَّةٍ وَالْفَاطِ كَيْفَ كَانَتْ وَجُرْدَ تَأْلِيفٍ يَخْرِجُهَا عَنْ حَكْمِ النَّعِقِ [فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف ، والاطناب أدائه بأكثر منها ، ثم قال] أى السكاكى [الاختصار لكونه نسيئا يرجع فيه تارة إلى ما سبق] أى إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط بما ذكر] أى من الكلام الذى ذكره المتكلم ، وتوهم بعضهم أن المراد بما ذُكِرَ مُتَعَارَفُ الْأَوْسَاطِ ، وهو غلط لا يخفى على من له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد (١) يعنى كما أن الكلام يوصف بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف كذلك يوصف به لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر (٢) وإنما قلنا بحسب الظاهر لأنه لو كان أقل مما

(١) لأن الإيجاز على هذا لا يشمل الأقل من مقتضى المقام إذا كان مساويا للمتعارف أو أقل منه (٢) أما في الباطن فإن المقام يقتضى الاختصار على المذكور ليتفرغ لطلب المقصود ، كما في هذه الآية ونحوها .

وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ نَسِيًّا لَا يَقْتَضِي تَعَسَّرَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ ، ثُمَّ الْبِنَاءُ عَلَى
الْمُتَعَارَفِ وَالْبَسْطِ الْمَوْصُوفِ رَدًّا إِلَى الْجَهَالَةِ ،

يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة ، مثاله قوله تعالى (رَبِّ إِنِّي
وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي) الآية فإنه لطئ بالنسبة إلى المتعارف ، أعنى قولنا - يارب شخت -
وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً ، لأنه مقام بيان انقراض الشباب والمسام
المشيب ، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط ، فللايجاز معنيان بينهما عموم من
وجه (١) [وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسياً لا يقتضى تعسر تحقيق معناه] إذ كثيراً
ما تحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق بها ، كالأبوة والأخوة وغيرهما ،
والجواب أنه لم يرد تعسر بيان معناهما ، لأن ما ذكره بيان لمعناهما ، بل أراد تعسر
التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذلك لطئ بالبناء على المتعارف والبسط
الموصوف [بأن يقال : الإيجاز هو الالقاء بأقل من المتعارف أو بما يليق بالمقام من
كلام أبسط من الكلام المذكور] رد إلى الجهالة [إذ لا تعرف كمية متعارف الا بوساطة
وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ، ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى
يقاس عليه ويرجع إليه ، والجواب أن الالفاظ قوالب المعاني ، والالواسط الذين
لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبار
لهم حد (٢) من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات معلوم للبلغاء وغيرهم ،
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعاً ، وأما البناء على البسط الموصوف

- (١) فيجتمعان في نحو - رب شخت - وينفرد الأول في نحو قول الصياد - غزال -
عند خوف فوات الفرصة ، وينفرد الثانى في نحو - يارب شخت .
(٢) وهو لا يتعدى الدلالة الوضعية .

وَالْأَقْرَبُ أَنْ يُقَالَ الْمَقْبُولُ مِنْ طُرُقِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمُرَادِ تَأْدِيَةُ أَصْلِهِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ ،
أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ ، أَوْ زَائِدٌ عَلَيْهِ لِفَائِدَةٍ ، وَاحْتِرَازُ بَوَافٍ عَنِ الْإِخْلَالِ ، كَقَوْلِهِ :
وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلَالِ النَّوْكِ مِنْ عَاشٍ كَذَّابًا
أَيُّ النَّاعِمِ ، وَفِي ظِلَالِ الْعَقْلِ ، وَبِفَائِدَةٍ عَنِ التَّطْوِيلِ ، نَحْوُ :
* وَالْفَى قَوْلَهَا كَذَّابًا وَمِينًا *

فانما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم ، فلا يجهل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط [والاقرب] إلى الصواب [أن يقال :
المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوٍ له] أي لا أصل المراد [أو]
بلفظ [ناقص عنه وافي ، أو بلفظ زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار
أصل المراد ، والايجاز أن يكون ناقصا عنه وافيا به ، والاطناب أن يكون زائدا عليه
لفائدة [واحتراز بواف عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد
غير وافي به [كقوله : والعيش خير في ظلال النوك] أي الحق والجمالة [من عاش
كذبا (١)] أي خير من عاش مكذوبا متعوبا [أي الناعم وفي ظلال العقل] يعني أن
أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ،
ولفظه غير وافي بذلك ، فيكون محلا فلا يكون مقبولا [و] احتراز [بفائدة عن
التطويل] وهو أن يزيد اللفظ على الأصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد
متعينا [نحو قوله] وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِأَهْشِيهِ * [وأني] أي وجد [قولها كذبا ومينا (٢)]

(١) البيت للحارث بن حلزة الشكري من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لا إخلال
فيه ، لأنه اعتمد على ما هو مشهور من أن عيش الجاهل ناعم ، وعيش السكد لا يكون
إلا للعاقل (٢) البيت لعدي بن زيد العبادي من شعراء الجاهلية ، والاديم الجلد ،

وَعَنِ الْحَشْوِ الْمُفْسِدِ كَالْنَدَى فِي قَوْلِهِ :
وَلَا فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبَرَ الْفَقِي لَوْلَا لِقَاءُ شُعُوبٍ
وغيرِ المُفسدِ ، كَقَوْلِهِ :

والكذب والمين واحد ، قوله قد دت أى قطعت ، والرَّاهِشَانِ العَرِقَانِ في باطن الذراعين ،
والضمير في راهشيه وفي التي لجذيمة الأبرش ، وفي قد دت وفي قولها للزباء ، والبيت
في قصة قتل الزباء لجذيمة وهي معروفة [و] احترز أيضا بفائدة [عن الحشو] وهو
زيادة معينة لا لفائدة [المفسد] للمعنى [كالندى في قوله : ولا فضل فيها] أي في الدنيا
[للشجاعة والندى] وصبر الفقي لولا لقاء شعوب (١) هي علم للمنية (٢) صرفها
للضرورة ، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر ، لتيقن
الشجاع بعدم الهلاك وتيقن الصابر بزوال المكروه ، بخلاف الباذل ماله إذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائما ، فإن بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقن بالموت
وتخلف المال ، وغاية اعتذاره ما ذكره الامام ابن جني ، وهو أن في الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس ،
فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [و] عن الحشو [غير المفسد] للمعنى [كقوله :

وفي رواية أخرى (كذبا مينا) فلا يكون فيه تطويل .

(١) البيت للبتني ، وإنما كان الندى فيه حشوا لأنه زائد على أصل المراد من
كلامه ، وهو تهوين أمر المنية بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان ، أما
كونه مفسدا فقد بينه الشارح (٢) هو من قيل علم الجنس ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والتأنيث ، وقد صرف هنا بجره بالكسرة ، والمراد بالضرورة ضرورة موافقة القوافي .

* وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ *
 الْمُسَاوَاةُ: نَحْوُ - وَلَا يَحِقُّ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ - وَقَوْلُهُ:
 فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرِي وَإِنْ خَلَتْ أَنْ الْمُتَنَائِي عَنْكَ وَاسِعٌ

وأعلم علم اليوم والامس قبله [ولكنني عن علم ما في غد عَمِي (١)]
 فلفظ - قبله - حشو غير مفسد ، وهذا بخلاف ما يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني
 وكتبته يدي في مقام يفترق إلى التأكيد (٢) .

[المساواة]

قدمها لأنها الأصل المقيس عليه [نحو - ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله - وقوله :
 فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المتناهي عنك واسع (٣)]
 أي موضع البعد عنك ذو سعة ، شبهه في حال سخطه وهوله بالليل ، قيل في الآية
 حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط ، فيكون كل منهما إيجازاً لمساواة ،
 وفيه نظر ، لأن اعتبار هذا الحذف رعاية لامر لفظي (٤) لا يفترق إليه في تأدية :

(١) هو زهير بن أبي سلمى من شعراء الجاهلية ، وقد قيل إنه لاحشوفيه ، لأن آل
 [في الامس للاستغراق ، والاثنيان بالظرف بعده للتنصيص عليه ، كما في قوله تعالى
 (وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ) (٢) فهو يدفع احتمال أن يكون الابصار بالقلب ، وأن
 يكون سمعته بمعنى علمته ، وأن يكون كتبته بمعنى امرت بكتابتها .

(٣) هو للناطقة الذبياني من قصيدة له في الاعتذار إلى النعمان بن المنذر .

(٤) المراد بالامر اللفظي ما لا يتوقف لفادة المعنى عليه في الاستعمال ، وإنما يدعو
 إليه مراعاة قواعد النحو .

وَالْإِيجَازُ ضَرْبَانِ : إِيْجَازُ الْقَصْرِ ، وَهُوَ مَا لَيْسَ بِمُحَذَفٍ ، نَحْوُ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - فَإِنَّ مَعْنَاهُ كَثِيرٌ وَلَفْظُهُ يَسِيرٌ وَلَا حَذْفٌ فِيهِ ،

أصل المراد ، حتي لو صُرحَ به لكان إطناباً بل تطويلاً (١) وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد .

[والإيجاز]

[ضربان : إيجاز القصر وهو ما ليس بمحذف ، نحو - قوله تعالى - ولكم في القصاص حياة - فإن معناه كثير ولفظه يسير] وذلك لأن معناه أن الانسان إذا علم أنه متى قُتلَ قُتلَ كان ذلك داعياً له إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض ، وكان بارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه] أى ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد ، واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف (١) يريد بالتطويل هنا معناه اللغوى ، أى الزائد لا لفائدة ، وإلا فهذا حشو لا تطويل بالمعنى السابق .

هذا والمساواة لا تحمد ولا تذم ، لأنها لا تحتاج إلى اعتبار نكته ، بل يكفي فيها عدم المقتضى للعدل عنها ، فإذا اقتضى المقام تأدية أصل المعنى كانت محمودة ، ومن هذا ما وقع منها فى القرآن والحديث وغيرهما من كلام الفصحاء .

تطبيقات على المساواة :

(١) قوله تعالى - (كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهينٌ) .

(٢) لا تَرْقُدَنَّ عَنْ سَاهرٍ فى لَيْلَةٍ مُذْ غَابَ وَجْهَكَ لَمْ يَقْزُ بِصَباحٍ

(٣) يقول أناسٌ لا يَضِيرُكَ فَقْدُهَا بَلَى كُلُّ ما شَفَّ النَّفوسَ يَضِيرُ

وَفَضْلُهُ عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطِرُهُ مِنْهُ ، وَالنَّصُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ ، وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ ، لِمَنْعِهِ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ ، أَوْ النُّوعِيَّةِ الْحَاصِلَةِ لِلْمَقْتُولِ وَالْقَاتِلِ بِالْأَرْتِدَاعِ ، وَاطَّرَادِهِ ،

رِغَايَةً لَأَمْرِ لَفْظِي ، حَتَّى لَوْ ذَكَرَ لِكَانَ تَطْوِيلًا [وَفَضْلُهُ] أَيْ رَجَحَانِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [عَلَى مَا كَانَ عِنْدَهُمْ أَوْ جَزَ كَلَامٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ] قَوْلُهُمْ [الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - بِقَلَّةِ حُرُوفٍ مَا يُنَاطِرُهُ] أَيْ اللَّفْظُ الَّذِي يُنَاطِرُ قَوْلَهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ [مِنْهُ] أَيْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - وَمَا يُنَاطِرُهُ مِنْهُ هُوَ قَوْلُهُ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَكُمْ - زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلَهُمْ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - فَحُرُوفٌ - فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مَعَ التَّنْوِينِ أَحَدُ عَشَرَ ، وَحُرُوفٌ - الْقَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ - أَرْبَعَةٌ عَشَرَ ، أَعْنَى الْحُرُوفِ الْمَلْفُوظَةِ ، إِذْ بِالْعِبَارَةِ يَتَعَلَّقُ الْإِيجَازُ لَا بِالكِتَابَةِ [وَالنَّصُّ] أَيْ وَبِالنَّصِّ [عَلَى الْمَطْلُوبِ] يَعْنِي الْحَيَاةَ (١) [وَمَا يُفِيدُهُ تَنْكِيرُ حَيَاةٍ مِنَ التَّعْظِيمِ لِمَنْعِهِ] أَيْ مَنْعِ الْقِصَاصِ [بِأَمٍّ] عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ جَمَاعَةٍ بِوَاحِدٍ [فَحَصَلَ لَهُمْ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْحُكْمِ أَعْنَى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ عَظِيمَةٌ] [أَوْ] مِنْ [النُّوعِيَّةِ أَيْ] وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ نَوْعٌ مِنَ الْحَيَاةِ ، وَهِيَ الْحَيَاةُ [الْحَاصِلَةُ لِلْمَقْتُولِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ قَتْلُهُ [وَالْقَاتِلِ] أَيْ الَّذِي يُقْصَدُ الْقَتْلُ [بِالْأَرْتِدَاعِ] عَنْ الْقَتْلِ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِالِاقْتِصَاصِ [وَاطَّرَادِهِ] أَيْ وَبِكَوْنِ قَوْلِهِ - وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ - مُطَرِّدًا ، إِذْ الْإِقْتِصَاصُ مُطْلَقًا سَبَبٌ لِلْحَيَاةِ ، بِخِلَافِ الْقَتْلِ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ كَالَّذِي عَلَى وَجْهِ الْقِصَاصِ ، وَقَدْ يَكُونُ أَدْعَى لَهُ كَالْقَتْلِ

(١) أَمَّا قَوْلُهُمْ فَالنَّصُّ فِيهِ عَلَى اتِّفَاءِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مَطْلُوبًا لِذَاتِهِ ، وَإِنَّمَا يُطْلَبُ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَيَاةِ .

وَحُلُوهُ عَنِ التَّكْرَارِ ، وَاسْتِغْنَاهُ عَنِ تَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ ، وَالْمُطَابَقَةِ .
وَإِيجَازُ الْحَذْفِ ، وَالْمَحْذُوفُ إِذَا جُزءُ جُمْلَةٍ مَضَافٌ ، نَحْوُ - وَأَسْأَلَ الْقَرْيَةَ -
أَوْ مَوْصُوفٌ ، نَحْوُ :

• أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا •

أَيُّ رَجُلٍ جَلَّاءٍ ،

ظلمنا [وخلوه عن التكرار] بخلاف قولهم ، فانه يشتمل على تكرار القتل ، ولا يخفى
ان الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه ، وإن لم يكن مُخَالَفًا بالفصاحة [واستغناؤه
عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم ، فان تقديره - القتل أنفى للقتل من تركه (١)
[والمطابقة] أي وباشتماله على صنعة المطابقة ، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة
كالقصاص والحياة .

[وإيجاز الحذف] عطف على قوله - إيجاز القصر [والمحذوف إما جزء جملة] عمدة
كان أو فضلة [مضاف] بدل من - جزء جملة [نحو - وأسأل القرية] أي أهل القرية
[أو موصوف ، نحو :

أَنَا ابْنُ جَلَّاءٍ وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا] متى أضع العمامة تعرفوني (٢)

الثَّنِيَّةُ الْعَقَبَةُ ، وفلان طلائع الثنانيا أي ركَّابٌ لصعاب الأمور ، وقوله - جلا -
جملة وقعت صفة لمحذوف [أي] أنا ابن [رجل جلا] أي انكشف أمره أو كشف

(١) الأولى من كل زاجر ، لأن أفعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل
عليه في أصل المعنى ، ولا شك أن تفضيل القتل على غيره لا يفهم بدونه ، فالتقدير هنا
ليس رعاية لأمرو لفظي (٢) هو لُسَحِيمُ بْنُ وَكَيْلٍ الرِّيَّاحِيُّ من شعراء الجاهلية ، وقيل
لغيره ، والمراد بالعمامة عمامة الحرب وهي البيضة .

أَوْ صَفَةً ، نَحْوُ - وَكَانَ وِرَافُهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا - أَيْ صَحِيحَةً ، أَوْ
نَحْوَهَا بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ ، أَوْ شَرْطٍ كَمَا مَرَّ ، أَوْ جَوَابٍ شَرْطٍ إِمَّا لِلْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ ،
نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ - أَيْ أَعْرِضُوا
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ ، أَوْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ ، أَوْ لِتَذَهَبِ نَفْسِ
السَّامِعِ كُلِّ مَذْهَبٍ مُمَكِّنٍ ، مِثْلَهُمَا - وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ،

الأمور (١) وقيل - جلا - وهنا علمٌ ، وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة ،
أعني الفعل مع الضمير لاعن الفعل وحده (٢) [أَوْ صَفَةٍ نَحْوُ - وَكَانَ وِرَافُهُمْ مَلِكٌ
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا أَيْ] كل سفينة غصبا أي [صحيحة أو نحوها] كسليمة أو غير معينة
[بدليل ما قبله] وهو قوله (فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا) لدلالته على أن الملك ثابت لا يأخذ
المعينة [أو شرط كما مر] في آخر باب الانشاء (٣) [أو جواب شرط] وحذفه
يكون [إِمَّا لِلْمُجَرَّدِ الْاِخْتِصَارِ نَحْوُ - وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ
تُرْحَمُونَ -] فهذا شرط حذف جوابه [أَيْ أَعْرِضُوا بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] وهو قوله تعالى
(وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) [أو للدلالة على أنه] أَيْ
جواب الشرط [شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ،
مثالهما - ولو ترى إذ وقفوا على النار] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه لا يحيط
به الوصف ، أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن [أو غير ذلك] المذكور ، كالمستند

(١) وهو على الأول لازم ، وعلى الثاني متعذر (٢) لأنه لو كان منقولاً عن الفعل
وحده لم يمنع من التنوين ، لأنه ليس على وزن خاص بالفعل ، وعلى القول بأن - جلا -
علم لا يكون في البيت إيجازاً بالحذف (٣) أَيْ من تقدير الشرط في جواب التمني
والاستفهام والأمرو والنهي ، كقولك - ليت لي مالا أنفقته - أَيْ إن أرزقه أنفقته وهكذا :

نَحْوُ - لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ
وَقَاتَلَ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

وَأَمَّا جُمْلَةُ مُسَبِّةٍ عَنْ مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ - أَيْ فَعَلَ
مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ - فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَّرَ فَضْرَبَهُ بِهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ
يُقَدَّرَ فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ اَنْفَجَرَتْ ، أَوْ غَيْرُهُمَا ، نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ .

إِلَيْهِ وَالْمُسْتَدَّ وَالْمَفْعُولُ بِمَا مَرَّ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ ، وَكُلُّ الْمَعْطُوفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ [نَحْوُ -
لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ - أَيْ وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ وَقَاتَلَ
بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ] يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى (أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتَلُوا) .

[وَأَمَّا جُمْلَةُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ - فَإِنْ قُلْتَ مَاذَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ هُنَا حَيْثُ لَمْ
يَعُدَّ الشَّرْطُ وَالْجُزْءُ جُمْلَةً ، قُلْتَ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُسْتَقِلَّ الَّذِي لَا يَكُونُ جُزْءًا مِنْ كَلَامٍ آخَرَ
[مُسَبِّةٍ عَنْ] سَبَبٍ [مَذْكُورٍ ، نَحْوُ - لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ] فَهَذَا سَبَبٌ مَذْكُورٌ
أُحْذَفَ مُسَبِّبُهُ [أَيْ فَعَلَ مَا فَعَلَ ، أَوْ سَبَبٌ لِمَذْكُورٍ ، نَحْوُ] قَوْلُهُ تَعَالَى - فَقُلْنَا اضْرِبْ
بِعَصَاكَ الْحَجَرَ [فَاَنْفَجَرَتْ - إِنْ قَدَّرَ فَضْرَبَهُ بِهَا] فَيَكُونُ قَوْلُهُ - فَضْرَبَهُ بِهَا - جُمْلَةً
مُحْذَوْفَةً هِيَ سَبَبٌ لِقَوْلِهِ - فَاَنْفَجَرَتْ [وَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَرَ - فَإِنْ ضَرَبَتْ بِهَا فَقَدْ اَنْفَجَرَتْ]
فَيَكُونُ الْمُحْذَوْفُ جُزْءَ جُمْلَةٍ هُوَ الشَّرْطُ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْفَاءِ تَسْمَى فَاءَ فَصِيحَةٍ ، قَبْلَ عَلَى
التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي وَقِيلَ عَلَى التَّقْدِيرِ (١) [أَوْ غَيْرُهُمَا] أَيْ غَيْرِ
الْمُسَبِّبِ وَالسَّبَبِ [نَحْوُ - فَنَعِمَ الْمَاهِدُونَ - عَلَى مَا مَرَّ] فِي بَحْثِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ أَنَّهُ عَلَى
مُحْذَفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْخَبَرَ مَبْتَدَأً مُحْذَوْفًا (٢) .

(١) فَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُقَدَّرٍ بِشَرْطِ كَوْنِهِ سَبَبًا ، وَعَلَى الثَّانِي الْمَفْصُوحَةِ
عَنْ شَرْطِ مُقَدَّرٍ ، وَعَلَى الثَّالِثِ الْمَفْصُوحَةِ عَنْ مُحْذَوْفٍ مُطْلَقًا (٣) وَكَذَا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ

وَأَمَّا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ ، نَحْوُ - أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ - أَيْ إِلَى
يُوسُفَ لَا سَتَعْبِرُهُ الرُّقْيَا فَفَعَلُوا فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ .

وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ كَمَا مَرَّ ، وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ -
وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ - أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ .

وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ عَلَى تَعْيِينِ
الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ -

[وَأَمَّا أَكْثَرُ] عَطْفٌ عَلَى - إِمَّا جُمْلَةٍ - أَيْ أَكْثَرُ [مِنْ جُمْلَةٍ] وَاحِدَةٌ [نَحْوُ - أَنَا
أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسَلُونِ ، يُوسُفُ أَيْ] فَأَرْسَلُونِ [إِلَى يُوسُفَ لَا سَتَعْبِرُهُ الرُّقْيَا فَفَعَلُوا
فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ يَا يُوسُفُ] .

[وَالْحَذْفُ عَلَى وَجْهَيْنِ : أَلَّا يُقَامَ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ] بَلْ يَكْتَفَى بِالْقَرِينَةِ [كَمَا
مَرَّ] فِي الْأُمَثِلَةِ السَّابِقَةِ [وَأَنْ يُقَامَ ، نَحْوُ - وَلَنْ يُكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ] فَقَوْلُهُ - فَقَدْ كَذَّبَتْ - لَيْسَ جِزَاءَ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ تَكْذِيبَ الرُّسُلِ مُتَقَدِّمٌ عَلَى
تَكْذِيبِهِ ، بَلْ هُوَ سَبَبٌ لِمَضْمُونِ الْجَوَابِ الْمَحْذُوفِ أَقِيمَ مَقَامِهِ [أَيْ فَلَا تَحْزَنْ وَاصْبِرْ]
ثُمَّ الْحَذْفُ لِأَبْدَلِهِ مِنْ دَلِيلٍ [وَأَدْلَتُهُ كَثِيرَةٌ : مِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ] أَيْ عَلَى
الْحَذْفِ [وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ (١) عَلَى تَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ ، نَحْوُ - حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ]
فَالْعَقْلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هُنَا حَذْفًا ، إِذَا أَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ دُونَ الْأَعْيَانِ ،
وَالْمَقْصُودُ الْإِظْهَارُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ تَنَاقُلُهَا الشَّامِلُ لِلْأَكْلِ وَشَرْبِ

مَبْتَدَأًا جَذْفَ خَبَرٍ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَيْهِمَا هُمَ نَحْنُ أَوْ نَحْنُ هُمُ ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ
مَبْتَدَأًا وَالجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ فَيَكُونُ الْمَحْذُوفُ فِي ذَلِكَ جِزءَ جُمْلَةٍ (١) يَعْنِي أَظْهَرِيَّةَ قَصْدِهِ
لَا الْمَقْصُودُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَحْذُوفُ فَكَيْفَ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِمَا، نَحْوُ - وَجَاءَ رَبُّكَ - أَيْ أَمْرُهُ أَوْ عَذَابُهُ، وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ وَالْعَادَةُ عَلَى التَّعْيِينِ، نَحْوُ - فَذَلِكَ الَّذِي لَمُنْتَنِي فِيهِ - فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي حُبِّهِ لِقَوْلِهِ - قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا - وَفِي مُرَاوَدَتِهِ لِقَوْلِهِ - تَرَاوَدُّ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ - وَفِي شَأْنِهِ حَتَّى يَشْمَلُهَا، وَالْعَادَةُ دَلَّتْ عَلَى الثَّانِي، لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ لِقَهْرِهِ إِيَّاهُ، وَمِنْهَا الشَّرُوعُ فِي الْفِعْلِ،

الآلِبان ، فدل على تعيين المحذوف ، وفي قوله - منها أن يدل - أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (١) [ومنها أن يدل العقل عليهما] أى على الحذف وتعيين المحذوف [نحو - وجاء ربك] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدس ، ويدل على تعيين المراد أيضا [أى أمره أو عذابه] فالأمر المعين الذى دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين [ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو - فذلك الذى لمتنى فيه] فان العقل دل على أن فيه حذفاً ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، وأما تعيين المحذوف [فانه يحتمل] أن يقدر [فى حبه لقوله - قد شغفها حبا - وفى مرآودته لقوله - تراود فتاهها عن نفسه - وفى شأنه حتى يشملها] أى الحب والمرآودة [والعادة دلت على الثانى] أى مرآودته [لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره] أى الحب المفرط [إياه] أى صاحبه ، فلا يجوز أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه شاملاً له ، ويتمين أن يقدر فى مرآودته نظراً إلى العادة [ومنها الشروع فى الفعل] يعنى من أدلة تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف ، لأن دليل الحذف هنا هو أن الجار والمجرور لا بد أن يتعلق بشئ. (٢) والشروع

(١) لأن قوله - أن يدل - بمعنى الدلالة ، وهى ليست من الأدلة ، وتقدير المضاف فى قوله - وأدلته كثيرة - فالتقدير ودلالة أدلته كثيرة (٢) وهذا يرجع فى الحقيقة إلى دلالة العقل ، وكذلك دلالة الاقتران ، فالدليل على الحذف هو العقل فى

نَحْوُ - بِسْمِ اللَّهِ - فَيَقْدُرُ مَا جُعِلَتْ التَّسْمِيَةُ مَبْدَأَ لَهُ ، وَمِنْهَا الْاِقْتِرَانُ ، كَقَوْلِهِمْ
لِلْمَعْرُسِ - بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ - أَيْ أَعْرَسَتْ .

في الفعل دل على أنه ذلك الفعل الذي شُرِّعَ فيه [نحو - بسم الله - فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأ له] ففي القراءة يقدر بسم الله أقرأ ، وعلى هذا القياس [ومنها] أى من
أدلة تعيين المحذوف [الاقتران كقولهم للمعرس - بالرفاء والبنين] فان مقارنة هذا
الكلام لاعراس المخاطب دل على تعيين المحذوف [أى أعرست] أو مقارنة المخاطب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك ، والرفاء هو الالتئام والاتفاق والباء للملابسة .

كل الاحوال .

تطبيقات على الإيجاز :

(١) قوله تعالى - (أَفَنُوحِ الشَّحَّ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ
لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٢) كُلُّ أَمْرٍ سَتَتِيحُ مِنْهُ الْعِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَتِيحُ

(٣) وَإِنْ هُوَ يَحْمِلُ عَلَى النَّفْسِ ضَمِيمًا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ النَّاءِ سَبِيلُ

ففي الاول إيجاز بالحذف ، والتقدير كن لم يشرح صدره ، وفي الثاني إيجاز
بالحذف أيضا ، والتقدير كل امرئ متزوج ، وفي الثالث إيجاز بالقصر ، لأنه جمع من
مكارم الاخلاق ما تضام به النفس ، مما يحصل لها به من المشقة والعناء ، مع نقصان
اللفظ عن ذلك المعنى .

أمثلة أخرى :

(١) الأُمُّ مدرسةٌ إِذَا أَعَدَّتْهَا أَعَدَّتْ شَعْبًا طَيِّبَ الْأَعْرَاقِ

(٢) ثُمَّ خَلَطُوا نَافَسَ وَالْجُؤَا إِلَى حُجَرَاتِ أَدْفَاتٍ وَأَظْلَكِ

وَالْأَطْنَابُ إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ، أَوْ لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ ، أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ ، نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي - فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لَشَيْءٍ مَالَهُ وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ ، وَمِنْهُ بَابُ نَعَمْ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ - إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ لَكُنِيَ - نَعَمْ زَيْدٌ - وَوَجْهٌ حَسَنُهُ

[والاطناب]

[إِمَّا بِالْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ لِيَرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ] إحداهما مَبْهَمَةٌ وَالْأُخْرَى مُوَضَّحَةٌ ، وَعِلْمَانِ خَيْرٌ مِنْ عِلْمٍ وَاحِدٍ [أَوْ لِيَتِمَّكَنَ فِي النَّفْسِ فَضْلُ تَمَكُّنٍ] لَمَّا جَبَلَ اللَّهُ الْفُوسَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ الشَّيْءَ إِذَا ذَكَرَ مَبْهَمًا ثُمَّ بَيْنَ كَانَ أَوْ قَعَّ عِنْدَهَا [أَوْ لَتَكْمُلَ لَذَةُ الْعِلْمِ بِهِ] أَيْ بِالْمَعْنَى ، لَمَّا لَا يَخْفَى مِنْ أَنْ نِيلَ الشَّيْءَ بَعْدَ الشُّوقِ وَالطَّلَبِ أَلَدَ [نَحْوُ - رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (١) فَإِنَّ اشْرَحَ لِي يُفِيدُ طَلَبَ شَرْحٍ لَشَيْءٍ مَالَهُ] أَيْ لِلطَّالِبِ [وَصَدْرِي يُفِيدُ تَفْسِيرَهُ] أَيْ تَفْسِيرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ [وَمِنْهُ] أَيْ وَمِنْ الْإيضاحِ بَعْدَ الْإِبْهَامِ [بَابُ نَعَمْ - عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ] أَيْ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ الْمُخْصُوصَ خَبَرَ مَبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ (٢) [إِذْ لَوْ أُرِيدَ الْاِخْتِصَارُ] أَيْ تَرَكُ الْأَطْنَابُ [كَفَى - نَعَمْ زَيْدٌ] وَفِي هَذَا إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْاِخْتِصَارَ قَدْ بَطُلَ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَسَاوَاةَ أَيْضًا (٣) [رُوحُهُ حَسَنُهُ] أَيْ حَسَنَ بَابِ نَعَمْ

(٣) أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَيْبَتِهِ فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْحَرَمِ

- (١) لَا يَخْفَى أَنَّ الْخُطَابَ فِي هَذَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَلَا يَتَأَنَّى فِيهِ زِيَادَةُ الْعِلْمِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ هُنَا لِأَرْوَاحِ ذَلِكَ وَهُوَ زِيَادَةُ الْإِهْتِمَامِ الْمَفِيدِ كَمَا لِرَغْبَةِ فِي الْإِجَابَةِ .
- (٢) وَكَذَلِكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً مُحذُوفَ الْخَبَرِ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُهُ مَبْتَدَأً قَدْ قَدَّمَ عَلَيْهِ خَبْرَهُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ يَكُونُ حِينَئِذٍ جُمْلَةً وَاحِدَةً .
- (٣) لِأَنَّ قَوْلَنَا - نَعَمْ زَيْدٌ - مَسَاوَاةٌ لَا إِجْزَاءَ .

سوى ما ذكر إبراز الكلام في معرض الاعتدال وإيهام الجمع بين المتنافيين -
ومنه التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف
على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان: الحرص وطول الأمل ،
ولما بذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً
للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات ، نحو

[سوى ما ذكر] من الايضاح بعد الإيهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] من
جهة الاطباب بالايضاح بعد الإيهام ، والايجاز بحذف المبتدأ [إيهام الجمع بين
المتنافيين] أى الايجاز والاطناب ، وقبل الاجمال والتفصيل ، ولا شك أن إيهام الجمع
بين المتنافيين من الامور المستغربة التى تستلذها النفس ، وإنما قال - إيهام الجمع -
لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شئ
واحد فى زمان واحد من جهة واحدة ، وهو محال (١) [ومنه] أى من الايضاح
بعد الإيهام [التوشيع وهو] فى اللغة لَفُّ القُطْنِ المُنْدُوفِ ، وفى الاصطلاح [أن يؤتى
فى عجز الكلام بمثنى مفسر باثنين ثانيهما معطوف على الأول ، نحو - يشيب ابن آدم
ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل] .

[ولما بذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله - [لما بالايضاح بعد الإيهام -
والمراد الذكر على سبيل العطف (٢)] [للتنبيه على فضله] أى مزية الخاص [حتى كأنه
ليس من جنسه] أى العام [تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات] يعنى أنه
(١) وليس كذلك ما هنا ، لأن الايجاز من جهة حذف المبتدأ ، والاطناب من
جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمله ، فاختلفت الجهتان (٢) لأن العطف يقتضى المغايرة
فيكون ذكر الخاص فيه لاجل تلك النكتة ، أما غيره من التوابع فان ذكر الخاص

- حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى - .

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ - وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أُبْلَغَ .

وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا :

كَمَا اِمْتَنَزَ عَنْ سَائِرِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَوْصَافِ الشَّرِيفَةِ جُعِلَ دَأْنُهُ شَيْءَ آخِرِ مَغَايِرِ الْعَامِ لَا يَشْمَلُهُ الْعَامُ وَلَا يُعْرَفُ حُكْمُهُ مِنْهُ [نَحْوُ - حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى] أَيْ الْوُسْطَى مِنَ الصَّلَوَاتِ ، أَوِ الْفَضْلَى مِنْ قَوْلِهِمْ لِلْأَفْضَلِ الْوُسْطَى ، وَهِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ .

[وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ لِنُكْتَةِ] لِيَكُونَ إِنْطَابًا لِاتِّطْوِيلِ (١) وَتِلْكَ النُّكْتَةُ [كُنَّا كَيْدَ الْإِنذَارِ فِي - كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ] فَقَوْلُهُ - كَلَّا - رَدٌّ عَنْ الْإِنْهَمَاكِ فِي الدُّنْيَا وَتَنْبِيهِ ، وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ إِنْذَارٌ وَتَخْوِيفٌ ، أَيْ سَوْفَ تَعْلَمُونَ الْخَطَأَ فِيمَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِذَا عَايَنْتُمْ مَا قَدَّامَكُمْ مِنْ هَوْلِ الْمُحْشَرِّ ، وَفِي تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدٌ لِلرَّدِّ وَالْإِنذَارِ ، [وَفِي ثُمَّ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِنذَارَ الثَّانِي أُبْلَغَ] مِنَ الْأَوَّلِ ، تَنْزِيلًا لِبُعْدِ الْمُرْتَبَةِ مَنْزِلَةً بَعْدَ الرُّومَانِ ، وَاسْتِعْمَالًا لِلْفَرْقِ ثُمَّ فِي مَجْرَدِ التَّنْزِجِ فِي دَرَجِ الْارْتِقَاءِ .

[وَأَمَّا بِالْإِيغَالِ] مِنْ - أَوْغَلَ فِي الْبِلَادِ - إِذَا أُبْعِدَ فِيهَا ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ : [فَقِيلَ هُوَ خَتَمُ الْبَيْتِ بِمَا يُفِيدُ نُكْتَةَ يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا ، كَزِيَادَةِ الْمُبَالَغَةِ فِي قَوْلِهَا] أَيْ

فِيهِ بَعْدَ الْعَامِ يَكُونُ لِلْإِيضَاحِ ، فَيَكُونُ مِنَ النُّوعِ السَّابِقِ لَا مِنْ هَذَا النُّوعِ .

(١) صَرَحَ بِالنُّكْتَةِ هُنَا مَعَ وَجُوبِهَا فِي كُلِّ إِنْطَابٍ ، لِأَنَّ التَّطْوِيلَ يَظْهَرُ فِي التَّكَرَّارِ

وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

وَتَحْقِيقُ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِثِنَا وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ
وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ ، وَمِثْلُ بَقَوْلِهِ تَعَالَى - اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا
وَهُمْ مُهْتَدُونَ .

فِي قَوْلِ الْخَنَسَاءِ فِي مَرْتَبَةِ أَخِيهَا صَخْرٍ [وَأَنَّ صَخْرًا لَتَأْتِمُ] أَيْ تَقْتَدِي [الْهُدَاةُ بِهِ] كَأَنَّهُ
عِلْمٌ [أَيْ جَبَلٌ مَرْتَفِعٌ] [فِي رَأْسِهِ نَارٌ] فَقَوْلُهَا - كَأَنَّهُ عِلْمٌ - وَأَيْ بِالْمَقْصُودِ ، أَعْنَى التَّشْبِيهِ
بِمَا يُهْتَدَى بِهِ ، [إِلَّا أَنْ فِي قَوْلِهَا - فِي رَأْسِهِ نَارٌ - زِيَادَةٌ مَبَالِغَةٌ] وَتَحْقِيقُ [أَيْ وَتَحْقِيقُ
[التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : كَأَنَّ عَيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خَبَائِثِنَا] أَيْ خِيَامِنَا] وَأَرْحُلُنَا الْجَزْعُ
الَّذِي لَمْ يُثَقِّبْ [الْجَزْعُ بِالْفَتْحِ الْحَزُّ الْيَأْنِي الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ ، شَبَهَ بِهِ عَيُونَ
الْوَحْشِ ، وَأَتَى بِقَوْلِهِ - لَمْ يُثَقِّبْ - تَحْقِيقًا لِلتَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَثْقُوبٍ كَانَ أَشْبَهَ
بِالْعَيُونَ (٩) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الظُّبْيُ وَالْبَقَرَةُ إِذَا كَانَا حَيَيْنٍ فَعَيُونُهُمَا كُلُّهُمَا سَوَادٌ ، فَإِذَا
مَاتَا بَدَأَ بَيَاضُهَا ، وَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِالْجَزْعِ وَفِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ بَعْدَ مَا مَوْتَتْ ، وَالْمُرَادُ كَثْرَةُ
الصَّيْدِ ، يَعْنِي بِمَا أَكَلُوا كَثُرَتِ الْعَيُونَ عِنْدَنَا ، كَذَا فِي شَرْحِ دِيوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ ،
فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَخْتَصُّ الْإِغَالُ بِالشَّعْرِ [وَقِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ] بَلْ هُوَ خَتَمُ الْكَلَامِ
بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا [وَمِثْلُ] لَدُنْكَ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ [بِقَوْلِهِ تَعَالَى] - قَالَ يَاقُوتُ
اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ [اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ] فَقَوْلُهُ - وَهُمْ مُهْتَدُونَ - بِمَا
أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ (٩) فَالْمُرَادُ مِنْهُ دَفْعُ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَيَكُونُ لِتَحْقِيقِ التَّشْبِيهِ لَا
لِزِيَادَةِ الْمَبَالِغَةِ ، وَالْبَيْتُ لِأَمْرِئِ الْقَيْسِ .

وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا لِلتَّأْكِيدِ ،
وَهُوَ ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ
يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِ ، وَضَرْبٌ أَخْرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَلِ ، نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ
الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا إِمَّا لِنَاكِيدِ مَنْطُوقٍ كَمِثْلِهِ

يتم المعنى بدونه ، لأن الرسول مُتَدِّ لِحَالَةٍ ، إِلَّا أَنْ فِيهِ زِيَادَةٌ حَتَّى عَلَى الْإِتْبَاعِ وَتَرْغِيبِ
فِي الرِّسْلِ .

[وَأَمَّا بِالتَّذْيِيلِ وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا] أَيْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ
الْأُولَى [لِلتَّأْكِيدِ] فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْإِيغَالِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ فِي خَتَمِ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ،
وَأَخْصَ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْإِيغَالِ قَدْ يَكُونُ بَغَيْرِ الْجُمْلَةِ وَلِغَيْرِ التَّأْكِيدِ [وَهُوَ] أَيْ التَّذْيِيلِ
[ضَرْبَانِ : ضَرْبٌ لَمْ يُخْرَجْ مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ لَمْ يَسْتَقِلْ بِإِفَادَةِ الْمُرَادِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى
مَاقْبَلِهِ [نَحْوُ - ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ - عَلَى وَجْهِ] وَهُوَ أَنْ
يُرَادُ - وَهَلْ يُجَازَى ذَلِكَ الْجُزْءُ الْمُخْصُوصُ إِلَّا الْكَفُورُ - فَيَتَعَلَّقُ بِمَا قَبْلَهُ ، وَأَمَّا عَلَى
الْوَجْهِ الْآخَرِ وَهُوَ أَنْ يُرَادُ - وَهَلْ يِعَاقَبُ إِلَّا الْكَفُورُ - بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَجَازَةَ هِيَ
الْمُكَافَأَةُ (١) إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ فَهُوَ مِنَ الضَّرْبِ الثَّانِي [وَضَرْبٌ أَخْرَجَ
مَخْرَجَ الْمَثَلِ] بِأَنْ يَقْصِدَ بِالْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَكْمَ كُلِّ مَنْفَصِلٍ عَمَّا قَبْلَهُ جَارٍ بِجَرَى الْأَمْثَالِ فِي

الِاسْتِقْلَالِ وَفُشُوِّ الْإِسْتِمْعَالِ [نَحْوُ - وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ
زَهُوقًا - وَهُوَ أَيْضًا] أَيْ التَّذْيِيلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى ، وَأَتَى بِلَفْظِهِ أَيْضًا تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ
هَذَا التَّقْسِيمَ لِلتَّذْيِيلِ مُطْلَقًا لِالضَّرْبِ الثَّانِي مِنْهُ [إِمَّا] أَنْ يَكُونَ [لِنَاكِيدِ مَنْطُوقٍ ، كَمِثْلِهِ

(١) هَذَا بَيَانٌ لِأَصْلِ مَعْنَى الْمَجَازَةِ ، وَإِلَّا فَالْمُرَادُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ خُصُوصُ الْمُسْكَافَةِ
بِالْعُقُوبَةِ ، وَإِنْ كَانَ أَصْلُ مَعْنَاهَا عَامًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، أَمَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَالْجُزْءُ
فِيهِ بِمَعْنَى الْعُقُوبَةِ ، لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أَيْضًا ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْأَوَّلِ عِقَابُ

الآية ، وإما لتأكيد مفهوم ، كقوله :
 وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلَهُ عَلَى شَعْتِ أَى الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ
 وَإِذَا بِالتَّكْمِيلِ وَيُسَمَّى الْإِحْتِرَاسَ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُوْهِمُ خِلَافَ
 الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ ، كَقَوْلِهِ :
 فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمَى

الآية [فان زهوق الباطل منطوق في قوله - وزهق الباطل] وإما لتأكيد مفهوم ،
 كقوله : ولست [على لفظ الخطاب] بمستبق أخا لاتله [حال من - أخا - لعمومه (١)
 أو من ضمير المخاطب في لست] على شعته [أى تفرق وذمم خصال ، فهذا الكلام
 دل بمفهومه على نفي التكامل من الرجال ، وقد أكد به قوله [أى الرجال المهذب (٢)]
 استفهام بمعنى الانكار ، أى ليس في الرجال منقح الفاعل مرضى الخصال .

[وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا] لأن فيه التوقي والاحتراز عن توهم
 خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوم خلاف المقصود بما يدفعه] أى يدفع
 إليهم خلاف المقصود ، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخر
 الكلام ، فالأول [كقوله : فسقى ديارك غير مفسدها] نصب على الحال من فاعل -
 سقى - وهو [صوب الربيع] أى نزول المطر ووقوعه في الربيع [وديمة تهمة (٣)] أى
 تسيل ، فلما كانت نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله - غير

خاص ، والمراد في الثاني مطلق عقاب (١) بوقوعه في حيز النفي ، فيصح جحى الحال منه ،
 لأن وقوع النكرة في حيز النفي يسوغ جحى الحال منها (٢) البيت للناطقة الذبياني من
 قصيدة له في الاعتذار الى النعمان بن المنذر (٣) البيت لطرفة بن العبد من شعراء
 الجاهلية ، وهو من قصيدة له في مدح قتادة بن مسيلة الخنفي .

وَنَحْوِ - أَذْلَةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ .
وَلِأَمَّا بِالتَّثْمِيمِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يَوْمُهُمْ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ
كَالْمُبَالَغَةِ ، نَحْوِ - وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامُ عَلَى حُبِّهِ - فِي وَجْهِ ، أَيْ مَعَ حُبِّهِ .
وَلِأَمَّا بِالْإِعْتِرَاضِ وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنًى
بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَحُلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ لِنُكْتَةٍ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، كَالْتَنْزِيهِ

مفسدها - دفما لذلك [و] الثاني [نحو - أذلة على المؤمنين] فانه لما كان مما يومه أن
يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله [أعزة على الكافرين] تنبيها على أن ذلك تواضع منهم
للمؤمنين ، ولهذا عدى الذل بعلى (١) لتضمنه معنى العطف ، ويجوز أن يقصد بالتعديدية بعلى
الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم -
[ولأما بالتثمين وهو أن يؤتى في كلام لا يومه خلاف المقصود بفضلة] مثل مفعول
أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام ، ومن زعم أنه أراد بالفضلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المصنف في الإيضاح ، وأنه لا تخصيص لذلك
بالتثمين (٢) [لنكتة كالمبالغة ، نحو - ويطعمون الطعام على حبه - في وجه] وهو أن
يكون الضمير في - حبه - للطعام [أى] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه ، وإن
جعل الضمير لله تعالى أى يطعمونه على حب الله فهو لتأدية أصل المراد (٣) .

[ولأما بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى
بجمله أو أكثر لا يحل لها من الأعراب لنكتة سوي دفع الإيهام] لم يرد بالكلام بمجموع
المسند إليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، والمراد
باتصال الكلامين أن يكون الثاني بيانا للأول أو تأكيدا أو بدلا [كالتنزيه

(١) مع أنه يتعدى باللام ، يقال - ذل له (٢) لأن جميع أقسام الاطناب كذلك
لا التثمين وحده (٣) وهو مدحهم على ذلك ، لأنه لا مدح شرعا إلا على ما يفعل

فِي قَوْلِهِ - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ - وَالْدَّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :
 إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمِعِي إِلَى تَرْجَمَانِ
 وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ :

وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ

فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتَ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ [فَعِلْمُ - سُبْحَانَهُ - جَمْلَةٌ :
 لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ (١) وَقَعَتْ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ - وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ -
 عَطَفَتْ عَلَى قَوْلِهِ - لِلَّهِ الْبَنَاتَ] وَالْدَّعَاءُ فِي قَوْلِهِ :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبَلَّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجْتَ سَمِعِي إِلَى تَرْجَمَانِ (٢)

أَيُّ مُفَسِّرٍ وَمُكْرِّرٍ ، قَوْلُهُ - وَبَلَّغْتَهَا - اعْتِرَاضٌ فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ لِقَصْدِ الدَّعَاءِ ، وَالْوَاوُ
 فِي مِثْلِهِ تَسْمَى وََاوَا اعْتِرَاضِيَّةً لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَلَا حَالِيَّةٍ [وَالتَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِ : وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ
 الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ] هَذَا اعْتِرَاضٌ بَيْنَ - أَعْلَمُ - وَمَفْعُولِهِ وَهُوَ [أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ (٣)] ،
 أَنَّ هِيَ الْخَفِيفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَضَمِيرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ ، يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُودَ آتِ الْبُتَّةِ وَإِنْ
 وَقَعَ فِيهِ تَأْخِيرٌ مَّا ، وَفِي هَذَا تَسْلِيَةٌ وَتَسْهِيلٌ لِلْأَمْرِ ، فَالْاعْتِرَاضُ يَبَيِّنُ التَّكْمِيلَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
 يَكُونُ بِفَضْلَةٍ ، وَالْفَضْلَةُ لَا يَدُلُّهَا مِنْ إِعْرَابٍ ، وَيَبَيِّنُ التَّكْمِيلَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ لِدَفْعِ
 إِيهَامٍ خِلَافِ الْمَقْصُودِ ، وَيَبَيِّنُ الْإِغْثَالَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْكَلَامِ ، لِسُكُونِهِ
 يَشْمَلُ بَعْضَ صُورِ التَّنْذِيلِ ، وَهُوَ مَا يَكُونُ بِجَمْلَةٍ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَقَعَتْ بَيْنَ
 لِأَجْلِ اللَّهِ تَعَالَى (١) أَيُّ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَالتَّقْدِيرُ أَنْزَلَهُ سُبْحَانَهُ أَيُّ تَنْزِيهِهَا .

(٢) هُوَ لَعُوفٌ مِنْ مُحَلِّمِ الشَّيْبَانِي مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ ، وَكَانَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْمَعْ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِهِ وَالْاعْتِزَالِ
 إِلَيْهِ (٣) هَذَا الْبَيْتُ أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَلَمْ يَنْسِبْهُ .

وَمَا جَاءَ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ
أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ - فَإِنَّ قَوْلَهُ
نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ قَدْ
تَكُونُ النِّكَتَةُ فِيهِ غَيْرَ مَا ذُكِرَ ، ثُمَّ جَوَزَ بَعْضُهُمْ وَقَوَّعَهُ

جملتين متصلتين معنى (١) لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط
فيه ألا يكون بين كلامين ، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل إنه يبين التذييل بناء
على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى [وما جاء] أى
ومن الاعتراض الذى وقع [بين كلامين] متصلين [وهو أكثر من جملة أيضا] أى
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنْ
اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ] فهذا اعتراض أكثر من جملة ، لأنه كلام يشتمل
على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله - (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) - وثانها قوله
[نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ] والكلامان متصلان معنى [فإن قوله - نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ - بَيَانٌ
لقوله - فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ] وهو مكان الحرث ، فإن الغرض الأصلي من
الإنبان طلب النسل لا قضاء الشهوة ، والنكته في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا
به ، والتنفير عما نهوا عنه [وقال قوم قد تكون النكته فيه] أى فى الاعتراض [غير
ما ذكر] مِمَّا سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ ، حتى إنه قد يكون لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم]
القائلون بأن النكته فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين [جواز بعضهم وقوعه]

(١) أى وكان وقوعها بينهما للتأكيد ، ويمكن أن يكون منه الاعتراض الآتى فى
قوله تعالى (فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) الآية .

آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها فيشمل التذييل وبعض صور التكميل ، وبعضهم
كونه غير جملة فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

أى الاعتراض فى [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] وذلك بالأ تلى الجملة جملة أخرى
أصلاً ، فيكون الاعتراض فى آخر الكلام ، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى ،
وهذا الاصطلاح مذكور فى مواضع من الكشاف ، فالاعتراض عند هؤلاء أن
يؤتى فى أثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو
أكثر لا محل لها من الأعراب لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره [فيشمل] أى
الاعتراض بهذا التفسير [التذييل] مطلقاً ، لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من
الأعراب وإن لم يذكره المصنف (١) [وبعض صور التكميل] وهو ما يكون بجملة
لا محل لها من الأعراب ، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها ، والجملة
التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون ، لكنها (٢) تبين التتميم ، لأن
الفضلة لا بد لها من إعراب ، وقيل لأنه لا يشترط فى التتميم أن يكون جملة كما اشترط
فى الاعتراض ، وهو غلط كما يقال إن الإنسان يباين الحيوان لأنه لم يشترط فى
الحيوان النطق ، فافهم [وبعضهم] أى وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد
تكون دفع الإيهام [كونه] أى الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى فى
أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض
بهذا التفسير [بعض صور التتميم و [بعض صور [التكميل] وهو (٣) ما يكون واقعا

(١) أى لم يذكر فى التذييل أنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب .

(٢) الضمير للاعتراض ، وقد أنه نظر إلى كونه جملة ، فالمراد لكن الجملة المعترضة

تبين الخ (٣) الضمير راجع لبعض صور التتميم والتكميل .

وَأَمَّا بغير ذلكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ لَمْ يَذْكُرْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ ، لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ
لَا يُنْكِرُهُ مَنْ يَثْبُتُهُمْ ، وَحَسَنَ ذِكْرُهُ إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيئاً فِيهِ .
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا

فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ الْكَلَامِينَ الْمُتَّصِلِينَ .

[وإما بغير ذلك] عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ - إما بالإيضاح بعد الإيهام وإما بكذا وكذا
[كَقَوْلِهِ تَعَالَى - الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ -
فَإِنَّهُ لَوْ اخْتَصَرَ] أَي تَرَكَ الْإِطْنَابَ ، فَإِنَّ الْإِخْتِصَارَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يَعْمُ الْإِيْجَازُ
وَالْمَسَاوِةُ قَامَر [لَمْ يَذْكُرْ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ - لِأَنَّ إِيْمَانَهُمْ لَا يُنْكِرُهُ] أَي لَا يَجْهَلُهُ
[مَنْ يَثْبُتُهُمْ] فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِخْبَارِ بِهِ لِكُونِهِ مَعْلُومًا [وَحَسَنَ ذِكْرُهُ] أَي ذَكَرَ
قَوْلَهُ - وَيُؤْمِنُونَ بِهِ [إِظْهَارُ شَرَفِ الْإِيْمَانِ تَرْغِيئاً فِيهِ] وَكَوْنُ هَذَا الْإِطْنَابِ بِغَيْرِ مَا
ذَكَرَ مِنَ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ ظَاهِرٌ بِالتَّأَمُّلِ فِيهَا .

[وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِالْإِيْجَازِ وَالْإِطْنَابِ بِاعْتِبَارِ كَثْرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِهَا]

تَعْلِيلَاتٌ عَلَى الْإِطْنَابِ :

(١) قَوْلُهُ تَعَالَى - (مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ
عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ) :

(٢) سَقَى اللَّهُ نَجْدًا وَالسَّلَامُ عَلَى نَجْدٍ وَيَا حَبِيبًا نَجْدًا عَلَى الْقُرْبِ وَالْبَعْدِ

(٣) مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرِمًا يَلْقَى السَّاحَةَ فِيهِ وَالنَّدَى خُلُقًا

فَالْأَوَّلُ مِنْ ذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِهِ ، وَالثَّانِي مِنَ التَّكْرِيرِ لِلتَّلَذُّذِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى ، كقوله :
يُصَدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنِ سُودْدٍ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٍ
وقوله :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغَنَى إِذَا كَانَتْ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

بالنسبة إلى كلام آخر مساو له [أي لذلك الكلام] في أصل المعنى [فيقال للآثار أكثر حروفاً إنه مُطَنَّبٌ ، وللاقل إنه مُوجَزٌ] كقوله : يَصْدُ [أي يعرض] عن الدنيا إذا عن [أي ظهر] سودد [أي سيادة] :

[* ولو برزت في زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٍ (١) *]

الزى الهيئة ، والعذراء البكر ، والنهود ارتفاع الثدي [وقوله : ولست] بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله وهو قوله :

وإِنِّي لَصَبَّارٌ عَلَى مَا يَنُونِي وَحَسْبُكَ أَنْ اللَّهُ أَتْنِي عَلَى الصَّبْرِ
[بنظر إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر (٢)]

بذكره ، والثالث من التتميم للبالغة في مدحه .

أمثلة أخرى :

(١) المشرقان عليك يَتَّحِبَانِ قاصيهما في مَأْتَمٍ وَالِدَانِ

(٢) صَبِينًا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنًا فَطَارَتْ بِهَا أَيْدِسْرَاعٌ وَأَرْجُلُ

(٣) لَوَانٌ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأُوكَ تَعْلَمُوا مِنْكَ الْمَطَالَا

(١) البيت لابي تمام من قصيدة له في رثاء أبي الحسين محمد بن أبيه .

(٢) البيت للمعذل بن غيلان من شعراء الدولة العباسية ، وقيل إنه لابي سعيد

وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - لَا يُسَالُّ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسَالُّونَ - وَقَوْلُ الْحَمَاسِيِّ :
وَنُتَكِرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

يصفه بالميل إلى المعالي ، يعنى أن السيادة مع التعب أحب إليه من الراحة مع الخمول ،
فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق (١) [ويقرب منه] أى من هذا القليل
[قوله تعالى - لا يسأل عما يفعل وهم يسألون - وقول الحماسي] :

[ونُتَكِرُ إِنْ شَتْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ (٢)]

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ، أى نحن نُغَيِّرُ مَا نُرِيدُ مِنْ قَوْلٍ غَيْرِنَا ، وَاحِدٌ لَا يَجْسُرُ
على الاعتراض علينا ، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت ، وإنما قال - يقرب - لأن مافى
الآية يشمل كل فعل ، والبيت مختص بالقول ، فالكلامان لا يتساويان فى أصل المعنى ،
بل كلام الله سبحانه وتعالى أَجَلُّ وَأَعْلَى ، وكيف لا والله أعلم .
ثم الفن الأول بعون الله وتوفيقه ، وإياه أسأل فى إتمام الفنين الآخرين هداية طريقه

المخزومى (١) وهذا المصراع إيجاز بالنسبة إليه ، ومما فى ذاتهما من المساواة ، لأن مثل
عبارتهما يجرى فى متعارف الاوساط (٢) هو السَّمَوِيُّ بْنُ عَادِيٍّ مِنْ شُعْرَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ ،
وهو من قصيدته المشهورة :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللَّوْمِ عَرَضُهُ فَكُلُّ رَدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

الخطأ والصواب

| صفحة | سطر | خطأ | صواب | صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|------------|----------------|------|-----|---------|-----------|
| ٢ | ١٨ | المقاس | القطع | ٢٤٢ | ١٠ | وهنا | وهنا |
| ٤ | ١٣ | بمطالعتة | بطبعه | ٢٤٢ | ١٢ | التقصي | التقصي |
| ١٠ | ٣ | أَبَالُغُ | أَبَالُغُ | ٢٥٧ | ٧ | اتفاؤها | استثناؤها |
| ٥٨ | ١٨ | للتعددية | المتعددية | ٢٥٧ | ١٤ | لمرافة | لمرافة |
| ١١٨ | ١٨ | مثل | مثال | ٢٦٤ | ١٤ | فعل | فعل |
| ١٢٢ | ٣ | تفنيها أنه | تفنيها على أنه | ٢٦٩ | ١٦ | الأصل | أصل |
| ١٨٦ | ٢ | وما | أوما | ٢٧٩ | ١٥ | متزوج | متزوج |
| ١٩٢ | ١١ | ألا | لا | ٢٨٠ | ١١ | بعدم | بعد |
| ٢٢٠ | ١٤ | مبدأ | مبدأ | ٢٨٧ | ١٨ | من | بن |
| ٢٤٢ | ٣ | رجال | رجال | | | | |

هذا ويزاد في آخر سطر ١١ من صفحة ٦٧ ، ربه قى

ويزاد في أول سطر ١٦ من صفحة ١١٣ (١)

ويحذف من سطر ٧ في صفحة ١٢٤ - المقصود



فهرس الجزء الاول من الكتاب

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| ٢ | ترجمة الخطيب القزويني |
| ٣ | ترجمة سعد الدين التفتازاني |
| ٤ | الخطبة |
| ١٢ | المقدمة |
| ١٣ | الفصاحة في المفرد - ١٩ - الفصاحة في الكلام - ٢٦ - الفصاحة في المتكلم |
| ٢٧ | البلاغة في الكلام - ٣١ - البلاغة في المتكلم - ٣٣ - حصر علوم البلاغة في المعاني والبيان والبديع |
| ٢٤ | الفن الاول علم المعاني |
| ٣٤ | تعريفه - ٣٦ - ابوابه - ٣٨ - تنبيه على صدق الخبر وكذبه |
| ٤٢ | أحوال الاسناد الخبري |
| ٤٢ | أغراض الخبر - ٤٤ - أضرب الخبر - ٤٩ - الاسناد الحقيقي والمجازي |
| ٦٢ | أحوال المسند إليه |
| ٦٢ | حذفه - ٦٥ - ذكره - ٦٧ - تعريفه - ٨٣ - تنكيده - ٨٦ - وصفه |
| ٨٧ | توكيده - ٨٩ - بيانه والابدال منه - ٩٥ - العطف عليه - ٩٣ - فصله |
| ٩٤ | تقديمه - ١١٥ - تأخير - ١١١ - تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر : |
| | وضع المضمحل موضع المظهر - ١١٢ - وضع المظهر موضع المضمحل |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ١١٥ | الاتفات - ١٢١ - الأسلوب الحكيم - ١٢٤ - التعبير عن المستقبل بلفظ |
| | الماضي - ١٢٥ - القلب |

١٢٧ أحوال المسند

| | |
|-----|--|
| ١٢٧ | تركه - ١٣٢ - ذكره - ١٣٣ - إفراده - ١٣٥ - كونه فعلا - ١٣٦ - كونه اسما |
| ١٣٧ | تقييد الفعل بمفعول ونحوه - ١٣٨ - تقييده بالشرط - ١٥٣ - تنكيره |
| ١٥٤ | تخصيصه وتعريفه - ١٥٨ - كونه جملة - ١٥٩ - تأخيرها - ١٦٠ - تقديمه |
| ١٦٣ | تنبيهه على عدم اختصاص هذه الأحوال بالمسند اليه والمسند |

١٦٤ أحوال متعلقات الفعل

| | |
|-----|---|
| ١٦٤ | حذف المفعول - ١٧٤ - تقديم المفعول ونحوه على الفعل - ١٧٧ - تقديم |
| | بعض المعمولات على بعض |

١٨٠ القصر

| | |
|-----|-------------------------------|
| ١٨٠ | أقسام القصر - ١٨٦ - طرق القصر |
|-----|-------------------------------|

١٩٩ الانشاء

| | |
|-----|---|
| ٢٠٤ | التمنى - ٢٠٢ - الاستفهام - ٢١٧ - الأمر - ٢٢١ - النهي - ٢٢٤ - النداء |
| ٢٢٦ | تنبيهه على أن الانشاء كالخبر في أحواله السابقة |

٢٢٧ الفصل والوصل

| | |
|-----|--|
| ٢٢٧ | تعريفهما - ٢٢٨ - الوصل للتشريك في حكم الاعراب - ٢٢٩ - الفصل لعدم |
| | التشريك فيه - ٢٣٠ - العطف بغير الواو فيما لا عمل له من الاعراب |

٢٣١ الفصل لعدم الاتحاد في الحكم - ٢٣٢ - الفصل لكالم الانقطاع - ٢٣٣ - الفصل
لكالم الاتصال - ٢٣٨ - الفصل لشبه كالم الانقطاع - ٢٣٩ - الفصل لشبه
كالم الاتصال - ٢٤٤ - الوصل لدفع الابهام - الوصل للتوسط بين الكالين
٢٥٤ تذييب في أحوال ربط الجملة الحالية بالواو وعدم ربطها به

٢٦٦ الإيجاز والاطناب والمساواة

٢٦٦ تعريفها - ٢٧١ - المساواة - ٢٧٢ - الإيجاز - إيجاز القصر - ٢٧٤ - إيجاز
الحذف - ٢٨٠ - الاطناب وأنواعه : الايضاح بعد الابهام - ٢٨١ - ذكر
الخاص بعد العام - ٢٨٢ - التكرير - الايغال - ٢٨٤ - التذييل - ٢٨٥ - التكميل
٢٨٦ التتميم - الاعتراض (تم)

اطلبوا من : المكتبة المحمدية (مكتبة ميرزا القاسم محمد)
مكتبة البرية رقم ٥٠٥

الأيضاح للخطيب الفزوني

في

المعاني والبيان والتبعية

brary (

أجزاء : بشرح وتحقيق وتعليق الشيخ عبد المتعال الصعدي • ثمنه ٣٠ قرشا